

شؤون فلسطينية

١٢٤

آذار (مارس) ١٩٨٢

شؤون فلسطينية
١٢٤
آذار (مارس) ١٩٨٢

شؤون فلسطينية

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة

تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير: بلال الحسن

المدير العام: صبري جريس

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت ــ لبنان، ص.ب ١٦٩١، تلفون التحرير: ٨٠٨٩٧٦/٧/٨، التوزيع: ٨٠٨٣٣١، برقياً: مرأبحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): في الأقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) ــ للأفراد: ١٣٥ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ٢٥٠ ل.ل.؛ في أوروبا: ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم: ٧٥ دولاراً. (بريد عادي): في لبنان وسوريا ــ للأفراد: ١٠٠ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ١٥٠ ل.ل.

المحتويات

تقارير

رسائل

مؤتمرات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان **ناصر السومي**

المطامع الصهيونية في الجولان

هشام الدجاني

كان قرار الحكومة الاسرائيلية الأخير، الذي أقره الكنيست في ١٤/١٢/١٩٨١، والذي يتضمن الاعلان الرسمي عن ضم الجولان، بمثابة «صدمة» كهربائية جديدة للمسؤولين في الأقطار العربية وشعوبها على حد سواء، كفيلة بأن تهزهم من أعماقهم وتدفعهم إلى نبذ خلافاتهم؛ وهم يرون العدو الصهيوني يعربد في أرجاء هذا الوطن ويعلن كما يحلو له وحين يحلو له عن «فصم» قطعة جديدة منه، واعتبارها جزءاً من «أرض اسرائيل».

لم يكن الاعلان أكثر من خطوة «شكلية» أو «رسمية» لتكريس الاحتلال أو الضم القائم فعلاً منذ عام ١٩٦٧. وإذا كان الاعلان قد تم مؤخراً فحسب، فهو قد جاء، كما هو معروف، لتحقيق أهداف سياسية آنية، خارجية وداخلية، ووسيلة للابتزاز والضغط والاركاع، وإذا كان «الضم» حاصلاً فعلاً، فإن هذه الخطوة، تدعونا فيما تدعونا، إلى العودة إلى التاريخ إلى الجذور... جذور الأطماع الصهيونية. فالجولان، كما جنوب لبنان، وكما فلسطين ذاتها، كان محط أطماع الصهيونية منذ وقت طويل. وإذا كانت هذه الأطماع قد أخذت تتجسد وتأخذ طريقها إلى التنفيذ منذ قيام «الدولة» الصهيونية عام ١٩٤٨، فإن خلفياتها التاريخية وجذورها تعود إلى ما قبل قيام الدولة بزمن غير يسير.

١ ــ الأطماع التاريخية في الجولان

لنتفحص هنا، على سبيل المثال لا الحصر، عدداً من الوثائق والتصريحات الصهيونية التي تعود جميعها إلى ما قبل ١٩٤٨، والتي تؤكد حقيقة هذه الأطماع وجذورها تاريخياً.

* البحث في الأصل هو فصل من مخطوطة كتاب أعده لمكتب الدراسات التابع لحركة «فتح». وقد وجدت من المناسب أن ينشر في الوقت الحاضر بعد صدور قرار الحكومة الاسرائيلية الأخير، وبعد أن أصبح موضوع الجولان، اليوم، من أهم الموضوعات التي تشغل الرأي العام العالمي ومؤسساته الدولية ــ الباحث ــ

في عام ١٩٢١، كتب المؤلف الصهيوني الأميركي هوراس مييركالين في كتابه «الصهيونية والسياسة العالمية» يقول: «...ان مستقبل فلسطين بأكمله هو بأيدي الدولة التي تبسط سيطرتها على الليطاني واليرموك ومنابع الأردن»[١]. وقبل ذلك كان بن ـ غوريون قد رسم، في عام ١٩١٨، تصوره لحدود الدولة الصهيونية على الشكل التالي: تضم النقب برمته، ويهودا والسامرة، والجليل وسنجق حوران، وسنجق الكرك (معان والعقبة) وجزءاً من سنجق دمشق (أقضية القنيطرة ووادي عنجر وحاصبيا)[٢].

وجاء في المذكرة التي تقدمت بها المنظمة الصهيونية العالمية إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في باريس، في ٣ شباط (فبراير) عام ١٩١٩، والتي أوضحت فيها معالم الحدود التي تريدها للدولة الصهيونية ما يلي: «...وجبل الشيخ هو أبو المياه الحقيقي بالنسبة لفلسطين، ولا يمكن فصله عنها بدون إنزال ضربة جذرية بحياتها... فيجب إذاً أن يبقى تحت سيطرة أولئك الذين هم أرغب وأقدر على إعادته إلى نفعه الأقصى»[٣].

وفي ١٦ شباط (فبراير) عام ١٩٢٠، بعث ممثل الصهيونية الأميركية، لويس برانديس، ببرقية إلى وايزمان يطلب فيها، باسم المنظمة الصهيونية الأميركية، تدخل الحكومة البريطانية عملياً للحيلولة دون خسارة جزء كبير من «فلسطين الشمالية» وفيها يقول: «...الحدود الوطنية الشمالية والشرقية لا غنى عنها لقيام مجتمع يعيل نفسه بنفسه. فمن أجل تطور البلاد الاقتصادي في الشمال ينبغي أن تضم فلسطين مفارق مياه الليطاني عند جبل الشيخ (حرمون) وإلى الشرق سهول الجولان وحوران»[٤].

وفي ١٩١٩/١٢/٢٩، عشية انعقاد مؤتمر سان ريمو، الذي كان سيبحث موضوع اقتسام أقطار الشرق العربي بين الدول الاستعمارية، وجه زعيم الحركة الصهيونية آنذاك حاييم وايزمان رسالة إلى رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج جاء فيها: «في اللحظة التي توشك فيها أن تشترك مع زملائك في المفاوضات النهائية التي سيتوقف عليها مصير فلسطين، تود المنظمة الصهيونية أن تتوجه إليك في موضوع يسبب لها أعمق القلق، وهو مسألة الحدود الشمالية لفلسطين... وضعت المنظمة الصهيونية، منذ البدء، الحد الأدنى من المطالب الأساسية لتحقيق الوطن القومي اليهودي، ولا داعي للقول ان الصهيونيين لن يقبلوا تحت أية ظروف خط سايكس ـ بيكو حتى كأساس للتفاوض، لأن هذا الخط لا يقسم فلسطين التاريخية ويقطع منها منابع المياه، التي تزود الأردن والليطاني فحسب، بل يفعل أكثر من ذلك، انه يحرم الوطن القومي بعض أجود حقول الاستيطان في الجولان وحوران التي يعتمد عليها إلى حد كبير نجاح المشروع بأسره»[٥].

وفي نيسان عام ١٩٢٠، وجه بن ـ غوريون مذكرة باسم اتحاد العمل الصهيوني إلى حزب العمال البريطاني جاء فيها: «من الضروري أن لا تكون مصادر المياه، التي يعتمد عليها مستقبل البلاد، خارج حدود الوطن القومي اليهودي في المستقبل. فسهول حوران التي هي بحق جزء من البلاد يجب ألا تسلخ عنها، ولهذا السبب طالبنا دائماً أن تشمل أرض ـ اسرائيل الضفاف الجنوبية لنهر الليطاني، واقليم حوران من منبع اللجاة جنوب دمشق... ان اهم أنهار أرض ـ اسرائيل هي الأردن والليطاني واليرموك. والبلاد بحاجة إلى هذه المياه، بالاضافة إلى أن الصناعة سوف تعتمد على توليد الكهرباء من هذه القوى المائية»[٦].

٢ ـ الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه الجولان

ونعني هنا بالطبع مرحلة ما بعد قيام الكيان الصهيوني. ويمكن أن ندرج هنا سلسلة من الاعتبارات والأطماع، مثل الاعتبارات الجغرافية والديموغرافية، والدفاعية، والسياسية، والسيطرة على مصادر المياه. ويجدر أن نتوقف عند كل فقرة من هذه الفقرات لما لها من أهمية في توضيح مجمل الاستراتيجية تجاه الجولان.

(أ) مرحلة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧

في العشرين من تموز (يوليو)، عام ١٩٤٩، تم التوقيع على اتفاقية الهدنة السورية ـ الاسرائيلية بعد مفاوضات استمرت ٤ أشهر، وبعد مرور سنة كاملة على قرار مجلس الأمن (الصادر في ١٩٤٨/٧/١٥) القاضي بوقف اطلاق النار. وكانت سوريا آخر قطر عربي متاخم لاسرائيل يوقع هذه الاتفاقية.

ومنذ مطلع الخمسينات، بدأت اسرائيل سلسلة من أعمال خرق الأحكام الخاصة باتفاقية الهدنة المذكورة، والمتعلقة بشكل خاص بالمناطق المجردة من السلاح، وذلك «بقصد الوصول إلى غاية نهائية هي ضم هذه الأراضي إلى اسرائيل»[٧]. وكان من أوائل أعمال الخرق هذه شروع اسرائيل، عام ١٩٥٠، بتنفيذ مشروع تجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات المحيطة بها شمالاً، وهو ما كان يؤمن لها ما مساحته ٤٥ ألف دونم من الأراضي الصالحة للزراعة.

بدأ تنفيذ المشروع، عملياً، في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥١. وقد تطلب تنفيذه مصادرة أراض لملاك ومزارعين عرباً داخل المنطقة المجردة. وتقدمت سوريا بشكوى إلى لجنة الهدنة المشتركة. فقد كان تجفيف المستنقعات يعني إزالة الحواجز العسكرية الطبيعية، فضلاً عن الاضرار بحقوق مواطنين عرباً داخل المنطقة المجردة. وأخفقت محاولات لجنة الهدنة المشتركة في حل المشكلة. ولجأت اسرائيل إلى سياسة الارهاب واستعراض العضلات. فقامت المدفعية الاسرائيلية (في ٥ نيسان ـ ابريل ١٩٥١) بقصف بلدة «الحمة» وضواحيها خارقة بذلك أحكام وقف اطلاق النار. وكانت الغاية من هذا العدوان هي ارغام سوريا على الاذعان[٨].

وانتقلت المشكلة بعد ذلك إلى مجلس الأمن. وفي ١٩٥١/٥/١٨ أصدر المجلس قراره (رقم ٢١٥٧/س) القاضي بأمر اسرائيل باعادة من طردتهم من العرب إلى المنطقة المجردة، والسماح لجميع مراقبي الأمم المتحدة بحرية تفتيش جميع الأماكن في المنطقة المذكورة، والاستجابة لطلبات رئيس لجنة الهدنة المشتركة والمتعلقة بالقيام بالأعمال في هذه المنطقة[٩].

وفي كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٣، أنجز الاسرائيليون بناء القناة الخاصة بتحويل مياه الحولة، وابتدأت عمليات التجفيف. وكانت جميع أراضي المنطقة المجردة، عدا الحمة، قد أصبحت آنذاك تحت سيطرتهم. ويعترف متتياهو بيلد، أحد المسؤولين الاسرائيليين العسكريين السابقين، بأن تجفيف مستنقعات الحولة قد جعل سوريا بلا حدود آمنة وسبب لها قلقاً. وكان لها الحق في أن تطالب بأن يؤخذ موقفها بعين الاعتبار[١٠]. كذلك يعترف دايان بهذه الحقيقة بعد مرور عشرين عاماً، فيقول: «أجل لقد

ألغينـا من جانبنـا الوضع الخـاص بالمنـاطق المجردة وتصـرفنا بهـا كأنهـا داخـل اسرائيل»[١١].

بعد الانتهاء من مشروع الحولة، انتقل الاسرائيليون إلى الخطوة التالية، وهي بناء محطة كهربائية عند جسر بنات يعقوب شمالي بحيرة طبريا، وكان ذلك في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٢، وقد تضمن المشروع بناء قناة تحويل من المحطة إلى شمال البحيرة. ولم يتطلب تنفيذ هذا المشروع أن تقبل الشركة الاسرائيليـة المنوطة بالعمل في المنطقة المجردة فحسب، بل تطلب كذلك أن تحول قسماً من المياه من نهر الأردن ما بين بحيرتي الحولة وطبريا[١٢].

وقد طلب الجنرال فان بيينكيه (رئيس أركان قوات الهدنة الدوليـة UNTSO) آنذاك من السلطات الاسرائيلية وقف العمل في المشروع، ولكنها رفضت ذلك. وتحت الضغط الأميركي ــ وكانت الغارة الاسرائيلية الوحشية على قبية لا تزال حديث الاعلام العالمي ــ عرضت اسرائيل في ٢٨/١٠/١٩٥٣ ايقاف المشروع. ولكنها عادت إلى استئناف العمل فيه، عام ١٩٥٥، بعد أن أخفق مشروع جونستون.

وفي كانون الأول (ديسمبر)، عام ١٩٥٥، شن الاسرائيليون غارة واسعة النطاق على المواقع السورية في شمال شرق بحيرة طبرية بقصد فرض سيطرتهم الكاملة على البحيرة.

ولقد شكلت الموارد المائية لهضبة الجولان والموقع الاستراتيجي لهذه الهضبة عاملين أساسيين في الصراع الاسرائيلي ــ السوري. وهذا ما جعل الجبهة السورية ــ الاسرائيلية دائمة السخونة. وقد كشفت المصادر الاسرائيلية نفسها عن أهمية هذين العاملين في استراتيجية اسرائيل تجاه الجولان، وأطماعها فيه. وقد كانت سيطرة سوريا (حتى عام ١٩٦٧) على الروافد الأساسية لنهر الأردن، وهما نهر البانياس (من سوريا) والحاصباني (من لبنان) سبباً كافياً للتوجه العدواني الاسرائيلي نحوها؛ حيث كانت هذه السيطرة تحول دون تحقيق أطماعها التوسعية في مياه نهر الأردن. لقد كان يصب في بحيرة طبرية ما يقارب ١٢٣ مليون م^{3} من مياه نهر بانياس، و١٥٢مليون م^{3} من مياه نهر الحاصباني. وهما يزودان طبرية سويـة بقرابة ٢٧٥ مليون م^{3} سنوياً، وهي كمية تعادل ما تضخه اسرائيل من البحيرة عبر أنبوب الري القطري لري النقب وتعزيز مياه الآبار في مختلف أرجاء البلاد.

وكانت اسرائيل قد باشرت، منذ عام ١٩٥٦، أكبر مشروعاتها المائية، وهو المشروع المعروف باسم «مشروع المياه الوطني» الذي يهدف إلى تحويل مياه نهر الأردن العلوي إلى المنطقة الساحلية ومنها إلى النقب. وفي أواخر عام ١٩٦٣، كانت اسرائيل قد أوشكت على تنفيذ مشروعها هذا بالكامل[١٣]. وقد تضمن المشروع عدة مراحل، منها تجفيف بحيرة الحولة التي تحدثنا عنها، وتحويل نهر عند جسر بنات يعقوب، وتحويل مياه بحيرة طبرية وضخها في أقنية عبر سهل بيسان، وتحويل المياه الربيعية المالحة في بحيرة طبرية كذلك. وكان تنفيذ هذا المشروع يعني استيلاء اسرائيل على ما يوازي ٥٠٪ من مياه الأردن.

وعندما أوشك هذا المشروع على الانتهاء، اجتمع مؤتمر القمة العربي الأول في

القاهرة في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، لتدارس الخطة الكفيلة بدرء خطر المشروع الصهيوني الذي يجسد الأطماع الصهيونية التاريخية في مياه الجولان.

وقد أقر المؤتمر المذكور، كما هو معروف، مشروعاً لتحويل روافد هذا النهر في المنطقة العربية لقطع الطريق على المشروع الاسرائيلي الرامي إلى تحويل مجرى النهر. وعندما دخل المشروع في مراحله التنفيذية لجأت اسرائيل، في العامين: ١٩٦٤ و١٩٦٥، على التوالي، إلى أعمال القصف الجوي لمنشآت المشروع وآلياته في الجولان بقصد تعطيله ووقف تنفيذه.

ويربط المعلق الاسرائيلي المعروف ارييه أفنيري بين تنفيذ المشروع العربي وبين احتلال الجولان، فيقول: «وإذا ما توقفنا قليلاً لنلقي نظرة إلى الوراء لتأكدنا من أن هذا المشروع هو الذي أدى إلى تصعيد حدة توتر العلاقات القائمة بيننا وبين سوريا؛ الأمر الذي أدى بدوره في النهاية إلى نشوب حرب الأيام الستة. ويجب ألا ننسى أنه لم تكن بيدنا حيلة لعرقلة أعمال التحويل سوى استخدام سلاح الجو. وبامكاننا القول اننا كنا سنضطر في النهاية لشن الحرب (ضد سوريا) لو نفذ مشروع تحويل روافد الأردن ــ حتى لو لم تنشب حرب الأيام الستة بسبب الحصار في سيناء ــ لذا يجب أن يكون واضحاً لكل من يؤمن اننا سنصل إلى السلام باعادة الجولان ان عليه ان يورد في حسابه موضوع سلب مصادر المياه من اسرائيل. ان وجود الجولان بيد السوريين معناه ترك خيار سلب مصادر المياه تحت رحمتهم»[١٤].

إذاً، فقد كانت **موارد الجولان المائية** عاملاً حاسماً في الصراع الاسرائيلي ــ السوري، وعاملاً رئيسياً من عوامل أو أسس الاستراتيجية الصهيونية تجاه الجولان. ولم يستند هذا العامل إلى أسباب اقتصادية وأمنية فحسب، بل استند كذلك إلى أسباب سياسية. فقد أرادت اسرائيل، من خلال السيطرة على موارد الجولان المائية، فرض نفسها كشريك في أمور المنطقة وصنع أحداثها.

والعامل البارز الثاني، في هذه الاستراتيجية، هو **موقع الهضبة الجغرافي وأهميته الاستراتيجية**. فقد كانت الهضبة بموقعها وتحصيناتها تشكل خطراً على المستوطنات الاسرائيلية، حيث كانت الأخيرة (مستوطنات وادي الأردن الشمالي) تحت رحمة المدفعية السورية. وتقول صحيفة معاريف: «لقد كانت الهضبة السورية أحد الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب. فالحياة التي لا تطاق عند أسفل الحصن السوري صعدت من حدة الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وأدت في نهاية الأمر إلى اندلاع حرب الأيام الستة»[١٥].

هذان العاملان إذاً، وكما تعترف المصادر الاسرائيلية نفسها، كانا السبب الجوهري والمباشر للعدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ على سوريا، بقصد احتلال الجولان وتكريس أهداف اسرائيل الاستراتيجية فيه.

(ب) مرحلة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٣

في هذه المرحلة، تحققت أطماع الصهيونية التاريخية في الجولان، موقعاً وأرضاً ومصادر مياه، وانتقلت اسرائيل إلى التجسيد العملي لاستراتيجيتها في الجولان. ولا نعني هنا السيطرة على مصادر المياه، والاحتلال العسكري وتدمير تحصينات الجولان السورية،

وبناء تحصينات جديدة فحسب، بل نعني أيضاً الاستيطان، وهو ما يعني عملياً «ضم» الجولان إلى اسرائيل بعد غرس المستوطنات فيها، و «استعمارها» بعناصر سكانية جديدة بعد اضطرار سكانها الأصليين إلى الجلاء.

ولقد أظهرت التصريحات الاسرائيلية، في هذه المرحلة، مدى تشدد اسرائيل في التمسك بالجولان. فقد قالت صحيفة دافار: «ان اسرائيل لن تعيد هضبة الجولان إلى سوريا حتى ولو مقابل اتفاقية سلام...فالهضبة تعتبر ضمن المناطق التي لا يثار الجدل حولها بين الجمهور الاسرائيلي»[١٠]. كذلك أكد الاستفتاء الذي أجرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» عام ١٩٦٩ مدى تمسك الاسرائيليين بالجولان وحرصهم على استيطانه. فقد أظهر الاستفتاء أن ٣٣٪ من الذين استفتوا يؤيدون الاستيطان السريع في الجولان، وأيد ٢٦٪ منهم هذا الاستيطان في الضفة الغربية، و١٩٪ في غور الأردن، و٢٪ في غزة وسيناء، و٢٠٪ في سائر المناطق»[١٧]. ويتضح من هذا الاستفتاء، وكذلك من مواقف الأحزاب الاسرائيلية بصورة عامة، أن هضبة الجولان كانت تقف على رأس سلم الأفضليات بين المناطق العربية المحتلة (بعد ١٩٦٧) من أجل توسيع الاستيطان وتسريعه. ولهذا يحسن بنا أن نتوقف قليلاً عند هذا العامل من عوامل تحقيق الاستراتيجية الصهيونية.

الاستيطان في هذه المرحلة:

لم يدخل الاستيطان الاسرائيلي في الجولان مراحله التنفيذية عملياً إلا في نهاية الستينات على وجه التقريب. ففي نهاية ١٩٦٩ فقط، نشرت تفصيلات المشروع الاستيطاني الأساسي الخاص بالجولان والذي يتضمن خطة لاسكان ٥٠ ألف شخص، وانشاء مدينة يسكنها ٣٠ ألف شخص، على أن يتم ذلك في غضون عشر سنوات تنتهي عام ١٩٧٩[١٨]. وحتى بداية السبعينات، استطاعت السلطات الاسرائيلية أن تقوم بتمهيد وزراعة ٥٠ ألف دونم[١٩]، وكان الاتجاه الرئيسي للمستوطنات القليلة التي تم انشاؤها حتى بداية السبعينات هو استغلال مراعي الجولان التي تصل مساحتها إلى قرابة ٣٠٠ ألف دونم لتربية الأبقار والأغنام. وبمقتضى الخطة التي وضعت لأعوام السبعينات كان من المقرر أن يصل عدد الأبقار في الهضبة إلى ٣٠٠ ألف رأس ترعى في مراع تصل مساحتها إلى ٨٠٠ ألف دونم، وعدد الأغنام إلى ٥٠ ألف رأس، أي تحويل المنطقة إلى مورد للحوم الطازجة على حد تعبير صحيفة دافار[٢٠].

بيد أن العامل الاقتصادي لم يكن إلا عاملاً ثانوياً في الاستيطان. ذلك أن العوامل التوسعية والعدوانية هي التي كان لها الدور الأول. ويكشف عن ذلك بوضوح تصريح بن ــ غوريون في أواخر ١٩٧٠ الذي يقول فيه: «إن الضرورة تحتم حالياً، وفي أقرب وقت ممكن، اقامة عشرين مستوطنة يهودية في هضبة الجولان، بالاضافة إلى المستوطنات القائمة حالياً. ذلك أن هذه الوسيلة في نظري هي من أنجح الوسائل التي يمكن بواسطتها ابقاء هذه الهضبة تحت سيطرتنا. ان العالم حين ذاك لن يبادر إلى طرد اليهود من هذه المنطقة»[٢١]. وفي العام نفسه دعت صحيفة معاريف إلى «اقامة خط محصن قوي (من المستوطنات) يكون من السهل معه شن حرب على البطن السورية

الطارية»[٢٢]. ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل العامل النفسي، ونعني به تبديد مخاوف المستوطنين عن طريق تكثيف الاستيطان. وقد صرح موشي دايان (وكان آنذاك وزيراً للدفاع)، بعد قصف الجيش السوري لاحدى المستوطنات الاسرائيلية في الجولان: «أن الجواب على تحرش السوريين سيكون اقامة مستوطنات أخرى دائمة في المنطقة، ومن بينها مستوطنة في ناحال جيشور»[٢٣].

ويلاحظ من طريقة توزيع مستوطنات الجولان أهمية العامل العسكري في استراتيجية الاستيطان. فهذه المستوطنات تتمركز في نطاقين: الأول يمتد على شكل قوس يبدأ من سفوح جبل الشيخ قرب بانياس، ثم يسير بمحاذاة خط وقف اطلاق النار (١٠/٦/١٩٦٧) على امتداد المحور الرئيسي (طريق مسعدة ـــ القنيطرة ـــ الرفيد ـــ الحمة)، فيما يتمركز النطاق الثاني في جنوب غرب الجولان (عند حدود ٤/٦/١٩٦٧) بمحاذاة الشواطىء الشرقية لبحيرة طبرية. كذلك تدل طبيعة تكوين هذه المستوطنات، ومعظمها من نوع «ناحال»، وطبيعة تحصينها وموقعها على أهمية العامل العسكري في استيطان الجولان.

ومن أهم المستوطنات التي تم انشاؤها، قبل نهاية هذه المرحلة مستوطنات: كفار شاريت، كيبوتس ماروم هجولان، كيبوتس عين زيوان، ناحال العال، ناحال جيشور، ناحال جولان، رمات مجشيميم. وقد بلغ مجموع عدد المستوطنات في نهاية هذه المرحلة ٢١ مستوطنة ونواة استيطانية.

(ج) مرحلة ١٩٧٣ ـــ ...

كان من الطبيعي أن تترك حرب تشرين الأول (أكتوبر)، بما حققته من نتائج، وبخاصة في الأيام الأولى للحرب، بصماتها وآثارها على **الاستراتيجية الصهيونية في الجولان**، وعلى **المواقف الاسرائيلية**، بصورة أعم، تجاه سوريا. وعلى هذا يمكننا أن نتناول هنا نقطتين أساسيتين هما: **الاستيطان والمواقف السياسية** تجاه الجولان.

١ ـــ استراتيجية الاستيطان في الجولان:

بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر)، قام في اسرائيل جدل طويل حول أهمية مستوطنات الجولان الاستراتيجية وجدواها الدفاعية، على ضوء نتائج الأعمال القتالية في تلك الحرب وسير معاركها. وظهر ما يمكن أن نسميه «نظريتين» حول استيطان الجولان، تقول **أولاهما** بعدم التخلي عن الجولان وعدم استيطانه في الوقت نفسه، وتقول **الثانية** بوجوب الاحتلال والاستيطان معاً.

وتلخص صحيفة «دافار» **النظرية الأولى** فتقول:

«ان الجولان يجب أن يبقى ميداناً للقتال والقتل دون أن يكون مكاناً للحياة والاستيطان. فهذا «الحاجز» غير الزراعي هو ما نطمع إليه في سيناء. ويجب أن يكون الشيء ذاته في الجولان.

«ومن الناحية العسكرية الفعلية، فإن المستوطنات، مهما كان وضعها، تعوق عمل الجيش أكثر مما تفيده. ولم نسمع مرة أن ضباط الجيش يطالبون باستيطان الجولان

لخدمة أغراض عسكرية. انهم يعملون بمبدأ نقل المعركة إلى أرض العدو، وهذا يعني ابعادها بأكبر سرعة ممكنة عن استيطاننا المدني... باختصار: الجولان يجب أن يبقى في أيدينا، ولكن يجب أن يكون بالنسبة لنا منطقة انذار وقتال وصد... ومنطقة لتنظيم الضربة المعاكسة»(٢٤)

وترد النظرية الثانية فتقول: «ان السيطرة على هضبة الجولان كحاجز عسكري وقتالي بدون استيطان معناها التخلي عن الهضبة ودعوة للسوريين لأن يعودوا ويجلسوا على رأس مستوطنات الحولة»(٢٥). ويقول موشي كرمل (عضو كنيست وأحد مؤيدي هذه النظرية): «أحد دروس حرب الغفران هو أننا يجب أن ننظم مستوطنات الجولان، بحيث تكون وحدات محاربة مزودة بالدبابات لكي تحارب دفاعاً عن نفسها ولا تكون هناك حاجة لاخلائها كما حدث في حرب يوم الغفران... ان للاستيطان دوراً هاماً في وضع الحدود»(٢٦).

وسرعان ما حسم المسؤولون الاسرائيليون هذا الجدل لصالح النظرية الثانية القائلة بالاحتلال والاستيطان معاً، لأنها النظرية التي تتفق مع جوهر الفكرة الصهيونية ومضمونها العدواني التوسعي. فقد صرحت غولده مئير (رئيسة وزراء اسرائيل آنذاك) في تصريح اذاعي لها من «راديو اسرائيل» بأن الجولان جزء لا يتجزأ من أرض اسرائيل. وفي ١٤/٢/١٩٧٤ أعلن ثلاثة من زعماء حزب العمل الحاكم آنذاك، وهم: غولده مئير وآلون ودايان، في اجتماع عقد في جامعة بارإيلان (في رامات غان)، بأن مستوطنات الجولان والقنيطرة سوف تبقى بيد اسرائيل(٢٧).

ومما يؤكد استمرار اسرائيل في سياستها الاستيطانية في الجولان ارتفاع عدد المستوطنات في الهضبة إلى قرابة ٣٠ مستوطنة، حتى عام ١٩٧٧.

من مجمل ما تقدم يمكن أن نتوصل إلى الحقائق البسيطة التالية:

١ ـ ان مستوطنات الجولان لم يكن لها أي دور دفاعي يذكر قبل حرب تشرين الأول (أكتوبر)، ولكنها بنيت لأغراض توسعية وخلق حقائق جديدة على هذه الأرض المحتلة.

٢ ـ ان اسرائيل قد تنبهت، من خلال دروس حرب تشرين* الأول (أكتوبر)، إلى خطر وضع المستوطنات بالصورة التي كانت عليها قبل هذه الحرب. تقول صحيفة دافار: «يشير الواقع إلى اهمال مستوطنات الجولان في الفترة التي سبقت حرب يوم الغفران. وتركها مكشوفة دون أية وسائط دفاعية يعتبر واحداً من أكبر الأخطاء التي ارتكبناها... كان بالامكان أن تجري الحرب في الجولان بشكل مختلف تماماً لو كان لدينا خلال حرب الغفران نصف التحصينات التي أقمناها مؤخراً في مستوطنات خط المواجهة..»(٢٨)

لقد اتجهت اسرائيل، كما يستدل من تصريح صحيفة «دافار»، إلى التحصين الكثيف للمستوطنات وتحويلها إلى قلاع دفاعية. ولعل هذه الحقيقة هي السمة الرئيسية البارزة في الاستراتيجية الاسرائيلية في الجولان في المرحلة التي نتحدث عنها. ويقول المراسل العسكري لصحيفة معاريف: «لقد بدلت خطوطنا الدفاعية أشكالها منذ حرب يوم

---

* وهذا ما اكده الدكتور أمنون كبليون في مقالته المنشورة في عل همشمار ١٠/٥/١٩٧٤.

الغفران، استناداً إلى الدروس التي استخلصت؛ إذ أقام جيش الدفاع في جميع قطاعات الحدود مجموعة متشعبة وكثيفة من الحواجز والمواقع، وشقت الأقنية المضادة للدبابات، وكدست الهضبات الترابية، وأقيمت مواقع ومراكز اطلاق النار. ان قاعدة مناطق الجبهة في الجولان معدة تحسباً لحدوث هجوم سوري مـ ـاغت»[٩] . وقالت دافـار: «وأعطيت الأفضلية الأولى، عند اقامة التحصينات، للتنظيم الهندسي في هضبة الجرلان»[٣٠].

ولكن إلى أين وصل الاستيطان في الجولان؟!

ان المشروع الطموح الذي وضعته السلطات الاسرائيلية عام ١٩٦٩ لاستيطان الجولان، والذي أشرنا إليه، سرعان ما تقلص إلى مجرد مركز بلدي صغير يتألف من ٣٠٠ وحدة سكنية. وبدأت طلائع المستوطنين تفد إليها بالفعل. وكان عددهم، في نهاية ١٩٧٧، حوالي ٤٠٠ نسمة فقط(!) (بينما كان الرقم المقرر لهذه المدينة هو ٣٠ ألف نسمة). كذلك يدل تطور عدد المستوطنات خلال هذه المرحلة على أن اسرائيل لم تحقق سوى تقدم طفيف على هذا الصعيد، إذ لم يزدد عدد المستوطنات إلا ٤ مستوطنات فقط. وتقدر صحيفة عل همشمار ما أنفق على بناء المستوطنات وأعمال التمهيد الزراعية، حتى نهاية ١٩٧٧، بحوالى ملياري ليـرة اسرائيليـة[٣١]. وهذا المبلغ يشمـل ما أنفق عـلى الاستيطان منذ ١٩٦٧.

ومن الملاحظ أن السلطات الاسـرائيلية قـد أخفقت في هذه المـرحلة أيضاً في استجلاب أعداد كبيرة من المستوطنين لسكنى الجولان. وتقدر الطاقة البشرية الموجودة في الجولان اليوم بحوالى ٥ آلاف نسمة. ويستدل من مصادر الصحافة الاسرائيلية على أن الجولان يشهد نزوحاً وعزوفاً واسع النطاق من المستوطنين عن الاقامة هناك.

يقول أحد مستوطني «ماروم جولان»: ان الانسان لا يعرف أية امتحانات تنتظرنا. فمن الصعب التكهن بالصراعات والحروب والضغوط الخارجية التي تنتظرنا. ان كل من يقول بأن هضبة الجولان بكافة أجزائها ستكون بلا شك جزءاً لا يتجزأ من اسرائيل لا يفقه ما يجري على لسانه..»[٣٢].

وعلى الصعيد الاداري اعتبر الجولان «اقليماً» ادارياً تابعاً للمنطقة الشمالية (في اسرائيل) وليس منطقة محتلة. ولم تكتف السلطات الاسرائيلية بهذا الاجراء الاداري لتأكيد ضم الجولان إلى البلاد بل تجاوزته إلى اجراء آخر عرضته حكومة بيغن بعد استلامها السلطة عام ١٩٧٧، ويتلخص، كما شرحه بيغن نفسـه، بعرض الجنسيـة الاسرائيلية على سكان منطقة الجولان وفقاً لاختيار حر. ويحق لكل عربي أن يطلب الجنسية الاسرائيلية، أو يظل محتفظاً بجنسيته الأصلية. وفي الحالة الأولى سيتمتـع بجميع حقوق المواطن الاسرائيلي بما في ذلك حق الاقتراع في الكنيست[٣٣].

مما تقدم يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

١ ـــ ان وتائر الاستيطان في هذه المرحلة، رغم الجهود التي بذلت، لم تكن عالية، كما هي عليه مثلاً في الضفة الغربية حيث تركز اسرائيل جل جهودها الاستيطانية.

٢ ـــ التركيز عـلى الدور العسكري للمستـوطنات القـائمة، عـلى ضوء النتـائج المستخلصة من حرب تشرين الأول (أكتوبر)، والتركيز على أهميـة احتلال الجـولان وتحصينه.

٣ ــ التأكيد على «ضم» الجولان من خلال سلسلة من الاجراءات الادارية.

ننتقل الآن إلى النقطة الأساسية الثانية، وهي مواقف اسرائيل من الجولان في المرحلة التي نحن بصددها.

٢ ــ المواقف السياسية من الجولان:

في نيسان (أبريل) عام ١٩٧٤، تم التوصل إلى اتفاق لفصل القوات السورية ــ الاسرائيلية على جبهة الجولان، بعد مفاوضات مريرة. وبموجب هذا الاتفاق استعادت سوريا جزءاً من أراضي الجولان التي احتلت عام ١٩٦٧، بما فيها القنيطرة التي كانت مهدمة تماماً.

وقد تضمن الاتفاق تحديد مناطق عازلة، ومناطق تمديد قوات، وتواجد قوات طوارىء دولية لحفظ «السلام».

وقد كشف عضو الكنيست اسحق بيرتس (من ليكود) عن خلفيات هذا الاتفاق فقال: «ان المكسب الكبير الذي سعت الادارة الأميركية لتحقيقه بمساعدة اتفاقية الفصل في الشمال ليس وقف اطلاق النار كهدف قائم بذاته، بل لضمان النفوذ الأميركي في القاهرة، وازالة تهديد حظر النفط من جانب السعودية»[٣٤].

بعد انجاز اتفاقية الفصل هذه، ظهرت في المواقف الرسمية المعلنة، وفي الصحافة الاسرائيلية تلميحات عن اجراء «تسوية» ما في الجولان. وكان الحديث يجري آنذاك، بل والاعداد العملي، لعقد تسوية جزئية على الجبهة المصرية. وقد شهدت هذه المرحلة بالفعل، وبخاصة في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ طرح عدة **مشروعات للتسوية** لا بأس أن نشير إليها هنا بايجاز:

ــ أول هذه المشروعات وأبرزها هو مشروع آلون المعدل الذي نشر في مجلة «فورن افيرز» الأميركية عام ١٩٧٦. وتعود أهمية هذا المشروع إلى أن آلون كان وزيراً مسؤولاً آنذاك في الحكومة الاسرائيلية (حكومة رابين العمالية).

يتناول المشروع تسوية تتعلق بالمناطق العربية المحتلة بعد ١٩٦٧. وفيما يخص «الجولان» اقترح آلون أن تحتفظ اسرائيل بمنطقة استراتيجية في الجولان لمنع سوريا من امكان اصابة مصادر اسرائيل من المياه، ولمنع حدوث هجوم سوري على الجليل. ورسمت الخارطة المرفقة بالمقال خط الحدود المقترح ممتداً من جبل الشيخ حتى نهر اليرموك على شكل قوس يوازي خط وقف اطلاق النار (أي ما يتفق إلى حد ما مع «التعديلات التجميلية» التي تحدث عنها رابين في وقت سابق). وبموجب هذا الاقتراح يبقى معظم الجولان تقريباً بيد اسرائيل [٣٥]. ومما يلاحظ أن خطوط مستوطنات الجولان الحالية تتفق إلى حد كبير مع خطوط هذا المشروع الذي يدعو إلى ضم معظم الجولان بحجة المحافظة على مصادر المياه وتوفير الحماية لمستوطنات وادي الحولة والجليل.

ــ وثاني هذه المشروعات هو «مشروع السلام» الذي طرحه حزب المبام (شريك حزب العمل في تجمع المعراخ) في منتصف عام ١٩٧٦ في مؤتمر الحزب السابع. وقد جاء تحت بند «حدود السلام» في الفقرة المتعلقة بالجولان: «لضمان أمن وسلامة مستوطنات الجليل الأعلى وغور الأردن تمر الحدود مع سوريا فوق الهضبة. وبعد أن يتم تحديد

الحدود بصورة نهائية يجرد القسم الباقي من الهضبة»[٣٦].

— ومن بين المشروعات أيضاً المشروع الذي طرحه البروفيسور موشي معوز(*) الذي يقترح فيه تسوية على مرحلتين: مرحلة انهاء حالة الحرب، ومرحلة السلام الكامل.

وفيما يخص سوريا، في المرحلة الأولى، يقترح معوز عقد اتفاقية تلتزم سوريا بها بالاعتراف بسيادة اسرائيل، وتوافق على انهاء حالة الحرب، وتنهي المقاطعة الاقتصادية، وتوقف الدعاية المضادة لاسرائيل.

ولقاء ذلك تعترف اسرائيل بالسيادة السورية على الجولان، وتعيد لها في هذه المرحلة معظم الهضبة باستثناء أطرافها وجبل الشيخ. ويتم تجريد المنطقة المعادة تجريداً تاماً من القوات العسكرية، وتبقى تحت اشراف مشترك، أو تحت اشراف أميركي[٣٧].

بعد هذا العرض الموجز، لأبرز مشروعات التسوية التي لم تكن أكثر من مجرد طروحات نظرية، ننتقل الآن إلى **مواقف الأحزاب الأساسية من التسوية**، ومن قضية الجولان ككل:

— حزب العمل:

تضمنت الوثيقة السياسية الصادرة عن اللجنة المركزية لحزب العمل (في ١٩٧٣/١١/٢٨) جملة من الخطوط السياسية العريضة، والبرنامج الانتخابي للحزب للكنيست الثامن. وقد جاء في هذه الوثيقة تحت بند «السعي من أجل السلام» ما يلي:

سوف تسعى اسرائيل إلى اتفاقية سلام تضمن:

١ — ازالة كل مظاهر العداء والحصار والمقاطعة.

٢ — حدود يمكن الدفاع عنها تقوم على أساس «التسوية الاقليمية». ولن تعود اسرائيل إلى حدود ٤ حزيران (يونيو) التي شكلت اغراء بالاعتداء[٣٨].

— تكتل ليكود:

أعلن هذا التكتل عن رفضه الانسحاب من المرتفعات السورية والجولان. جاء هذا الاعلان في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٤. ومما جاء فيه: هناك خطر من أن تجري محاولة لدحرنا إلى الوراء، إلى حدود ما قبل حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وهذا ما سوف يعرض للخطر وجود الدولة وسكانها[٣٩].

لم تكن التلميحات والتصريحات حول «تسوية» ما في الجولان في حقيقة الأمر، أكثر من مناورة تكتيكية لكسب الوقت ريثما يتم تمرير اتفاقية سيناء (الثانية)، وتجنب الضغوط الدولية. وقد بدا واضحاً أن تصريحات المسؤولين الاسرائيليين ومواقفهم قد عادت إلى التصلب و«التصقر»، خاصة وأنهم كانوا يعلمون رفض سوريا لأية تسوية جزئية أو كلية لا تتضمن الحقوق العادلة للفلسطينيين. وقد ظهر هذا التصلب بصورة خاصة بعد أن رفضت سوريا «طعم» التسوية، وانبرت للتصدي لاتفاقية سيناء. فقد قال بيرس (وزير الدفاع في حكومة «المعراخ» آنذاك): «أن اسرائيل غير ملزمة بالمبادرة تجاه

* مدير معهد هاريس ترومان للابحاث في الجامعة العبرية، وأحد خبراء الشؤون العربية.

سوريا وتقديم خرائط حتى ولو كانت خرائط تجميلية، لأن السوريين لم يقدموا أساساً للمفاوضات. فهم رفضوا اعادة المدنيين إلى القنيطرة خلافاً لمصر»[٤٠] جاء هذا التصريح بعد اعلان رابين لموقف الحكومة الاسرائيلية والذي جاء فيه: «ان موقف اسرائيل يتلخص في أن امكانية التسوية المرحلية مع سوريا لا وجود لها تقريباً. لأنه لا يمكن لاسرائيل أن تنسحب من الجولان في اطار تسوية كهذه. كما لا يمكن المساس بالمستوطنات الاسرائيلية والجهاز الدفاعي الاسرائيلي بالجولان. وكل ما يمكن لاسرائيل أن تفعله في اطار تسوية جزئية هو قليل ومحدود وفي اطار منطقة الفصل الحالية، ولا يشمل جبل الشيخ. وجميع التغييرات ستكون تجميلية تقاس بمئات الأمتار»[٤١].

وتوالت بعد ذلك التصريحات الصقرية التي عكست المواقف الاسرائيلية من الجولان على حقيقتها. فقال آلون: «لا يوجد أي تعهد اسرائيلي باجراء مفاوضات حول تسوية جزئية أخرى مع سوريا»[٤٢]. وجاء بعده تصريح رابين الشهير الذي يعلن فيه أنه لا يجد أي مجال للتسوية الجزئية مع سوريا وأنه «حتى في نطاق تسوية شاملة ومعاهدة سلام فإن اسرائيل لن تنزل من الجولان»[٤٣].

وهكذا عادت اسرائيل إلى الغطرسة بعد أن مررت اتفاقية سيناء وضمنت حياد مصر، وبعد أن تجاوزت «تقصير» تشرين الأول (أكتوبر) واستوعبت دروسه، كما استوعبت الأسلحة الأميركية المتطورة التي تزودت بها خلال تلك الفترة. وكانت الصحافة الاسرائيلية تتحدث عن ضرورة الحصول على صواريخ «بيرشينغ» وتقول: «انه سيكون بمثابة خلق سياسة صلبة لا يستطيع السوريون تجاهلها»[٤٤] لقد أصبحت اسرائيل عند هذه المرحلة قادرة على الابتزاز والمناورة وادارة الصراع السياسي ضد سوريا بحرية وقوة أكبر. تقول صحيفة هآرتس: «لقد أظهر رابين في محادثاته مع كيسينجر تكتيكاً جديداً، إذ أنه قرر بأن اسرائيل لن تعلن عن عمق الانسحاب الذي هي مستعدة للموافقة عليه في الجولان، إلا بعد أن تكشف سوريا عن الثمن السياسي الذي تكون مستعدة لأن تعرضه على اسرائيل»[٤٥].

لقد اتخذ الصراع السياسي ضد سوريا في نهاية هذه المرحلة أبعاداً حادة. وكان ينتظم صور هذا الصراع وأشكاله ناظم واحد هو تطويق سوريا وعزلها واضعافها من خلال الاتفاقات الجزئية أولاً مع مصر، وتفجير أحداث لبنان، ثم عزل مصر نهائياً بعد ذلك عن الصراع بعد اتفاقية الصلح المشتركة، وتحدي سوريا واستفزازها لجرها إلى معركة لا تملك السيطرة عليها.

وبعد، فإن استمرار احتلال الجولان يحمل، عدا كونه حلقة من حلقات التوسع الاستيطاني، وركيزة أمنية واستراتيجية لاسرائيل، معنى آخر بالنسبة للقادة الصهاينة؛ وهو محاولة ترويض سوريا وارغامها في نهاية المطاف على الرضوخ لأهداف السياسة الاسرائيلية والاعتراف باسرائيل على طريقة مصر ــ السادات باتفاقية مماثلة، ربما أكثر اجحافاً، من منطلق طروحات كامب ديفيد. وهذا ما يعطي الجولان، بالنسبة للقادة الاسرائيليين، بعداً سياسياً لعله أهم وأخطر بكثير من بعديه الاقتصادي والعسكري.

(١) H.M. Kallen, *Zionism and World Politics,* London: 1921, p. 289.

(٢) نشـرة **فلسـطين الصهيـونيـة**، حـزيـران (يونيو)، ١٩١٨.

(٣) The Zionism Organization Memorandum to the Supreme Council, at the Peace Conference, 3 Feb. 1919, in J.C. Ruremitz, *Diplomacy in the Near and Middle East,*. New York: 1950, Vol. 2, p. 50.

(٤) A.T. Mason, *Brandeis: A Free Man's Life,* New York: 1950, p. 455.

(٥) *Jenish Observer and Middle East Review,* 16.11.1973.

(٦) D. Ben Gurion, *Personal History,* London: 1972, p. 43-44.

(٧) Earl Berson, *The Covenant and the Sword: Arab-Israeli Relations, 1948-1956,* London: 1965, p. 109.

(٨) *Ibid,* p. 111.

(٩) *Ibid,* p. 110.

(١٠) **معاريف**، ١٩/٨/١٩٧٤.

(١١) يديعوت أحرونوت، ١٠/٨/١٩٧٣.

(١٢) المصدر رقم (٥) ص ١١٦.

(١٣) القضيـة الفلسطينيـة والخطر الصهيـوني بيروت: م.د.ف، ص ٢٤٠.

(١٤) **دافار**، ١٤/١٢/١٩٧٥.

(١٥) ايلي لانداو، **معاريف**، ٥/٧/١٩٧٠.

(١٦) **دافار**، ١٩/٤/١٩٦٩.

(١٧) **يديعوت أحرونوت**، ٣/١/١٩٦٩.

(١٨) **دافار**، ٣/١١/١٩٧١.

(١٩) **المصدر نفسه**، ١/٥/١٩٧٠.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ٢٣/٧/١٩٧٠.

(٢١) **هاتسوفيه**، ٢٧/١٢/١٩٧٠.

(٢٢) **معاريف**، ٥/٧/١٩٧٠.

(٢٣) ملحق **هآرتس**، ١٠/٧/١٩٧٠.

(٢٤) **دافار**، ٢٧/٢/١٩٧٤.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ١/٤/١٩٧٤.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ١٦/١/١٩٧٤.

(٢٧) **هآرتس**، ٢٥/٢/١٩٧٤.

(٢٨) **دافار**، ١٤/١٢/١٩٧٥.

(٢٩) **معاريف**، ١٩/٧/١٩٧٦.

(٣٠) **دافار**، ٤/٨/١٩٧٥.

(٣١) **عل همشمار**، ٦/١٢/١٩٧٧.

(٣٢) **معاريف**، ١٢/٧/١٩٧٠.

(٣٣) **الأنباء**، ١٢/١/١٩٧٧.

(٣٤) **معاريف**، ٥/٨/١٩٧٤.

(٣٥) **دافار**، ١٧/٩/١٩٧٦.

(٣٦) **عل همشمار**، ١٢/٦/١٩٧٦.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ٢٣/٤/١٩٧٦.

(٣٨) **دافار**، ٢٩/١١/١٩٧٣.

(٣٩) **عل همشمار**، ٢٦/١/١٩٧٤.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ١٠/٩/١٩٧٥.

(٤١) **هآرتس**، ٥/٩/١٩٧٥.

(٤٢) **دافار**، ١٨/٩/١٩٧٥.

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) **دافار**، ٢٦/٩/١٩٧٥.

(٤٥) **هآرتس**، ٧/١٠/١٩٧٥.

تجربة عز الدين القسام السورية
١٨٨٢ ـ ١٩٢١

علي حسين خلف

تُختزل تجربة الشيخ عز الدين القسام، ما قبل دوره الفلسطيني، ببضعة أسطر تغطي اسم قريته، وتتلمذه على يد الشيخ محمد عبده في الأزهر، ومشاركته في الثورة ضد الفرنسيين. مما يفسح المجال أمام الاسقاطات الذهنية من خارج التجربة، ويدفع البعض لابتكار الحكايات من أجل رتق النواقص والثغرات.

والخطأ الفادح لهذا المنهج الاسقاطي ـ الاختزالي، أنه يقدم القسام، في تجربته الفلسطينية، مجرداً من خلاصات تجاربه الأسبق، سواء التي ساهم بنفسه في صنعها، أم التي صنعتها المرحلة التاريخية وقدمت دروسها الثمينة، بعلنية ساطعة.

وفي الاطار العام، فالشيخ عز الدين القسام، لم يذهب الى فلسطين، ليبدأ تجربته الجديدة من الصفر، بل ذهب ليطبق خلاصة ما آمن به ويطوره؛ وهي خلاصة ليست بعيدة عن واقع الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك. أي انه لم يقم باستنساخ ميت لخلاصات مضت، ولا بابتكار نوعي لا جذور له. ويمكن القول ان تجربة القسام السورية، رغم نقص المصادر والمراجع، وغياب معظم معاصريها، هي المدرسة الأولى التي صقلت تطلعاته وايمانه، واختبرتها في ميدان الثورة المسلحة.

وضعف التاريخ المكتوب والشفوي لتلك المرحلة، لا يبرر للدارسين، استسهال نقل المعلومات من مصدر واحد، دون تدقيق، وباشكالية حولت القسام من شخصية حقيقية الى شخصية احتمالية. فكل الذين نسبوا تاريخ ميلاده الى عام ١٨٧١، استناداً الى كتابات صبحي ياسين، خسروا، دون أن يدروا، تتلمذه على يد الشيخ محمد عبده. اذ يكون القسام قد درس في الأزهر، قبل وجود الشيخ محمد عبده بعشر سنوات، وتخرج قبل مجيئه بسنتين! ولم يتطوع واحد من الباحثين، بذكر ماهية هذا التتلمذ، دينياً وسياسياً.

(*) الفصل الأول من كتاب «تجربة الشيخ عز الدين القسام»، الذي سيصدر عن مركز الأبحاث.

وفي تجربته، ضمن الثورات السورية في الشمال، تأكد لدى القسام أن أفندية الأرض والحكم، لا يساومون استناداً الى مواقع السلطة فحسب، بل ويساومون داخل الثورة المسلحة. فتطابق الدرس التاريخي مع درس الحياة المعيش، في التقابل بين عرابي، وهو وزير دفاع الخديوي توفيق، الذي قاتل منفرداً وتحمل النفي، وبين يوسف العظمة، وهو وزير دفاع الأمير فيصل، الذي قاتل واستشهد منفرداً. وجاءت خبرة الثورة لتستكمل الدرس، عندما أوقف صبحي بركات ثورة الاسكندرون، وهو قائدها، وانحاز للفرنسيين، وعندما قام اسياد الأرض بقيادة الحملات الفرنسية بحثاً عن مكامن الثوار.

ولأن القسام ليس بحاجة الى انصاف من خارج تجربته، فان دراسة الخلاصات التي عينتها ممارسته، ودروس المراحل التي عاش فيها، هي وحدها القادرة على الحياة، بعيداً عن الحب الاسقاطي الساذج والاختزال الكسول.

بيئة التناقض

قدمت قرية «جبله»، القرية الواقعة على البحر، جنوب اللاذقية، حيث ولد الشيخ عزالدين القسام عام ١٨٨٢م، بيئة نموذجية للتناقض. واستمدت العائلات الرئيسية مكانتها من ملكية الأراضي (آل كنج ــ آل ديب ــ آل آغا)، أو التجارة (آل عكو ــ آل غلاونجي)، أو الفقه والشريعة (آل القسام ــ آل يونس).

ومنذ صدور قوانين الطابو في العهد العثماني (١٨٦١م)، حيث الزم مالك الأرض بدفع ٥ ٪ من قيمتها وثلاثة قروش ثمن سند الطابو، تهرب الفلاحون الفقراء من تطويب أرضهم، بسبب عجزهم عن دفع الرسوم، رغم أن رسوم الاستملاك وصلت الى حد «نصف قرش للدونم الواحد في لواء دمشق، وثلاثة قروشٍ في قضاء حمص»[١]. وانفتح الباب أمام الملاك الكبار والمتوسطين، لتوسيع حيازاتهم، عن طريق تطويب أراضي الفلاحين الفقراء بأسمائهم، ووضع اليد على الأراضي، «وكان باستطاعة كل رجل غني أن يصبح ملتزماً لقطعة من الأرض»[٢]. ولم يتعامل الملاك الجدد مع أصحاب الأراضي الشرعيين على القاعدة الاسلامية. «المالك الذي لا يبذر أرضه يجب أن يسمح بزرعها لأخيه المسلم»[٣]، بل على قاعدة المحاصصة أو الضمان السنوي. وحينها ظهر لقب أفندي كمرادف للملاك الكبير، حيث كانت معظم قرى حمص، حماه، السلمية وحلب، بيد الاقطاعيين والدولة الاقطاعية[٤].

وكان هؤلاء الأفندية هم ملاك القرية وسادتها، ووكلاء الحكم العثماني فيها. وليس صعباً، تلمس مفاسد الحكم ووكلائه ومظالمهم.

وفي أسرة متدينة، متوسطة الحال تميل الى الفقر، وبعيدة عن زعامة الملاك الكبار ونفوذ العائلات التجارية، عاش عزالدين القسام طفولته. وكان فخر الأسرة الأسمى انها منسوبة الى النبي، وذات سمعة محمودة بالاستقامة.

أبوه، الشيخ عبد القادر القسام، كان صاحب طريقة صوفية، وله مدرسة (كتاباً) يعلم فيها الأطفال أصول القراءة وحفظ القرآن، وعمل لفترة من الوقت كمستنطق في المحكمة.

وتزوج عبد القادر من امرأتين:

الأولى حليمة قصّاب، وانجب منها عز الدين وفخر الدين ونبيهة(٥).

الثانية آمنة جلول، وانجب منها أحمد، مصطفى، كامل وشريف(٦).

وفي حدود الرابعة عشرة من عمره (١٨٩٦)، غادر عز الدين القسام قرية «جبله»، متوجهاً الى القاهرة، لدراسة الشريعة في الأزهر. وكان برفقته أخوه فخر الدين، عز الدين التنوخي، رضا مسيلماني، مصطفى مسيلماني، ذيب البيرص، ناجي أديب ومنح غلاونجي(٧). وكان أخوه من أبيه، مصطفى، قد غادر منطقته كبائع متجول للأقمشة (برجاوي)، وذهب الى اليمن؛ حيث عمل كاتباً في الحديدة حتى توفي مصاباً بمرض الكوليرا، بعد أن أنجب ولدين: عبد المالك وظافر.

الأزهر: الدين والثورة

وما أراد التقاطه في بيئة التناقض الأولى، وجده جاهزاً في القاهرة، على شكل دروس فشل ثورة عرابي. ففي سنة مولد القسام، كانت مصر تقدم تجربتها ببساطة فاضحة.

□ الخديوي توفيق، رمز السلطة الحاكمة، يقف ضدّ ثورة شعبه التي يقودها وزير دفاعه عرابي، ويساند الأسطولين البريطاني والفرنسي في مياه الاسكندرية. ثم يغمض عينيه عن قصف المدينة وتدميرها، ويعود الى القاهرة، في عربات قوات الاحتلال البريطاني، ويبيح عاصمة وطنه للغزاة.

□ قبل قصف الاسكندرية ، لجأت بريطانيا الى المساومة مع عرابي، عبر آل روتشيلد، الأسرة البرجوازية الصهيونية التي تسلمت وعد بلفور لاحقاً. فعرض فرعها البريطاني على عرابي راتباً تقاعدياً مدى الحياة، بمبلغ أربعة آلاف جنيه مصري في العام. وعرض فرعها الفرنسي مبلغ ستة آلاف جنيه مصري في العام، مقابل مغادرته البلاد(٨). فرفض عرابي المساومة، مثلما رفض الخضوع لابتزاز الاسطول، وقاتل حتى هزم.

□ عرابي، وزير الحربية في وزارة محمود سامي البارودي، أعرض عن قرار الخديوي بعزله (١٨٨٢/٧/٢٠)، وقاتل في التل الكبير (١٨٨٢/٩/١٣)، معتمداً على جيش الفلاحين الفقراء.

□ الشيخ محمد عبده، الصحافي البارز في «الوقائع المصرية» ومجلة «العروة الوثقى» ومدير المطبوعات في عهد رياض باشا، كان في الاسكندرية يوم قصفها الأسطول (١٨٨٢/٧/١١)، وظل مع ثورة عرابي، وتحمل شرف السجن والمحاكمة والنفي لمدة ثلاث سنوات، ولم يتراجع.

هكذا كانت تختلط ملامح رجل الدين المتنور بملامح رجل الثورة، وهما معاً، على تضاد دائم مع قوات الاستعمار وأدواته في قمة السلطة أو في مؤسساتها وقاعدتها.

ويبدو أن فترة دراسة عز الدين القسام في الأزهر، تقع أثناء مشاركة الشيخ محمد عبده، كممثل للخديوي عباس الثاني في مجلس الادارة، ما بين ١٨٩٥/١/١٥ و١٩٠٥/٣/١٩. والأرجح أنها كانت بين ١٨٩٦ و١٩٠٤، وبخاصة أنه نال الشهادة الأهلية التي تتطلب ثماني سنوات من الدراسة. لذلك كانت فترة دراسته كلها، تتلمذاً على يد الشيخ محمد عبده.

وشهد الأزهر، في هذه المرحلة، حملة التجديد التي قادها الامام محمد عبده. فحوّل

الأزهر من ملجأ للكسالى والمعدمين، الى موقع ثقافي، عندما أدخل على مواده القديمة وكتبه الجامدة، علوم الحساب، الهندسة، الجبر، الجغرافيا والتاريخ، لأول مرة. وقاد داخل الأزهر وخارجه، حملة تحرير الدين من الشوائب. فساند دعوة قاسم أمين لتحرير المرأة*، وأجاز لبس القبعة للمسلم، وصحة دفع الفوائد من صندوق التوفير، وأصدر فتوى بعدم تحريم التصوير.

وعلى قاعدة «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح»، رفض محمد عبده تعدد الزوجات، مشيراً الى الآية القرآنية «ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم»، والى الظروف التي نشأ فيها هذا النظام، وبخاصة على يد من احتكروا الرئاسة والثروة في العصر الجاهلي.

ومايز محمد عبده بين الاسلام والاستسلام فأكد، في جريدة «العروة الوثقى»، أن من أسباب حفظ الأمة «الاتحاد وعدم الاعتماد على الأجنبي والشورى». واستكمل في جريدة «المنار» دعوته، معتبراً أنه من سمات الأمة الصالحة الا «تقبل الأمراء والحكام الفاسدين الظالمين، بل تسقط بهم، اذا نزوا على مصالحها وتُولي الخيار»(٩).

آنذاك، كانت مصر تقدم ممثلها الجديد، الزعيم مصطفى كامل، كبطل للدعوة الاستقلالية. ورغم التفاوت بين زعيم البرجوازية المصرية الناشئة، وبين الخديوي توفيق، الحاكم بحراب الانكليز، وممثل الاقطاع والأرستقراطية العائلية، فان القاعدة التي شرعها الخديوي وقف فوقها مصطفى كامل، وامتدت، من بعده، الى محمد فريد وسعد زغلول. فالكل حرص على استبعاد العنف الجماهيري والكفاح المسلح كطريق لمجابهة الاحتلال، ولجأ مصطفى كامل وورثة نهجه، الى الاعتماد على الصراع بين الدول الاستعمارية الأوروبية، ومحاورة الاستعمار بأسلوب سلمي، يعتمد المناظرات الكلامية «من خطب، مؤتمرات، ندوات، مقالات، أشعار، رسوم وصداقات مع مؤلفين وكتاب»(١٠).

هكذا تتلمذ عزالدين القسام على يد الشيخ محمد عبده، وعلى يد دروس عصره في مرحلتي هزيمة عرابي وأساليب مصطفى كامل. فوجد في الأول الثائر والمصلح الاجتماعي، لا الأداة الميتة في العمة والقفطان. ووجد في دروس عصره، ما أبعده عن قيادة الأفندية و«البكاوات» وأساليبهم في النضال. وهي الدروس التي طبقها في شمال سوريا عبر الثورات المسلحة.

ومما يروى عن القسام، في هذه المرحلة، أنه عانى وزميله عزالدين التنوخي، من انقطاع المصاريف، ونفاد ما بحوزتيهما. وفقد التنوخي الأمل بامكانية الخروج من المأزق، وظل يحاور القسام، عما يفعلانه، فاقترح القسام قائلاً:

ـ سنعمل هريسة ونبيعها للطلاب!

فاستفظع التنوخي الأمر، وفي محاولة للتملص قال:

(*) قال الشيخ رفاعه الطهطاوي (١٨٠١ ــ ١٨٧٣)، في كتابه «المرشد الأمين للبنات والبنين»، ان العمل «يصون المرأة، عمّا لا يليق، ويقربها من الفضيلة». ودعا المرأة، عند اقتضاء الحال «أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال، على قدر قدرتها وطاقتها»، وحض النساء على التعلم ليشاركن الرجال في «الكلام والرأي». وبذلك استحق لقب أول داعية لتحرير المرأة في القرن التاسع عشر، في مصر.

ـــ ولكنني أخجل، ولا أستطيع المناداة.
فأجابه القسام:
ـــ أنا أصيح على بضاعتنا.
وبهذه الوسيلة، تمكن الاثنان، من مواصلة الدراسة، القسام يصيح والتنوخي يلازمه وقوفاً.
وذات يوم، جاء والد التنوخي لزيارته في القاهرة. وقبل دخوله الأزهر، وجد ابنه الى جوار القسام، وكلاهما خلف صدر الهريسة، فسأل مستفسراً:
ـــ ما هذا؟
فأجابه ابنه، محاولاً رد التهمة عن نفسه:
ـــ عز الدين القسام علمني، وهو صاحب الفكرة!
ولم يصدق الابن، حين سمع أباه يقول:
ـــ حقاً.. لقد علمك الحياة[١١]!

الايمان في التطبيق

عاد عزالدين القسام الى قريته «جبله»، حاملاً شهادته الأهلية من الأزهر، عام ١٩٠٣. حاول أبوه، الشيخ عبد القادر، أن يقنعه بضرورة أن يذهبا معاً الى قصر الأفندي ديب، ليسلما عليه. فرفض الابن نصيحة أبيه قائلاً: أيسلم الوافد على المقيم؟! وكانت أول بادرة، تكسر العرف المقلوب، ارضاء لأسياد الأرض، وتسترد للمواطن حقه في عدم الانحناء.

وقبل أن يباشر العمل، قام برحلة الى تركيا[١٢]، للاطلاع على طرق التدريس في جوامعها، وعلى خطب الجمعة ودروس ما بعد صلاتي العصر والمغرب. وعاد الى قريته، مرة أخرى، وهو أشد اقتناعاً، بأن حصر امام المسجد في فروض الصلاة، الصوم، الزكاة، الحج، الوضوء، وغيرها، لا يؤدي فقط الى أن يخل الامام برسالته الدينية، بحذفه أو تجاهله الدور المطلوب من المسلم، وانما أيضاً يدفع المؤمنين الى الاستكانة والتواكل والرضى، ويساهم في عزلهم عن قضاياهم وقضايا شعوبهم.

وبدأ يعد نفسه، دون استعجال أو قنوط، بدءاً من الجيل الجديد، فأخذ دور والده في تدريس أطفال القرية، وتجاوز الحدود التقليدية في حفظ القرآن وتجويده، الى العلوم الأولية والقراءة والكتابة. وحينها عمل اماماً لمسجد المنصوري، الذي يتوسط البلدة، مكتفياً بخطبة الجمعة. وقدم لسكان قريته الاسلام، كما آمن به وتعلمه، فدب في القرية حماس ديني شديد «فكانت شوارعها ترى مقفرة اذا أذنت صلاة الجمعة»[١٣].

وأصبح الشيخ عزالدين القسام، الأزهري المتنور، ذو الأصول الفقيرة، محط احترام سكان القرية وتقديرهم، بل وامتدت سمعته وصداقاته الى قرى جبل صهيون وجبل العلويين.

وعندما حاصر الأسطول الايطالي مدينة طرابلس في ليبيا (٣٠/٩/١٩١١)، قاد القسام بنفسه، مظاهرة طافت شوارع البلدة وهي تهتف:
يا رحيم ويا رحمان

غرّق أسطول الطليان[١٤].

انتقل الاسطول من المحاصرة الى الاحتلال، فانتقل القسام من المظاهرات الى التطوع القتالي و «انتقى ٢٥٠ متطوعاً، وقام بحملة تبرعات كي يؤمن معاش هؤلاء الرجال وعائلاتهم. واتصل بالسلطات العثمانية، فأبدت ترحيباً حاراً، وطلبت من هؤلاء المتطوعين السفر الى الاسكندرونه، كي يستقلوا باخرة الى طرابلس الغرب. وبعد أن وصلوا الى اسكندرونه، انتظروا فيها أربعين يوماً دون جدوى. ثم تلقوا الأمر من السلطات بالعودة الى بلدهم، فبنوا مدرسة بمال التبرعات لتعليم الأميين»[١٥].

وكان سبب اعادتهم أن تركيا اعترفت بضم ليبيا الى ايطاليا بمعاهدة ١٨/١٠/١٩١٢، فقاتل الليبيون وحدهم، واستعاد القسام درس الخديوي توفيق مع ثورة عرابي.

ثورات الشمال: استكمال الدروس والتجارب

بين اعلان الحسين بن علي، الثورة على الأتراك في مكة (١٠ ــ ٦ ــ ١٩١٦)، وبين انتكاسة الثورة، في الشمال السوري (١٥ ــ ٦ ــ ١٩٢١)، عاش عز الدين القسام تجربته الأغنى، في اطار الثورة المسلحة وتفاعلات الوضع السوري. وخاصة أنه «أول من رفع راية مقاومة فرنسا في تلك المنطقة، وأول من حمل السلاح في وجهها»[١٦]. فاندلاع الثورة في جبال صهيون، كان «من نتاج دعاياته»[١٧]، كما كان في «طليعة المجاهدين»[١٨].

قبل سقوط الساحل السوري، بيد القوات الفرنسية، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨، باع عز الدين القسام بيته، وهو كل ما يملك، وانتقل الى قرية «الحفّة» مع زوجته وأولاده. وفي قرية «الحفّة»، أخذ يعطي الدروس التحريضية، تمهيداً لاعلان الثورة[١٩]، مستفيداً من الموقع الحصين للقرية، وطابعها الفلاحي.

وتيمناً بما فعله القسام في بيته، قبل خروجه، عمد المجاهد ابراهيم هنانو، الى «أثاث بيته فأتلفه، والى مطحنته فأحرقها، حتى لا يترك للفرنسيين مجالاً للتشفي والانتقام، اذا كانت الغلبة لهم، مستشهداً بالقول المأثور: 'بيدي لا بيد عمر'...»[٢٠].

وعلى أرض الثورة في الشمال، كانت تمتحن مواقف الملاكين الكبار، والذين وقف معظمهم خارج الثورة، وقاد بعضهم (علي بدور ــ خير بك ــ الكنج) الجيوش الفرنسية الى مواقع الثوار. وقلة قليلة، انسلخت عن امتيازاتها، وانحازت للثورة، ومن بينها الشيخ صالح العلي نفسه، قائد ثورة جبل العلويين، الذي توفي عن «أربع زوجات وثلاث بنات، وما يزيد عن ثلاثين الف دونم، وقفها كلها لأعمال الخير والبر والاحسان، وبناء مسجد في قرية 'الرستن'، ومستوصف ومدرسة متوسطة في 'الشيخ بدر'، والانفاق عليهما»[٢١]. وعزيز آغا هارون، الذي شارك بثورة صالح العلي «وألف فوجاً من المتطوعين يبلغ زهاء أربعمائة مجاهد، جهزهم بالسلاح والعتاد من ماله الخاص»[٢٢].

كانت الثورة، بتنوع تجاربها وتحالفاتها، مدرسة تربى في قلبها الشيخ عز الدين القسام، وتمثل دروسها الايجابية والسلبية، التي صقلت خبراته الأولى في القاهرة وقرية جبلة. ولم تكن الثورة مدرسة منغلقة في الشمال؛ اذ تقاطعت مع كل ما جرى في دمشق، من صراع الأمراء ومساوماتهم، ومراهناتهم على الدورين الانكليزي والفرنسي. وجربت

الثورة مباشرة، تجربة التحالف مع كمال اتاتورك والأمير فيصل، ولكل من التجربتين دروسها المرّة.

ولا تستقيم قراءة تجربة عزالدين القسام، في اطار ثورات الشمال، عبر اقتباس الجمل، الدالة على دوره المباشر، ومساهماته الميدانية، لأنها تكون كمن يقرأ لوحة «غيزنيكا» الشهيرة للفنان بيكاسو بأنها تساوي: أربع نساء، طفل، تمثال مكسور لمحارب، ثور، حصان وطائر! واذا كان اسوأ ما في اللوحة، هو هذا التلخيص القادم من خارجها، فان أسوأ قراءة لتجربة القسام، هي التي تعزله عن محيطه، وتقدم دروس خبرته بعيداً عن دروس الوضع العام. خاصة وان استخلاصاته هنا، لا تنبع من المناقشة، كما كان الأمر مع نتائج ثورة عرابي في القاهرة، وانما من المعايشة والمساهمة المباشرة. ولذلك فقراءة ثورات الشمال، تبدأ من الثورة العربية، وتتقاطع مع الحكم الفيصلي في دمشق، وصولاً الى خبراتها الخاصة، ومجابهتها المنفردة، قبل التصفية النهائية، لمواقع الثورة الرباعية في جبال العلويين، جبال صهيون، جبل الزاوية والاسكندرون.

الحسين: المقاومة والمساومة

اتصل السوريون بالشريف حسين، لأول مرة، عام ١٩١٥، عندما ذهب الشيخ كامل القصاب الى مكة، متخذاً من موسم الحج ستاراً. ونقل كامل القصاب للشريف حسين، مطالب السوريين وهي «الاستقلال التام» و «انهم لا يحاربون الّا اذا ضمنوه»(٢٣). ويبدو أن اتفاقاً بهذا المضمون قد عقد بين الرجلين. حيث جاءت زيارة الأمير فيصل لدمشق (٢٦ آذار ـــ مارس ١٩١٥) لتتويج هذا الاتفاق بخطوات عملية. وعاد الأمير الى الحجاز «ومعه أختام رجالات سوريا بأجمعهم، وكانت تتجاوز المئتي ختم موضوعة في كيس»(٢٤).

الخيط الثاني عقده الشريف حسين مع الأمير سعيد الجزائري في مكة، عندما فوّضه بأن «يحسن العلاقات بينه وبين جمال باشا»(٢٥).

وفي موسم الحج اللاحق (١٩١٦) «أخرج الحسين علماً، وصلى عليه أربعون ألف مسلم من الحجاج، وطاف بالعلم سبع مرات حول الكعبة، ثم سلمه للأمير عبد القادر [شقيق الأمير سعيد] ليرفعه على سراي دمشق، باسم الحسين ملك العرب»(٢٦).

وحتى يطمئن السوريين، كان الشريف حسين، وراء اللقاء الذي عقد بين السوريين والبريطانيين، والمعروف باسم العهد البريطاني للسوريين السبعة؛ حيث نصت بنوده على «رغبة الحكومة البريطانية بانقاذ عامة الشعوب الناطقة بالعربية من ربقة الأتراك، وتركها تعيش في ظل الحكم الذي تريده»(٢٧). واستناداً الى هذا الاتفاق، واتفاقه مع الحسين عام ١٩١٥، أصدر الشيخ كامل القصاب، وكان على رأس السوريين السبعة، فتوى دينية، تبيح مقاتلة المسلمين العثمانيين واعلان الثورة ضدّهم.

ولبى الشيخ صالح العلي، نداء الحسين وفتوى القصاب، فقطع على الأتراك «الطريق التي تصل طرطوس بحماه، عن طريق مصياف، وكان مقره في ناحية الشيخ بدر التي تمر بها هذه الطرق»(٢٨). وفي ربيع عام ١٩١٨، هاجم القوات التركية قرب «النيحا»، واستولى على معدات وذخائر عديدة(٢٩).

وبذلك نجح الشريف حسين، في استخدام الخيوط الأربعة المرتبطة به رأسياً، دون

أن تقوم فيما بينها أية صلة. وكانت جميعها، تعرف من الحسين وجهه الثائر، لا نصفه المساوم.

وفي وقت متأخر، زعم تقرير لجنة بيل الملكية عام ١٩٣٧، أن الشريف حسين، حين أعلن الحرب على الأتراك في حزيران (يونيو) ١٩١٦ «كان يجهل وجود أي عهد آخر خلاف عهد مكماهون»(٣٠). وفضحت مذكرات الملك عبد الله، زيف هذا الادعاء، عندما قال: «وبينما كنا بـ 'العيص' عام ١٩١٦،واذا بي أبلغ أن السير سايكس، والمسيو بيكو، قد وصلا 'الوجه'، واستصحبا معهما الأمير فيصل الى جدة، لمقابلة جلالة الملك»(٣١). وبعد أن استوضح عن الاجتماع برقياً جاءه الرد أنهم «أتو وتحدثوا عن سوريا والعراق ومستقبلهما، فأجبناهم بما ألهمنا الله اياه»(٣٢).

وللمزيد من توكيد معرفة الحسين واطلاعه على اتفاقية سايكس ــ بيكو، فان جمال باشا، قائد الجيش التركي الرابع، تلقف مانشرته ثورة أكتوبر الاشتراكية من نصوص الاتفاقية، وامر «كل الصحف في سوريا أن تنشر النص كاملاً»، بعد أن نقلته المانشستر غارديان، وأرسل «نسخاً منها الى المدينة المنورة ومنها هربت الى مكة»(٣٣). فيكون الحسين قد اطلع على الاتفاقية مرتين، ولم يحدد أي موقف علني مضاد لها، رغم أنها تتعارض كلياً مع الدولة العربية في مراسلاته مع مكماهون.

ولكثرة ما أثير من ملابسات، حول مراسلات الحسين ــ مكماهون، فان تقرير لجنة بيل، اشتمل على نص رسالة الحسين (١٤ تموز/يوليو ١٩١٥)، اذ قال فيها:

«يجب أن تعترف انكلترا باستقلال البلاد العربية التي يحدها شمالاً مرسين وأضنه حتى الدرجة ٣٧ من خط العرض، الذي يقع عليه بيره جك وأورفه وماردين ومديان وجزيرة أمادية حتى حدود فارس. وشرقاً حدود فارس حتى خليج البصرة. وجنوباً المحيط الهندي، يستثنى من ذلك عدن التي تبقى كما هي. وغرباً البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى مرسين»(٣٤).

وتضمنت الرسالة الجوابية لهنري مكماهون، المندوب السامي البريطاني في مصر، والمؤرخة بـ ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٥، على الاعتراضات التالية:

«سنجقي مرسين والاسكندرونة، وبعض الأقسام السورية الواقعة في غربي سناجق دمشق وحمص وحماة وحلب، لا يمكن أن يقال عنها أنها عربية محضة، ولذلك يجب أن تستثنى من الحدود المقترحة»(٣٥).

«وان انكلترا مستعدة، على أساس التعديلات المشار اليها أعلاه، ان تعترف باستقلال العرب ضمن البلاد المشمولة في الحدود والتخوم التي اقترحها شريف مكة، وان تؤيد ذلك الاستقلال بريطانيا العظمى»(٣٦).

حقاً، لقد ضمن الحسين، في المراسلات، استقلال أقطار آسيا العربية، ومن بينها فلسطين، بصيغة لا تخلو من المداورة. وعلى نمطه نسج مكماهون رسالته في الاستثناءات. ومع ذلك، فالحسين نفسه، كتب في جريدة «القبلة»، مقالاً، اعتبر فيه الاستيطان اليهودي بأنه لا يتعارض مع استقلال العرب، مذكراً عرب فلسطين بـ «أن كتبهم المقدسة وتقاليدهم توصيهم بواجبات الضيافة والتسامح»(٣٧).

بهذه الخطوات المتعاكسة، وبالاعتماد الكلي على البريطانيين، أخذ الحسين يخسر

بالمساومة، ما يحققه بالاتفاقات الصريحة والملتوية، وبالمقاومة المسلحة عبر الأنصار العرب.
ومثلما برهن احتلال العقبة، على مقدرة الأنصار العرب في نظر الحلفاء، و«ضرورة تقويتهم ودفعهم نحو الشمال، ليعملوا أمام جيش فيصل، الذي أصبح يشكل الجناح الأيمن للجيش البريطاني، بقيادة الجنرال اللنبي»(٣٨)، برهنت استجابة الشيخ صالح العلي ومقدرته في تفجير الثورة، وقيادة عمليات ناجحة، على امكانية استخدام الثورة في الشمال، كورقة مساومة في وجه الانكليز والفرنسيين. ولكن الأسطول الفرنسي، كان أسرع من الحسين وابنه الأمير فيصل، فاحتل اللاذقية في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨، ووضع الثورة أمام الانكفاء وإلقاء السلاح، أو تجديد القتال على أسس جديدة. واختار صالح العلي، وقادة جبل صهيون، وقادة جبل الزاوية، مواصلة الثورة، فأعيد تفجيرها في منتصف كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨، وهذه المرة ضد القوات الفرنسية مباشرة.

صراع الأمراء وتحفة لورنس

بقدر ما راهن الحسين، ومن ثم ابنه الأمير فيصل، على جهود الأمير «محمد سعيد»* في التفاهم التركي ــ العربي، كخط احتياط، وكواجهة تختفي خلفها الجهود التحضيرية للثورة، فقد كان الطرفان يخشيان نفوذ الأمير سورياً، ويسعيان الى اقصائه. وما أربك خطط الطرفين، ان الأمير سعيد، استغل انهيار الجيشين التركيين السابع (بقيادة مصطفى كمال أتاتورك) والثامن، وسيطر على دمشق بواسطة الحرس الشعبي المغاربة (١٩١٨/١٠/٧). كان ذلك قبل وصول الأمير فيصل بثلاثة أيام، وقبل وصول لورنس والشريف ناصر بيوم واحد.

وطلب الأمير سعيد من صديقيه معروف الأرناؤوط وعثمان قاسم، احضار علم الحسين، الذي أحضره شقيقه عبد القادر من مكة. وعندما عادا به «خرج من السراي، واستلم العلم بيده، ورفعه على سراي الحكومة بين الهتافات»(٣٩). وأصبح أول رئيس للحكومة العربية السورية.

وكان طبيعياً أن يفسر لورنس ما حدث، على أنه استفزاز ومؤامرة ضد الانكليز. ولكن الأمير سعيد، وهو يخلي كرسي الحكومة، قال للشريف ناصر، بحضور لورنس:

«انني أصادق على ما قاله أخي [يقصد الأمير عبد القادر] من تسليم هذا الكرسي اليك، لا خوفاً من تهديد لورنس، وانما من قبيل تأدية الأمانة الى أهلها»(٤٠).

وكان الأمير سعيد، قد نفذ خطوة أولى، اعتبرها الفرنسيون استفزازاً مباشراً لهم، عندما أبرق الى عمر الداعوق، طالباً منه اعلان انضمام بيروت للحكم العربي، واستقبال شكري باشا الأيوبي، كحاكم عسكري للمدينة. واحتجت فرنسا لدى بريطانيا، فأصدر الجنرال اللنبي، رئيس القيادة العليا، قراراً، قسم فيه البلاد السورية الى ثلاث مناطق، وأطلق عليها اسم «بلاد العدو المحتلة»:

(*) «محمد سعيد»، اسم مركب اعتمد شقه الثاني. وهو الأمير سعيد بن الأمير علي باشا بن عبد القادر الجزائري الحسني، الذي ينسب إلى فرع الحسن بن علي بن أبي طالب. وهو من مواليد دمشق سنة ١٨٨٢م، وكذلك أبوه الأمير علي، فيما ينسب فرع الهاشميين إلى الحسين بن علي بن أبي طالب، فهم أبناء عمومة ويلقبون بالأشراف.

□ **المنطقة الشرقية**: وتشمل ولاية سوريا القديمة، من معان حتى حدود تركيا، مع أقضية أدلب وجسر الشغور والباب غرباً، والفرات شرقاً، على أن تديرها حكومة عربية صرفة يتولى رئاستها الأمير فيصل بن الشريف حسين.

□ **المنطقة الغربية**: وتضم لواء بيروت ولواء جبل لبنان ولواءي اللاذقية وطرابلس من ولاية بيروت القديمة، وقضاءي انطاكية والاسكندرونة من ولاية حلب، وتدير هذه المنطقة فرنسا.

□ **المنطقة الجنوبية**: وتشمل فلسطين من الحدود المصرية جنوباً حتى الناقورة غرباً، فنهر الأردن شرقاً، وتضم لواء القدس ولواءي نابلس وعكا من ولاية بيروت القديمة، وتتولى القوات البريطانية ادارتها(٤١).

فأنزل العلم العربي عن سراي بيروت في ١٨/١٠/١٩١٨، بعد عشرة أيام من رفعه، وقال عمر بك الداعوق، رئيس البلدية، مرحباً بالجنرال غورو «ان مدينة بيروت التي أتشرف برياستها تحيّـي في شخصك الكريم مثال المزايا الانسانية الخالصة»(٤٢)! فرد عليه غورو: «أتيت لخدمة فرنسا في سوريا، فخدمتي لمصالح سوريا هي خدمة لدولتي»(٤٣). وأنزل العلم في دمشق و «أخذه لورنس بحجة أنه سيوضع في متحف لندن، كتحفة لأول علم رفع فوق سراي الحكومة»(٤٤).

والطريف في الأمر، أن الأمير فيصل، الحريص على استلام الحكم في سوريا، وافق على تقسيمات اللنبي الجديدة، التي تطل منها خارطة سايكس ـ بيكو، طمعاً بالمنطقة الشرقية التي تخلو من العاصمة دمشق! واستبشاراً بنفي الأمير سعيد من دمشق الى حيفا (تشرين الأول /اكتوبر ١٩١٨ ـ حزيران /يونيو ١٩١٩)! بعد مقتل شقيقه الأمير عبد القادر [صاحب العلم]، على يد القوات الانكليزية في الصالحية.

ومع أن التقسيمات الجديدة تظهر عدم رغبة الانكليز بتنصيب الأمير فيصل ملكاً على دمشق، أو على المنطقة الشرقية التي حددتها له. وهنا بدأت المساومة بين بريطانيا والأمير سعيد في حيفا. ففاتحه الكولونيل ستانتين، حاكم حيفا العسكري، قائلاً: «اذا مددت يدك الى بريطانيا لتعمل معها، فالحكومة الانكليزية ستعمل على تتويجك ملكاً على سوريا، بدلاً من الأمير فيصل الحجازي(٤٥). وخاطبه الجنرال كلايتون «انك صاحب التاج في سوريا،، وما الأمير فيصل الّا غريب جاء من الحجاز وسيعود اليها، وأنت ابن الوطن، ومتى آن الأوان فسوف يناديك التاج»(٤٦). فرفض الأمير سعيد، المساومة البريطانية، وعاد الى بيروت، فالقت القوات البريطانية القبض عليه (أيلول ـ سبتمبر ١٩١٩)، ونفته الى مصر، ومنها الى باريس.

ورغم رفض الأمير سعيد للمساومة مع أي طرف من اطراف الصراع (الأتراك ـ الهاشميين ـ البريطانيين ـ الفرنسيين)، فقد اتسم سلوكه بالازدواجية. فحين أظهر نفسه كزعيم وطني سوري، وتولى رئاسة الحكومة، اعتمد في حماية دمشق على قوات «المغاربة». فهو وطني كزعيم، وغريب كركائز محلية، وبذلك تساوى مع الأمير فيصل، الذي كانت غالبية قواته المقاتلة من الحجاز. وتساوى الطرفان، في تحويل علم الثورة الى تحفة على يد لورنس. وفي انتظار الفرج من خارج الارادة الشعبية وتجربة الثورة المسلحة، ولم يبق أمامهما سوى المراهنة على صراع المصالح بين بريطانيا وفرنسا في آسيا العربية.

الثورة ضد الاحتلال الفرنسي

في تحريضه ضد الاحتلال الفرنسي، واستنهاض همم منطقة جبال العلويين، مزج الشيخ صالح العلي بين القومية والوطنية والدينية. فمن القول ان الاحتلال مزق وداس «أعلام الثورة العربية»، وانه يسعى الى «فصل الساحل السوري عن الوطن الأم»، الى اظهار نواياه الخبيثة ضد العلويين «التي تستهدف ابادتهم ومحو شعائرهم»(٤٧). واتفق مع المجتمعين في قرية «الشيخ بدر» قضاء طرطوس، يوم ١٩١٨/١٢/١٥، على كتمان الأمر، حتى يتم «الاتصال المباشر مع عاهل الشام»(٤٨).

وبالتزامن مع هذه التجربة، كانت تسير تجربة «الحفَّة» في جبال صهيون، بزعامة عمر البيطار وعز الدين القسام، وتجربة جبل الزاوية قضاء حلب، بزعامة ابراهيم هنانو، وكلاهما بانكفاء محلي لا يتجاوز قرى الجبل أو القضاء.

الثورات الثلاث، حافظت على استقلالها النسبي، في مراحلها الأولى، ثم سرعان ما أخذت تتبادل الخبرة والتعاون والنجدات، ولكن دون أن تصل الى مستوى تشكيل قيادة مشتركة. بل ولم تمد علاقات التنسيق الى ثورة حماة (سعيد العاصي ـــ فوزي القاوقجي) وثورة حمص. وبقيت في اطارها العام، محلية الطابع، ذات تكوين عشائري وعائلي، رغم أن عدد المقاتلين في كل منطقة تجاوز الآلاف.

ومما يسجل لثورة جبال صهيون، أنها عملت، حتى انتهاء الثورة، باستقلالية تحت سقف الزعامة الواسعة للشيخ صالح العلي. وانها كانت وراء الخطوات التنسيقية بين جبهات القتال. ففي معركة جسر الشغور، التي خاضها ابراهيم هنانو، ذهبت قوة لمساعدته «بقيادة عمر البيطار»(٤٩). وبعد أن سحب الأمير فيصل ضباطه، الذين أرسلهم للشيخ صالح العلي، طلب الشيخ صالح مساعدة من ابراهيم هنانو ـــ بواسطة الشيخ حبيب محمود وعمر البيطار ـــ فأرسل له «أربعة ضباط كان لهم أثر ملحوظ في ادارة العمليات الحربية»(٥٠).

وفي تجربة التحالفات خارج مناطق الثورة، اعتمد الشيخ صالح العلي على دعم الأمير فيصل، وعقد ابراهيم هنانو اتفاقية مع كمال اتاتورك لتزويده بالسلاح دون مقابل. وكان دعم الأمير فيصل الفعلي، قد ابتدأ منذ منتصف تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩، عندما أوفد ابن عمه «مصحوباً ببعض السلاح والذخيرة»(٥١)، ولم «يغفل عن ارسال القهوة، السكر، الملابس والماشية للمجاهدين»(٥٢). وفي منتصف آذار (مارس) ١٩٢٠، أرسل الأمير فيصل «القائد الشهير غالب الشعلان لمعونة الشيخ صالح العلي في قيادة الثورة، والاشتراك معه بتوجيهها وتنظيمها»(٥٣).

وعاود كمال أتاتورك، الاتصال بالشيخ صالح، وارسل له بعض الأسلحة وأربعة ضباط. الّا أن اصرار الشيخ أن تكون العلاقة عن طريق دمشق، دفعت أتاتورك الى قطعها والاحتفاظ بضباطه الأربعة. وما أراده اتاتورك، من اتصاله بهنانو والشيخ صالح، المساعدة التكتيكية لمضايقة الفرنسيين، وقطع خطوط امدادهم في الأناضول. وعندما توصل الطرفان الى اتفاق سحب القوات الفرنسية، تخلى أتاتورك عن كل عهوده، وأخذت قواته تلقي القبض على المجاهدين، وتعيدهم الى الحدود السورية، واحياناً تسلمهم الى «السلطات الفرنسية»(٥٤).

وفعل الأمير فيصل، ما فعله أتاتورك، ولكن بطريقته الخاصة. اذ ساهم مع اللنبي، في اقناع الشيخ صالح، بضرورة مرور القوات الفرنسية في قرية «الشيخ بدر»، وهو يعرف أن القوات الفرنسية ستتمركز في القرية لتهاجم معقل ثورة الشيخ. ولعل الأمير فيصل، تصور أن هذا الاشتباك، سيضع خاتمة ثورة الشيخ صالح، فيبرر لنفسه سحب مستشاريه ووقف مساعدته. ورغم أن المعركة انتهت على غير ذلك، فقد أوقف الأمير فيصل مساعداته، وسحب مستشاريه وضباطه، كبادرة حسن نية ازاء الفرنسيين، على حساب ثورات الشمال.

وبفضل مساومة الأمير فيصل، وسقوط حكمه في دمشق، ومساومة اتاتورك وتخليه عن امداد ثورات الشمال، وانسحاب صبحي بركات من الميدان، شنت القوات الفرنسية، في اذار (مارس) ١٩٢١، هجوماً واسع النطاق، على مراكز قيادة ابراهيم هنانو، وانتصرت عليها. ففر هنانو الى الصحراء، وبقي «عمر البيطار واتباعه يقاتلون الفرنسيين، مع من تبقى من قوات هنانو»(٥٥)، وأصبحت ثورة الشيخ صالح لا مورد لها؛ الّا ما تستخلصه من أنياب العدو(٥٦).

وجاء افتضاح أمر صفقة شراء السلاح من فلسطين، التي نظمها محمد الأرناؤوط، بقيمة ٢٨٠٠ ليرة ذهبية، ومصادرتها «بمثابة اجهاز على الثورة»(٥٧). وبالفعل نظمت قوات الاحتلال الحملة الختامية بقيادة الجنرال نيجر، في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٢١، واستهدفت مراكز ثورة جبل العلويين وثورة جبال صهيون. وادى الاختلال الفادح في ميزان القوى، الى السيطرة على جميع مراكز الثورة، وتحويل الثوار الى زمر صغيرة تعمل منفردة، دون تنسيق ودون قيادة.

وهكذا سقطت الثورة بعد ١١ شهراً من سقوط الحكم الفيصلي، وبعد ١٠ أشهر من قرارات الجنرال غورو بتقسيم سوريا الى دويلات، وانشاء دولة لبنان الكبير*، وبعد ٣٢ شهراً من رفع العلم العربي على سراي دمشق.

الأمير فيصل: النموذج المساوم

اختفت شخصية الأمير فيصل، الدائرية، كخليط من السمات المتناقضة، في رداء دوره العسكري (قائد قوات الثورة العربية)، وانتمائه الأسري (ابن الحسين قائد الثورة)، ومكانته الدينية (من الاشراف). لذلك وجد في معاصريه ومؤرخي تجربته، من يبرر له الأخطاء، ويعفيه من مسؤولية سلوكه واتفاقاته ومواقفه. وهو رجل شديد الدهاء، يتقن نسج الخيوط المتعاكسة في آن واحد. اذ كان يبدو أمام الاستقلاليين السوريين الرجل الاستقلالي الأول، الذي جاء يجمع كلمتهم وأختامهم لمؤازرة والده، في الثورة على الأتراك؛ وأمام الأتراك رجل التفاهم مع جمال باشا، عبر الأمير سعيد؛ وأمام اللنبي المنظم العسكري الممتاز؛ وأمام الانكليز الصديق بلا شروط؛ وأمام أبيه الابن الأكثر

(*) أصدر الجنرال غورو، بتاريخ ١٩٢٠/٨/٣١، قراراً بانشاء دولة لبنان الكبير، وأضاف لها أربعة أقضية كانت تابعة لولاية سوريا، وهي: البقاع، بعلبك، حاصبيا، وراشيا. وقسم سوريا الى أربع دول: دولة دمشق، دولة جبل العلويين، دولة جبل الدروز، دولة حلب ويتبعها سنجق الاسكندرونة على أن يمنح ادارة ذاتية منفصلة.

حماساً ومقدرة لتنفيذ الدولة العربية؛ وأمام الصهاينة رجل التفاهم والتنازلات؛ وأمام الفرنسيين القائد الذكي الذي يعرف مصلحته. كل هذه الخيوط، ليس بمقدور شخصية أخرى ان تقوم بها، سوى الأمير فيصل، ذي الأسلوب البراغماتي الطامح في عرش وتاج، في أي بقعة، مهما صغرت، من بقاع تلك الأمبراطورية المحفوظة في خزانة الوثائق البريطانية.

وما تعلمه من لورنس، أن يسعى الى تحقيق أغراضه، بعيداً عن المبادىء والاتفاقات، عبر قدرته على التكتيك في كل مرحلة، واستثمار العوامل المساعدة كلها، بما في ذلك الثورة المسلحة. وتفتحت مواهبه المساومة، منذ اصطحب سايكس وبيكو الى قصر والده، وعندما زاره حقي العظم، مندوب الزعماء السوريين في القاهرة، ونقل اليه وعد بلفور. فحين عاد حقي العظم، قال ان الأمير لا ينظر «بارتياح الى تصريح بلفور. ولكنه لا ينوي الاحتجاج على حصول اليهود على حق اقامة وطن قومي في فلسطين»[٥٨].

ومن اتفاقية سايكس ــ بيكو ووعد بلفور، الى الصلة المباشرة مع الصهيونية، دشن الأمير خطوته الأولى في اعلان البراءة من مملكة أبيه الموعودة، ومن شعارات الثورة العربية. وحين قابل شعب فلسطين، البعثة الصهيونية برئاسة وايزمان في العاشر من نيسان (أبريل) ١٩١٨، بالمظاهرات، احتجاجاً على أهدافها المعلنة والمبطنة، مثل تكوين فرقة البغالة اليهودية، وشحذ «همم يهود القدس كي يضحوا بحياتهم، ولا يتركوا البريطانيين وحدهم يفتدون البلاد بدمهم»[٥٩]. كان الجنرال كلايتون يرتب أول لقاء بين الأمير والزعيم الصهيوني. وتم اللقاء في بلدة «وهيدة»، قرب العقبة، في الخامس من حزيران (يونيو) عام ١٩١٨، وكان ودياً، وفاتحة علاقة تبلورت قبيل مؤتمر الصلح وأثناءه. وليس صحيحاً، أن مفهوم الأمير فيصل المساوم، كان يشترط قيام الأمبراطورية العربية، لمنح الجيب الصهيوني في فلسطين كل الامتيازات، بما في ذلك المصادقة على وعد بلفور والتخلي عن فلسطين كلياً. ويبدو من نافلة القول أنه لو فاز «الملك حسين والأمير فيصل بدولتهما العربية الكبرى لتنازلا عن فلسطين الصغيرة لليهود»[٦٠]. لأن الشيء المضمون آنذاك، لم يكن الدولة العربية الكبرى، وانما جذب الأمير الى تأييد المطامع الصهيونية في فلسطين، وهذا ما حدث في اتفاق فيصل ــ وايزمان بلندن في ١٩١٩/١/٣. اذ أباح الأمير لنفسه، مصادرة التمثيل الفلسطيني، فيما كان يتحدث رسمياً باسم الحجاز، وعندما دخل عليه عوني عبد الهادي وأحمد قدري، وهو مجتمع مع وايزمان ــ سوكولوف ــ هربرت صموئيل، قال: «ان اليهود يودون تشكيل دولة يهودية في فلسطين، فرد هربرت صموئيل: ليس ثمة من يكتب، بل من يفكر، بمثل هذا الاّ ان يكون خيالياً مجنوناً. ويبدو أن الأمير «اقتنع بكلام هربرت صموئيل»[٦١].

ونصت المادة الثالثة من اتفاق فيصل ــ وايزمان على أن «تؤخذ جميع التدابير وتعطى أفضل الضمانات لتطبيق تصريح الحكومة البريطانية الصادر في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧، حين وضع دستور حكومة فلسطين». وقيل ان الأمير أضاف «شرط أن ينال العرب استقلالهم من رفح الى طرطوس وخليج العجم»[٦٢].

وحتى لا يترك الأمر ملتبساً، كتب الأمير في جريدة «الجويش كرونيكل»، لسان حال الجمعية الصهيونية في انكلترا، مقالاً في ١٩١٩/١٠/١٤، جاء فيه: «حتى اذا كثر عدد

اليهود في فلسطين، تيسر أن تجعل ولاية يهودية من ولايات هذه المملكة العربية»(٦٣).

لقد أخذ الانكليز والصهاينة، كل ما يريدونه من الامير، وبعد أن فرغوا منه، حولوه الى الفرنسيين، فعقد ما سمي باتفاقية فيصل ــ كليمنصو في السادس من كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠، فقام «الناس ضدها»(٦٤)، لأنها تسلب «الحكومة السورية كل خصائص السيادة»(٦٥)، ورفضها المؤتمر السوري «وقرر اعلان استقلال سوريا، ووضع الحلفاء وعصبة الأمم تجاه الأمر الواقع»(٦٦). وفي يوم تتويجه، قالت جريدة «البرق» «ولكن التاج الذي يريده سموّه، تنقصه جوهرتان، هما أثمن ما في التاج، انهما لبنان وفلسطين»(٦٧).

ان مسألة لبنان حسمت منذ ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩، عندما وصل الجنرال غورو، المندوب السامي الفرنسي في سوريا والقائد العام للجيش الشرقي بدلاً من الجنرال اللنبي، طبقاً للاتفاق الفرنسي ــ البريطاني، الى بيروت، وأجمعت كل الهيئات على الترحيب به، واستقبلته استقبالاً احتفالياً. وظهرت مؤشرات هذا الحسم في مؤتمر الصلح نفسه، عندما رُفض الوفد الفلسطيني والوفد السوري، وقُبل الأمير فيصل كممثل للحجاز، وقُبل الوفد الصهيوني، وشارك الوفد اللبناني برئاسة داود بك عمـون، وذهب الوفد اللبناني، مستنداً «الى قرار مجلس ادارة لبنان، المنادي بالاستقلال السياسي والاداري للبنان، بحدوده التاريخية والجغرافية»(٦٨). وكانت غايته «طلب مساعدة الحكومة الفرنسية (وحدها) لأجل تحقيق أماني اللبنانيين، وطلب ضمان الدولة الفرنسية (وحدها) لاستقلال لبنان بطريقة تحميه من كل حيف»(٦٩).

وعلى امتداد ثلاثة أعوام، من ١٩١٨ الى ١٩٢٠، نشبت معركة عـلى صفحات الجرائد بين الاتجاه الذي مثله الوفد، وبين الاتجاه الآخر المطالب بوحدة سوريا الطبيعية، على قاعدة اللامركزية. ففي عام ١٩١٨، كتبت جريدة بيروتية: «لتكن سوريا ولايات، ولتكن لكل ولاية حكومة من أهلها، ولكن يجب أن تكون كلها سورية بحتة»(٧٠).

فمن هو داود بك عمون هذا، الذي نافس الأمير في المساومة؟

داود بك عمون، ملاك عقاري من «دير القمر» في جبل لبنان. طالب بتطبيق «التجنيد الاجباري للعثمانيين غير المسلمين، وهو في مصيفه في رمل الاسكندرية»(٧١). وتلقى رسالة من وكيل أراضيه في القدس، يعلمه فيها عن سعر القيراط الذي يطلبه، خاصة «وأن الخواجات سرسق شركانا بالأرض يتمنعون عن البيع ويطلبون سعراً عالياً»(٧٢). عينه أوهانس قيومجيان حاكماً على جبل لبنان في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٢، وأصبح عضو مجلس الادارة اللبناني كنائب عن دير القمر. كان رئيس الوفد اللبناني الى مؤتمر الصلح، وعلى رأس مستقبلي غورو حين دخل بيروت، وقال في حضرته: «لقد نال لبنان ما رجاه وأمله»(٧٣). وكانت جريدة «العقاب» على حق، حين هـاجمته، مذكرة اياه، بأنه «أقسم يمين الاخلاص للحكومة العربية وقبل منها منصبه الحالي»(٧٤).

وبسبب هذا الدور، وسيطرة القوات الفرنسية على سواحل لبنان وسوريا، منع الجنرال نيجر، تطبيق الانتخابات في لبنان، لحضـور المؤتمـر السوري، وكـل مخالف «سيحال الى الديوان الحربي لمحاكمته»(٧٥). وفي ١٤ تموز (يوليو) ١٩٢٠، أرسل الجنرال غورو، انذاراً شفوياً حمله نوري باشا السعيد، «وكان هذا الانـذار قد أقلق الأمـير والوزراء وأبقي مكتوماً »(٧٦). وفي اليوم التالي، وصل الانذار مكتوباً، وقبله الأمير فيصل،

وأثر على وزرائه لقبوله، وحرض الوجهاء على قبوله، ومع ذلك، بحركة ديماغوجية، «خطب في الجامع وحرض الشعب على الاستعداد للدفاع والاستشهاد في سبيل خير الوطن»(٧٧). وصباح ١٨ تموز (يوليو)، اجتمع المؤتمر «وكان أكثر الأعضاء الفلسطينيين والساحليين وأعضاء جبل عامل مع بعض الدمشقيين، مندفعين في تأييد وجوب المدافعة يتقدمهم مندوب بعلبك سعيد حيدر»(٧٨). ثم اقترح أحد المعتدلين «أن لا يشترك الفلسطينيون في الرأي فلم يقبل اقتراحه». فانتصر قرار القتال. ومعروفة هي نتائج معركة ميسلون، التي خاضها مناضلون من مختلف مناطق سوريا الطبيعية، وعلى رأسهم وزير الدفاع يوسف العظمة. أما الأمير الذي حرّض الشعب، في خطبة الجمعة، فقد هرب الى الكسوة، وهناك زاره الجنرال الفرنسي تولا وأبلغه انتهاء مهمته، وأن الحكومة «تعتبره ضيفاً» وانها «عينت قطاراً خاصاً لنقله»(٧٩). وفعلاً أنجز الأمير فيصل مهمته: سلّم سوريا للفرنسيين، اعترف بالمطامع الصهيونية في فلسطين، ووافق على اخراج لبنان من مملكته، ثم أصبح ملكاً في مناطق تقسيم سان ريمو، وأسهم تعيينه في القضاء على ثورة العشرين في العراق، وبذلك دق بيده، آخر مسمار في نعش الأمبراطورية العربية الكبرى، وترك المناضلين يتدبرون أمرهم بأنفسهم.

خاتمة الثورة واختيارات قادتها

المرحلة الأخيرة في ثورات الشمال، كانت رداً على قرارات الجنرال غورو، بتقسيم سوريا الى دويلات. وكانت أولى الانهيارات في جبهة الاسكندرون، حين أوقف صبحي بركات الثورة، والقى سلاحه في أواخر ١٩٢٠. وفسرت هذه النهاية المأساوية، على أنها بوحي من كمال أتاتورك نفسه، عندما عقد معاهدة سيفر مع الفرنسيين، وضمن استقلال بلاده. ووصف صبحي بركات بالخائن، عندما شكل الحكومة السورية عام ١٩٢٣، ولكنه سرعان ما هرب الى تركيا، فاختتم مسيرته كما ابتدأها.

وفي آذار (مارس) ١٩٢١، وأمام الحملة الفرنسية الضخمة، انهارت الجبهة الثانية، جبهة جبل الزاوية وأدلب بقيادة ابراهيم هنانو. ولم يغادر هنانو المنطقة الاّ في حزيران (يونيو)، وبلغ العاصمة الأردنية في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٢١. وهناك حمّله الأمير عبد الله، رسالة من المعتمد البريطاني في عمان ابرامسون، الى المندوب السامي هربرت صموئيل، هي في جوهرها رسالة تسليمه. وفعلاً، بفندقه في القدس، القت قوات الاحتلال البريطاني القبض عليه، وسلمته مخفوراً الى الفرنسيين.

الجبهة الأخيرة، جبهة جبال العلويين وجبال صهيون، سقطت أمام الحملة الفرنسية، التي قادها الجنرال نيجر، في منتصف حزيران (يونيو) ١٩٢١. واختار الشيخ صالح العلي، البقاء في المنطقة متنكراً، لمدة عام كامل. ولم تنجح الحملات التفتيشية الواسعة، وحكم الاعدام، والوعد بجائزة مائة ألف فرنك فرنسي لمن يرشد الى مكانه، من القاء القبض عليه، رغم أنه كان يسير على الطرقات، ويحادث الجنود، ويصلي في المساجد. ومن تلقاء نفسه استسلم، وقال للجنرال بيلوت في اللاذقية «والله، لو بقي معي عشرة رجال، مجهزين بالسلاح والعتاد، لما تركت ساحة القتال»(٨٠). فبلعها الجنرال الفرنسي طامعاً في اقناعه بالمشاركة في الحكم. ولكن الشيخ رفض عرض المشاركة مستشهداً بالآية

القرآنية «ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار»(٨١). فأصدر الجنرال قراراً بالزامه الاقامة الجبرية في بيته.

أما قادة ثورة جبال صهيون، فانقسموا قسمين: الأول قاده عمر البيطار، والتجأ الى تركيا، وقاتل في «حروب كردستان ضدّ الانكلين»(٨٢)، والثاني قاده الشيخ عز الدين القسام والتجأ الى فلسطين.

وعيّـن الشيخ عبد المالك مصطفى القسام، أحد الذين شاركوا عز الدين القسام في رحلته الى فلسطين، نقطة البداية من جسر الشغور، مع ستة من أتباعه هم الشيخ أحمد ادريس، الحاج علي عبيد، الشيخ محمد حنفي، الحاج خالد، ظافر القسام وعبد المالك القسام(*). وبقيت زوجته أمينة نعنـوع، التي شاركته تجربة الثورة كلها، مع أولاده في قرية «الحفّة».

قطعت المجموعة غالبية المسافة بين جسر الشغور وبيروت، مشياً على الأقـدام، معتمدة على التنكر. وأقامت في بيروت، في الجامع العمري بمساعدة الحاج خليل سكر. ومن الجامع العمري الى دمشق، رتب الشيخ عز الدين القسام، زيارة سرية خاطفة، التقى فيها بزميل دراسته في الأزهر عز الدين بك التنوخي، الذي زوده بجواز سفر مرور.

لم تدم اقامتهم طويلاً في بيروت، خاصة وان حكم الاعدام غيابياً قد صدر بحق الشيخ عز الدين القسام والشيخ أحمد ادريس. ونظم الحاج خليل سكر، أمر نقلهم بسرية تامة، من بيروت الى صيدا، عبر حنطور قاده أحد القبضايات. وفي صيدا كان ينتظرهم قارب صغير، نقل المجموعة بحراً الى عكا.

في عكا، قرر الشيخ أحمد ادريس** العودة، لخلاف نشب بينه وبين الشيخ القسام، بسبب أسلوبه في المناقشة المعتمد على يده، في تعامله مع زملائه.

وانتقلت المجموعة، بدون الشيخ أحمد ادريس، من عكا الى حيفا، وصادف وصولها عصر يوم جمعة، وأدت صلاة المغرب في جامع الجرينه، حيث تطوع الشيخ عز الدين القسام، وقدم درساً، لفت أنظار الحضور اليه، وبـدأت الأسئلة تدور حـوله، وغادر المصلون المسجد، وبقي الشيخ مع مجموعته، فاستفسرهم الحاج عبد الله مسمار، عما يفعلونه، لأنه سيغلق المسجد ويعود الى بيته. ويبدو أن الحاج عبد الله، كان قيّم المسجد، وسمساراً للمساكن، اذ يحمل رزمة من المفاتيح، أعطى القسام وجماعته شقة من غرفتين بدون أغطية. وليلتها نام الجميع على الحصيرة، والتحف الشيخ جبته(٨٣).

وبعد شهرين من الاقامة، خسرت المجموعة شخصاً ثانياً هو الحاج خالد، من جبال صهيون، الذي أصر على العودة الى بلدته، ومن هناك يمكنه التبرع بعائدات عمله الى حركة الشيخ. وعاد الحاج خالد فعلاً، والقت القوات الفرنسية القبض عليه، وهو في

(*) صادق الحاج محمد عز الدين القسام على ذلك، مقابلة شخصية، **مرجع سابق**.

(**) الشيخ أحمد ادريس: من مواليد الزنكوفة عام ١٨٨٥، ومن الأتباع الخلّص للشيخ عز الدين القسام. شارك في قيادة ثورة جبال صهيون منذ بدايتها حتى النهاية. وعندما عاد من عكا الى شمال سوريا، نزح الى تركيا، وقاتل مع عمر البيطار في كردستان لمدة سنة ونصف. حكم عليه بالاعدم ونهب بيته ونسف. رجع الى سوريا بالعفو العام، وسجن ما بين ١٩٣٩ ــ ١٩٤٣، وظل امام قريته وخطيبها.

أطراف قرية «جبله»، فأعدم بطريقة بشعة. اذ جمع الفرنسيون سكان القرى، وسكبوا الكاز على الحاج خالد، وأحرقوه حياً أمامهم[٨٤].

ولاحقاً، جرى تأمين نقل عائلة الشيخ عز الدين القسام الى حيفا، عن طريق سائق في بيروت، رتب ادخال العائلة في جواز سفره[٨٥]. والمرجح أن وصول الشيخ الى حيفا، كان في أواخر صيف عام ١٩٢١، ولكنه لم يبدأ حياته المهنية الّا في العام اللاحق، حيث تبدأ مرحلة نضال جديدة.

---

(١) عبد العزيز محمد عوض، **الادارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ ــ ١٩١٤**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩، الفصل الثامن «نظام الأرض والزراعة».

(٢) أ. ن. بولياك، **الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان** (ترجمة عاطف كرم)، بيروت: دار المكشوف، الطبعة الأولى، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، ص ١٤٥.

(٣) م. غودفروا، **النظم الاسلامية** (ترجمة د. فيصل السامر ود. صالح الشماع) بيروت: دار النشر للجامعيين، أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، ص ٢٠٨.

(٤) بوعلي ياسين، **حكاية الأرض والفلاح السوري ١٨٥٨ ــ ١٩٧٩**، بيروت: دار الحقائق، الطبعة الأولى، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩، ص ١٥. عن عبد الله حنا، **القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٥، ص ١٠٧.

(٥) الحاج محمد عز الدين القسام، **مقابلة شخصية**، دمشق ــ حي التقدم، في ١٩٨١/١٢/٤.

(٦) الشيخ عبد المالك مصطفى القسام، **مقابلة شخصية**، بلدة «جبلة»، في ١٩٨١/١٢/٦.

(٧) ذاكرة مشتركة للحاج محمد والشيخ عبد المالك والشيخ «محمد أديب» فخر الدين القسام.

(٨) د. صالح رمضان، **حركة التحرر العربية**، عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر، ١٩٧٧، ص ٢٢.

(٩) د. عفت محمد الشرقاوي، **الفكر الديني في مواجهة العصر**، بيروت: دار العودة، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، ص ٢١١. عن جريدة المنار، الجزء ٨، ص ١٠٢.

(١٠) صلاح عيسى، **البورجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة**، بيروت: دار ابن خلدون، الطبعة الأولى، ١٩٧٩، ص ٩٨.

(١١) محمد عز الدين القسام، **مقابلة شخصية**، دمشق ــ حي التقدم، في ١٩٨١/١٢/٤، وصادق على القصة «محمد أديب» فخر الدين القسام، وعبد المالك مصطفى القسام.

(١٢) زهير المارديني، **الف يوم مع الحاج أمين**، دار العرفان، الطبعة الأولى، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، ص ٨٢.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٨٢.

(١٤) عبد المالك مصطفى القسام، **مصدر سبق ذكره**، وكان عبد المالك طفلاً، وشارك في التظاهرة.

(١٥) زهير المارديني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢.

(١٦) أمين سعيد، **ثورات العرب في القرن العشرين**، القاهرة: دار الهلال، بلا تاريخ، ص ١١٧.

(١٧) أدهم الجندي، **تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي**، دمشق: مطبعة الاتحاد، ١٩٦٠، ص ٢٤.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٤.

(١٩) عبد المالك مصطفى القسام، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٠) عبد اللطيف يونس، **ثورة الشيخ صالح العلي**، دمشق: دار اليقظة العربية، بلا تاريخ، ص ٥٨.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٣ ــ ٢٣٤.

(٢٢) أدهم الجندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦.

(٢٣) أمين سعيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦.

(٢٤) عبد الله بن الحسين، **حقبة من تاريخ الأردن**، بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣، ص ١٦.

(٢٥) أنور الرفاعي، **جهاد نصف قرن لسمو الأمير سعيد آل عبد القادر الجزائري**، دمشق: المطبعة العمومية، ١٩٤٨، ص ٥٨ و ٥٩.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ٧٩.
(٢٧) د. أسعد رزوق، **اسرائيل الكبرى**، بيروت: مركز الأبحاث في م.ت.ف. الطبعة الثانية، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، ص ٣٦٩.
(٢٨) عبد اللطيف يونس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨.
(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٨.
(٣٠) لجنة بيل، **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين**، مطبعة حكومة فلسطين ومطبعة دير الروم، ١٩٣٧، ص ٢٩.
(٣١) عبد الله بن الحسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢.
(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٣.
(٣٣) د. كامل محمود خله، **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ــ ١٩٣٩**، بيروت: مركز الأبحاث في م.ت.ف.، أيار (مايو) ١٩٧٤، ص ٢٤.
(٣٤) لجنة بيل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤.
(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٦.
(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٦.
(٣٧) د. أسعد رزوق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٧؛ جورج انطونيوس، **يقظة العرب**، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢، ص ٣٧٧؛ جريدة **القبلة**، العدد ١٨٢، ٣ آذار (مارس) ١٩١٨.
(٣٨) المقدم الركن جودت أتاسي، **الحرب الشعبية**، دمشق: الأركان العامة، حزيران (يونيو) ١٩٥٦، ص ٥٤.
(٣٩) أنور الرفاعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٩.
(٤٠) محمد جميل بيهم، **العهد المخضرم في سوريا ولبنان ١٩١٨ ــ ١٩٢٢**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨، ص ٥٤.
(٤١) أنور الرفاعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٠ و ١٢١؛ منيب الماضي وسليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، الطبعة الأولى، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩، ص ٨٣.
(٤٢) مجلة **المرآة** (القاهرة)، السنة الثالثة، الجزءان ١٣ و ١٤، ١٥ ــ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٩.
(٤٣) **المصدر نفسه**.
(٤٤) أنور الرفاعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٣.
(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ١٣٢.
(٤٦) **المصدر نفسه**، ص ١٢٨.
(٤٧) عبد اللطيف يونس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٥.
(٤٨) **المصدر نفسه**، ص ١٠٦.
(٤٩) النقيب سليمان محمود السبعاوي، **تاريخ النضال الشعبي في الاقليم السوري**، دمشق: الطبعة الثانية، ١٩٦٠، ص ١٠٥.
(٥٠) عبد اللطيف يونس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٧.
(٥١) **المصدر نفسه**، ص ١٢٣.
(٥٢) **المصدر نفسه**، ص ١٢٤.
(٥٣) **المصدر نفسه**، ص ١٢٩.
(٥٤) **المصدر نفسه**، ص ٥٩.
(٥٥) أدهم الجندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨.
(٥٦) عبد اللطيف يونس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٩.
(٥٧) السبعاوي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩١.
(٥٨) د. كامل محمود خله، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٨.
(٥٩) د. أسعد رزوق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٦.
(٦٠) لجنة بيل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧.
(٦١) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ــ ١٩٤٨**، رسالة دكتوراة، (باشراف أنيس صايغ) بيروت: الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ١٩٧٧، ص ١١٩.
(٦٢) عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، يافا: مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧، ص ١٤.
(٦٣) **المصدر نفسه**، ص ١٦.
(٦٤) عبد الله بن الحسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥.
(٦٥) عبد اللطيف يونس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨.
(٦٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٠.
(٦٧) جريدة **البرق** (بيروت) (صاحبها ورئيس تحريرها بشارة الخوري)، الاثنين، ٨ آذار (مارس) ١٩٢٠.
(٦٨) **المصدر نفسه**، ٢ حزيران (يونيو) ١٩١٩.
(٦٩) **المستقبل**، (باريس)، العدد ١٢٤، ١٠ شباط

(فبراير) ١٩١٩.

(٧٠) **مرآة الغرب**، (بيروت)، ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨.

(٧١) **المقطم** (القاهرة)، الخميس ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٠٩.

(٧٢) رسالة خطية بحوزة المؤلف.

(٧٣) **المرآة**، (القاهرة) ١٥ ـ ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٩.

(٧٤) **العقاب** (دمشق) ٣ حزيران (يونيو) ١٩١٩.

(٧٥) **البرق**، ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٢٠.

(٧٦) **فتى لبنان** (سان باولو ـ البرازيل)، ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠.

(٧٧) **المصدر نفسه**.

(٧٨) **المصدر نفسه**.

(٧٩) **المصدر نفسه**.

(٨٠) عبد اللطيف يونس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٧.

(٨١) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٧.

(٨٢) أدهم الجندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥.

(٨٣) عبد المالك القسام، **مصدر سبق ذكره**.

(٨٤) ذاكرة مشتركة لـ عبد المالك ومحمد عز الدين القسام و «محمد أديب» فخر الدين القسام.

(٨٥) محمد عز الدين القسام، **مصدر سبق ذكره**.

قبيل اعلان اقامة اسرائيل

قراءة في الوثائق الاسرائيلية والأميركية (١٩٤٧ ــ ١٩٤٨)

صبري جريس

باشرت وزارة الخارجية الاسرائيلية، في أواخر سنة ١٩٧٩، بكشف وثائقها لسنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩، لاطلاع الجمهور عليها؛ وذلك في ترتيب ــ تقليد جديد يقضي بكشف تلك الوثائق، بصورة منتظمة، بعد مرور ٣٠ سنة عليها. ومع البدء بكشف هذه الوثائق، قرر أرشيف الدولة الاسرائيلي نشر مختارات منها، في سلسلة خاصة بذلك، تصدر تباعاً. وكتمهيد لهذه السلسلة، ارتأى المسؤولون عن أرشيف الدولة والأرشيف الصهيوني المركزي نشر الوثائق الخاصة بالفترة السابقة، وتحديداً تلك الواقعة بين صدور قرار تقسيم فلسطين عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ وحتى الاعلان عن اقامة اسرائيل كدولة ليلة ١٤ ــ ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨. وهذه المجموعة من الوثائق[١] هي الموضوع الرئيسي لهذه القراءة، وكان قد تقرر اصدارها، مع ما سيليها من مجموعات، لأن «نشراً منتظماً لوثائق الدولة... سيمنع تحديد طابع اسرائيل التاريخي وسياستها على أساس الوثائق التي تنشر من قبل دول أخرى» (**المقدمة**، صفحة ط)، كبريطانيا والولايات المتحدة، مثلاً.

وتضم هذه المجموعة من الوثائق نحو ٥٠٠ وثيقة، اختيرت من بين نحو ٥٠٠٠

(*) تعرض هذه المقالة للوثائق الاسرائيلية كما هي، ودون أي تدخل، بهدف اطلاع القارىء والباحث على جانب من مضمونها، لعل ذلك يكون مدخلاً، يتولى فيه المؤرخون العرب بشكل خاص، دراسة هذه الوثائق، ومقارنتها بالوثائق العربية للفترة نفسها، من أجل تقييمها، أو تفنيدها، أو الرد عليها، خاصة وان الميل الاسرائيلي واضح فيها من أجل التركيز الشديد على أن قيام دولة اسرائيل، انما تم بجهود اليهود المقيمين في فلسطين، وليس نتيجة لترابط هذه الجهود مع القوى الاستعمارية الكبرى، كما انه ليس نتيجة لتواطؤ هذه القوى الاستعمارية مع الحركة الصهيونية؛ لا بل تسعى الوثائق الى أن تبرز الحركة الصهيونية في فلسطين على أنها كانت على تناقض مع مواقف الدول الاستعمارية في ذلك الحين (بريطانيا والولايات المتحدة)، والتي عاشت فترة من التردد ازاء قرار التقسيم عام ١٩٤٧، الى أن تمكن النضال الصهيوني من حسم هذا التردد لصالحه!

(التحرير)

وثيقة في الأصل. وتم الاختيار والنشر بشكل يمكن معه «توضيح المشاكل التي جابهت واضعي السياسة [الصيونية ــ الاسرائيلية] واعتباراتهم وقراراتهم. ولم يكشف عدد قليل من الوثائق، التي يمكن أن يؤدي كشفها للمس باتصالات سياسية أو بمسار العمل العادي لوزارة الخارجية» (المصدر نفسه). وأكثرية هذه الوثائق هي بالانكليزية، اللغة السائدة آنذاك في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، وقد نشرت حسب نصها الأصلي. كذلك نشرت الوثائق الفرنسية والعبرية الأصل بنصها الأصلي أيضاً. أما الوثائق المكتوبة أصلاً بلغات أخرى، ومن بينها العربية، فقد نشرت مترجمة إلى العبرية. كما صدر، اضافة الى مجلد الوثائق الرئيسي، مجلد آخر(٢) مكمل له، يضم ملخصاً، بالانكليزية، للوثائق والشروحات المنشورة بالعبرية في المجلد الرئيسي، بالاضافة الى سجل بمصادر الوثائق.

ونظراً للترابط والتداخل الواضحين بين السياسة الصهيونية والمواقف الأميركية، والاشارات المتكررة في الوثائق الاسرائيلية في هذا الصدد، فقد تمت قراءة هذه الوثائق من خلال مقارنتها، مع الوثائق الأميركية للفترة نفسها. وكانت الوثائق الأميركية، المتعلقة بالشرق الأوسط، والخاصة بسنة ١٩٤٧، قد نشرت سنة ١٩٧١(٣)، بينما نشرت تلك العائدة لسنة ١٩٤٨، سنة ١٩٧٦(٤).

التقسيم أهون الشرور

في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٤٧، أعلن أرنست بيفن، وزير الخارجية البريطاني، أن حكومته ستحيل المسألة الفلسطينية الى الأمم المتحدة، للعمل على ايجاد حل لها، بعد أن فشلت كافة المحاولات التي بذلت حتى ذلك الوقت، وخصوصاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، للوصول الى حل مقبول من كافة الأطراف المعنية. وفي ٢ نيسان (أبريل)، طلب مندوب بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة من الأمين العام للمنظمة الدولية الدعوة الى عقد دورة طارئة للمنظمة، من أجل اقامة لجنة خاصة لدراسة المسألة الفلسطينية، وتقديم توصيات واقتراحات بشأن حلها للدورة العادية القادمة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، التي كان من المفترض أن تلتئم في خريف ذلك العام. وقد انعقدت تلك الدورة الطارئة خلال شهري نيسان (أبريل) وأيار (مايو)، حيث تمخضت مداولاتها عن انشاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (United Nations Special Committee on Palestine-UNSCOP)، المؤلفة من مندوبي احدى عشرة دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد قامت هذه اللجنة، من خلال محاولاتها لدراسة المسألة الفلسطينية، بسماع شهادات معظم الأطراف المعنيين، ومن بينهم كافة الدول الأعضاء في الجامعة العربية، عدا شرق الأردن. كذلك زارت اللجنة فلسطين خلال شهري حزيران (يونيو) وتموز (يوليو)، حيث استمعت الى ممثلي حكومة الانتداب واليهود، بينما رفض العرب الفلسطينيون التعامل معها. وفي ٣١ آب (أغسطس)، أصدرت اللجنة تقريرها، حيث اتضح أن انقساماً في الرأي وقع بين أعضائها. اذ أوصت الأكثرية (٧ دول) بتقسيم فلسطين الى دولتين: عربية، ويهودية، مع اتحاد اقتصادي فيما بينهما، بينما دعت الأقلية (٣ دول) الى اقامة دولة فدرالية عربية ــ يهودية في فلسطين بأسرها، وامتنعت دولة واحدة عن التصويت.

وقُدِّم التقرير المذكور الى الجمعية العمومية، في دورتها العادية القادمة، فأحالته بدورها، في ٢٣ أيلول (سبتمبر)، الى لجنة خاصة (*Ad Hoc* Committee) منبثقة عنها، تضم ممثلين عن كافة الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وناقشت هذه اللجنة التقرير لمدة شهرين، حيث أُدخلت تعديلات على حدود التقسيم المقترحة، ثم قامت بعرض توصياتها على الجمعية العمومية، التي أصدرت بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، بأكثرية ٣٣ صوتاً ضد ١٣، وامتناع ١٠ دول عن التصويت وغياب واحدة، قرارها رقم ١٨١ (٢) بقبول «التوصية بخطة لتقسيم فلسطين» وانشاء دولتين مستقلتين فيها: عربية ويهودية، مع اتحاد اقتصادي فيما بينهما، ونظام حكم دولي خاص بالقدس. كما نص القرار ــ التوصية على انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، في موعد أقصاه ١ آب (أغسطس) ١٩٤٨، وانسحاب القوات البريطانية من البلد في موعد أقصاه ١ تشرين الأول (أكتوبر) من السنة نفسها. كذلك طالب القرار بأن «تبذل السلطة المنتدبة [بريطانيا] أفضل مساعيها لضمان الجلاء عن منطقة [ما]، واقعة في أراضي الدولة اليهودية، تضم ميناء بحرية وأرضاً خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة [يهودية] كبيرة، وذلك في أبكر موعد ممكن لا يتأخر في أي حال عن ١ شباط (فبراير) ١٩٤٨»(٥).

أما تنفيذ التقسيم فقد أوكل لـ«لجنة مكونة من ممثل واحد لكل دولة من خمس دول أعضاء»، سميت لجنة الأمم المتحدة لفلسطين (United Nations Palestine Commission)، وانتخب لعضويتها ممثلون عن بوليفيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمارك وبنما والفيليبين. وكان من المفترض أن تقوم بريطانيا، في الوقت الذي تسحب فيه قواتها من فلسطين، بتسليم ادارة البلد «بصورة تدريجية الى اللجنة التي ستعمل وفق توصيات الجمعية العمومية بتوجيه مجلس الأمن»، بحيث «تمضي... لدى وصولها الى فلسطين في تنفيذ الاجراءات لاقامة حدود الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس»، ثم «تختار.. وتنشىء في كل دولة بأسرع ما يمكن، بعد التشاور مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى، في الدولتين العربية واليهودية، مجلس حكومة مؤقتاً، [وعلى أن] تسير أعمال مجلسي الحكومة المؤقتين العربي واليهودي بتوجيه اللجنة العام». وينبغي على هذين المجلسين، «بعد تكوينهما، المضي في انشاء أجهزة الحكومة الادارية، المركزية منها والمحلية».

و «اذا لم يكن في الامكان اختيار مجلس حكومة مؤقت لأي من الدولتين في ١ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، أو اذا انتخب [المجلس] ولم يستطع الاضطلاع بمهامه»، فيجب أن يحال الأمر الى مجلس الأمن ليتخذ ما يراه مناسباً من اجراءات.

وفيما يتعلق بالقدس، تقرر تأسيس «كيان منفصل [للمدينة] تحت نظام حكم دولي خاص تقوم على ادارته الأمم المتحدة. ويعين مجلس الوصاية [التابع للأمم المتحدة] ليضطلع بمسؤوليات السلطة الادارية بالنيابة عن [المنظمة الدولية]»(٦).

ومع صدور قرار التقسيم، أعلن العرب رفضهم له، مؤكدين عزمهم على مقاومة تنفيذه بالقوة، بينما أوضحت بريطانيا أنها لن تساعد على تنفيذ قرار لا يرضى به كل من العرب واليهود. أما الصهيونيون فقد رحبوا بالقرار، باعتبار «أن التقسيم هو الأكثر قبولاً من بين الخيارات التي [تواجههم]، وحتى ذلك يتطلب صراعاً دؤوباً لتحقيقه» (ص ٣ من

الوثائق الاسرائيلية؛ وفي كل مكان يرد رقم الصفحة دون الاشارة الى المصدر، فالقصد هذه الوثائق). وانطلاقاً من هذا الموقف، راح الصهيونيون يسعون، رسمياً وعلنياً على الأقل، للعمل على تنفيذ هذا القرار، من خلال مطالبة الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء فيها بتنفيذ التزاماتهم بموجبه، بينما اتجهوا حقيقة، استناداً اليه، الى انشاء دولة يهودية على أكبر مساحة ممكنة من فلسطين.

الجبهة السياسية

على الرغم من الحماس الذي سيطر على معظم الدوائر الصهيونية، في فلسطين وخارجها، اثر صدور قرار التقسيم، سرعان ما اتضح لكبار المسؤولين الصهيونيين، إثر تقييم عملي لوضعهم العام، ان مسألة قيام دولة يهودية في فلسطين، استناداً الى ذلك القرار أو انطلاقاً منه، ليست عملية سهلة، ولا مضمونة، نظراً للصعوبات الجمة التي تعترضها، دولياً واقليمياً وداخلياً.

فعلى الصعيد الدولي، اتضح أنه من بين الدول الأربع الكبرى، التي كان استمرار تأييدها ضرورياً لتحريك آلة الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها لضمان اقامة الدولة اليهودية أو للمساعدة على ذلك، أو للمساهمة فيه، كان الاتحاد السوفياتي الدولة الوحيدة التي أيدت بحزم قرار التقسيم، ولم يكن على استعداد للتراجع عنه أو للموافقة على ادخال تعديلات عليه، ومعه كافة دول المعسكر الاشتراكي (ص ١٠٠). وأساس هذا الموقف السوفياتي هو السعي الى اخراج البريطانيين من فلسطين، من خلال تقسيمها واقامة دولتين مستقلتين فيها، وبالتالي تقليص النفوذ الاستعماري البريطاني في العالم العربي بعامة، خصوصاً بعد أن راح البريطانيون يعيدون تنظيم تواجدهم وقواعدهم، وتدعيم مراكز نفوذهم في المنطقة، في ضوء الأوضاع المستجدة التي نشأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية. كذلك يبدو ان السوفيات كانوا على قناعة بأن تقسيم فلسطين، رغم مساوئه، هو أكثر الحلول قبولاً.

وكان موقف السوفيات، في تأييدهم للتقسيم، واضحاً وثابتاً للغاية؛ اذ انهم عارضوا كافة المحاولات الهادفة لتأجيل تنفيذه، أو التي قد تؤدي الى ذلك. فعلى سبيل المثال، وفي منتصف آذار (مارس) ١٩٤٨، عارض أندريه غروميكو، وهو آنذاك مندوب الاتحاد السوفياتي الدائم في الأمم المتحدة، توسيع نطاق المشاورات حول قضية فلسطين التي كانت تجري بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لكي تضم أيضاً ممثلي الأطراف المعنية، كالوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا، لأن ذلك قد يؤدي الى تأجيل تنفيذ قرار التقسيم. وفي الثلاثين من الشهر نفسه، عارض غروميكو أيضاً الاقتراح الأميركي الداعي الى عقد دورة طارئة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، للبحث في مسألة «حكومة فلسطين في المستقبل» (أنظر أدناه). ثم صوت، ومعه مندوبا يوغوسلافيا واورغواي، ضد هذا الاقتراح، وذلك يوم ١٦ نيسان (أبريل)، لأنه لا حاجة، حسب رأيه، لدعوة تلك الدورة الطارئة للبحث مجدداً في المسألة الفلسطينية. وفي جلسة مجلس الأمن، المنعقدة بتاريخ ١٥ نيسان (أبريل)، قدم رئيس المجلس مشروع قرار لايقاف اطلاق النار في فلسطين، يدعو، من بين ما يدعو اليه، الأطراف المعنية الى الامتناع عن استيراد السلاح الى البلد،

ومنع «الجماعات المسلحة» (أي المتطوعين العرب) أو القادرة على حمل السلاح من الدخول اليه. ولكن غروميكو اعترض على مشروع القرار، مطالباً بتعديل النص حتى لا يمس بحق اليهود في الهجرة الى فلسطين، وكذلك اخراج الجماعات المسلحة التي كانت قد دخلت الى البلد، ومنع مثيلاتها من الدخول مستقبلاً اليه. كذلك امتنع غروميكو، ومعه مندوبا أوكرانيا وكولومبيا، عن التصويت على القرار الذي اتخذه مجلس الأمن، يوم ٢٣ نيسان (أبريل)، بشأن اقامة لجنة هدنة مؤلفة من القناصل في فلسطين. ثم صوت، ومعه مندوبو الدول الاشتراكية الأخرى، ضد القرار الذي اتخذته الجمعية العمومية يوم ١٤ أيار (مايو)، والقاضي بتعيين وسيط دولي لفلسطين (برنادوت) واعفاء لجنة الأمم المتحدة، المكلفة بتنفيذ التقسيم، من مهامها؛ بينما امتنعت الدول العربية، ومعها بعض دول أميركا اللاتينية، عن التصويت.

غير انه لم يكن باستطاعة الصهيونيين استغلال هذا الموقف بأقصى مداه، خشية من إثارة حساسية الأميركيين، ومن ثم فقدان دعمهم المتوقع، وهو مالم يكونوا على استعداد للمجازفة به. فقد كان هدف السوفيات من تأييد مشروع التقسيم، على حد تعبير بيرل لوكر، عضو ادارة الوكالة اليهودية في لندن، ايجاد موطن قدم لهم في الشرق الأوسط (ص ٧٥٤)؛ وذلك باحداث تغييرات في المنطقة، ناجمة عن تقسيم فلسطين وانشاء دولة يهودية فيها، تدفع الى بلورة قوى جديدة في العالم العربي، تحارب الامبريالية الغربية وتسهل بالتالي دخول السوفيات اليه (ص ١٦٠). ونتيجة لهذا التنافس بين القوتين الكبريين، أدرك الصهيونيون بسرعة أن مقترحاتهم الداعية الى اقامة قوة دولية، تشرف عليها الأمم المتحدة، وتتولى تنفيذ قرار التقسيم لن ترى النور، لأن مجرد الحديث عن اقامة تلك القوة، التي لم يكن بالامكان اقامتها دون اشتراك السوفيات، كان يثير مخاوف الأميركيين من السوفيات (ص ٢٢٤)، الذين أدركوا بدورهم أن الأميركيين يعارضون اقامة تلك القوة، لمنع قوات سوفياتية من الوصول ضمنها الى فلسطين (ص ١١٠).

ولم يكن هذا التقدير الصهيوني للموقف الأميركي من السوفيات بعيداً عن الواقع. ففي حديث بين جورج مارشال، وزير الخارجية الأميركي، وأرنست بيفن، وزير الخارجية البريطاني، جرى في لندن في أواخر سنة ١٩٤٧، اتفق الاثنان على أن هدف السوفيات من تأييد مشروع التقسيم هو خلق «بلبلة عامة» يمكن أن تفيدهم عندما ينشب القتال بين اليهود والعرب في فلسطين (**الوثائق الأميركية لسنة** ١٩٤٧، ص ١٣١٧). ولذلك حرص الصهيونيون، لتجنب اثارة حساسية الأميركيين، على الحفاظ على «مسافة ما» في علاقاتهم مع المعسكر الاشتراكي، واكتفوا فقط باتصالات «رسمية» معه، كانت تتم عادة مع غروميكو؛ وذلك دون «النظر بسلبية مطلقة الى محاولات الاتصال بين دوائر [صهيونية] معارضة وبين دول المعسكر السوفياتي» (ص ٥٢٢). وكان من بين هذه «الدوائر المعارضة» جماعة ليحي (عصابة شتيرن)، التي كانت تقيم تلك العلاقات بواسطة قنصلية يوغوسلافيا في فلسطين (ص ٥٨٧).

ولكن الصهيونيين حرصوا، من ناحية أخرى، على اقامة اتصالات مع عدد من الدول الاشتراكية بهدف تسهيل هجرة اليهود منها الى اسرائيل، قبيل اقامتها أو بعد ذلك، ثم شراء السلاح منها، بعد أن فرض حظر أميركي على تصدير الأسلحة للشرق الأوسط.

أما مواقف الدول الثلاث الأخرى، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فقد كانت مختلفة. فالموقف الفرنسي لم يكن ثابتاً في تأييده للتقسيم. وفي مرحلة لاحقة، أيدت فرنسا استبدال قرار التقسيم بمشروع الوصاية الأميركي، الذي لم تكتب له الحياة، وان أعلنت في الوقت نفسه انها ستفتح قنصلية عامة في تل ــ أبيب، كبادرة حسن نية تجاه اليهود (ص ٢٨٣). وكان ممثلو الوكالة اليهودية في الأمم المتحدة قد لاحظوا أن المندوب الفرنسي الدائم في المنظمة، الكسندر بارودي، غالباً ما يتدخل في مسائل اجرائية تضر بمصلحة الصهيونيين (ص ٦٨)، ولذلك سعوا لدى الحكومة الفرنسية لحملها على اصدار تعليمات أكثر الزاماً له (ص ٢٠٠ ــ ٢٠٢)، الى أن تمكنوا من الحصول على وعد مفاده، أن فرنسا ستكون على استعداد لتأييد المقترحات والمشاريع التي تهم الصهيونيين، شريطة أن تتولى دولة أخرى، يفضل أن تكون الولايات المتحدة، المبادرة والقيادة (ص ٣٣٧). واكتفى الصهيونيون بذلك، لتقديرهم أن فرنسا لن تستطيع الذهاب بعيداً في تأييدها لهم «بسبب الوضع الحساس في شمال أفريقيا (ص ٣٨٨)، التي كانت آنذاك تحت حكمها، وسعياً للحفاظ على هدوء العرب هناك.

وفي ضوء هذين الموقفين: السوفياتي والفرنسي، اللذين لا يؤمل منهما الكثير، صهيونياً، ازدادت أهمية موقفي بريطانيا والولايات المتحدة، فركز الصهيونيون معظم جهودهم السياسية على هاتين الدولتين؛ سعياً لتحييد الأولى وتجنب «الضرر» الذي يمكن أن تلحقه بهم، وكسب تأييد الثانية، الذي اتضح أنه لابد منه لاقامة دولة يهودية. فبالنسبة لبريطانيا، كان التقييم الصهيوني لسياستها في الشرق الأوسط، حسب رأي بعض الدوائر الصهيونية، بأنها «تتعارض كلياً مع أشد المصالح اليهودية حيوية في فلسطين. فالخط [السياسي البريطاني] هو رعاية الجامعة العربية وتأييدها. وبريطانيا ملتصقة بثبات بهذا الاتجاه، اذ ان الجامعة العربية هي أداتها للنفوذ والسيطرة في الشرق الأوسط»، وذلك على حد تعبير موشي شاريت (شرتوك)، وهو آنذاك رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، والقوة المحركة للنشاط السياسي الصهيوني، في حديث له مع مارشال، وزير الخارجية الأميركي (ص ٥١٥). ولم يكن هنالك من جديد، على كل حال، في هذا التقييم الصهيوني للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، اذ كان الصهيونيون قد توصلوا اليه، عملياً، بعد صدور الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩(٧)، بالقيود التي فرضها على هجرة اليهود الى فلسطين واستملاكهم للأراضي فيها، وذلك رغبة في التهدئة بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية. وقد اعتبر الصهيونيون ذلك بمثابة بداية تحول نحو فسخ «التحالف» الصهيوني ــ البريطاني، الذي كان قد تبلور خلال المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الأولى واستمر منذ ذلك الوقت، ومن ثم استبداله بتحالف مع العرب. وازداد هذا الاعتقاد لدى الصهيونيين رسوخاً بعد أن راحت بريطانيا تسعى حثيثاً، منذ مطلع الأربعينات، لاخراج فكرة الجامعة العربية الى حيز الوجود.

وانطلاقاً من هذا التقييم، وما ان صدر قرار تقسيم فلسطين، الذي قضى أيضاً بانهاء الانتداب البريطاني على البلد، حتى سارع دافيد بن ــ غوريون، وهو آنذاك رئيس ادارة الوكالة اليهودية، الى لقاء المندوب السامي البريطاني، السير ألن كنينغهام، معرباً عن أمله بـ«فراق ودي»، لا ينبغي أن يكون بالضرورة «ضد العرب ولا على حسابهم»

(ص ١٥)؛ بينما استدعاه المندوب السامي، بعد ذلك بأسبوع، وأبلغه أن الحكومة البريطانية قررت «الانسحاب بهدوء» من فلسطين وفي أقرب وقت ممكن (ص ٣٥). وعلى الأثر انصبت جهود الصهيونيين على تأمين انسحاب القوات البريطانية من فلسطين بأسرع وأهدأ ما يمكن، من خلال محاولة تسليم الادارة في المناطق المخصصة للدولة اليهودية الى السلطات اليهودية، و«التخلص من البريطانيين». ولكن سرعان ما اتضح أن «الحضور» البريطاني في المنطقة وخارجها متشعب وعميق، ووجد الصهيونيون أنفسهم مضطرين للتعامل مع البريطانيين، على أكثر من صعيد.

وكانت بريطانيا قد أعلنت، بعد صدور قرار التقسيم بفترة قصيرة، أنها ستنهي انتدابها على فلسطين في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، وستسحب قواتها من البلد حتى ١ آب (أغسطس). الاّ أن السلطات البريطانية رفضت، من ناحية ثانية، التعاون مع لجنة الأمم المتحدة لفلسطين، معلنة أنها لن تسمح للجنة بدخول البلد ومحاولة ممارسة نشاطها هناك الاّ قبل اسبوعين من انتهاء الانتداب، حتى لا تنشأ هنالك ازدواجية في السلطة، تجعل الوضع في فلسطين أكثر صعوبة وتعقيداً بالنسبة لبريطانيا (ص ٩٧). وكان من نتائج ذلك أن أحبط نشاط اللجنة، ومعها كافة أجهزة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بتنفيذ التقسيم، واتخذت الأحداث في فلسطين وخارجها مسارات جديدة غير متوقعة.

أما الموقف الأميركي، الأكثر أهمية والأكثر تأييداً للصهيونيين، كما بدا عشية صدور قرار التقسيم، فقد كان أيضاً **الأكثر تقلباً وعدم ثبات**، اذ تغير بعد صدور ذلك القرار بفترة وجيزة، «**واضطرهم» الى بذل جهود مختلفة ومضنية لاعادة «تقويمه»**. وتركز جلّ نشاطهم السياسي، خلال هذه الفترة، كما يظهر بوضوح من الوثائق، على ذلك.

تفاهم مع الملك عبد الله

اذا كان الموقف الدولي من التقسيم، ومن ثم اقامة دولة يهودية، قد بدا «متوازناً» بين مؤيدين ومعارضين، وذلك اثر صدور قرار التقسيم مباشرة **مما أبقى بالتالي كافة الاحتمالات مفتوحة**، فان موقف العرب، في فلسطين أو خارجها، كان، بالنسبة للصهيونيين، أكثر وضوحاً وشدة. فقد رفض العرب بأسرهم قرار التقسيم، موضحين أنهم سيقاومون تنفيذه بالقوة، بينما راح بعضهم يستعد لذلك، هنا وهناك، بطرق مختلفة. أما في فلسطين نفسها، فقد نشبت، غداة اعلان قرار التقسيم، الصدامات بين اليهود والعرب، في اماكن عديدة في البلد، وراحت تشتد وتتسع يوماً بعد آخر. ولأول وهلة، بدا الوضع بالنسبة للصهيونيين على «الجبهة العربية» قاتماً للغاية. غير ان حقيقة الموقف كانت عكس ذلك، اذ كان اليهود قد احتاطوا سلفاً لمثل هذا الوضع. فأثناء المداولات حول مشروع التقسيم في الأمم المتحدة، وقبل أن تقره المنظمة الدولية، قام وفد من الوكالة اليهودية، يضم غولده مئير (مايرسون)، وهي آنذاك مديرة المكتب السياسي للوكالة اليهودية في القدس، يرافقها الياهو (الياس) ساسون، رئيس القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة وعزرا دانين، أحد العاملين في ذلك القسم، بمقابلة الملك عبد الله، ملك شرق الأردن، وذلك في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وتوصلوا معه الى اتفاق ــ تفاهم يقضي، بخطوطه العامة، بأن يقوم الملك بضم الجزء العربي من فلسطين الى مملكته،

بينما يقوم اليهود بتأسيس دولتهم على الجزء المخصص لهم من فلسطين وفق قرار التقسيم، دون أن يعارض عملياً أي من الطرفين الآخر، أو يحاول عرقلة تنفيذ مخططاته (ص ٤٤).

ولم يكن في هذا الاتفاق، في حقيقة الأمر، مايدعو الى الغرابة، اذ جاء استمراراً لتطورات وعلاقات في هذا الصدد بين الصهيونيين والملك عبد الله، وتتويجاً لها. وكانت هذه العلاقات قد نشأت أساساً على أرضية من تقاطع الطموحات والمصالح لدى الفريقين: سعي الصهيونيين لمد نفوذهم الى شرق الأردن، وهي «أرض ــ اسرائيل الشرقية»، من جهة، ومحاولات عبد الله لتوسيع مملكته وحلمه بتاج فلسطين من جهة أخرى. وكان كل من الفريقين قد حاول تلمس طريقه لتحقيق طموحاته ــ مصالحه تلك، منذ مطلع العشرينات، ولكن دون جدوى. الّا أن هذه الاتجاهات بقيت قائمة، الى أن وجدت تعبيراً «رسمياً» عنها، لأول مرة، في تقرير لجنة بيل الملكية لفلسطين سنة ١٩٣٧. وكانت تلك اللجنة البريطانية، التي أرسلت للتحقيق في المسألة الفلسطينية، مع نهاية المرحلة الأولى من الثورة العربية الكبرى في فلسطين سنة ١٩٣٦، قد اقترحت حلاً يقضي بانهاء الانتداب البريطاني على البلد، وتقسيمها الى جزئين، تقام في احدهما دولة يهودية، بينما يضم الآخر الى شرق الأردن(٨). وقد عصفت الأحداث التي وقعت اثر ذلك، وخصوصاً بعد أن راحت غيوم الحرب العالمية الثانية تتلبد في أوروبا، بهذه المخططات وحالت دون تنفيذها. ولكن الفكرة بقيت حية، الى أن جاءت الظروف المواتية لتنفيذها، مع تبني الأمم المتحدة لها.

غير ان الاتفاق الذي عقده الملك عبد الله مع ممثلي الوكالة اليهودية، والذي أصبح فيما بعد بمثابة حجر الرحى في «حل» القضية الفلسطينية، وبقي كذلك لفترة طويلة، لم ينفذ بمثل تلك السهولة التي تم عقده بها. فقد اعترضت عملية التنفيذ صعوبات مختلفة، بعد أن مرت في منعطفات عديدة، فيما بدا كأن كلاً من الطرفين يحاول تغيير موقفه أو تعديله، في ضوء الظروف السياسية المستجدة، ساعياً الى تحسين مواقعة على حساب الطرف الآخر، وعلى حساب عرب فلسطين.

ففي ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، أبلغ يعقوب شمعوني، نائب رئيس القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، غولده مئير، أنه كان قد اجتمع قبل يومين مع ممثل الملك عبد الله (وقد حذف اسم الممثل من الوثائق)، الذي أبلغه أن الملك على استعداد للاجتماع مع ممثلي الوكالة اليهودية مرة أخرى، وأنه بعث برسائل الى عبد الرحمن عزام باشا، أمين عام الجامعة العربية، ومفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني، يطالبهما فيها بالاعتدال فيما يتعلق بموقفهما من التقسيم والعمل على ايقاف الاشتباكات المسلحة في فلسطين (النص في ص ٤٤ ــ ٤٦؛ وانظر أيضاً برقية ساسون الى شاريت، ص ٤٨). وبعد ذلك ببضعة أيام كان بن ــ غوريون يكتب لشاريت، الذي قضى معظم وقته، خلال هذه الفترة في نيويورك وواشنطن، لمتابعة النشاط الصهيوني هناك، ان «الملك لايزال على تمرده ــ فهو يرفض التعاون مع المفتي أو مع الجامعة» العربية، وان كان غير واضح حتى متى سيبقى متمسكاً بذلك الموقف (ص ٦٠).

ويبدو أن شكوك بن ــ غوريون في استمرار تمسك الملك عبد الله بتعهداته لم تكن في

غير محلها، اذ يظهر أن الملك راح يتراجع عن مواقفه السابقة أو يعدلها، معيداً اجراء حساباته علّه يحصل على تنازلات أكبر من الصهيونيين، بعد أن بدأت الجامعة العربية تبدي اهتماماً ملحوظاً بالقضية الفلسطينية وتضع الخطط للتدخل عسكرياً في فلسطين. ففي ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) بعث ساسون ببرقية الى شاريت، يبلغه فيها بما وصله حول القرارات «السرية» للجامعة العربية، التي تتجه للتدخل عسكرياً في فلسطين، موضحاً أن موقف شرق الأردن من تلك القرارات لم يكن واضحاً (ص ٩٠ ــ ٩١). وفي ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، وبعد أن علم الصهيونيون أن الجامعة العربية تقترح تمويل الجيش الأردني، بدلاً من بريطانيا التي قيل أنها تنوي اخلاء قواعدها العسكرية في شرق الأردن والتوقف عن دفع المعونات المالية المترتبة على ذلك (وقد جدد الاتفاق البريطاني ــ الأردني، على كل حال، في آذار ــ مارس ١٩٤٨)، شريطة أن يتعهد الملك بأن يقوم الجيش الأردني باحتلال فلسطين بأكملها ومنح اليهود فيها حقوق أقلية، سارع دانين، بعد مشاورات أجراها مع شاريت ودافيد هوروفيتش، رئيس الدائرة الاقتصادية في الوكالة اليهودية، الى ابلاغ ساسون بضرورة الكتابة للملك عبد الله والتوضيح له «أنه بواسطة ترتيب كهذا يسلم نفسه، وكذلك مشاريعه العاجلة والآجلة [للآخرين]. فبعد خلافه مع اليهود سيضعف أو يسقط، ولن يستطيع الضغط أكثر على سوريا بمشروع سوريا الكبرى [والاشارة الى تطلع الملك عبد الله لتوحيد سوريا ولبنان وفلسطين، أو جزء منها، في مملكة تحت زعامته قد تتحد فدرالياً مع العراق أيضاً. وقد جوبهت هذه المخططات بمعارضة شديدة من قبل كل من سوريا والسعودية ومصر]. ومن المحتمل جداً أن يعمد خصوم الملك في الجامعة [العربية]، بعد أن يجعلوه متعلقاً بهم، الى اثارة تمرد عسكري ضده، أو الغاء قرارهم [بتقديم المعونة الاقتصادية له] فيصبح اناء فارغاً. ولكن اذا نفض يديه من هذا المشروع، فسنسعى لأن يحصل على قرض لمدة سنة لتمويل جيشه [وان كان الصهيونيون في ذلك الوقت بحاجة الى قروض خاصة بهم، لتمويل نشاطهم ــ أنظر ص ٩٢]، وبعد أن يسيطر على القسم العربي من [فلسطين] سنرى كيف سيسوى الأمر. وفي مثل هذه الحالة، ستكون حقيقة التعاون المتبادل بيننا سارية وقائمة، وتوجد طريق للتسوية في المستقبل. وبمساعدتنا سيسيطر على القسم العربي من [فلسطين]، ولن يضطر الى تركيز قوات مقاتلة فيه. كما سنحاول عندئذ ان نؤمن تعاطف الولايات المتحدة، وربما روسيا أيضاً، مع أهدافه. وفي كل الحالات، ان التعاون معنا مفيد له، بينما تعاونه مع الجامعة العربية ــ كارثة عليه» (ص ١٢٦).

وبناء على هذه التوجيهات، قام ساسون، بعد ذلك بأسبوع بارسال مذكرة الى الملك عبد الله، مذكراً اياه «باتفاق الشرف بيننا وبينكم بشأن مصير أرض ــ اسرائيل [فلسطين] وطريق العمل والتشاور المتبادل بشأن تنفيذه، فأمامكم مناسبة لا تعوض» (ص ١٤٧). كذلك بذل ساسون جهده، كما يتضح من العبارات التي يستعملها في مذكرته، في اثارة شكوك عبد الله بالموقف العربي، محذراً اياه من «الطبخة»، على حد تعبيره، التي يعدها له بعض الزعماء العرب، وذلك بدفعه الى قتال اليهود «بحيث تضعفوا أنتم ونضعف نحن أيضاً، فيرتاح العالم العربي منكم ومنا سوية» (ص ١٤٥). وأجاب مبعوث الملك على هذه المذكرة بعد ارسالها بثلاثة أيام، موضحاً أن عبد الله يتعرض

لضغوط عربية وبريطانية شديدة، لاحتلال فلسطين بأكملها ومنح اليهود حقوق ادارة ذاتية في منطقة تل ـ أبيب ــ عتليت على الساحل، ولكنه لا يزال ملتزماً باتفاقه مع الوكالة اليهودية، شريطة تأمين دعم أميركي ودولي له (ص ١٥٦). وعاد مبعوث الملك وأكد مرة أخرى، بعد ذلك بستة أيام، أي في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، بأن الملك «لن يسمح في أي ظرف، للجيش العربي [الأردني] بمهاجمة اليهود، بل شدد ثانية على أنه ينوي احتلال الجزء العربي [من فلسطين] فقط، والتوصل بعد ذلك الى تسوية [مع اليهود] يمكن أن تظهره في العالم العربي كقومي عربي» (برقية ساسون الى شاريت، ص ١٨٦). وفي أواخر ذلك الشهر، أبلغ ساسون مئير أن عبد الله يضغط على بعض الزعماء الفلسطينيين للحفاظ على الهدوء، ويكرر طلبه بتأمين مساعدة اقتصادية له، ويطالب بتعديلات في حدود التقسيم لصالحه (ص ٢٤٦ ــ ٢٤٧). واتضح، في أول شباط (فبراير)، أن هذه التعديلات هي عبارة عن تسليم الملك قطاعاً من الأرض بعرض عشرة كيلومترات، بين يافا وأسدود، لاقامة ميناء عليها، يصل شرق الأردن بالبحر المتوسط (ص ٢٨٠ ــ ٢٨١).

وفيما كانت هذه الاتصالات جارية مع الملك عبد الله، حاول الصهيونيون استطلاع موقف البريطانيين، ملمحين لهم ان الملك ينوي ضم الجزء العربي من فلسطين الى مملكته، وانه يحتاج الى ضوء أخضر منهم للقيام بذلك (ص ١٤٨). ولم يعط البريطانيون، كما يبدو، هذا الضوء الأخضر بوضوح، الّا أن هكتور ماكنيل، وزير الدولة البريطاني، أبلغ الكسندر ايسترمان، نائب رئيس المنظمة الصهيونية في بريطانيا، في لقاء بين الاثنين يوم ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، «ان الحكومة البريطانية قد قبلت الدولة اليهودية كحقيقة واقعة، ولا ينبغي أن يكون هنالك أي تساؤل حول قيامها بأي شيء يمكن أن يلغي تلك الحقيقة... وأن ذلك قد أوضح لكافة الدول العربية، بينما أبلغ الملك عبد الله بوضوح، بأن عليه أن يحسن التصرف فيما يتعلق بفلسطين. وأنه يجب أن يضبط الجيش العربي» (ص ٢٣٨). وللدلالة على حسن نية بريطانيا في هذا الصدد، قرر ماكنيل القيام بعمل «غير مألوف»، على حد تعبيره، فسمح لايسترمان بقراءة نصوص التعليمات التي أرسلتها وزارة الخارجية البريطانية الى ممثليها في الدول العربية، طالبة تحذير الزعماء العرب من التدخل عسكرياً في فلسطين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. أما «حاكم وحكومة شـ[ـرق الأردن] فقد أبلغوا أنه في حال قيامهم بأي عمل أو تدخل في فـ[ـلسطين]، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فسيعاد النظر في الاتفاقات الحالية [مع الملك]، وستوقف المعونة الاقتصادية [التي تدفعها بريطانيا للأردن]، كما سيسحب كافة الضباط [البريطانيين] العاملين في خدمته، سواء كانوا مستشارين أم غير ذلك» (ص ٢٧٧). ووعد ايسترمان ماكنيل بأنه لن يطلع أحداً على ما سمح له بقراءته، عدا «الزعيم»، أي الدكتور حاييم وايزمان، وهو آنذاك رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، وبحكم منصبه هذا كان رئيساً للوكالة اليهودية أيضاً، وموشي شاريت. الّا أن ناحوم غولدمان، وهو آنذاك نائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي وعضو ادارة الوكالة اليهودية، اطلع على هذه التعليمات أيضاً.

وعند هذا الحد توقفت، كما يبدو، الاتصالات بين ممثلي الوكالة اليهودية والملك

عبد الله، الى ان استؤنفت مرة أخرى قبل نحو شهر من اعلان قيام اسرائيل.

تغيير في الموقف الأميركي

فيما كان الصهيونيون يجرون اتصالاتهم مع الملك عبد الله، في محاولة لتأمين مصالحهم مع العرب بواسطته، وجدوا أنفسهم مضطرين أيضاً للعودة الى التركيز بشدة على الموقف الأميركي، والعمل على ابقائه الى جانبهم، ضمن مساعيهم لتأمين الدعم لهم على الصعيد الدولي. وكان الدعم الأميركي حاسماً ومهماً للغاية بالنسبة للصهيونيين. فالضغوط الأميركية لصالح مشروع التقسيم، التي مورست على عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خلال اليومين الأخيرين اللذين سبقا عرض المشروع للتصويت، وذلك بناء على تعليمات مباشرة من الرئيس ترومان نفسه (ص ٦ و ٥٢؛ وأنظر أيضاً **الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٧**، ص ١٣٠٦ و ١٣٠٩ — ١٣١٠؛ ولسنة ١٩٤٨، ص ٥٤٨ و ٦٢٠ — ٦٢١)، هي التي مكنت الحصول على أكثرية ثلثي الأصوات المطلوبة لاقراره في الجمعية العمومية. وكان مقدمو المشروع قد فشلوا في الحصول على هذه الأكثرية، أثناء التصويت عليه في اللجنة الخاصة يوم ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر).

غير انه لم يمر الّا نحو اسبوعين على صدور ذلك القرار، حتى كان الياهوايلات (ابشتاين)، وهو آنذاك مدير مكتب الوكالة اليهودية في واشنطن يكتب الى زميله في باريس انه «يشم بأن دوائر عديدة في واشنطن الرسمية ليست على الاطلاق فرحة بشأن القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة وسانده البيت الابيض... وأرى أمامنا عملاً كبيراً للقيام به لابقاء الرأي العام الأميركي مطلعاً، على المستوى المطلوب، لصالحنا» (ص ٥١). وكان لما التقطته حاسة الشم لدى ايلات، هذه المرة، ما يبرره؛ اذ بدأت تظهر فعلاً مطالبات بتغيير الموقف الأميركي، وذلك بدعوة بعض المسؤولين الأميركيين الى التخلي عن مشروع التقسيم واستبداله بحل آخر، مما أدى الى نشوء صراع تيارات داخل الحكومة الأميركية «بين البيروقراطية [أي وزارتي الخارجية والدفاع]، التي لا تريد محاربة العرب، وبين الحزب الجمهوري [والرئيس ترومان] الذين لا يريدون محاربة اليهود» (ميخائيل كومي، المستشار السياسي لبعثة الوكالة اليهودية في الأمم المتحدة، في مذكرة الى ادارة الوكالة، ص ٧٣٣). ونتيجة لذلك، اضطر الصهيونيون ومؤيدوهم في الادارة الأميركية الى خوض صراع واسع مع أنصار التيار المعارض لهم، فيما راح كل من الفريقين يورد مختلف الحجج لدعم موقفه، وتوجيه السياسة الأميركية الرسمية وفق وجهة نظره. ويبدو كأن معظم هذه الحجج لا تزال قائمة وتتصارع وتتفاعل حتى اليوم، وتؤثر في رسم السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي — الاسرائيلي.

بدت اشارات التغيير على الموقف الأميركي في وقت مبكر. فلم تمض الّا نحو ٣ أسابيع على صدور قرار التقسيم حتى كانت وزارة الخارجية الأميركية تعد مذكرة تقترح فيها أن «تقوم الولايات المتحدة، بالاعلان فوراً أنها أصبحت مقتنعة أن تقسيم فلسطين غير قابل للتنفيذ» (**الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٧**، ص ١٣١٤)، ولذلك فانها تقترح احالة المسألة الفلسطينية ثانية الى دورة خاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، لايجاد حل «وسط» جديد لها، قد يكون فرض وصاية من قبل الأمم المتحدة على فلسطين،

الى أن يتم الاتفاق بين العرب واليهود بشأن مصيرها (**المصدر نفسه**، ص ١٣١٢)، خصوصاً وأن المعارضة العربية الشديدة للقرار جعلت مسألة تنفيذه بالوسائل السلمية غير واردة، بينما بدت بوادر تحسب من انعكاسات سلبية على المصالح الأميركية في العالم العربي.

ولم تكن هذه الاعتبارات سائدة في وزارة الخارجية الأميركية وحدها، بل شاركها الرأي، بشكل أو بآخر، عدد آخر من أجهزة الحكم الأميركية. ففي ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، قدمت هيئة التخطيط السياسي مذكرة «سرية للغاية» حول السياسة الأميركية تجاه المسألة الفلسطينية أوضحت فيها أن تأييد الولايات المتحدة لقرار التقسيم، أو الاتجاه للعمل على تنفيذه بالقوة، قد يثير غضب العرب الى درجة تدفع عناصر متطرفة وغير مسؤولة للوصول الى الحكم في العالم العربي، بحيث يتغير، مثلاً، نظام الحكم في السعودية وتفقد الولايات المتحدة امتيازاتها النفطية هناك. كما قد تحدث انقلابات في أماكن أخرى من العالم العربي تؤدي الى استبدال الزعماء الحاليين «الأكثر اعتدالاً... والذين يقيم معظمهم علاقات مع الغرب... بعناصر غير مسؤولة» (**الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٨**، ص ٥٥٠). كذلك قد تثير مثل تلك السياسة الغضب في العالم الاسلامي، ولن يؤدي كل ذلك الّا الى المسِّ بالمصالح الأميركية. ولهذا طالبت الهيئة بعدم اتخاذ أية مبادرة جديدة لتنفيذ قرار التقسيم، ومعارضة ارسال قوات دولية، أو أية قوات متطوعين أخرى للقيام بذلك، والعمل على اعادة المسألة الفلسطينية الى الأمم المتحدة مرة ثانية، من خلال السعي الى ايجاد حل سلمي يرتكز على انشاء دولة فدرالية في فلسطين أو فرض الوصاية عليها (**المصدر نفسه**، ص ٥٥٣ ــ ٥٥٤). وتبع هذه المذكرة اقتراح مماثل، أكثر تفصيلاً، قدمه صموئيل كوبر، أحد العاملين في قسم الشؤون الشرق أوسطية والأفريقية في وزارة الخارجية (النص في **المصدر نفسه**، ص ٥٦٣ ــ ٥٦٩). وتوالت بعد ذلك الاقتراحات في هذا الصدد، وكان من بينها اقتراح قدمه دين راسك، وهو آنذاك مدير مكتب الأمم المتحدة في الخارجية الأميركية، صاغه من خلال وجهة النظر المرتكزة على متطلبات الأمم المتحدة (النص في **المصدر نفسه**، ص ٦١٧ و٦١٨). كما تقدمت هيئة التخطيط السياسي بمذكرة أخرى، أكثر تفصيلاً من مذكرتها السابقة (النص في **المصدر نفسه**، ص ٦١٩ ــ ٦٢٥)، بينما طالب أيضاً الأعضاء العسكريون في مجلس الأمن القومي بتغيير السياسية الأميركية تجاه فلسطين (**المصدر نفسه**، ص ٦٣٢)، خصوصاً بعد أن اتضح أنه ليس لدى الولايات المتحدة قوة عسكرية كافية يمكن أن تستغني عنها للعمل على تنفيذ قرار التقسيم (**المصدر نفسه**، ص ٦٣٣)، وكان قادة الجيش الأميركي قد أبلغوا وزير الدفاع جايمس فورستال أن تنفيذ التقسيم عنوة يحتاج الى قوة مؤلفة من ١٠٤ آلاف جندي، وهو عدد لم تكن قوات الاحتياط الأميركية تستطيع الاستغناء عنه (أنظر أيضاً **المصدر نفسه**، ص ٧٩٧ و٧٩٩ و٨٣٢).

كذلك حذرت الحكومة البريطانية الولايات المتحدة من مغبة تأييدها لقرار التقسيم، منبهة من المخاطر المتوقعة على مصالح الدولتين من جراء ذلك. ففي مذكرة بعثت بها السفارة البريطانية في واشنطن الى وزارة الخارجية الأميركية، بتاريخ ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، وذلك اثر لقاء بين وزيري الخارجية الأميركي والبريطاني، مارشال وبيفن،

في لندن يوم ١٧ كانون الأول (ديسمبر) السابق، حذرت الحكومة البريطانية من «أن الوضع في الشرق الأوسط قد يفلت من اليد ويضر جدياً بمركز الولايات المتحدة وبريطانيا هناك، مما قد يفيد الاتحاد السوفياتي فقط» (**المصدر نفسه**، ص ٥٢٣). وأضافت المذكرة، بلهجة الواثق من نفسه، بشأن معرفة ما يدور في العالم العربي، ان البريطانيين أبلغوا، بعد مشاورات أجروها مع الزعماء العرب، أن العرب لا ينوون الدخول في صراع مع بريطانيا، **ولكنهم يكرهون «حيادها» تجاه التقسيم، وتأييد الأميركيين له**. ومثل هذا الوضع سيجعل من الصعب اقامة أحلاف موالية للغرب في الشرق الأوسط، والزعماء العرب يخشون من أن يفلت الوضع من أيديهم، بينما تأمل حكومة شرق الأردن في التوصل الى اتفاق مع اليهود. واختتمت المذكرة بالقول انه «بينما لن تقوم الحكومة البريطانية، بأي حال، بعرقلة تنفيذ القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة، فانها تنوي بذل كل ما في وسعها للحفاظ على مركزها ونفوذها في [الشرق الأوسط]... [وتأمل] بأن تدرك حكومة الولايات المتحدة ضرورة التعامل بعناية فائقة مع هذه المشكلة [الفلسطينية] الصعبة للغاية.. والنظر اليها من خلال أرضية [مصالح] دولية واسعة» (**المصدر نفسه**، ص ٥٣٦).

ويبدو أن هذا الموقف البريطاني قد أثر أيضاً على الأميركيين، اذ كان هنالك «اتفاق عام بين الحكومتين [الأميركية والبريطانية] بشأن الشرق الأوسط. فهناك... مشاورات مستمرة وتبادل للمعلومات حول خطوط العمل التي تتبعها الحكومتان» (**المصدر نفسه**، ص ٦٠٢). كما أن الأميركيين، مع ادراكهم بأن أمن الشرق الأوسط حيوي بالنسبة لأمنهم أيضاً، فقد قرروا أنه «من غير المرغوب فيه أو المفيد محاولة [اقامة بدائل] للتسهيلات [القواعد والمنشآت] الاستراتيجية التي يسيطر عليها البريطانيون في تلك المنطقة، أو الاستيلاء عليها... اذ أن هذه التسهيلات ستكون تحت سيطرتنا الفعلية في أي حال، اذا نشبت الحرب» (**المصدر نفسه**، ص ٦٥٥). ولذلك فان «أي سياسة من قبلنا [اي الأميركيين] يمكن أن تؤدي الى توتير العلاقات البريطانية مع العالم العربي أو تحجيم مركز بريطانيا في الدول العربية ليست الاّ سياسة موجهة ضدّ أنفسنا وضدّ المصالح الاستراتيجية المباشرة لبلدنا » (**المصدر نفسه**، ص ٦٥٦).

والظاهر أن تراكم الآراء المؤيدة لاعادة النظر في قرار التقسيم، والتي جاءت من جهات مختلفة، قد أثرت على الرئيس ترومان. ففي ١٩ شباط (فبراير) ١٩٤٨، أبلغ وزير الخارجية مارشال، نائبه روبرت لوفيت، أن الرئيس أكد له أنه سيدعم أية سياسة يعتقدون أنها سليمة (**المصدر نفسه**، ص ٦٣٣)، فراح العمل على صياغة مشروع الوصاية على فلسطين، لعرضه على الأمم المتحدة وطلب استبدال قرار التقسيم به، يسير على قدم وساق.

«العرب بحاجة للغرب أكثر من حاجته لهم»

لم يقف الصهيونيون ومناصروهم مكتوفي الأيدي تجاه بوادر التغيير تلك في السياسة الأميركية، بل بذلوا كل ما في وسعهم لمنع أي تراجع أميركي عن تأييد التقسيم، وذلك بواسطة اتصالات مكثفة مع كل الذين يستطيعون الوصول اليهم من صانعي

السياسة الأميركية أو المؤثرين عليها. وخلال مساعيهم هذه، قدم الصهيونيون أيضاً حججاً «استراتيجية» خاصة بهم، تركز على المنافع المترتبة على التقسيم وكذلك على ضرورة «التحالف»، معهم، من خلال محاولة التقليل من «قيمة» العرب.

فقد دعت مذكرة تقدم بها مكتب الوكالة اليهودية في نيويورك، في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، المسؤولين الأميركيين الى عدم القلق على مصالح أميركا النفطية في العالم العربي، نتيجة لردود الفعل التي قد تترتب على تأييدها لمشروع التقسيم، «فالحقيقة الواضحة هي أن للدول العربية مصلحة لتسليم نفطها للولايات المتحدة أكبر من تلك التي للولايات المتحدة في استغلال ذلك النفط... فليست لدى أي بلد عربي الامكانية للحصول على عائدات من ثروته النفطية الاّ بواسطة العقود القائمة أو المتوقعة مع الولايات المتحدة. ولا يستطيعون حتى نظرياً بيع نفطهم الى روسيا، اذ أن عملتها ستكون عديمة الفائدة بالنسبة لهم.. ان المصالح النفطية الأميركية في الشرق الأوسط مرتبطة، إذاً، بشدة بالمصالح الذاتية للدول العربية، مما لايدع أمام تلك الدول مجالاً لخيارات أخرى... ومما تجدر ملاحظته أنه لم تتعرض أية دولة من تلك التي لعبت دوراً بارزاً في قرار التقسيم لأي اجراء اقتصادي أو مالي، في أية دولة عربية، نتيجة لذلك» (ص ٢٧٢). واضافة الى ذلك «وعلى الرغم من أن هنالك أسباباً كافية لدفع اليهود للشعور بالامتنان للاتحاد السوفياتي الذي سهل تأييده قبول التقسيم في الجمعية العمومية، فانه من غير المتوقع أن يوافقوا على لعب دور دولة تابعة للسوفيات. ان المجتمع اليهودي في فلسطين بكامله ليس الا نتاجاً للمبادرة الحرة... وهذا ينطبق أيضاً على المؤسسات التي طورت [هناك] تحت اشراف حركة العمل... اذ يميزها الغياب الكامل لتوجيه الدولة القسري، وهو المبدأ الأساسي في الشيوعية السوفياتية.. وليس هنالك فقر مدقع ولا غنى فاحش، ولا هوة عميقة من الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية كتلك التي تنتعش الدعاية الشيوعية عادة في ظلها.. كما ان الارتكاز على نظام من الديمقراطية والمبادرة الحرة لايميز فقط يهود فلسطين، بل العالم اليهودي بأسره، والذي باسمه ستقام الدولة اليهودية... [ولذلك] فان ظروف التاريخ والحياة تبدد أي خوف بأن لاتكون للدولة اليهودية الجديدة في فلسطين الاّ أقوى العلاقات الممكنة مع العالم الديمقراطي الغربي» (ص ٢٧٥ ــ ٢٧٦).

أما فيما يتعلق بالسياسة العملية التي ينبغي اتباعها، فانه ليس من المستحيل على الديبلوماسية الأميركية أن تحقق تحالفاً مع كل من الدول العربية والدولة اليهودية سوية، وفي الوقت نفسه، شريطة «أن لاتثور شكوك حول ضعف أميركي في عقول العرب» (ص ٢٧٤).

كذلك أدلى موشي شاريت بدلوه في هذا الشأن، داعياً الأميركيين الى اعتماد سياسة القوة تجاه العرب. ففي حديث له مع مدير شؤون النفط الأميركي، أوضح شاريت أن «انتصار العرب» على الأمم المتحدة، وذلك بافشال قرار التقسيم، قد يجر نتائج وخيمة للغاية على المصالح الأميركية في العالم العربي، لأن فلسطين عامل يوحد العرب، مما يزيد بالتالي من قوتهم، ومن ثم قدرتهم على التصدي للآخرين. «والحزم المقرون بالنزاهة سيخلق لدى العرب انطباعاً أحسن من ذلك الذي ينجم عن الضعف المقرون بالمنطق» (ص ٣٥٦).

كما ساهم حاييم وايزمان نفسه في هذه الجهود، فاجتمع بتاريخ ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٨ مع الرئيس ترومان لهذا الغرض.

غير انه يبدو أن هذه الادعاءات الصهيونية لم تؤد غرضها، في هذه المرحلة على الأقل، في اقناع الأميركيين أو حملهم على العدول عن تغيير سياستهم. ففي اليوم التالي لمقابلة وايزمان ــ ترومان، كان المندوب الأميركي الدائم في الأمم المتحدة، وارن أوستن، يقدم مشروع قرار الى مجلس الأمن يطلب فيه، بعد أن اتضح للجميع، أن تنفيذ قرار التقسيم بالطرق السلمية غير ممكن، استبدال ذلك القرار بآخر يدعو الى فرض حكم «وصاية مؤقتة على فلسطين [تحت اشراف] مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة.:. دون أن يمس ذلك بحقوق أو ادعاءات أو وضع أي من الأطراف المعنية أو بطبيعة التسوية السياسية النهائية» للمسألة الفلسطينية. ولأجل ذلك، ينبغي عقد دورة طارئة فورية للجمعية العمومية لبحث الأمر، وفي الوقت نفسه اصدار التعليمات الى لجنة الأمم المتحدة لفلسطين بالتوقف عن مساعيها الهادفة لتنفيذ خطة التقسيم المقترحة (نص المشروع في **الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٨**، ص ٧٤٣). وقبل تقديم هذا المشروع، كانت وزارة الخارجية الأميركية قد أرسلت ملاحظة بشأنه الى الدول العربية، طالبة عدم التسرع في الوصول للاستنتاجات المترتبة عليه.

بن ــ غوريون: «مصيرنا غير متعلق كثيراً بما يجري في الأمم المتحدة»

بينما كان الصهيونيون يخوضون، من أجل التقسيم واقامة الدولة اليهودية الصراع السياسي، الذي تركز أساساً في نيويورك وواشنطن ولندن، باشراف موشي شاريت وصحبه، كان بن ــ غوريون قابعاً في تل ــ أبيب التي انتقل اليها من القدس، بعد أن ساءت الأوضاع الأمنية في المدينة اثر الاشتباكات المسلحة التي راحت تقع فيها بين العرب واليهود منذ اعلان قرار التقسيم، حيث تولى عملية الاشراف على انشاء أجهزة الدولة اليهودية، ومن ثم اعلان اقامتها. وتم هذا العمل بمجمله من خلال اتصالات ومشاورات يومية تقريباً بين الرجلين، كانت تتم غالباً بواسطة البرقيات المشفّرة، التي كانا يتبادلان فيها المعلومات والتوجيهات.

ويبدو أن بن ــ غوريون كان في حيرة من أمره بشأن التطورات المتوقعة، بعد صدور قرار التقسيم. ففي خطاب القاه أمام اللجنة التنفيذية للهستدروت، النقابة العامة للعمال اليهود في فلسطين، يوم ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، أبدى بن ــ غوريون قبولاً متحفظاً بالقرار، ولكنه أعرب عن شكوكه في امكانية اقامة الدولة اليهودية، مبدياً تخوفه «فيما اذا كنا نحن اليهود مهيئين لحكم أنفسنا» (ص ٢٢). وحتى اذا تم ذلك، فان فترة اقامة الدولة وارساء أسسها ستستمر على الأقل ١٠ سنوات، يجب خلالها تهجير مليون ونصف المليون يهودي اليها، «وما لم نقم بذلك.. لن يكون هنالك أمن وكيان حقيقيان للدولة اليهودية» (ص ٢٣). وللوصول الى هذا ينبغي التمسك بمبادىء «تحقيق الصهيونية... وحكم ديموقراطي... وتعاون يهودي ــ عربي» (**المصدر نفسه**). وختم بن ــ غوريون خطابه بدعوة مبطنة الى القبول بقرار التقسيم بانتظار التطورات التي قد تحدث في المستقبل، بقوله: «ليست هنالك حدود أبدية ولا ادعاءات سياسية نهائية،

وستحدث في العالم تغييرات وتطورات عديدة. ولكن حركتنا بأسرها ينبغي أن تستغل قوتها المعنوية الكبيرة لمنع أية خطابات أو أدبيات أو دعاية حول الانشقاق في البلد، وكذلك لمنع أي كلام فاسد حول احتلال [فلسطين] بأسرها، أو احتلال القدس، وما شابه» (ص ٢٤).

ومع اتضاح أبعاد الصراع المتوقع حول تنفيذ قرار التقسيم واقامة الدولة اليهودية، اثر انعدام الوضوح في الموقف الدولي و«البرود» في الموقف البريطاني واتساع المعارضة العربية، ونشوب الصدامات المسلحة بين العرب واليهود في اماكن مختلفة من فلسطين، مع اعلان قرار التقسيم، راح موقف بن ــ غوريون يتبلور تدريجياً، ويتجه نحو الاعتماد على خلق الوقائع واللجوء الى القوة لتحقيق الأهداف الصهيونية. ففي أواخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، أبرق بن ــ غوريون لشاريت بأنه لم يعد بالامكان الاعتماد على القوات البريطانية الحكومية في فلسطين فيما يتعلق بضبط الأمن (ص ١١٤). وفي ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٨، أبرق له ثانية بأن المبادرة في الحرب ضد اليهود قد انتقلت الى الدول العربية المجاورة لفلسطين، التي ترسل المتطوعين الى البلد عبر الحدود الشمالية والشرقية، معلناً «أن الأسابيع الستة أو الثمانية القادمة حرجة للغاية، ان لم تكن مصيرية، اذ مع نهاية هذه [الفترة] فقط نتوقع أن نستلم بضائع [يقصد أسلحة] من أيهود وألون [وهما أيهود افرئيل ويهودا أرزى، الملكفين بشراء السلاح في أوروبا والولايات المتحدة]، اذا كانت المواصلات مؤمنة» (ص ٣٣٣). وفي أواخر ذلك الشهر أبلغ بن ــ غوريون شاريت معارضته لاستنتاجه «بأن قوانا ربما تكفي للدفاع [عنا]، ولكن من المشكوك فيه ان كانت ستكفي لاقامة الدولة على كل المساحة المخصصة لها، في الظروف العسكرية التي نشأت»، موضحاً أنه «اذا استلمنا التجهيزات [السلاح] في موعدها، فلن نكون قادرين على الدفاع فقط، بل أيضاً لتوجيه ضربة قاصمة محترمة للسوريين [وكانت سوريا آنذاك مركزاً لتجميع السلاح والمتطوعين لفلسطين] في بلدهم. ونستطيع السيطرة كلياً على مساحة الدولة [اليهودية] بأسرها. ولا شك لدي في ذلك. فسنصمد صموداً ضد القوات العربية وننتصر عليهم... ولذلك فان الشيء الوحيد الذي يشغل بالي هو ليس مناورات القوى المختلفة في [الولايات المتحدة وبريطانيا]، ولا حتى قرارات رسمية للامم المتحدة، بل التجهيزات [السلاح]، بكمية كافية، ومن النوعية المطلوبة، وفي الوقت المناسب (قبل ١٥ آيار ــ مايو) وبهذا، حسب رأيي، يتعلق كل شيء» (ص ٣٨٤).

ويبدو أن بن ــ غوريون في تركيزه هذا على طلب السلاح، دون غيره، كان متأكداً من أن القوى البشرية اليهودية، الموجودة في فلسطين آنذاك، حيث كان عدد اليهود بأسرهم نحو ٦٠٠ ألف نسمة، كافية للتصدي للعرب واقامة الدولة اليهودية عنوة، فيما اذا أحسن تسليحها. وكانت الوكالة اليهودية قد أوضحت، في مذكرة تقدمت بها الى لجنة الأمم المتحدة، لفلسطين، في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، حول اقامة الميليشيا في الدولة اليهودية، وفقاً لقرار التقسيم، انه اضافة الى الهاغاناه، وقواها الضاربة البلماح، وكذلك قوات المنظمتين العسكريتين الأخريين، اتسل وليحي، هنالك بين اليهود في فلسطين نحو ٣٣ ألف شخص، من الذين خدموا كمتطوعين في الأسلحة المختلفة في الجيش البريطاني، خلال الحرب العالمية الثانية» (ص ٢٠٩ و ٤٣٦)، وبامكانهم استعمال كافة

أنواع الأسلحة؛ اذ أن أقل من ٣ سنوات قد مرت على تسريحهم من الخدمة مع نهاية الحرب. وقد تحول هؤلاء، على كل حال، الى نواة للجيش الاسرائيلي، الذي أسس بعد اقامة اسرائيل. ولذلك لم يكن لدى بن ـ غوريون ما يطلبه، اضافة الى تكراره على طلب السلاح، الا التمني على شاريت وغولدمان بأن «يحصلا» لأجله، ان استطاعا، على ضابطي أركان على الأقل، واحد للقوات الجوية وآخر للبحرية (ص ٤٦١).

وكان لهذا التركيز على طلب السلاح ما يبرره؛ اذ واجه الصهيونيون صعوبات في الحصول عليه، رسمياً، من الدول الغربية. فقبل اسبوعين من صدور قرار التقسيم، فرضت الولايات المتحدة حظراً على ارسال الأسلحة الى منطقة الشرق الأوسط، ورفضت رفعه رغم محاولات الصهيونيين المتكررة الهادفة لذلك؛ ثم حاولت، في مرحلة لاحقة حمل بريطانيا على فرض حظر مماثل، بينما كانت فرنسا «بعيدة عن الصورة». ولذلك اضطر الصهيونيون للحصول على الأسلحة بوسائل غير رسمية، بواسطة شرائها مما بقي من مخلفات الحرب العالمية. واضافة الى ذلك تمكنوا، في مطلع سنة ١٩٤٨، من توقيع اتفاق مع تشيكوسلوفاكيا لتزويدهم بكميات لا بأس بها من الأسلحة المختلفة.

أما فيما يتعلق بنية العرب وقدرتهم على التدخل في فلسطين، وعلى الرغم من استعداداتهم لذلك، فقد كان الرأي السائد هو ذاك الذي تقدم به القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، في أول آذار (مارس) ١٩٤٨، ومفاده ان الجامعة العربية تعاني من صعوبات، بسبب الوضع الحالي، ناجمة عن الظروف الموضوعية في العالم العربي، وفي العالم بأسره. «فالدول العربية ليست في وضع؛ اقتصادياً وعسكرياً، يسمح لها بالتورط في أية مغامرات عسكرية أخرى، عدا عن المسألة الفلسطينية»، ولكن على الرغم من ذلك فـ«العالم العربي ليس مستعداً لقتال منتظم وطويل، من حيث القوة العسكرية أو التجهيزات، ولا من حيث معنويات شعوبه» (ص ٤٠٠). ولهذا اتخذت الجامعة العربية قرارات غير ملزمة بالنسبة لفلسطين، وقررت شن حرب أعصاب في الغرب، هدفها الايحاء بأن الدول العربية ستعيد النظر في علاقاتها الاقتصادية مع كل الدول التي أيدت خطة التقسيم، وأنها مصممة على أن تقاوم بقوة كل تدخل من قبل أية قوة دولية في فلسطين، وذلك سعياً الى «تأجيل تنفيذ خطة التقسيم» (ص ٤٠١). أما عرب فلسطين، حسب التصور الصهيوني السائد «فقد استسلموا للمصير الذي فرض عليهم من قبل المحتلين الأجانب، ويراقبون عن بعد الأحداث حولهم، والحرب التي تفرض عليهم. والهجرة العربية من فلسطين مستمرة، وبخاصة الى الدول العربية» (ص ٤٠٢). وفي منتصف الشهر نفسه، كان بن ـ غوريون يكتب الى شاريت ومئير أنه «بالنسبة للوضع الأمني، فقد اتضح بما لا يدع مجالاً للشك أنه لو جابهنا فقط عرب [فلسطين] وحدهم، لكان الأمر على ما يرام. فهؤلاء، باكثريتهم الحاسمة، لا يريدون محاربتنا، وبمجموعهم، لا يستطيعون الوقوف أمامنا، حتى في وضعنا الحالي، مع تنظيمنا وتجهيزاتنا الحالية. ولكننا نواجه عملياً جيوش الدول المجاورة» (ص ٤٦٠).

غير أن هذه المواجهة أصبحت أكثر سهولة مع وصول أول شحنة من الأسلحة التشيكية، في ١ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، الى اليهود في فلسطين (ص ٥٢٥). وفي منتصف الشهر نفسه كتب بن ـ غوريون لشاريت: «بعد أن استلمنا جزءاً صغيراً من التجهيزات

[السلاح]، وخططنا لبعض الهجومات، تغير الوضع، كما هو الآن، بصورة جذرية، لصالحنا... إننا نسيطر ــ أعني نسيطر ــ على جبال القدس... ومن يوم الى آخر نوسع احتلالنا هنا، ونحتل قرى [عربية] اضافية ولا تزال يدنا قادرة.. واوقعنا هزيمة بقوات [فوزي] القاوقجي في ضواحي مشمار هاعيمك [في منطقة الناصرة]... وكما كتبت لك ــ يبدو لي أكثر من مرة ــ أن مصيرنا غير متعلق كثيراً بما يجري في [الأمم المتحدة]، بل بحصولنا على [السلاح]» (ص ٦٤٧ ــ ٦٤٨).

وعلى صعيد آخر، وعلى الرغم من دعوة بن ــ غوريون الى «عدم الاهتمام» كثيراً بما يجري في الأمم المتحدة، كان للمحاولات التي بذلتها لجنة الأمم المتحدة لفلسطين تأثيرها على توحيد الصف اليهودي ــ الصهيوني، وذلك على الرغم من أن اللجنة لم تنجح في تحقيق شيء يذكر، فاعفتها الجمعية العمومية من مهامها في أيار (مايو) ١٩٤٨. فخلال المشاورات التي حاولت اللجنة اجراءها «مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى في الدولتين العربية واليهودية»، وفقاً لما جاء في قرار التقسيم، وتمهيداً لاقامة مجلسي الحكومة المؤقتين في الدولتين العربية واليهودية في فلسطين، تقدم موشي شاريت بمذكرة الى اللجنة حاول الايحاء فيها بأن الوكالة اليهودية هي الهيئة الوحيدة الممثلة لكافة الأحزاب والمنظمات المعنية باقامة الدولة اليهودية، والعاملة في فلسطين أو خارجها، خصوصاً وأن الوكالة حصلت أيضاً على تفويض من المجلس الملي اليهودي (فاعاد ليئومي)، وهو التنظيم الطائفي لليهود في فلسطين، لتمثيله في كافة المشاورات المتعلقة بتأسيس مجلس الحكومة المؤقت اليهودي. كما أن الوكالة تقوم باجراء المشاورات، عند الضرورة، مع أغودات يسرائيل، المنظمة اليهودية غير الصهيونية، التي لم تكن ممثلة في الوكالة أو المجلس الملي، بشأن كافة المسائل السياسية المهمة التي تتعلق باليهود في فلسطين. ولذلك فان الوكالة تأمل بأن تستطيع، خلال فترة قصيرة، تقديم قائمة متفق عليها «مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى» اليهودية، بأسماء أعضاء مجلس الدولة اليهودي المؤقت (ص ٣١٨ ــ ٣١٩). غير انه يبدو أن بعض أعضاء اللجنة لم يقبلوا بوجهة النظر هذه، وحاولوا الاتصال مباشرة بـ ٢١ منظمة يهودية مختلفة، محاولين استطلاع رأيها في صحة ما تدعيه الوكالة اليهودية (ص ٣٥٩)، فما كان من الوكالة الاّ أن اشارت على الجميع برفض التعامل مع اللجنة مباشرة، واحالتها اليها حفاظاً على «وحدة الصف» اليهودي؛ وكان لها ما طلبته، خصوصاً بعد أن ثابرت على مفاوضاتها مع زعماء كافة تلك المنظمات، بهدف تأمين تمثيلهم جميعاً في مجلس الدولة المؤقت. وفي ٢٥ آذار (مارس) ١٩٤٨، أرسل شاريت قائمة بأسماء ٢٣ عضواً مقترحاً في المجلس المؤقت، موضحاً أن الاتصالات مستمرة مع منظمات وأحزاب أخرى لتأمين تمثيلها في المجلس بعد توسيعه (ص ٥٠٦ ــ ٥٠٧)، وهو ما تم فعلاً بعد ذلك، وبصورة كفلت تمثيل معظم المنظمات والأحزاب اليهودية، ان لم يكن كلها، في المجلس. وكان هذا المجلس هو الهيئة التي أعلنت «قيام دولة يهودية في أرض ــ اسرائيل تسمى اسرائيل» ليلة ١٤ ــ ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، ومن بين أعضائه تم اختيار أعضاء الحكومة الاسرائيلية المؤقتة. وبقي المجلس، وان تغير اسمه، والحكومة قائمين، ويمارسان مهامهما نحو ١٠ أشهر، الى أن عقدت أول انتخابات عامة في اسرائيل، في مطلع سنة ١٩٤٩،

وأسس الكنيست، وأصبح السلطة التشريعية.

ومما تجدر ملاحظته أنه في الوقت الذي كان اليهود فيه، في فلسطين، يقيمون مؤسساتهم الدستورية، تمهيداً لاعلان دولتهم، كان العرب، وفي طليعتهم زعماؤهم، ينزحون، تحت تأثير الرعب الذي أوجدته مجازر الصهيونيين عن ديارهم أو يطردون عنوة منها. ففي ٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، أبرق شاريت الى راسك، خلال الاتصالات بينهما حول اعلان هدنة في فلسطين، انه لم يبق في البلد أي عضو من الهيئة العربية العليا، التي كانت تعتبر آنذاك القيادة الفلسطينية (ص ٧٢٨ ــ ٧٢٩)، يمكن التفاوض معه بشأن الهدنة، التي أعلنت فيما بعد من خلال اتفاق مع عزام باشا، أمين عام الجامعة العربية. وفي السادس من الشهر نفسه، أبلغت مئير المندوب السامي البريطاني، خلال حديثهما حول وقف اطلاق النار المزمع اعلانه في القدس، «أنه لا يوجد في المكان عربي مرموق يستطيع أن يأخذ على عاتقه مسؤولية المفاوضات» (ص ٧٤٤) حول ذلك. وفي الحادي عشر من الشهر نفسه أبلغ القنصل الأميركي في القدس وزير خارجيته «أن لجنة الهدنة تواجه صعوبة في ايجاد أي عربي ذي صفة تمثيلية. ويبدو أنهم هربوا أو اختفوا» (**الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٨**، ص ٩٧٢).

الحسم على أرض الواقع

لم يكن «اختفاء» الزعماء العرب في فلسطين، بعد بضعة أشهر من صدور قرار التقسيم، وقبل أن ينتهي الانتداب البريطاني على البلد رسمياً، الّا اشارة لما حدث هناك منذ صدور ذلك القرار. فلم يمر الّا وقت قصير على اعلان نتيجة التصويت على مشروع التقسيم في الأمم المتحدة حتى نشبت الاشتباكات المسلحة بين العرب واليهود في أماكن مختلفة من فلسطين، وأخذت تتسع يوماً بعد آخر، فيما بدا أنه مقدمة لحرب شاملة بين الجانبين. وراحت الأحياء المختلطة، التي يقطنها اليهود والعرب سوية تفرغ من سكانها، وكل منهم ينتقل الى منطقة أخرى أكثر أمناً. ومع الانسحاب التدريجي للقوات البريطانية من فلسطين، راح كل من العرب واليهود يسيطر على المناطق أو المنشآت التي ينسحب البريطانيون منها أو يحاول احتلالها. وفيما كانت المناطق العربية، التي يتم الانسحاب منها، تخضع عادة للسلطات العربية المحلية، كالبلديات أو المجالس وما شابهها، وهي عامة ذات قدرات وصلاحيات محدودة، لم تكن تستطيع التنسيق فيما بينها كما ينبغي، في غياب سلطة مركزية عربية، كانت المناطق اليهودية تربط مباشرة بالسلطة المركزية اليهودية في تل ــ أبيب، وتدخل في اطار الجهاز العسكري الصهيوني.

ورداً على الخطط العسكرية، للتدخل في فلسطين، التي كان العرب يعملون على وضعها، دون أن يسفر ذلك عن اجراءات عملية تذكر، اذ قرروا، بعد التحذيرات البريطانية، عدم ارسال جيوشهم الى فلسطين الّا بعد انتهاء الانتداب البريطاني رسمياً في ١٥ أيار (مايو)، سارع الصهيونيون الى وضع خططهم العسكرية المضادة، والمباشرة بتنفيذها قبل انتهاء الانتداب. ففي ١٠ آذار (مارس) وضعت الهاغاناه خطتها العسكرية الرئيسية، التي عرفت باسم «الخطة د» موضع التنفيذ. وكانت هذه الخطة قد نصت، في مقدمتها، على أن الهدف من تنفيذها هو «السيطرة على مساحة الدولة اليهودية والدفاع

عن حدودها [وفقاً لقرار تقسيم فلسطين] وكذلك عن مناطق الاستيطان [اليهودي] والسكان اليهود خارج تلك الحدود، ضد عدو نظامي أو شبه نظامي أو غيره، يعمل من قواعد داخل مساحة الدولة أو خارجها»(٩). ولأجل ذلك و «لتأمين عمل جهاز الدفاع [اليهودي] الثابت بشكل ناجح وحماية مؤخرته» ينبغي القيام بنشاط ضد «قرى العدو» العربية، بما في ذلك «ابادة تلك القرى (حرق وتفجير ولغم الخرائب) ــ خاصة بالنسبة للقرى التي ليس بامكاننا السيطرة عليها بشكل دائم». ويتم ذلك بواسطة «تطويق القرية واجراء تفتيش داخلها. وفي حال المقاومة، تباد القوى المسلحة، ويطرد السكان الى ما وراء حدود الدولة»(١٠). أما بالنسبة للقرى التي لاتبدي مقاومة، فستسيطر القوات اليهودية عليها، وتقوم، من بين ماتقوم به، «باعتقال كل الأشخاص المشتبه بأمرهم من الناحية السياسية». كذلك ينبغي السيطرة على الأحياء العربية المعزولة في المدن الكبرى وطرد السكان العرب منها الى مكان التجمع الرئيسي للعرب في تلك المدن. ويتم ذلك «وفق الخطوط نفسها التي شرحت بالنسبة لمحو القوى»(١١).

ونتيجة لهذه الأوضاع والمواقف، المحلية والسياسية والعسكرية، أصبح تقسيم فلسطين، مع ربيع سنة ١٩٤٨، حقيقة واقعة. ولم يبق أمام الصهيونيين الّا تحويله الى حقيقة معترف بها دولياً وعربياً، ولو بشكل غير رسمي. وساعدتهم على ذلك الظروف الدولية والعربية المستجدة. فمشروع الوصاية على فلسطين، الذي قدمته الولايات المتحدة للأمم المتحدة قوبل بفتور، واتضح أنه لن يحظى بتأييد أكثرية ثلثي الأعضاء الضرورية لإقراره، وذلك في الوقت الذي بدا فيه، بما لايدع مجالاً للشك، أن مشروع التقسيم أيضاً لن ينفذ بالطرق السلمية، بل ان قتالاً سينشب في فلسطين. ولذلك حولت الولايات المتحدة جل جهودها لفرض هدنة «عسكرية وسياسية» على الأطراف المتصارعة، في محاولة لضمان الهدوء في فلسطين والشرق الأوسط بأسره، خشية من أن تفلت الأوضاع من يدها هناك. وخلال الاتصالات والمشاورات حول هذه الهدنة وشروطها، تمت أيضاً الاستعدادات النهائية لإعلان الدولة اليهودية، وراحت تسير بخطى متسارعة مع قرب موعد انتهاء الانتداب.

ففي ١٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، اتخذ المجلس الصهيوني العام، وهو أعلى سلطة في المنظمة الصهيونية العالمية بعد المؤتمر الصهيوني، قراراً يقضي باعلان دولة يهودية في فلسطين مع انتهاء الانتداب البريطاني عليها. الّا أن هذا القرار بقي موضوع نقاش في دوائر صهيونية عديدة، تحسباً من ردود الفعل المتوقعة، خصوصاً في ضوء تحفظات الشعبة الأميركية في الوكالة اليهودية على ذلك. فعند بحث هذه المسألة، في ٤ أيار (مايو)، اتضح أن ستة أعضاء في اللجنة السياسية الاستشارية يعارضون اعلان الدولة في الوقت المحدد ويطالبون بالتأجيل، بينما اتخذ أربعة أعضاء آخرين موقفاً معارضاً، مطالبين بالمضي قدماً في تنفيذ قرار المجلس العام. كذلك حدث انقسام في اللجنة التنفيذية للشعبة، اذ أيد ثلاثة من أعضائها اعلان الدولة في الوقت المحدد، بينما عارض ذلك اثنان، هما غولدمان وشاريت (ص ٧٢٦). وأخيراً القت الشعبة العبء عن كاهلها بتخويل الوكالة اليهودية في فلسطين اتخاذ القرار الذي تراه مناسباً بشأن اعلان الدولة (ص ٧٤٦ ــ ٧٤٧). الّا أن كلا من بارتلي كروم، عضو لجنة التحقيق الأنجلو ــ أميركية لفلسطين

(١٩٤٦)، وسامنر ويليس، نائب وزير خارجية الولايات المتحدة سابقاً، وكذلك كلارك كليفورد، المستشار الخاص للرئيس ترومان، والذي يبدو انه كان من كبار مناصري الصهيونية، نصحوا بعدم التردد في اعلان اقامة الدولة (ص ٧٧٦ ــ ٧٧٧). وفي ١٣ أيار (مايو)، أبرق موشي شاريت، الذي كان قد عاد آنذاك لفترة قصيرة الى فلسطين، الى آبا هيلل سيلفر بأن الدولة ستعلن في الموعد المحدد (ص ٧٨٧). وكان سيلفر رئيساً للشعبة الأميركية في الوكالة اليهودية ورئيس مجلس الطوارىء الصهيوني الأميركي، الذي تولى عملياً ادارة الصراع حول اقامة الدولة ومن ثم تأمين الاعتراف بها من قبل الولايات المتحدة.

أما على صعيد «الجبهة العربية»، ففي الأول من أيار (مايو) ١٩٤٨، وبعد أن كلف من قبل الجامعة العربية بقيادة القوات العربية التي ستدخل فلسطين، عاد الملك عبد الله الى «الاتصال» باليهود، وهذه المرة بواسطة الاكثار من التهديد لهم، وذلك كما يبدو، حسب الوثائق الصهيونية، لتحسين مواقعه والحصول منهم على تنازلات أكثر (ص ٧١٢). وفي الثالث من الشهر نفسه، أبرق رؤوفين شيلواح (زسلاني)، أحد كبار العاملين في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، الى شاريت، بأن الكولونيل غولدي، أحد مساعدي غلوب باشا، قائد الجيش الأردني، قد اجتمع مع ممثل الهاغاناه، المدعو شلومو، وأبلغه أن البريطانيين والجيش الأردني لايريدون مهاجمة اليهود، بل هم يخشون من أن يقوم هؤلاء باحتلال فلسطين بأسرها. كما أبلغه نيتهم في تجنب الاشتباكات مع اليهود، شريطة أن لا يظهروا كخائنين للقضية العربية، مبدياً أيضاً رغبته في الابقاء على اتصالات مباشرة بين الطرفين. وفي اليوم التالي، أبرق حاييم هرتسوغ، ضابط الاتصال في الشعبة الخاصة للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، الى شاريت بأن الجنرال غوردون ماكميلان، قائد القوات البريطانية في فلسطين، أبلغ لجنة الهدنة بأن الجيش الأردني سيدخل، مع انتهاء الانتداب، الى الجزء العربي في فلسطين، بحيث لن يبتعد كثيراً شمال نابلس، ولا جنوب الخليل، ولكنه لا يعرف اذا كان سيهاجم القدس (ص ٧٢٢). وقد التقى هرتسوغ نفسه، بعد ذلك ببضعة أيام، مع الكونيل نورمان، وهو ضابط استخبارات في قيادة الجيش البريطاني في فلسطين، الذي حاول «استطلاع رأيه» في التصريحات السياسية الأخيرة للملك، التي عرض بموجبها على اليهود حقوق مواطنين كاملة في دولة موحدة وادارة ذاتية في المناطق اليهودية، والتي تبدو، على حد تعبير نورمان، تصريحات «رجل دولة». كذلك تساءل نورمان عما اذا كانت هنالك صعوبات في اقامة اتصال بين الملك والوكالة اليهودية، مبدياً استعداده لتقديم خدمات الجيش البريطاني في هذا الصدد (ص ٧٥٤ ــ ٧٥٦).

ويبدو أن هذه الخدمات كانت ضرورية، في ضوء الأوضاع الأمنية المضطربة السائدة آنذاك في فلسطين، وقرر الصهيونيون الافادة منها. وفي العاشر من أيار (مايو)، اجتمعت غولده مئير مع الملك عبد الله، الذي أبلغها بوضوح أن الجيوش العربية، وعلى رأسها الجيش الأردني، ستدخل فلسطين مع انتهاء الانتداب (ص ٧٧٨). وبعد ذلك بثلاثة أيام اجتمع الاثنان مرة أخرى في عمان، حيث لم يتنكر الملك للاتفاق السابق الذي عقد معه، موضحاً أنه ينوي ضم الجزء العربي من فلسطين فقط واقامة علاقات تعاون وصداقة مع اليهود، ولكنه يتوقع بعض الصعوبات، اذ انه لم يبق وحيداً في هذا المجال

فهناك دول عربية أخرى عليه أخذ مواقفها ورغباتها بالاعتبار (ص ٧٩١). وقدر يعقوب شمعوني، نائب رئيس القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، «أن جلالته [الملك عبد الله] لم يخن تماماً الاتفاق [الذي عقدته معه الوكالة اليهودية] ولكنه أيضاً غير ملتزم به تماماً، وانما يقف في مكان ما في الوسط. فهو لن يلتزم بحدود ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) [التقسيم]، ولكنه لن يحاول اجتياح دولتنا [اليهودية] كلها» (ص ٧٨٩). غير أنه على الرغم من ذلك «علينا السير مع عبد الله حتى النهاية، ولا يمكن تغيير السياسة بسرعة» (ص ٧٩٠).

اعتراف أميركي وسوفياتي

فيما كانت اللمسات الأخيرة توضع على اتفاق الملك عبد الله مع ممثلي الوكالة اليهودية، لـ «حل أردني» للقضية الفلسطينية، كانت جهود مماثلة تبذل في واشنطن ولندن لتأمين موافقة، ولو ضمنية، أميركية وبريطانية، على هذا الحل، من خلال الايحاء بأنه ليس هنالك، في ضوء الظروف الموضوعية، أي حل آخر.

ففي ٢ أيار (مايو) ١٩٤٨، اجتمع هارولد بيلي، أحد العاملين في وزارة الخارجية البريطانية مع لوي هندرسون، مدير الشؤون الشرق ــ أوسطية والأفريقية في الخارجية الأميركية، معرباً عن رأيه بأن مشروع الوصاية الأميركية لن يقر، كما أن امكانات اعلان هدنة بين اليهود والعرب غير مشجعة، اذ لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأنها. ولذلك سينشب قتال حول فلسطين، يؤدي الى تقسيمها بين الدول العربية المجاورة. وأضاف بيلي، وكأنه يتنبأ، بأن القتال حول فلسطين سيتحول الى حرب طويلة الأمد تمتص قدرات الشرق الأوسط وتعرض أمنه للخطر وتسمم العلاقات بينه وبين الدول الغربية. كذلك قد تؤدي الحرب الى ضعضعة النظم السياسية القائمة في العالم العربي، بحيث يصعب التنبوء كيف سيبدو الشرق الأوسط، من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد عودة الهدوء اليه ثانية. بل من الممكن أن لا يتم ذلك الّا تحت نوع من دكتاتورية قوية. «ومن المحتمل أن تتحول فلسطين، لسنين عديدة قادمة،، الى مصدر للمشاعر الدولية السيئة» (**الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٨**، ص ٨٨٣ ــ ٨٨٥).

ولكن على الرغم من هذه المخاوف، اقترح راسك على لوفيت، بعد يومين من اجتماع بيلي ــ هندرسون، في ضوء رفض الوكالة اليهودية قبول اقتراح الهدنة ومضيها قدماً في الاستعدادات لاعلان الدولة اليهودية، المبادرة الى نشاط ديبلوماسي لتحقيق تفاهم ما بين الملك عبد الله والوكالة (**المصدر نفسه**، ص ٨٩٤ ــ ٨٩٥). وبعد ذلك بيومين أيضاً، أي في ٤ أيار (مايو)، اقترح جون هورنر، المستشار لبعثة الولايات المتحدة للدورة الخاصة الثانية للأمم المتحدة، التي بحثت مشروع الوصاية الأميركي، تأييد الحل الذي رفضته وزارة الخارجية الأميركية؛ وذلك بالموافقة على قيام الملك عبد الله بضم الجزء العربي من فلسطين الى مملكته، بدلاً من اقامة دولة فلسطينية مستقلة فيه، كما نص قرار التقسيم. ومحاسن هذا الحل، حسب رأي هورنر، هي أنه سيكون مقبولاً من اليهود، وقد يقبل أيضاً من قبل الملك عبد الله، كما انه لا يتعارض كلياً مع قرار التقسيم ويشكل، نسبياً، حلاً دائماً. وسيؤدي ذلك الى قيام دولة قادرة على العيش في شرق الأردن الموسعة، ويقضي

بنجاعة على نفوذ المفتي واتباعه. والأهم من ذلك كله هو أن هذا الحل يمكن أن يواجه «الحقيقة التي لا يمكن الهروب منها، وهي ان دولة صهيونية موجودة الآن في فلسطين فعلاً» (**المصدر نفسه**، ص ٨٩٩). الاّ أن مثل هذا التوجه قد يؤدي، من ناحية ثانية، الى تفكك الجامعة العربية؛ ولكن لا خوف من ذلك، اذ ليس لدى أي من الدول العربية قوى عسكرية كافية تستطيع بواسطتها تحدي الجيش الأردني أو الهاغاناه. وأضاف هورنر أنه فهم من سيلفر أنه بالامكان ترتيب الأمر بين الوكالة اليهودية والملك عبد الله مباشرة، بحيث تدخل القوات الأردنية في ١٦ آيار (مايو) الى القسم العربي من فلسطين، ثم يتم اجراء استفتاء بين السكان هناك حول شرعية الضم (وهو ما تم فعلاً فيما بعد). و«لجعل هذا الاقتراح أكثر جاذبية للعرب»، دون غيرهم، قد يكون من المناسب «القيام بتبادل سكاني بين شرق الأردن والدولة الصهيونية»، مما يعني، عملياً، ترحيل العرب من الدولة اليهودية. أما بالنسبة للقدس، فيمكن وضعها تحت سلطة مشتركة لشرق الأردن والدولة الصهيونية، أو فرض نظام وصاية من قبل الأمم المتحدة عليها. وهذا الحل سيساعد على «ابقاء الاتحاد السوفياتي بعيداً عن هذه المنطقة الحيوية [الشرق الأوسط]، لكونه مقبولاً من قبل الصهيونيين، والى حد ما من قبل العرب أيضاً» (**المصدر نفسه**، ص ٩٠٠ ــ ٩٠١).

وفي الوقت نفسه، لاحظ الأميركيون أن الموقف الصهيوني راح يتصلب بشكل لم يعهدوه في السابق، الى أن اكتشفوا «سر» ذلك بعد لقاء شاريت مع مارشال، حيث لمح له الى اتفاق الوكالة اليهودية مع عبد الله، مضيفاً أن البريطانيين أيضاً يعلمون بذلك ويوافقون عليه (**المصدر نفسه**، ص ٩٤٠). وسارع مارشال الى الاستفسار من بيفن عن ذلك، ولكنه لم يحظ بجواب.

ومع اقتراب موعد انتهاء الانتداب، دعا الرئيس ترومان، في ١٢ أيار (مايو)، مستشاريه وكبار المسؤولين في حكومته، للتشاور واياهم بشأن الوضع في فلسطين. وقد أبلغ المجتمعون أن اليهود سيعلنون دولتهم مع انتهاء الانتداب، بينما ستدخل قوات الملك عبد الله الى القسم العربي من فلسطين. وطالب كليفورد، مستشار الرئيس، بالاعتراف بالدولة اليهودية حال قيامها، خشية من أن يكون السوفيات هم السباقون في هذا المجال، بينما عارض ذلك لوفيت، نائب وزير الخارجية؛ ولم تتخذ أية قرارات في الاجتماع (**المصدر نفسه**، ص ٩٧٢ ــ ٩٧٦).

وكان كليفورد قد تقدم بمذكرة الى الرئيس ترومان، بتاريخ ٨ آذار (مارس) ١٩٤٨، أثنى فيها بحماس على تأييد ترومان للتقسيم، «باعتباره طريق العمل الوحيدة فيما يتعلق بفلسطين التي يمكن أن تقوي موقفنا في مواجهة السوفيات» (المصدر نفسه، ص ٦٩١). كما ذكر كليفورد الرئيس بأن موقفه المؤيد للصهيونيين يتطابق مع السياسات الأميركية السابقة في هذا الصدد. فالكونغرس الأميركي كان قد أعلن موافقته على وعد بلفور بتاريخ ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٢٢، وتم تأكيد ذلك أيضاً في الاتفاق الأميركي ــ البريطاني بتاريخ ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤. وعاد الكونغرس وأكد مرة أخرى على موقفه السابق في قرار اتخذه بتاريخ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢. وخلال سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥، أرسلت عدة عرائض أو رسائل من قبل مختلف المسؤولين الأميركيين، تحث الرئيس على

تأييد الطلبات الصهيونية (المصدر نفسه، ص ٦٩٠ ــ ٦٩١). وأضاف كليفورد، في محاولة لاستبعاد أي تأثير بريطاني على السياسة الأميركية، أن بريطانيا قد لا تهتم كثيراً بالصهيونيين نظراً لسعيها الى عقد حلف مع العالم الاسلامي، قد يكون مهماً جداً بالنسبة لها، ولكنه ليس كذلك بالنسبة للأميركيين، اذ ان المصالح الأميركية الأساسية مركزة في النصف الغربي من الكرة الأرضية (المصدر نفسه، ص ٦٩٢).

وكان كليفورد قد قضى معظم وقته بعد ظهر الجمعة، الموافق ١٤ أيار (مايو)، أي خلال الساعات التي سبقت اعلان قيام اسرائيل، في اجراء الاتصالات الهادفة الى تأمين اعتراف أميركي بها، موعزاً للصهيونيين التقدم بطلب في هذا الصدد قبل الاعلان. وسارع ايلات الى التقدم بهذا الطلب موضحاً ان اعلان استقلال الدولة اليهودية سيصبح نافذ المفعول اعتباراً من الساعة السادسة ودقيقة واحدة من مساء يوم ١٤ أيار (مايو)، حسب توقيت واشنطن (**الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٨**، ص ٩٨٩)؛ وذلك اضافة الى طلب مماثل كان قد تقدم به وايزمان الى الرئيس ترومان في اليوم السابق (المصدر نفسه، ص ٧٨٨ ــ ٧٨٩).

وفي الساعة السادسة و١١ دقيقة، أي بعد مرور ١٠ دقائق على بدء سريان مفعول اعلان استقلال اسرائيل، أعلن وزير الخارجية الأميركي أن الرئيس ترومان اعترف بالدولة الجديدة، فأحرز سبقاً على الاتحاد السوفياتي، الذي اعترف باسرائيل في ١٧ أيار (مايو)، وأصبح الدولة الثانية التي تقوم بذلك.

وكان هنالك فرق ما بين اعتراف كل من الدولتين باسرائيل، اذ بينما كان الاعتراف الأميركي واقعياً *(De Facto)*، أي غير كامل، كان الاعتراف السوفياتي قانونياً *(De Jure)*، أي كاملاً.

أما اعتراف كل من بريطانيا وفرنسا، فقد تأخر حتى كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩.

---

(١) State of Israel, Israel State Archives; World Zionist Organization, Central Zionist Archives, *Political and Diplomatic Doucuments, December 1947-May 1948,* Jerusalem: Government Printing Press, 1979, 888 pp.

(٢) State of Isral, Israel State Archives; World Zionist Organization, Central Zionist Archives, *Political and Diplomatic Doucuments, December 1947-May 1948,* Companion Volume, Jerusalem: Government Printing Press, 1979, 277 pp.

(٣) *Foreign Relations of the United States 1947,* Vol. V, The Near East and Africa, Washington: Government Printing Press, 1971, 1377 pp.

(فيما يلي: «الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٧»).

(٤) *Foreign Relations of the United States 1948,* Vol. V, the Near East, South Asia and Africa, Part 2, Washington: Government Printing Office, 1976, pp. 533-1730.

(فيما يلي: «الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٨»).

(٥) **قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، ١٩٤٧ ــ ١٩٧٢** (جمع وتصنيف سامي مسلم)، بيروت وأبو ظبي: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الوثائق والدراسات، ١٩٧٣، ص ٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ١١.

(٧) Great Britain. Parliamentary Papers. *Palestine: Statement of Policy,* Cmd. 6019 (London: His Majesty's Stationary Office, 1939), 12 p.

(٨) Great Britain. Parliamentary Papers.

Palestine Royal Commission Report, Cmd. 5479, (London: His Majesty's Stationary Office, 1937), p. 381.

(٩) راجع نص «الخطة د» في **سيفر تولدوت هَاهاغاناه** (كتاب تاريخ الهاغاناه) (رئيس التحرير: يهودا سلوتسكي)، تل ــ أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٢، الكتاب الثالث، الجزء الثالث، ص ١٩٥٥ (بالعبرية).

(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ١٩٥٧.

حيثيات السلوك الانتخابي لليهود الشرقيين، في الماضي والحاضر، ونتائجه

د. أسعد عبد الرحمن

استغرب كثيرون وصول تكتل الليكود الى قمة السلطة السياسية عندما نجح، لأول مرة، في الانتخابات الاسرائيلية في العام ١٩٧٧. وكان ذلك الحدث بمثابة انقلاب في الحياة السياسية الاسرائيلية. ذلك أن حزب المباي سلف حزب العمل، العمود الفقري لتجمع المعراخ، كان قد حكم، هو ومن ثم خلفه حزب العمل، اسرائيل، وسيطرا على السياسة، الداخلية والخارجية، فيها منذ تأسيس الكيان الصهيوني في العام ١٩٤٨. ومن هنا، كثرت التفسيرات وتعددت في محاولة منها لايضاح أسباب سقوط المعراخ ونجاح التكتل (ليكود).

وفي حينه، بدا لبعض المراقبين وكأن ذلك التحول كان مفاجأة غير متوقعة. وفي الوقت ذاته، عزا البعض الآخر ذلك التحول لتدخلات خارجية جوهرها رغبة الولايات المتحدة في مجيء بيغن الى سدة السلطة باعتباره الأقدر على انجاح جهود التسوية، تماماً مثلما كان مجيء ديغول قد «سرّع» في منح الجزائر استقلالها.

وان كانت وقائع مسيرة السياسة الاسرائيلية، في عهد بيغن، طوال السنوات الخمس الماضية، قد أكدت فشل المراهنة عليه لتحقيق أي «تسوية عادلة» نتيجة اصراره على برنامجه المتعنت والمتطرف، فان البعض لا يزال يعتقد أن صعوده على سلم السلطة في اسرائيل مرتين متتاليتين انما كان حدثاً عابراً وغير متوقع وأنه قد تم في «غفلة» متكررة من غفلات الناخب الاسرائيلي. بل ان هؤلاء لايزالون «سكرى» بأوهامهم تلك، حيث يتوقعون سقوطاً ذريعاً ونهائياً لبيغن في أية انتخابات اسرائيلية قادمة.

غير أن المتتبع الواعي لمسار الانتخابات الاسرائيلية لا بد له من أن يدرك أن نجاح بيغن مرتين حتى الآن لم يكن صدفة، ولم يكن مفاجئاً، ولم يكن في غفلة عن الناخب الاسرائيلي. بل ان نجاح بيغن، سواء في العام ١٩٧٧ أم في العام ١٩٨١، كاد يكون حدثاً متوقعاً بل «وطبيعياً» في ضوء التوقعات السابقة مباشرة للانتخابات، وفي ضوء النتائج المتراكمة للانتخابات السابقة، وفي ظل المتغيرات الأساسية التي كانت قد وقعت في المجتمع الاسرائيلي.

واستنتاج كهذا، يستتبع توضيحه استعراضاً دقيقاً للوقائع والتطورات الخاصة باليهود الشرقيين وغيرهم من القوى التي أدت الى نجاح الليكود في انتخابات ١٩٧٧ أولاً، والى تحديد أبرز سمات الخريطة السياسية الاسرائيلية الناجمة عن الانتخابات الأخيرة في العام ١٩٨١ ثانياً، مع تركيز خاص على ظاهرة التمييز العرقي في اسرائيل وتحديد المسلك الانتخابي لليهود الشرقيين ثالثاً، وصولاً الى تفسير ظاهرة انتخاب هؤلاء الأخيرين لليكود للمرة الثانية في العام ١٩٨١ رابعاً.

أولاً ــ انتخابات ١٩٧٧ ودور اليهود الشرقيين

ان أي استعراض علمي لوقائع انتخابات ١٩٧٧ وتطوراتها، لابد له من استذكار اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي قبيل الانتخابات، وتحديد اتجاهات الانتخابات التي سبقتها، علاوة على تقويم المتغيرات الأساسية التي طرأت حتى ذلك الوقت، والنظر فيما إذا كانت تلك المتغيرات قد تركت بصماتها على الانتخابات اللاحقة في العام ١٩٨١ أم لا.

١ ــ اتجاهات الرأي العام قبيل انتخابات ١٩٧٧

فعلى صعيد الدراسات الخاصة بالتوقعات قبيل الانتخابات والصادرة عن «مؤسسة اسرائيل للبحث الاجتماعي التطبيقي»، كان واضحاً أن «بندول» التصويت قد تحرك، لأول مرة في تاريخ اسرائيل، باتجاه نجاح الليكود[١]. وقد تأكد ذلك بحديث الأرقام التي جاءت بها عمليات تقصي آراء الناخبين، طوال الفترة الممتدة ما بين آذار (مارس) ١٩٧٧ وأيار (مايو) ١٩٧٧. ذلك أنه، في استفتاء آذار (مارس) من ذلك العام، كان واضحاً أن الليكود بدأ يقترب من المعراخ في شعبيته وأن الفوارق بينهما كانت قد أصبحت ضئيلة. ففي ذلك الاستفتاء، حصل المعراخ على ٢٤,٩ بالمائة من الأصوات في حين حصل الليكود على ٢١,١ بالمائة من الأصوات. وعندما تم اجراء استفتاء آخر في نيسان (ابريل) من العام ذاته، تساوى الليكود مع المعراخ، اذ حصل كل منهما على نسبة أقل، ولكنها متساوية، بلغت في حينه ١٨,٣ بالمائة. ومع اقتراب موعد الانتخابات أكثر، تفوق الليكود على المعراخ لأول مرة في تاريخ الحياة السياسية الاسرائيلية. ففي الاستفتاء الذي جرى عشية تلك الانتخابات في ٤ ــ ٥ أيار (مايو) ١٩٧٧، حصل الليكود على نسبة ٢١,٤ بالمائة مقابل ١٩,٨ بالمائة حصل عليها المعراخ. ومن هنا، فإن نجاح الليكود لحظة اجراء الانتخابات الرسمية كان متوقعاً، على الأقل في ضوء استفتاءات قياس الرأي العام الاسرائيلي في الأشهر الثلاثة التي سبقت الانتخابات الفعلية. بل أن ذلك النجاح كان أمراً يجدر توقعه بدل «التفاجؤ» به، رغم أن قياسات الرأي العام قبل الانتخابات، فيما دلت عليه تجارب الامم المختلفة، ليست دائماً دليلاً أكيداً على أن ثوب النتيجة النهائية يكون باستمرار وبثبات مفصلاً وبدقة على جسد تلك القياسات.

٢ ــ اتجاهات الانتخابات ما قبل ١٩٧٧

وعلى صعيد النتائج الفعلية للانتخابات الاسرائيلية التي جرت قبل العام ١٩٧٧ والصادرة عن «مكتب الاحصاء المركزي لحكومة اسرائيل»[٢]، كان يجدر بالمراقبين زيادة احتمال نجاح الليكود في حساباتهم وبخاصة وأن تلك النتائج تتناغم مع قياسات الرأي

العام التي جرت في الأشهر الثلاثة التي سبقت انتخابات ١٩٧٧. فنتائج الانتخابات السابقة، في العامين ١٩٦٩ و ١٩٧٣ على الأقل، أكدت مجدداً أن «بندول» الانتخابات كان يتحرك فعلاً لمصلحة الليكود. ذلك أنه في حين حصل الليكود على نسبة ٢٦ بالمائة مقابل ٤٦,٢ بالمائة للمعراخ في انتخابات ١٩٦٩، فان الليكود نجح في زيادة نسبة المقترعين له الى ٣٠,٢ بالمائة مقابل انخفاض نسبة المقترعين للمعراخ الى ٣٩,٦ بالمائة في العام ١٩٧٣. وكان من أبرز أسباب ذلك، حسبما يرى البروفسور أشر آريان، رئيس قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية، حرب ١٩٧٣ ونجاح العرب في اثبات أنفسهم مقابل ثبوت «التقصير» على تجمع المعراخ الحاكم في اسرائيل(٣).

٣ ــ اتجاهات المتغيرات الأساسية ماقبل ١٩٧٧

وعلى صعيد المتغيرات الأساسية التي وقعت داخل المجتمع الاسرائيلي حتى العام ١٩٧٧، كانت جميع الدلائل تؤكد على ماذهبت اليه النتائج الفعلية للانتخابات الاسرائيلية في ذلك العام، علاوة على ماذهبت اليه نتائج قياس اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي عشية تلك الانتخابات. فقبيل انتخابات ١٩٧٧، كان واضحاً أن نظرة النظام السياسي والرأي العام الاسرائيليين تحولت، نتيجة حرب ١٩٧٣ وتزايد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية، نحو العناد والتعصب وربما التشنج أكثر، على عكس نتائج تلك الحرب وآثارها على الأنظمة الرسمية والرأي العام العربي؛ حيث ساد التساهل والاعتدال وربما «التفريط». ومن جهة ثانية، كان واضحاً أن حزب العمل، العمود الفقري لتجمع المعراخ، قد وصل في الحقيقة الى قمة التأزم سواء على صعيد أوضاعه الداخلية أم على صعيد أدائه في الحكم داخلياً وخارجياً. فقبيل تلك الانتخابات، تكشف واقع الحزب عن شريط من الفضائح أبرزها: محاكمة وادانة أشر يادلين مرشح حكومة المعراخ لرئاسة بنك اسرائيل وأحد زعامات الهستدروت وحزب العمل، وانتحار ابراهام عوفر وزير الاسكان الاسرائيلي في أعقاب فضيحة مالية، واستقالة اسحق رابين رئيس الحكومة الاسرائيلية عندئذ من الحكومة ومن موقعه الأول على قائمة المعراخ بسبب فضيحة مالية، وفشل وزير الخارجية أبا ايبن في اثبات براءته من تهمة مالية. ثم قبيل الانتخابات، ثبت للرأي العام الاسرائيلي استمرار وجود ثغرات في خطط الطوارىء الاسرائيلية، علاوة على انتشار شائعات الاهمال الخاصة بسقوط طائرة هيلوكبتر عسكرية نجم عنها مقتل خمسين ضابطاً وجندياً اسرائيلياً(٤). ولعل هذه الفضائح، وما رافقها من سوء ادارة على مختلف الأصعدة المدنية والعسكرية، هي السبب في نشوء وتعاظم قوة «الحركة الديمقراطية للتغيير» التي قادها أساساً منشقون عن تجمع المعراخ، والتي حصلت في الانتخابات الاسرائيلية في العام ١٩٧٧ على نسبة عالية من الأصوات بلغت ١١,٦ بالمائة، رغم حداثة وجودها، ونتيجة تركيزها على محاربة الفساد والبيروقراطية داخل النظام السياسي الاسرائيلي(٥).

ومما زاد احتمالات نجاح الليكود في الانتخابات الأخيرة، التصريح الذي أدلى به في حينه جيمي كارتر، الرئيس الأميركي عندئذ، والخاص بضرورة اقامة «وطن قومي» للفلسطينيين تحت وطأة نضالاتهم وانتصاراتهم السياسية الواسعة، مما دفع الرأي العام

الاسرائيلي أكثر فأكثر نحو التشدد، وبالتالي نحو الليكود[٦]. وقد تأكد ذلك التشدد في نتائج الاستطلاعين اللذين أجرتهما «مؤسسة اسرائيل للبحث الاجتماعي التطبيقي» في شهري آذار (مارس) وحزيران (يونيو) ١٩٧٧. فقد دلت تلك النتائج على أن نسبة الاسرائيليين الذين لا يرغبون في اعادة أي جزء من الأرض العربية مقابل السلام الكامل مع العرب بلغت، في الاستطلاع الأول ٤٢ بالمائة مقابل ٤٣ بالمائة في الاستطلاع الثاني. كما دلت تلك النتائج على أن نسبة الاسرائيليين الذين يرغبون بالتنازل عن جزء بسيط من تلك الأراضي كانت ٢٢ بالمائة في الاستطلاع الأول مقابل ٢٣ في الاستطلاع الثاني. أي أن نسبة الأسرائيليين الذين يرفضون اعادة أي جزء هي تقريباً ضعفي نسبة من يرغب في اعادة جزء بسيط. أو أن مجموع نسبة من يفضلون الاحتفاظ بالأرض كلها، ولو على حساب الحصول على السلام، اضافة الى نسبة من هم على استعداد محدود للتنازل عن جزء بسيط من الأرض مقابل السلام الكامل مع العرب، هي نسبة تزيد على ٦٤ بالمائة ممن جرى استطلاع رأيهم[٧].

وأخيراً، فان أحد أبرز المتغيرات الأساسية التي لعبت دوراً هاماً في نجاح الليكود في انتخابات ١٩٧٧، يكمن في التغير الديمغرافي الواقع في اسرائيل. ذلك أن نسبة من هم من أصول آسيوية ــ أفريقية علاوة على مواليد اسرائيل قد زادت من ٤٥,٢ بالمائة، الى ٥٨,٣ بالمائة، الى ٧١,٢ بالمائة، الى ٧٣ بالمائة في الأعوام ١٩٤٨ و١٩٥٤ و١٩٦٨ و١٩٧٦ على التوالي. واذا علمنا أن نتائج الانتخابات الاسرائيلية في العامين ١٩٦٩ و١٩٧٣ تؤكد على أن هؤلاء الاسرائيليين، على عكس اليهود الذين هم من أصل غربي، قد مالوا باستمرار لانتخاب الليكود، يغدو واضحاً عندئذ لماذا فاز هذا الأخير في انتخابات ١٩٧٧[٨].

ثانياً ــ أبرز معاني الخريطة السياسية الاسرائيلية الجديدة

يكاد يجمع المراقبون على أن ما حدث في الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة كان أشبه ما يكون بالانقلاب السياسي. فالخريطة السياسية الاسرائيلية الجديدة، على النحو الذي تبلورت عليه في انتخابات الكنيست العاشر للعام ١٩٨١، حملت معها جملة تغييرات شدّ جزء منها عضد بعض القوى السياسية، في حين أضعف الجزء الآخر عضد باقي القوى. وفي هذه الحالة أو تلك، كشفت التغييرات المشار اليها عن وقائع جديدة تتعلق بالقوى السياسية الاسرائيلية القديمة والجديدة، بشكل يحمل في طياته معان سياسية، داخلية وخارجية، سيكون لها آثارها الواسعة على مجمل الأوضاع سواء داخل الكيان الصهيوني أم خارجه. ولعل من أبرز الوقائع والمعاني الجديدة التي أسفرت عنها معركة الانتخابات النيابية الأخيرة في اسرائيل، ما يلي:

١ ــ تحرك الحياة السياسية الاسرائيلية، أكثر فأكثر، باتجاه قد ينتهي بها الى تغيير بعض قواعد النسق السياسي بحيث يصبح ذلك النسق قائماً على نظام الحزبين[٩]. وهذا المعنى يجد مرتكزه المادي في نتائج الانتخابات التي جعلت التجمعين الرئيسيين (الليكود والمعراخ) يحظيان، رغم نظام الانتخاب اللائحي النسبي، بعدد متزايد من المقاعد في الكنيست صعوداً باتجاه الاقتراب من الأغلبية المطلقة لكل منهما. فقد ازداد

عدد مقاعد الليكود من ٤٣ في العام ١٩٧٧، الى ٤٨ في العام ١٩٨١، في حين ارتفع عدد مقاعد المعراخ من ٣٢ الى ٤٧ في العامين اياهما. وقد عكست تلك الزيادة، ارتفاع النسبة المئوية التي حصل عليها الليكود، اذ ازدادت من ٣٣,٤٠ بالمائة الى ٣٧,٠٨ بالمائة، تماماً مثلما ازدادت النسبة التي حظي بها المعراخ من واقع ٢٤,٦٠ بالمائة الى ٣٦,٥٨ بالمائة. وعليه يكون الحزبان الرئيسيان قد نجحا في استقطاب نسبة عالية بلغت٧٣,٦٦ بالمائة من مجمل الأصوات الصالحة، أي انهما حصلا على ما مجموعه ٩٥ مقعداً من مقاعد الكنيست البالغة ١٢٠؛ وذلك لأول مرة في تاريخ الحياة السياسية الاسرائيلية (أنظر الجدول). وبعبارة أخرى، أصبح بامكان كل من الليكود أو المعراخ تشكيل حكومة غير مؤتلفة اذا استطاع الأول منهما انجاح ١٢ نائباً اضافياً أو اذا استطاع الثاني انجاح ١٣ نائباً جديداً. وهذه الحقيقة هي، في آن معاً، سبب ونتيجة لحالة الاستقطاب والتمحور السياسيين التي بدأت تشهدها الساحة السياسية الاسرائيلية بدءاً من العام ١٩٧٧ على الأقل.

٢ ــ واذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة الناخبين الذين منحوا أصواتهم لهذا التكتل الرئيسي أو ذاك، يصبح واضحاً أن حالة التمحور والاستقطاب المشار اليها انما هي كذلك، نتيجة وسبب، في آن واحد أيضاً، لحالة الانقسام المجتمعي الذي يعيشه الكيان الصهيوني منذ سنوات قليلة. فقد حصل الليكود، حسب ما تنبيء به الأرقام والاحصاءات الاسرائيلية، على ما يقرب من ٧٠ بالمائة من أصوات اليهود الشرقيين (السفاراديم) في حين حصل المعراخ على النسبة ذاتها بين المقترعين من أصل أوروبي (الاشكنازيم). هذا مع العلم أن ذلك الانقسام المجتمعي، الذي بدأ على أساس اقتصادي ــ اجتماعي وأصبح الآن يتحرك على أساس عرقي، ليس انقساماً مطلقاً وكاملاً. ذلك أن ما يقرب من ٣٠ بالمائة من أصوات السفاراديم لا يزال يذهب الى المعراخ، مثلما أن النسبة ذاتها تقريباً من أصوات الاشكنازيم لا تزال تذهب لصالح الليكود(١٠).

٣ ــ أدى هذا الانقسام المجتمعي، بأبعاده العرقية، الى زيادة ضراوة المواجهة السياسية بين الكتلتين الرئيسيتين. ومما يؤكد هذه الضراوة كون تحليل دوافع المنتخبين الاسرائيليين قد أكد على أن من صوت للمعراخ انما كان يصوت في الحقيقة ضد الليكود تماماً مثلما أن من صوت لليكود انما كان يقترع في الحقيقة ضد المعراخ. كما أن من شواهد هذه الضراوة العنف الذي لا سابق له والذي ميز معركة الانتخابات الأخيرة في اسرائيل(١١). كما أن طبيعة التوزع الديمغرافي الجيو ــ سياسي لجمهور الكيان الصهيوني كفيلة بتصعيد حدة المواجهة بين التجمعين الرئيسيين. فتشريح التصويت، كما كان عليه في الانتخابات الأخيرة، يؤكد استمرار ظاهرة خطيرة تجلت بوضوح في انتخابات الكنيست التاسع في العام ١٩٧٧. فقد اتضح في الانتخابات الأخيرة أن أغلبية أصوات المقترعين في المدن الرئيسية الثلاث في اسرائيل (تل ــ أبيب، والقدس، وحيفا) قد توزعت أساساً بين المعراخ والليكود، علماً بأن الأول حصل على نسبة أعلى في حيفا في حين حصل الثاني على حجم مئوي أكبر في كل من تل ــ أبيب والقدس. وفي هذا المجال، لعله من المفيد الاشارة الى أن المعراخ حصل على ٤٤,٣ بالمائة من أصوات مدينة حيفا في حين حصل الليكود على ٣٣,٨ بالمائة من تلك الأصوات. وفي القدس، رفع المعراخ نسبة التأييد

له الى ٢٦ بالمائة في حين رفعها الليكود الى ٣٨ بالمائة. كما يؤكد المراقبون أن توزع الأصوات في تل ــ أبيب كان قريباً مما كان عليه الحال في القدس. واذا ما أخذنا بعين الاعتبار كون المدن هي الساحة الأساسية لصناعة القرار السياسي، ثم أضفنا لذلك كون التصويت لكل من التجمعين الأساسيين كان على الأساس الاقتصادي ــ الاجتماعي ــ العرقي المذكور سابقاً، تتضح عندئذ حالة التفجر السياسي الكامن في مثل هذه الأوضاع وبخاصة وأن المدن الرئيسية تنقسم انتخابياً على أساس «شبه طبقي» وعرقي، بحيث يحصل المعراخ على أغلبية أصوات الطبقة الوسطى والطبقة الأعلى المؤلفة أساساً من الاشكنازيم، في حين يحصل الليكود على أغلبية واضحة بين أبناء «أحزمة الفقر» المحيطة بالمدن المؤلفة أساساً من الاسرائيليين السفاراديم. وغني عن الذكر أن تجمع هذين النوعين من «الديناميت السياسي» في بقعة واحدة (هي المدن الرئيسية) سيزيد من احتمالات الصدام والعنف بينهما كلما هبت عليهما رياح التنافس السياسي(١٢).

٤ ــ تؤكد النتائج المقارنة لانتخابات كل من الكنيست التاسع والكنيست العاشر (أنظر الجدول) على عدد الأحزاب الصغيرة (مقعد الى مقعدين) التي منيت بضربة موجعة في الانتخابات الأخيرة. فقد بلغ عدد هذه الأحزاب، في العام ١٩٧٧، ما مجموعه ٧ أحزاب في حين اقتصر عددها في العام ١٩٨١، على ٣ أحزاب. وفي الوقت الذي لم يحصل فيه حزب واحد على ٣ مقاعد في انتخابات ١٩٧٧، حصل حزبان جديدان متطرفان، وهذه نقطة هامة لها مغزاها الواضح، على ذلك العدد في انتخابات ١٩٨١، في حين اندثر ٦ من الأحزاب الصغيرة القديمة رغم أن لبعضها وجوداً تاريخياً.

وعلى صعيد مختلف، ترافق مع هذا التطور غياب وهزال الحزبين المتوسطي الوزن (داش والمفدال) اللذين يأتيان، من حيث الحجم والوزن، مباشرة بعد التكتلين الرئيسيين. فعلاوة على اندثار حركة داش، تقلص عدد مقاعد حزب المفدال الى النصف نتيجة انشقاق حركة تراث اسرائيل (تامي) عنه. هذا، في الوقت الذي حافظ فيه حزب أغودات اسرائيل على العدد ذاته من النواب، وخسرت «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» بقيادة الحزب الشيوعي (راكح) واحداً من ممثليها. ومثل هذه التطورات لها معنى أساسي هام مؤداه بروز حالة من عدم الاستقرار السياسي، اذ أصبح مطلوباً من التكتل الرئيسي، كي يستطيع تشكيل حكومة لها أغلبية ٦٠ صوتاً كحد أدنى، بذل جهود اضافية لاجتذاب أكثر من حزبين؛ وهذا على عكس ما كان عليه الحال في الكنيست التاسع (أنظر الجدول). ففي ذلك البرلمان كان يمكن لليكود مثلاً أن يؤلف حكومة باجتذاب الحزبين المتوسطين (داش والمفدال) أو أي منهما مع حزب أغودات اسرائيل وليس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة المرفوضة دوماً وتحت كل الظروف من قبل التكتلين الأساسيين(١٣).

٥ ــ وتأسيساً على النقطة السابقة، وفي ضوء «التمايز» الأيديولوجي والسياسي بين أحزاب اسرائيل، ضاق في الكنيست العاشر هامش حرية الحركة عند الليكود تماماً مثلما كاد ينعدم عند المعراخ. فقد كان بامكان الليكود، في الكنيست التاسع للعام ١٩٧٧، أن يتحالف مع الكتلة الدينية (المفدال وأغودات اسرائيل وعمال أغودات اسرائيل) المتوسطة

الحجم دون ضغط من الحركة الديمقراطية للتغيير (وهي الحركة الوحيدة الأخرى ذات الحجم المتوسط) طالما أنه نجح في استقطاب ممثل، أو أكثر، من حزب، أو أكثر. أما في الكنيست العاشر للعام ١٩٨١، فإن الليكود بات، الى درجة بعيدة، معرضاً لابتزاز الكتلة الدينية التي غدت الحركة المتوسطة الوحيدة في البرلمان الاسرائيلي. وواضح أن لمثل ذلك الابتزاز ثمنه الايديولوجي والسياسي الذي لا بد أن يأتي على حساب البرنامج الايديولوجي والسياسي لليكود، كما حصل فعلاً عند تشكيل الحكومة الاسرائيلية الأخيرة الحالية.

أما عند المعراخ، فان الفرصة أمامه لتشكيل حكومة ائتلافية كانت منعدمة في ظل التلوين الايديولوجي والسياسي للأحزاب الاسرائيلية. فكتلة الأحزاب الدينية، الأقرب الى الليكود، كانت ستكلف المعراخ ثمناً سياسياً وأيديولوجياً فادحاً فيما لو حاول هذا الأخير اجتذابها الى ائتلاف يقوده. هذا في الوقت الذي يستحيل فيه عملياً على المعراخ القبول بالتحالف مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (أقصى اليسار الرسمي) ناهيك عن كتلة هتحياه «النهضة» (أقصى اليمين الرسمي). وهذا كله له معنى أساسي واحد مؤداه أن المعراخ كان ولا يزال محكوماً عليه أن يبقى في الكنيست العاشر في اطار المعارضة(١٤).

غير أن المعارضة التي يمثلها المعراخ هذه المرة تختلف عن تلك التي شكلها في الكنيست التاسع. ذلك أن معارضته في الكنيست العاشر مرشحة لأن تكون غاية في القوة. فالمعراخ يستند الآن الى كتلة كبيرة خاصة به، قوامها ٤٨ ممثلاً بعد أن انضمت ممثلة «حركة حقوق المواطن» اليه في أعقاب الانتخابات مباشرة. ثم هو قادر، بتحالفات مباشرة قد يعقدها مع شينوى وتيلم على رفع عدد مؤيديه الى ٥٢ نائباً (انظر الجدول). ثم أن المعراخ يستطيع، في قضايا محددة، الاعتماد على تأييد كتلة «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، مما يرفع قوة المعارضة إلى ٥٦ عضواً من أعضاء الكنيست. واذا أضفنا لذلك امكانية حدوث انشقاق حقيقي أو تمرد في مجال التصويت مع الحكومة، سواء في الليكود أم في التكتل الديني، فإن معنى ذلك هو وصول المعارضة الى الحد الكافي الذي يمكنها من اسقاط الحكومة. وهذه الحقيقة لها معنى أساسي مؤداه: ازدياد احتمالات عدم الاستقرار السياسي في واقع الخريطة السياسية الاسرائيلية الجديدة(١٥).

٦ ــ أما المعنى الأخير لنتائج انتخابات الكنيست العاشر فيتلخص في كون تركيبة هذا الكنيست تعبر عن انتصار اليمين الصهيوني المتطرف بوضوح قاطع. فمن جهة أولى، نجح الليكود، وهو الواضح في تعصبه وتطرفه اليميني، في زيادة عدد مقاعده من ٤٣ الى ٤٨ علاوة على زيادة النسبة المئوية المقترعة الصالحة من ٣٣,٤٠ بالمائة الى ٣٧,٠٨ بالمائةفي العامين ١٩٧٧ و١٩٨١ على التوالي. ومن جهة ثانية، استطاع حزب هتحياه الجديد (المغالي في تعصبه ويمينيته) الحصول على ٣ مقاعد وعلى نسبة ٢,٣٠ بالمائة من أصوات المقترعين. واذا تذكرنا أن هذا الحزب انما هو في الأصل انشقاق عن الليكود، يمكن لنا الاستنتاج بأن الليكود قد حصل، في حقيقة الأمر، على عدد أكثر من المقاعد وعلى نسبة أعلى من الأصوات في الانتخابات الأخيرة. ومن جهة ثالثة، يتضح لنا أن اليمين قد حقق انتصارات أوسع اذا تذكرنا أن الحركة الوطنية للتجديد (تيلم) ما هي الا تنظيم موشي دايان الذي ترك كتلة المعراخ وعمل ضمن كتلة الليكود وحكومته بعد

انتخابات ١٩٧٧، لأنه شعر عندئذ أنه أقرب سياسياً الى برنامج الليكود وأن مصلحته الشخصية، وهو السياسي الانتهازي العتيد، تتطلب منه الانضمام الى الحزب الحاكم. ومن جهة رابعة، يتضح كذلك انتصار اليمين المتطرف في الكنيست العاشر في ضوء انخفاض عدد ممثلي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة من ٥ في العام ١٩٧٧ إلى ٤ في العام ١٩٨١. ومن جهة خامسة، يزداد وضوح الاتجاه اليميني في الحياة السياسية الاسرائيلية بالتحولات التي جرت داخل الأحزاب الدينية. ولعل أبرز هذه التحولات سيطرة صقور حزب المفدال بقيادة زفولون هامر ويهودا بن ــ مئير وأنصارهما من الشباب المتعصب، النشط في حركة غوش ايمونيم، على مقدرات الحزب. ناهيك عن كون حركة تراث اسرائيل (تامي) هي حركة السفاراديم الذين لهم مواقفهم الصهيونية الأكثر تشدداً تجاه العرب من القطاعات الاسرائيلية الأخرى. ومن جهة سادسة، تشير مختلف الدلائل الى أن حزب الأحرار (داخل كتلة الليكود) قد اتجه في السنوات الماضية، وتحت تأثير حزب حيروت، نحو مواقع أكثر تعصباً وتشدداً ويمينية. ومن ناحية سابعة وأخيرة، لابد من الاشارة الى أن كتلة المعراخ ذاتها قد تحولت أكثر فأكثر نحو اليمين والتشدد في ظل قيادة شمعون بيريس الذي طالما كان من الصقور التاريخيين في حزب مباي (العمل لاحقاً) وفي حزب رافي، ومن التلاميذ النجباء لدافيد بن ــ غوريون المعروف بتصلبه وعدوانيته. بل أن بيريس سيجد نفسه مدفوعاً دوماً نحو مواقع أكثر تشدداً بفعل الواقع السياسي الاسرائيلي الخارجي ممثلاً في وجود بيغن والليكود وغير ذلك من رموز اليمين الصهيوني المتشدد، وبفعل الواقع السياسي الداخلي لحزب العمل حيث يتعرض بيريس لضغوط يومية من جناح اسحق رابين القوي والأكثر صقرية من باقي الأجنحة داخل حزب العمل.

وفي ضوء هذه الوقائع والمعاني الخطيرة، يعتقد معظم المراقبين السياسيين أن الخريطة السياسية الاسرائيلية الجديدة، المفعمة بعدم الاستقرار وبانتصار المضمون الصهيوني اليميني، لابد وأنها ستقود اسرائيل، في الفترة القادمة، الى دهاليز التطرف السياسي والعسكري. ومثل هذا التطرف، سيؤدي حتماً الى مزيد من الرفض القاطع لوجود وحقوق الشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية، مما سيفتح الباب على مصراعيه أمام مزيد من العدوان الصهيوني ضد الأمة العربية وقواها المختلفة

واذا كانت الساحة اللبنانية مرشحة لأن تكون الهدف الأول للموجة العدوانية الاسرائيلية القادمة، فانه لمن المؤكد أيضاً أن تلك الموجة ستحاول الوصول ليس الى دول المواجهة فحسب، وانما ستحاول الانتشار بعيداً في أعماق دول المساندة أيضاً(١٦).

ثالثاً ــ ظاهرة الانقسام العرقي والمسلك الانتخابي لليهود الشرقيين

مع اشتداد المعركة الانتخابية للكنيست العاشر في اسرائيل، تفاقمت مشكلة الانقسام العرقي بين اليهود الشرقيين (السفاراديم) واليهود الغربيين (الاشكنازيم) الى درجة اضطر معها الرئيس الاسرائيلي اسحق نافون الى شجب «الوجه البشع» للانتخابات معلناً عزمه على دعوة زعماء الأحزاب وممثليهم، وغيرهم من الشخصيات السياسية الاسرائيلية، لبحث تلك المشكلة الخطيرة على جناح السرعة(١٧).

ولم يكن الرئيس الاسرائيلي وحيداً في استشعاره لخطورة الانقسام العرقي الذي طفا على السطح وغدا «سمة مزعجة» في الحياة السياسية الاسرائيلية(١٨). فقد كتب بيرنارد أفيشاي مقالة نقدية لاحظ فيها «أن الحملة ذات الجوهر التي سبقت انتخابات ٣٠ حزيران (يونيو) [١٩٨١] قد كشفت في الحقيقة عن بلد ممزق تماماً وبقوة [في المجالات] الأيديولوجية، والطبقية، وتباين الأجيال، والمواقف من الدين والقانون [الديني] اليهودي بصيغته الأرثوذكسية». ويستطرد أفيشاي قائلاً: ان الحملة ذاتها كشفت «بشكل أكثر حسماً» التمزق القائم على أساس «الأصل العرقي [بحيث] كان تجميع الشتات... مسألة أبسط من توثيق أواصر الأمة»(١٩). بل ان ديفيد غارت، مستشار مناحيم بيغن في الانتخابات الأخيرة، أشار الى أن أصوات الاشكنازيم ذهبت الى حزب العمل المعارض بسبب «التحول الحاسم في آخر دقيقة قبل الاقتراع [حول] المسألة العرقية»(٢٠). غير أن هذه الأخبار السيئة لم تكن أكثر من وجه واحد للعملة الانتخابية عينها، ذلك أن بيغن سرعان ما هلل للانقسام العرقي على أساس أنه سيجعل «المتدينين والقوميين والشرقيين» ينضمون الى معسكره(٢١).

وفي ضوء هذه الحقائق، يصبح أمراً مشروعاً التساؤل عما اذا كانت ظاهرة الانقسام الانتخابي المستند الى الانقسام العرقي والتي تفترس الحياة السياسية الاسرائيلية هذه الأيام ظاهرة جديدة أم لا. وفي هذا المجال، لا بد من تتبع موجز لتاريخ السلوك الانتخابي عند اليهود الشرقيين منذ قيام الكيان الصهيوني حتى العام ١٩٧٧ في مرحلة أولى، ثم الانتقال بعد ذلك الى تفحص ذلك السلوك بدءاً من الماضي القريب مروراً بالواقع الراهن وانتهاء بالمستقبل المنظور في مرحلة ثانية.

١ ـــ السلوك الانتخابي ١٩٤٩ ـــ ١٩٧٧

تؤكد السيدة حنة شاهين، الباحثة في الشؤون الاسرائيلية، أن «الغليان الاجتماعي المتزايد بين أبناء الطوائف الشرقية والذي أدى الى اضطرابات شديدة في اسرائيل... لم يفرز حركة سياسية مستقلة لليهود الشرقيين، الأمر الذي تثبته نتائج انتخابات الكنيست منذ دورتها الثالثة وحتى التاسعة»(٢٢). وكان بعض اليهود الشرقيين قد خاضوا انتخابات الكنيست الأول والثاني في السنوات الأولى من عمر الدولة الصهيونية في «قائمتين طائفيتين»: الأولى هي قائمة «الاتحاد الاقليمي للسفاراديم وأبناء الطوائف الشرقية». والثانية هي قائمة «اتحاد يهود اليمن في اسرائيل». وفي حين حصلت القائمة الأولى على أربعة مقاعد في الكنيست الأول وعلى مقعدين في الكنيست الثاني، حصلت القائمة الثانية على مقعد واحد في كل من الكنيست الأول والثاني. وبعد أن سارع ممثلا القائمة الأولى في الانضمام الى حزب مباي «لم تنجح [منذئذ] أية قائمة طائفية في تحقيق أي فوز في الانتخابات الاسرائيلية»(٢٣) حتى بعد ازدياد تبلور الاحساس بالتمييز العنصري وبروز «حركة الفهود السود» وغيرها في السبعينات. ويعود السبب في عجز اليهود الشرقيين عن العمل في قوائم مستقلة الى نجاح الأحزاب الكبيرة في محاربة جهودهم للعمل المستقل من جهة، ونجاحها في احتوائهم داخل أطرها، بحيث تلاشى كل جهد مستقل لليهود الشرقيين من جهة ثانية. وقد توزع هؤلاء الأخيرون، في غالبيتهم، على أحزاب المعارضة حينذاك ممثلة في تكتل الليكود وسلفه غاحال وعلى الأحزاب الصغيرة نسبياً متمثلة في الحزب

الديني القومي (المفدال) وغيره من الأحزاب الدينية. ولم يكن هذا المسلك الانتخابي ناجماً عن حب اليهود الشرقيين لهذه الأحزاب بقدر ما كان عائداً الى كرههم لحزب العمل و«تجمعه» الحاكم. واذا كان التأييد لليكود نابعاً من كونه أكبر التكتلات المعارضة وبسبب وجود دافيد ليفي (الاسرائيلي السفاردي البارز) في قيادته العليا، فان التأييد للمفدال كان نابعاً أيضاً من كونه الحزب «التاريخي» الثالث الحاكم دوماً (عبر الائتلاف) ومن كونه يضم في قيادته مجموعة من زعماء السفاراديم مثل أهرون أبوحتسيرة[٢٤]. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن «الفهود السود» لم يستقطبوا الا شريحة صغيرة من أبناء اليهود الشرقيين رغم الجهود الخاصة التي بذلوها لاجتذابهم.

٢ ــ السلوك الانتخابي: ١٩٧٧ ــ ١٩٨١

شهد العام ١٩٧٧ بداية الانقسام الانتخابي الواضح بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين. وقد عبر هذا الانقسام عن نفسه في انتخابات ١٩٧٧، وتكرس في انتخابات ١٩٨١، ويبدو أنه مستمر على امتداد المستقبل القريب.

فعلى صعيد **الماضي** القريب، أصبح من الثابت الآن أنه لم يكن بامكان حزب حيروت، الذي يقود تكتل الليكود، الانتقال من مواقع المعارضة «المزمنة» الى مواقع الحكم في العام ١٩٧٧، لولا تدفق أصوات اليهود الشرقيين عليه في انتخابات الكنيست التاسع في أيار (مايو) من ذلك العام. وبذلك كان نجاح الليكود في تلك الانتخابات ناجماً ومتواكباً، في الأساس، مع ما قد يكون بداية الصعود السياسي لحركة اليهود الشرقيين. ثم أن ذلك الصعود كان ناجماً ومتواكباً، بدوره وفي جوهره، مع التفوق الديمغرافي للسفاراديم الذين تجاوز عددهم عندئذ نصف السكان مما ضمن لهم، في انتخابات الكنيست التاسع، ما زاد قليلاً عن ٤٠ بالمائة من مجموع الناخبين. وما كان لذلك الحجم الانتخابي البارز أن يترك أثره الحاسم لولا نمو الطبقة الوسطى السفارادية الجديدة بعد العام ١٩٦٧، ولولا أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لغالبية اليهود الشرقيين قد دفعتهم نحو «التسييس» وعلى أساس الانحياز الفعلي والنشط الى جانب الليكود بعد أن حسموا موقفهم قبل ذلك على أساس الوقوف الحازم ضد تكتل المعراخ الذي يقوده حزب العمل.

وعلى صعيد **الحاضر**، كشفت انتخابات الكنيست العاشر، في نهاية حزيران (يونيو) ١٩٨١، عن ازدياد الوزن السياسي للسفاراديم بسبب اضطراد نمو حجمهم الديمغرافي من جهة، وبسبب الابقاء على، بل وبلورة، انحيازهم السياسي لليكود من جهة ثانية، وبسبب استمرار تماسكهم العرقي النسبي من جهة ثالثة. فقد ازداد عدد اليهود الشرقيين، في ظل ارتفاع نسبة الولادة عندهم أكثر من اليهود الغربيين، بحيث أصبحت لهم أغلبية ديمغرافية واضحة تجاوزت نصف المجموع الكلي للسكان الاسرائيليين. وسرعان ما انعكس التفوق الديمغرافي للسفاراديم على الانتخابات على نحو ضمن لهم ما يقرب من ٤٥ بالمائة من مجموع الناخبين. ثم ان تماسكهم العرقي النسبي وانحيازهم السياسي قد تجليا بوضوح في تصويت ما يقرب من ٧٠ بالمائة من ناخبي اليهود الشرقيين لصالح الليكود[٢٥]. هذا، في الوقت الذي لم يحظ فيه حزب تامي الجديد (بقيادة أهرون أبوحتسيرة وأهرون أوزان الوزير السابق في حكومة المعراخ الأخيرة)

والذي توجه بشكل محدد لليهود السفاراديم، بأكثر من ثلاث مقاعد في الكنيست العاشر الأخير.

وعلى صعيد المستقبل، يبدو أن وزن اليهود الشرقيين مرشح للازدياد بشكل شبه مؤكد في الحياة السياسية الاسرائيلية طالما استمرت الظروف الديمغرافية والاقتصادية والسياسية الراهنة. ولعل اطمئنان بيغن الى استمرار هذه الظروف هو الذي جعله يتحدث عن اليهود الشرقيين على أساس أن «الزيادة الأعلى في نسبة الولادة عندهم [ستجعلهم يعطوننا الأغلبية دوماً»(٢٦).

ومما لا شك فيه أن دعم اليهود الشرقيين لليكود، كما تجلى في انتخابات الكنيست العاشر عام ١٩٨١، قد انطوى على معان أكثر خطورة مما كان عليه الحال في انتخابات الكنيست التاسع للعام ١٩٧٧. ففي العام الأخير هذا، كانت صفحة الليكود السياسية لا تزال ناصعة البياض لأن حزب حيروت (قائد الليكود) كان لا يزال حزباً معارضاً لم تنل منه المشاكل التي غالباً ما تنال من سمعة الحزب الحاكم ورصيده. غير أن اليهود الشرقيين، فيما أكدته وقائع انتخابات ١٩٨١، اختاروا الاستمرار في دعم الليكود رغم «السجل الاقتصادي السيء، والفساد، والعزلة الديبلوماسية المتنامية»(٢٧) لحكومة بيغن في سنواتها الأربع الأولى. هذا مع العلم أن السفاراديم كانوا أول من تظاهر ضدّ سياسة بيغن الاقتصادية في أعقاب النجاح الذي ضمنوه له في انتخابات ١٩٧٧.

واذا كانت هذه الوقائع تؤكد شيئاً، فانها تؤكد على أنه اذا ما استمرت ،الأوضاع على ما هي عليه دون أن يشهد المجتمع الاسرائيلي تغييرات جذرية وحاسمة، فان الواقع السياسي في اسرائيل سيبقى متأثراً بحالة الانقسام العمودي في المجتمع والتي ستولّد يومياً عناصر عدم الاستقرار السياسي داخلياً، تماماً مثلما هي ستولد عناصر التفجير خارجياً. والتغييرات الجذرية الحاسمة المشار اليها، مثل ردم الهوة بين «اسرائيل الأولى» و «اسرائيل الثانية»، أو مثل تبدل المواقف السياسية الأساسية لكل منهما أو لكليهما أو غير ذلك مما يشابهه، هي تغييرات ليست من النوع الذي يحدث فجأة أو بسرعة. وعليه، سيمضي وقت طويل قبل أن تحدث مثل هذه التطورات، مما يعني أن تصويت اليهود الشرقيين باق على ما هو عليه ولفترة غير قصيرة.

وفي ضوء هذه الحقائق، يصبح تفسير مسلك اليهود الشرقيين في الانتخابات (المؤيد لليكود بشكل واضح ومتزايد منذ العام ١٩٧٤ على الأقل) أمراً مطلوباً. بل أن مسلكهم ذاك، الذي دفعهم، وهم الفقراء، الى تأييد حزب يميني ضدّ حزب «اشتراكي» و «مؤهل» أكثر من غيره لحل مشاكلهم، يجعل الأمر برمته مسألة تثير الكثير من الفضول العلمي.

رابعاً ــ اليهود الشرقيون والليكود وانتخابات ١٩٨١

تندرج الأسباب التي أدت الى دفع اليهود الشرقيين الى احضان بيغن والليكود، في الانتخابات النيابية الاسرائيلية الأخيرة، ضمن مجموعتين رئيسيتين هما: مجموعة العوامل الرئيسية «غير المباشرة» والبعيدة، ومجموعة العوامل الهامة «المباشرة» والقريبة:

١ ــ الأسباب غير المباشرة

يؤكد الخبراء في الشؤون الاسرائيلية أن عدداً لا بأس به من السفاراديم

لم يصوتوا «مع» الليكود بقدر ما هم صوتوا «**ضد**» المعراخ. وسواء اتخذت عملية التصويت، في جوهرها، هذا المنحى أو ذاك، فان النتائج واحدة، وان كانت حيثياتها وأشكالها مختلفة.

(أ) لماذا ضد المعراخ؟

الذين صوتوا «**ضد**» المعراخ من اليهود الشرقيين، انما فعلوا ذلك لأنهم اعتبروه مسؤولاً عن أوضاعهم المجتمعية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) المزرية، بحيث جعلوا حزب العمل «يدفع [ضريبة] ثلاثين سنة من الاهمال»(٢٨) للسفاراديم. ثم أن هؤلاء، في غمرة حساسيتهم من أوضاعهم السيئة، كانوا، ولا يزالون يقرنون تلك الأوضاع بحزب العمل باعتباره «المؤسسة» التي حكمت اسرائيل منذ قيامها وحتى ١٩٧٧. وتتلخص أوضاع اليهود المزرية في أنهم، رغم كونهم يمثلون أكثر من ٥٠ بالمائة من السكان، فان وجودهم السياسي لا يتعدى ٢١ عضواً من أعضاء الكنيست البالغ عددهم ١٢٠ عضواً، علاوة على كونهم لا يمثلون أكثر من ٦,٦ بالمائة من كبار الموظفين، ولهم ١٣ بالمائة فقط من المناصب الأكاديمية والعلمية والتنفيذية العليا. ثم انه ليس لهم في مؤسسة الهستدروت، حيث يسيطر حزب العمل تاريخياً، سوى ٣ مناصب من أصل ٢٣ منصباً قيادياً. هذا، عدا عن التمييز في التعليم، حيث لا يزيد عدد طلاب الجامعة العبرية من أبناء «اسرائيل الثانية»، أي السفاراديم، عن ٢٠ بالمائة.

كما أن السفاراديم، سواء في غمرة تصغيرهم لجهود حزب العمل «الاشكنازي» تجاههم أم في سعيهم لتضخيم أخطائه ونقائصه ازاءهم، لم ينسوا كيف أنهم، عندما جاؤوا الى فلسطين في مطلع الخمسينات، كانوا يتعرضون للرش بمسحوق مادة «دي. دي. تي» لتنظيفهم، ويستمعون الى أصوات تستهزىء من ثقافتهم، ويساقون للتوطين في «مدن الانماء» في الصحراء، ويتعرضون لمختلف أنواع الاحتقار القائم على التمييز العنصري من قبل اليهود الغربيين. ناهيك عن الثقافة الغربية الخاصة (المقرونة بحزب العمل) والتي كانت، ولا تزال الى درجة كبيرة، تشجع ولو بشكل غير مباشر، على رفض الزواج المختلط بين السفاراديم والاشكنازيم، بحيث لم تتجاوز نسبة تلك الزيجات ٢٠ بالمائة من مجموع الزيجات في اسرائيل مع مطلع الثمانينات(٢٩).

وأخيراً، فان حزب العمل، كما يبدو لليهود الشرقيين، أصبح خالياً تماماً من «القادة التاريخيين» الامناء على مصلحة اسرائيل كما يرونها. ثم ان شمعون بيريس، زعيم حزب العمل والمعراخ، لا يتمتع، في أعينهم، بصفات «الزعيم الوطني» القادر على كسب ثقتهم بشكل خاص أو المحافظة على وعوده بشكل عام. كما أن بيريس يتصف لديهم «بالليونة» و «بالمساومة» مع أعدائهم العرب. وكذا الحال مع قيادة حزب العمل التي تلطخت سمعتها بالانقسامات (وبالذات بين شمعون بيريس واسحق رابين) وبالانتهاز والانشقاق (وبالذات موشي دايان) وبالفضائح المالية في الحزب والهستدروت (وبالذات رابين) وبالمسؤولية عن «التقصير» في حرب ١٩٧٣ (وبالذات غولده مئير)(٣٠). وهذا كله في ظل مناخات سيطرت عليها موجة المدّ الديني اليهودي وتلاشي الصهيونية العلمانية والمذهب المادي الذي ينادي به حزب العمل(٣١).

(ب) لماذا مع الليكود؟

اكتسب تكتل الليكود عند اليهود الشرقيين، قبل انتخابات ١٩٧٧ على الأقل، صورة وسمعة الحزب المعارض المؤهل للحكم والواعد بتقديم الحلول لمشاكلهم. فعلاوة على كونه لا «يتحمل» أياً من أخطاء الماضي تجاههم أو تجاه اسرائيل، فانه يمثل «النقيض» لمؤسسة حزب العمل التي عانوا في ظلها. وبيغن، القائد «التاريخي» الوحيد المتبقي لاسرائيل، أقرب الى «مزاجهم الشرقي» مضموناً وأسلوباً. فهو وحزبه أوضح في ديماغوجيتهما وعدائهما لاعدائهم العرب الذين «اضطهدوهم» قبل قيام اسرائيل. ثم أن بيغن يمثل «النقيض» لشخصية اليهودي «التاريخية» من حيث كونه ـــ حسب ما قال ديفيد شيلر ـــ «رمزاً للاسرائيلي ذا الكبرياء الذي لا يفرط ويصر على الاكتفاء الذاتي والدفاع الذاتي»[٣٢]. كما أن بيغن يمثل الزعيم المتدين «التوراتي» الجديد المتلىء بالحماس اللفظي والعملي «العسكري»، بحيث يجسد لهم «الصخب الصقوري... ويقدس التوراة»[٣٣].

وعلى صعيد آخر، فان بيغن، كما يرونه، هو المؤتمن على «حقوق اسرائيل التاريخية» وأرضها «الكاملة». فجيل الشباب من السفاراديم، وغيرهم، الذين تدربوا وخدموا عسكرياً في «يهودا والسامرة» حسب التعبير الذي يصر عليه بيغن والليكود، لم يعرفوا هذه المنطقة، بعد أربعة عشر عاماً من الاحتلال المستمر، الاّ بوصفها يهودا والسامرة. ولأن «بيغن يشخص غضبهم[٣٤]» وآمالهم، فهو وحده «ملك اسرائيل»[٣٥] الجديد بالانتخاب من قبلهم. وهكذا، وجد السفاراديم في الليكود ضالتهم ووجدوا فيه «منزلاً سياسياً» جديداً سرعان ما وفدوا اليه، تماماً مثلما وجدوا في بيغن الشخصية «الأبوية» الجديرة بطاعتهم[٣٦].

٢ ـــ الأسباب المباشرة

أما الأسباب المباشرة فتتجلى في مجموعة الاجراءات التي اتخذتها حكومة الليكود في الفترة ما بين شباط (فبراير) وحزيران (يونيو) ١٩٨١ مدفوعة بحوافز ثبت انها كانت في جوهرها حوافز انتخابية وموجهة بالأساس لليهود الشرقيين. ومما لا شك فيه أن تلك الاجراءات لعبت دوراً حاسماً في دفع الليكود من الموقع الثاني المتخلّف عن المعراخ بنسبة كبيرة وفق استطلاعات الرأي العام الاسرائيلي في شباط (فبراير) ١٩٨١، الى موقع التساوي معه في استطلاعات أيار (مايو) اللاحق، الى موقع المتفوق على المعراخ بمقعد واحد في انتخابات نهاية حزيران (يونيو) من العام ذاته.

وتندرج هذه الأسباب المباشرة ضمن عناوين واضحة وحاضرة في ذاكرة كل متتبع لتحركات الحكومة الاسرائيلية في الأشهر القليلة التي سبقت الانتخابات الأخيرة وأسفرت عن الاجراءات التالية[٣٧]:

(أ) القوانين الاقتصادية الاستهلاكية «الانتخابية» التي ابتدعها يورام أريدور، وزير مالية الليكود الجديد، والتي تمثل جوهرها في ربط الأجور بغلاء الأسعار، وتخفيض أسعار بعض السلع الاستهلاكية حتى موعد الانتخابات، مما ساعد بعض متوسطي الحال على اقتناء سيارات وتلفزيونات وغسالات وثلاجات، الخ، بحيث امّحت من ذاكرتهم صورة

الأزمة الاقتصادية التي وضعهم فيها الليكود طوال سنوات حكمه الأربع.

(ب) الهجوم السياسي الديماغوجي الحادّ ضدّ عدد من الزعماء الغربيين (المستشار الألماني الغربي، الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان، ووزير الدفاع الأميركي).

(جـ) افتعال أزمة صفقة الأواكس الخاصة بالسعودية وتشديد الحملة اللفظية ضدّ بعض الأوساط الأميركية وضدّ السعودية.

(د) افتعال «أزمة الصواريخ» مع سوريا وتصعيد الحملة الاعلامية ضدّها وبدء مناوشات عسكرية معها؛ مما زاد في توتير الأجواء في المنطقة وعلى المستوى الدولي كذلك.

(هـ) تصعيد المعركة العسكرية وحملة الاستنزاف ضدّ الفدائيين الفلسطينيين وقوات الحركة الوطنية في الجنوب اللبناني.

(و) الاجتماع بالرئيس السادات عشية الانتخابات لتكريس صورة بيغن «الحريص على السلام الاسرائيلي».

(ز) ضرب المفاعل النووي العراقي لتكريس صورة بيغن «الحريص على الأمن الاسرائيلي».

جدول*

مقارنة بين نتائج انتخابات كل من الكنيست التاسع والكنيست العاشر

القائمة أو الحزب أو الكتلة	الكنيست التاسع ١٩٧٧		الكنيست العاشر ١٩٨١	
	عدد المقاعد	النسبة المئوية	عدد المقاعد	النسبة المئوية
الليكود (التكتل)	٤٣	٣٣,٤٠	٤٨	٣٧,٠٨
المعراخ (التجمع)	٣٢	٢٤,٦٠	٤٧	٣٦,٥٨
الحركة الديمقراطية للتغيير (داش)	١٥	١١,٦٠	—	—
الحزب الديني القومي (المفدال)	١٢	٠٩,٢٠	٠٦	٠٤,٩٢
أغودات اسرائيل	٠٤	٠٣,٤٠	٠٤	٠٣,٧٣
عمال أغودات اسرائيل	٠١	٠١,٤٠	—	أقل من ١ ٪
حركة تراث اسرائيل (تامي)	—	—	٠٣	٠٢,٢٩
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ــ حداش (راكح)	٠٥	٠٤,٦٠	٠٤	٠٣,٣٢
حركة حقوق المواطن	٠١	٠١,٢٠	٠١	٠١,٤٤
شيلي ــ السلام والمساواة	٠٢	٠١,٦٠	—	أقل من ١ ٪
شينوي (التغيير)	—	—	٠٢	٠١,٥٤
حزب الأحرار المستقلين	٠١	٠١,٢٠	—	أقل من ١ ٪
بلاتو شارون	٠١	٠٢,٠٠	—	أقل من ١ ٪
القائمة العربية الموحدة (حزب العمل)	٠١	٠١,٤٠	—	أقل من ١ ٪
شلوم تسيون (شارون)	٠٢	٠١,٩٠	—	—
الحركة الوطنية للتجديد ــ ثيلم	—	—	٠٢	٠١,٥٨
هتحياه (النهضة)	—	—	٠٣	٠٢,٣٠

(*) المصدر: *Jewish Chronicle,* 3 July 1981 and 10 July 1981.

وهكذا، ما أن أطل صباح ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨١، وحان موعد ذهاب الناخبين الاسرائيليين الى صناديق الاقتراع حتى كان بيغن والليكود قد نجحا في خلق أجواء اقتصادية وسياسية واعلامية وعسكرية اجتذبت اليهم أصوات الناخبين من اليهود الشرقيين (أساساً) الذين كانوا، وسيظلون في حالة استمرار جميع العوامل آنفة الذكر، يمثلون «الاحتياطي الانتخابي الاستراتيجي» لتكتل الليكود وبرنامجه اليميني العسكري الاستعماري المتشدد.

---

(١) حول تقرير مؤسسة اسرائيل للبحث الاجتماعي التطبيقي الذي يورد الصورة الكاملة بالأرقام في هذا الجزء من البحث، أنظر:
Asher Arian, «the Electorate: Isreal 1977», in Howard R. Penniman (Ed.), *Israel at the Polls: The Kenesset Elections of 1977,* Washington D. C: American Enterprise Institute, 1979, p. 61.

(٢) وقد وردت المقارنة بين انتخابات ١٩٦٩ و١٩٧٣ و١٩٧٧ في تقرير مكتب الاحصاء المركزي التابع لحكومة اسرائيل المنشورة أرقامه في:
Arian, «The electorate: Israel 1977», In Penniman (Ed.) *op. cit.,* p. 63.

كما أن المعاني السياسية لهذه التطورات تتأكد أيضاً في:
Daniel J. Elazar, «Israel's Compound Polity», in Penniman (Ed.) *op. cit.,* p. 1.

(٣) أنظر:
Arian, «The electrorate», in Penniman (Ed.) *op. cit.,* p. 68.

(٤) عن تردي أوضاع حزب العمل وفضائحه، أنظر الدراستين الوافيتين حول ذلك:
Myron Aronoff, «The Decline of the Israeli Labor Party; Causes and Significance», in Penniman (Ed.) *op. cit.,* p.p 115-145; also in William Frankel, *Israel Observed: an anatomy of the state,* Thomas and Hudson, 1980, pp. 11-12.

(٥) حول تقدم الحركة الديمقراطية للتغيير وما حصلت عليه من أصوات في انتخابات ١٩٧٧، أنظر المصادر التالية:
Arian, «The Electorate», in Penniman (Ed.) *op. cit.,* p.p 62-63., also in Asher Arian, «Conclusion», in Penniman (Ed.) *op. cit.,* p. 299; also in Frankel, *op. cit.,* pp. 11-13 and 97-102.

وأيضاً: سالم جبران، «التجمع نافس بيغن في البيغنية»، صحيفة الاتحاد (حيفا) ١٩٨١/٧/٢٤، ص ٢.

(٦) راجع: Arian, «The Electorate», in Penniman (Ed.) *op. cit.,* p. 62.

(٧) وقد وردت هذه الأرقام حول اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي في الجدول المضمن في المصدر نفسه، الصفحة ٦٦.

(٨) المصدر نفسه، الصفحات ٨٣ ـــ ٨٤.

(٩) ومسألة الاصلاح الانتخابي في اسرائيل كانت موضوع بحث سابق أكثر من مرة. أنظر، مثلاً دراسة:
Avraham Brichta, «1977 Elections and the future of Electoral Reform in Israel», in Penniman (Ed.) *op. cit.,* pp.39-50.

(١٠) حول نسبة المصوتين لكل من المعراخ والليكود من اليهود الشرقيين، أنظر التقرير الذي أرسله من القدس المراسل الاسرائيلي (Yoram Kessel) ونشر في المجلة اليهودية البريطانية:
Jewish Chronicle, 10 July 1981, p. 5. and 22.

وأيضاً مجلة: *Newsweek,* 13 July 1981, pp. 8-9.

(١١) حول الشكل المتمحور الحاد الذي اتخذته عملية التصويت وما رافق ذلك من عنف، راجع:
Joshua Brilliant, «Small Parties the Big Losers», *Jerusalem Post International Edition,* 5-7 July 1981, p. 8.

كذلك: *Jewish Chronicle,* 3 July 1981

أيضاً: *Newsweek,* 13 July 81, p. 9

كـذلك: *Jewish Chronicle,* 10 July 1981, p. 5.

(١٢) حول التوزع الديمغرافي ونصيب المدن منه والسلوك الانتخابي لسكان المدن، أنظر: *The Jerusalem Post International Edition,* 5-11 July 1981, p. 8. وبـالذات مقـالة الصحـفي (Abraham Rabinovich)

(١٣) عـدا عن المصـدر الذي استخلص منـه الجـدول الخاص بـاداء الأحزاب في انتخـابات ١٩٧٧ و ١٩٨١، ولصورة أوضح عن تآكل الأحزاب القديمة وبروز الأحزاب الجـديدة، راجـع: حنة شاهين «القوى الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية» **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٦، تموز (يوليـو) ١٩٨١، الصفحات ٢١ ــ ٣٨؛ وأيضاً مقالة: Briliant, «Small Parties the Big Losers», *op. cit.,* p. 8.

(١٤) حـول التحـالفـات التي حصلت وتشكلت بسببهـا حكـومـة الليكـود الثـانيـة، والثمن الأيـديـولوجي والسيـاسي الذي دفعـه الليكـود للأحـزاب الدينيـة، وامكـانيـة تحـالف المعـراخ أو عدمه مع الأحزاب الاسرائيلية الأخرى، راجع مقالة ديفيد لينون، «صقور اسرائيل المتـدينون سيرجحون كفاة الميزان» كما وردت في: *Financial Times,* 2 july 1981, p. 3.

وأيضاً: Bernard Avishai, «The Victory of the New Israel», *The New York Review of Books* (Vo 1. XXV 111, No. 13, August 13, 1981, p. 47.

وكذلك التقرير الخاص الذي أعدته دار الجليل للنشر والخدمات الصحفية (عمان: تقرير خاص رقم ٢٣٧ ــ تاريخ ١٥/٨/١٩٨١) والمعتمد في تـرجمته عـلى صحيفة **عـل همشمـار** بتـاريـخ ٧/٨/١٩٨١.

(١٥) حـول ازدياد احتمـالات عدم الاستقـرار السياسي بعد انتخابات ١٩٨١، راجع مجلة: *Jewish Chronicle,* 10 July 1981. علماً بأن مصادر أخرى ترى أن تجانس حكومة الليكود الجديدة ربما تؤدي الى مزيد من الاستقرار وبالذات في ظل عودة التيارات الانقسامية داخل المعراخ الى حركتها السابقة.

أنظر، مثلاً: Avishai, «The Victory of the New Israel», *op. cit.,* pp. 47-49.

(١٦) وللاطلاع عـلى المصادر التي تـؤكد هـذه المؤشرات التي تدفع باسرائيل نحو مـزيد من التـطرف اليميني والعـدواني، راجـع شـاهـين، «القوى الفاعلة...» **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.

وأيضـاً جبران، «التجمـع نافس بيغن في البيغينيـة»، **مصدر سبق ذكـره**، ص ٢. وكذلك مقالة جيمس بوشان، «أخبار سيئة للبلاد العربية، والاسوأ للبنان» كما وردت في صحيفة: *Financial Times,* 2 July 1981, p. 3; also avishai, «The Victory of the New Israel», *op. cit.,* p. 46; also *Newsweek,* 13 July 1981,p. 6 and 10.

وأخيراً مقالة ديفيـد لينون المشـار اليها في صحيفة: *Financial Times,* 2 July 1981, p. 3

(١٧) حـول موقف الرئيس الاسـرائيلي نـافون، أنظر تقرير يورام كيسل (Yoram Kessel) كما ورد في *Jewish Chronicle,* 10 July 1981, p. 5 وكذلك، للوقوف على صورة أوضح عن الانقسام الطائفي في اسرائيل، أنظر التقريرين الخاصين الذين أعـدتهما دار الجليـل للنشر والخـدمـات الصحفية (عمان: الرقمين ٢٣٦، ٢٣٨ بتاريـخ ١٥/٨/١٩٨١) نقـلاً عن صحيفـة **يـديعـوت أحرونوت** بتاريخ ١٧/٧/١٩٨١. وكذلك التقرير رقم ٤٤٣ بتـاريـخ ١٩/٩/١٩٨١، المتـرجم عن يديعوت أحرونوت بتاريخ ٣١/٨/١٩٨١.

(١٨) والتعبير هوليورام كيسل كما جاء في مجلة: *Jewish Chronicle,* 10 July 1981, p. 5.

(١٩) بتعابير بيرنارد افيشاي في مقالته:

Bernard Avishai, «The Victory of the New Israel,» The New York Revien of *Books* (Vo 1. XXV111, No. 13, 13 August 1981) p. 45.

(٢٠) كمـا جاء في مجلة *Newsweek,* 13 July 1981, p. 10.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٦ ــ ٧.

(٢٢) شاهين، «... القوى الفاعلة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠.

(٢٣) **المصدر نفسه**.

(٢٤) حول أسباب موقف الشرقيين الكاره لحزب العمل والمعراخ، وتأييده بالتالي لليكود والمفدال، أنظر، علاوة على مصادر الحاشية (٤)، مقـالة ت. ر. فايفيل «داخل اسرائيل المتقاتلة» في مجلة: *Jewish Chronicle,* 10 July 1981, p. 22

(٢٥) حول التحول الديمغرافي في وضع اليهـود

الشرقيين وأثر ذلك على الانتخابات الاسرائيلية أنظر: Newsweek, 13 July 1981. p. 10.

(٢٦) كما جاء في مجلة *Newsweek,* 13 July 1981, p. 7.

(٢٧) كما جاء في مقالة: Avishai, «The Victory of the New Israel», *op. cit.*, p. 45.

(٢٨) كما جاء على لسان «أمران لوك» في مجلة: *Newsweek,* 13 July 1981, p. 9.

(٢٩) حول هذه الاحصاءات الخاصة بالتمييز العنصري، أنظر المصادر التالية:

Avishai, «The Victory of the New Israel», *op. cit.*, p. 46;*Newsweek,*13 July 1981, p. 9

(٣٠) حول باقي مظاهر التمييز العنصري ضدّ اليهود الشرقيين، والنظرة السلبية الى حزب العمل، أنظر علاوة على مصادر الحاشية رقم ٤، المراجع التالية:

*Newsweek,*13 July 1981, p. 9. also Rath, «Priorities for Labour», *op. cit.*, p. 10; also *Jewish Chronicle,* 10 July 1981. p. 5.

(٣١) كما جاء في مقالة ت.ر.فايفيل، «داخل اسرائيل المتقاتلة» في مجلة:

Jewish Chronicle, 10 July 1981, p. 22.

(٣٢) كما جاء في مقالة ت.ر.فايفيل، «داخل اسرائيل المتقاتلة» في مجلة *Jewish Chronicle,* 10 July 1981, p. 22.

وحول النظرة الايجابية وأسبابها في أوساط اليهود الشرقيين تجاه الليكود، أنظر:

Arian, «The Electorate», in Penniman (Ed.) *op. cit.*, p. 61, 88: and in Benjamin Akzin, «The Likud», in Penniman (Ed.) *op. cit.*, pp.101-113, and in *Jewish Chronicle,* 10 July 1981. p. 5. and 22.

(٣٣) كما جاء في مجلة: *Newsweek,* 13 July 1891, p.9.

(٣٤) كما ذكر في المصدر نفسه.

(٣٥) أنظر الصحيفة الانكليزية: *New Standard,* 1 July 1981.

(٣٦) وهذه الأوصاف لكل من الليكود وبيغن، وردت في مجلة، *Newsweek,*13 July 1981, p. 9. أيضاً: Ari Rath, «Priorities for Labour Party», in *The Jerusalem Post International Edition*, 5-11 July 1981. p. 10.

(٣٧) حول هذه الاجراءات أنظر المصادر التالية:

Avishai, «The Victory of the New Israel», *op. cit.*, p. 46.

٢ ــ شعار الدولة الديمقراطية في الثورة الفلسطينية حوار المؤيدين والمعارضين

آلان غريش

المعارضة لشعار الدولة الديمقراطية

لقد ورد عرض مختصر لأنواع المعارضة في تعميم داخلي للجبهة الشعبية الديمقراطية[1] وُضع في ختام أعمال المجلس الوطني الفلسطيني السادس (أيلول ــ سبتمبر ١٩٦٩) الذي شهد مواجهة مهمة في مسألة الدولة الديمقراطية (راجع ما سبق). وهذه الأنواع تُختصر في موقفين:

ــ الموقف الذي يعتبر أن الدولة الديمقراطية شعار ذو صفة تكتيكية، وثمة مصلحة في رفعه، لأغراض دعاويّة.

ــ والموقف الذي يرفض الشعار ويجد فيه تناقضاً مع عروبة فلسطين ومبدأ حق تقرير المصير المنصوص عنه في الميثاق الوطني. كما أن هذا التيّار يرفض البحث في حل سياسي يشترك فيه يهود فلسطين.

هذا الاتجاه الأخير هو الذي شرح مواقفه للرأي العام على وجه أوضح. وتعطي جبهة التحرير العربية، المؤيدة للعراق والتي تأسست في نيسان (أبريل) عام ١٩٦٩، صورة موجزة عن هذه المواقف، ولا سيما ما يتناول الروابط بين النضال الفلسطيني والنضال

(*) كتب هذا البحث خصيصاً لـ «شؤون فلسطينية» الباحث الفرنسي آلان غريش، المختص بالشؤون العربية، ومسؤول قسم العلاقات الخارجية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي. ونحن اذ نقدم الجزء الثاني منه (نشر الجزء الأول في العدد السابق، ١٢٢ ــ ١٢٣) للقارىء الفلسطيني والعربي، انما لتوضيح كيف ينظر الباحثون الغربيون التقدميون للمناقشات التي تدور داخل صفوفنا. وسيجد القارىء ان البحث يتضمن معلومات غير دقيقة عن بعض القضايا الاساسية، وعن التكوين القيادي لبعض المنظمات (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية)، وعن الجوهر الفعلي لبعض المناقشات التي دارت في اواخر الستينات حول العمل القطري والعمل القومي العربي والعلاقة بينهما، وهو من هذه الزاوية قد يشكل مادة للرد والتوضيح، من أجل تصحيح مسار الفهم الغربي التقدمي للمناقشات الفلسطينية، وللمناقشات العربية حول القضية الفلسطينية (التحرير).

العربي. وقد شرحت رأيها بصورة وافية في بيان مسهب أصدرته في عمّان في ٣٠ آب (أغسطس) من العام ١٩٦٩[٢].

وترى جبهة التحرير العربية أن الخطر الذي يحيق بالثورة الفلسطينية بعد مرور سنتين، هو في «إبقاء الثورة في الاطار الاقليمي وقطعها عن الشريان الذي يربطها بمنبع قوتها وكفاءتها وطاقتها، ألا وهو جماهير الثورة العربية». وهي لا تنكر أهمية التشديد، في وقت معينٍ، على الهوية الفلسطينية، إنما تشجب محاولات إعطاء الهوية الفلسطينية صورة مختلفة عن الصورة العربية، وحتى في بعض الأحيان جعلها في تناقض معها».

بعد هذا الهجوم شبه الصريح على حركة فتح، وبعد التحذير من قلة تقدير الطاقات الفلسطينية، تنتقل جبهة التحرير العربية إلى التأكيد على ضرورة «الكفاح الشعبي المسلح تحت راية العروبة والاشتراكية والديمقراطية»، والذي من شأنه تعبئة الأمة العربية كلها. ثم تضيف بأن تركيز هذه التعبئة على قضية فلسطين يتيح تحقيق الوحدة العربية، كما يتيح تحرير فلسطين. وكما أن الوحدة تعيد إلى فلسطين حريتها، ففلسطين ستعيد إلى العرب وحدتهم. وأن فلسطين طريق الوحدة، والوحدة طريق فلسطين.

ومن هذا المنطلق، فلا غرابة في أن تعارض جبهة التحرير العربية مشروع الدولة الديمقراطية[٣] بصفته رمزاً للنظرة «القطرية» التي ترمي إلى اقامة دولة عربية رابعة عشرة أو خامسة عشرة، وأن تؤكد هذه الجبهة أن قضية اليهود لا سبيل إلى حلها إلّا في اطار الأمة العربية. وقد تم تحديد ذلك أيضاً، وعلى وجه أكثر وضوحاً، في معرض نقاش نظمته صحيفة «الأنوار» اللبنانية في آذار (مارس) ١٩٧٠[٤]. وعلى حد تعبير ممثل جبهة التحرير العربية، فإن «انتقادنا لشعار الدولة الديمقراطية ليس موجهاً ضد طابعها الديمقراطي، بل بالدرجة الأولى ضد الدولة الفلسطينية التي يتحدث عنها. اننا مقتنعون بأنه ما من دولة تنشأ في فلسطين يمكنها أن تبقى ديمقراطية ــ مهما يكن حكامها ــ في ظروف التفكك العربي وتأثير الخطط الامبريالية على النحو الذي نجده في المنطقة العربية اليوم».

وتشارك في هذا التيار أيضاً المنظمات الناصرية، كمنظمة صرطاوي مثلاً[٥]. ولكن، تجدر الاشارة إلى أن هذه النزعة لا يبدو أنها لقيت مساندة القاهرة، فهذه الأخيرة أسدت كل تأييدها لحركة فتح؛ وذلك لغاية صدور مشروع روجرز. وفي كل حال، فقد أكد صرطاوي، في المقابلة معه[٦]، أن الرابط بين منظمته والقاهرة انما هو فكري بحت، وأنه لم يكن له أي صلة بالحكم الناصري في مرحلة ١٩٦٨ ــ ١٩٧٠.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

وما لبث أن استعاد تيار مهم آخر يتمثل في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هذا الرأي، ولكن انطلاقاً من رؤية مغايرة. انها وريثة حركة القوميين العرب التي جعلت من قضية الوحدة العربية القضية المركزية في استراتيجيّتها.

انبثقت الحركة من النكبة العربية في فلسطين وانتظمت حول عدد من المثقفين في الجامعة الأميركية في بيروت[٧]. ولها نظريات بالغة الوضوح في القضية الفلسطينية، عبّرت عنها في نشرة «الثأر» التي صدرت بين عامي ١٩٥٢ و١٩٥٨.

ففي عددها الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٥، قالت النشرة: «... فما لم نُوجد الدولة

الموحدة التي تضم العراق والأردن وسوريا (كخطوة أولى)، فإن وقوفنا في وجه اليهود والمعسكر الغربي سيكون أمراً شبه مستحيل». واعتبرت، في عدد ١٩٥٤/١٢/٢٢، أن «المعالجة الاقليمية لقضية عرب فلسطين هي أحد أسباب النكبة»، وأن هذه المعالجة تبعد سائر الجماهير العربية عن العرب الفلسطينيين.

ولا تستخدم هذه النشرة، كما يلاحظ، تعابير مثل «الفلسطينيـين» أو «الشعب الفلسطيني»، وانما تستخدم «عرب فلسطين» أو «اللاجئين العرب»(٨).

بيد أن الحركة ما لبثت أن تحولت إلى الناصرية فحملت أفكار زعماء القاهرة إلى أن جاءت نكسة ١٩٦٧؛ وذلك على الرغم من المعارضة التي أبداها جناح يساري ازدادت مواقفه تحفظاً تجاه عبدالناصر، وقد تمحور تنظيمياً حول اللبناني محسن ابراهيم وحول نايف حواتمة.

وفي غضون ذلك، وعلى خلاف حركة فتح، فإن حركة القوميين العرب (التي أسست فرعاً فلسطينياً سمّي الجبهة القومية لتحرير فلسطين) لم تبنِ نـظرياتهـا، في المسألة الفلسطينية، على فكرة تعبئة الفلسطينيين وانما على فكرة تدخّل البلدان العربية، فيكون على الفلسطينيين أن يكونوا عامل التحريك والتفاعل. وقد بدأت عملياتها العسكرية قبل حرب ١٩٦٧ بكثير.

لقد أحدثت حرب حزيران (يونيو) هزة عميقة في حركة القوميين العرب التي نشرت في تموز (يوليو) ١٩٦٧ بياناً مسهباً يحمل عنواناً معبّراً هو: «المعركة المصيرية بين الحركة الثورية العربية والامبريالية الجديدة»(٩)، وقد غابت فلسطين عن البيان أو كادت تغيب.

أما تحليل الحركة، فهو على الوجه الآتي: بما أن اسرائيل مرتبطة بالامبريالية وبالرجعية العربية، فلا مجال لأي انتصار دون المواجهة مع الامبريالية والرجعية. وهذه الحرب الشاملة يجب ألا تنحصر ضمن ساحة واحدة من المعركة، وإنما ساحتها العالم العربي كله. ينبغي انشاء جبهة موحدة للكفاح العربي، وخوض الكفاح المسلح في سبيل ذلك.

مرة أخرى، يعدّ النضال الفلسطيني تابعاً للنضال العربي ولاحقاً لانتصار الوحدة العربية، مع الاعلان، هذه المرة، بأن هذه الوحدة لن تتحقق إلاّ عن طريق الثورة.

غير أن بعض التطور قد برز مع تأسيس الجبهة الشعبية كمنظمة مستقلة، وقد نشرت بيانها الأول في صحيفة «**الحرية**» بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١١. ثمة تشديد على النضال الفلسطيني والكفاح المسلح. وهذا يشكل استعادة لموضوعات فتح التقليدية، غير أن هناك تركيزاً على الطابع العربي لهذا النضال، وعلى «الرابط العضوي» بين نضال الأمة العربية والنضال الفلسطيني(١٠).

وفي الواقع، سرعان ما عاد الانزلاق إلى الاطروحات السابقة. فعادت الثورة في العالم العربي شرطاً لتحرير فلسطين: «ان طريق القدس يمر في عمان» أعلنتها الجبهة الشعبية في اقتباس جديد لشعار الشقيري القديم خلال الأزمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن في عام ١٩٦٦.

وهكذا، فقد أعلن جورج حبش، في ١٩٦٩/١٢/١٠، رداً على سؤال بخصوص قضية اليهود واللاجئين العرب، أنه لا سبيل إلى حلها في اطار «الدولة الديمقراطية»، وانما فقط في

الاطار العربي وبعد تغيير هذا الاطار[١١]. وهو في حديث(*) مع «الأحرار» بتاريخ ٢٢/٥/١٩٧٠[١٢] يرفض أن يكون «غير هويّتها القومية»، للدولة الديمقراطية هوية وأن تكون بالتالي «دولة لها وضعها الخاص منعزلة عن الوطن العربي والأمة العربية». ويضيف، مفسراً ذلك، ان عملية تحرير فلسطين «ستأتي تتويجاً لعملية توحيد وتغيير جذري تشمل المنطقة العربية والمنطقة المحيطة باسرائيل بشكل خاص. وبالتالي ستكون فلسطين المحررة من الصهيونية والامبريالية، وبشكل طبيعي جزءاً من وجود عربي ثوري موحد...».

وهو بعد ذلك يقول ان الحل الديمقراطي للمسألة اليهودية هو أمر آخر تماماً. ذلك أن «كافة المواطنين اليهود يجب أن يتمتعوا في فلسطين المحررة ــ المتحدة عضوياً بالوطن العربي والأمة العربية ــ بكافة حقوقهم كمواطنين دون أي تمييز».

نجد، إذاً، أن كلاً من البعثيين (العراق) والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يكررون، رغم انتقادهم للرجعية العربية، ما سبق وذهبت إليه حركة القوميين العرب في نظريتها عن القضية الفلسطينية طوال الأعوام العشرين التي مضت. ونلاحظ، مع ذلك، أنه ما من منظمة عادت وطرحت «رمي اليهود في البحر». وقد تأكد، شيئاً فشيئاً، في الفكر السياسي الفلسطيني، حق «المستوطنين اليهود» بالبقاء في فلسطين.

وقد اصطدمت هذه الفكرة بقيادات الشعب الفلسطيني التقليدية، سواء منهم «المحاربون القدامى» في منظمة التحرير الفلسطينية أم في الهيئة العربية العليا. وهذا ما يستنتجه نبيل شعث في تقريره أمام ندوة الكويت[١٣]. فالجيل الذي قاد مصائر الشعب الفلسطيني، بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٥، لا يرى إلّا «فلسطين الماضي، أي فلسطين بدون الثلاثة ملايين يهودي».

والهيئة العربية العليا لفلسطين لم تجد بداً من التعبير عن ذلك بوضوح، في بيانها الطويل الصادر في ١٢ آذار (مارس) ١٩٧٠[١٤]، فتعارض فكرة الدولة الديمقراطية وتقف بوجه «التعايش المستحيل» مع اليهود، رافضة أن يكون الفلسطينيون أقلية في الدولة العتيدة. ولا غرو أننا نجد فيها، كذلك، موقفاً معارضاً لمنظمة التحرير التي تنكر الهيئة العربية صفتها التمثيلية.

أما «المحاربون القدامى» في منظمة التحرير الذين انضموا إلى عرفات في عام ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩، فإن لهم مواقف أقل صراحة إلّا أنها بالغة التحفظ. وهكذا فإن شفيق الحوت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ ما قبل حرب ١٩٦٧ أعلن، خلال حوار صحيفة «الأنوار» المذكور أعلاه[١٥]، قائلاً: «فلنواجه الأمور بصراحة، فعندما نقول دولة فلسطينية ديمقراطية فقط، يعني أننا نسقط عنها هويتها العربية»، ويضيف بأنه يستحيل على الفلسطينيين أن يتفاوضوا في مثل هذا الأمر الذي ليس لهم الحق فيه؛ ويجب أن نقول لليهود أن الحركة الصهيونية لم تحل مشاكلهم، وأن عليهم بالتالي أن يعودوا إلى بلدانهم الأصلية ليناضلوا من أجل حل آخر.

---

* ينقل المؤلف عن جورج حبش قوله: ان «جميع المواطنين اليهود في فلسطين المتحررة الذين سيكونون مرتبطين عضوياً...». في حين ان النص الأصلي لحديث الجبهة الشعبية جاء فيه «... في فلسطين المحررة ــ المتحدة عضوياً...» المترجم.

إننا نجد في هذا الكلام عودة إلى موضوعة قديمة لمنظمة التحرير كان قد كررها الشقيري في نداء إلى اليهود في ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٧[١٦].

البعث والمشروع

من الأمور الغريبة أن حزب البعث المؤيد لسوريا كان إلى جانب فتح في هذه المجادلات. ومع أنه يحمل لواء الوحدة العربية، ومع أن أحلام سوريا الكبرى بقيت حية في دمشق، فقد عبّر البعث عن اتجاهات مميّزة منذ وصوله إلى السلطة في شباط (فبراير) ١٩٦٣.

لقد لعبت التناقضات العربية الدور الأساسي في ذلك[١٧]. ان فشل محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، وسقوط حكم البعث في العراق في شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، وقيام منظمة تحرير فلسطينية تحت سيطرة القاهرة، وعزلة دمشق النسبية في العالم العربي، كلها تفسر محاولة سوريا الظهور على أنها بطل القضية الفلسطينية.

وهذا ما لقي تعبيره، على الصعيد الايديولوجي، في اعادة تقويم مكانة فلسطين في مذهب البعث. فاعتبر وجود اسرائيل العقبة الرئيسية في طريق الوحدة العربية، وسبب هزيمتي ١٩٦١ و١٩٦٣. والوصول إلى الوحدة يقتضي تحرير فلسطين أولاً. وهنا نجد عودة إلى شعار حركة فتح القائل ان «فلسطين هي الطريق إلى الوحدة». ثم هناك تركيز على الدور الذي يجب أن يقوم به الفلسطينيون في هذه المعركة. وهكذا فإن بياناً للقيادة القومية نشرته في دمشق جريدة البعث، في ١٩٦٤/٣/٥، يحدد مميزات الكيان الفلسطيني التي كانت موضع نقاش[١٨]:

«١ ــ أن يكون للكيان الفلسطيني محتوى نضالي يتجسد في تنظيم شعبي لأبناء فلسطين يعبّر عن ارادتهم الحرة وله سلطة فعلية تمارس جميع الحقوق المستمدة من السيادة الكاملة للشعب العربي الفلسطيني على وطنه.

«٢ ــ أن يكون للكيان جيش فلسطيني التكوين والقيادة يرتبط بالسلطة العليا للتنظيم الشعبي الفلسطيني ويخضع لها، ويكون أداة الكيان الثورية القادرة على القيام بمسؤولياتها بالاشتراك مع الجيوش العربية في معركة التحرير.

«ان قيام جيش فلسطيني التكوين والارتباط هو شرط أساسي لقيام كيان فلسطيني له سلطة فعلية، وهو الضمانة الرئيسية ليأتي الكيان صيغة تحرير، ومنطلق ثورة، لا بديلاً عنهما.

«٣ ــ أن تقوم الدول العربية بدعم هذا الكيان مادياً ومعنوياً وأن تتعهد بالقيام بالتزامات محددة تكفل تمكين الكيان الفلسطيني من أداء مهمته وتطوير امكاناته السياسية والعسكرية والمالية دون أية محاولة للتأثير على ارادته أو عرقلة مهماته أو شلّ قدراته».

نعود إلى التأكيد بأن في هذا البيان غمزاً من دور مصر، ومن فرضها الوصاية على منظمة التحرير الفلسطينية؛ غير أن هذه المواقف شجعت قيام تعاون مع فتح ابتداء من سنة ١٩٦٤ بالذات.

لكن هذا التعاون لم يخلُ من المشاكل. وهكذا، فأبو اياد الذي يذكر سوريا بصفتها البلد العربي الوحيد (إذا استثنينا الكويت) الذي لا يلاحق مناضلي فتح، يقول[١٩]: «ان الحكومة وحزب البعث الحاكم كانا يعتبراننا بمثابة 'انفصاليين' بمقدار ما لا نشاركهما مفاهيمهما العربية الوحدوية... ومن غير أن تحاربنا فإن سلطات دمشق لجأت مع ذلك إلى

مناورات شتّى لأجل استيعابنا، وحتى لأجل السيطرة علينا». وفي الواقع، فإن التعاون قام بين الفريقين لغاية سنة ١٩٦٧، مع حالات من المدّ والجزر تبعاً للعلاقات بين الدول العربية وللنزاعات على الحكم في دمشق. وقد انشأت فتح قواعد في سوريا، وانطلقت من هناك مجموعات للقيام بعمليات في اسرائيل (ولكن مروراً بالأردن ولبنان).

وثمة لوحة واضحة عن هذا الصعود والهبوط في العلاقات بينهما، نجدها في الصورة البيانية التي نشرها أونيل[٢٠].

ولقد أدى هذا التعاون المفعم بالنزاعات بحزب البعث إلى تأسيس منظمة فلسطينية خاصة به، هي «طلائع حرب التحرير الشعبية»، في مطلع عام ١٩٦٧، أداتها العسكرية هي «الصاعقة» التي تأسست في أيار (مايو) ١٩٦٨. وطلب من حركة فتح أن تعيد حصر معسكراتها التدريبية ضمن إطار الأردن. بيد أن التعاون لم يتوقف، بل على النقيض من ذلك، فالصاعقة هي المنظمة الوحيدة، التي انضمت إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب فتح في شباط (فبراير) عام ١٩٦٩؛ وبقيت عضواً في اللجنة من غير انقطاع لغاية وقوع الحرب اللبنانية، وكان ثمة تنسيق ووحدة موقف مذهلان بينها وبين حركة فتح.

لقد ارتكز هذا التعاون، في الفترة الممتدة إلى عام ١٩٧١، على القاعدتين السياسيتين الآتيتين:

ــ رفض القرار ٢٤٢.

ــ رفض «المبادرات السلمية» المنبثقة عن مشروع روجرز.

ويمكن القول، بصورة مختصرة، ان مصالح سوريا (وبالتالي الصاعقة) وفتح، كانت متلاقية بصورة عامة خلال تلك الحقبة، فكل منهما يجد في ذلك ما يفيده.

ويؤكد أبو موسى، أحد قادة الصاعقة، في ١٢/٧/١٩٧٠[٢١] بأنه ليس ثمة أي فارق بين فتح والصاعقة في ما يتعلق بأهداف المنظمتين الاستراتيجية وممارستهما العملية طوال المرحلة السابقة.

لم يتغير هذا الوضع بعد تغيير النظام في سوريا، في نهاية عام ١٩٧٠، ووصول حافظ الأسد إلى الحكم؛ فعلى الرغم من «وضع اليد» كلياً على منظمة الصاعقة واستعادتها بعدما كانت في أيدي خصوم الحكم (صلاح جديد)، فقد شهدت العلاقات بين الأسد وحركة فتح تحسناً. ويؤكد الرئيس السوري في مقابلة مع جريدة «النهار»[٢٢] مساندته الواضحة لأهداف فتح وللدولة الديمقراطية.

وهذا يشكل تأكيداً على المواقف التي دافعت عنها الصاعقة طوال السنتين السابقتين. ومع أنها ليست منظمة «مُؤَدْلَجَة» كلياً وذات خط فكري متكامل، وعلى الرغم من قلة اشتراكها في الحوار الدائر، غير أنها ساندت مواقف فتح. وعلى سبيل المثال ففي النقاش الذي أجرته جريدة «الأنوار»، والمذكور آنفاً، أعلن ممثل الصاعقة أنه بالنسبة إلينا ليس شعار اقامة دولة ديمقراطية مجرد تكتيك، وانما مسألة استراتيجية، مع أن محتواه لم يتحدّد بوضوح حتى الآن. ويضيف: ان المقاومة لا تزال في بداية الطريق، ولكن عندما تقترب من النصر فلن يكون أمامها سبيل آخر إلّا التقدم ببرنامج كامل.

وقد عاد إلى تأكيد الطابع العربي لقضية فلسطين، لكنه رأى في الأمر وسيلة لحل

المشاكل الاقتصادية التي ستنشأ من جراء بقاء اليهود والفلسطينيين معاً في فلسطين (حتى مع تصوّره أن نسبة معينة منهم، وبخاصة في ما يتعلق باليهود العرب، سيفضلون العودة إلى بلادهم). أما الفارق مع فتح فيبدو بشكل خاص عندما يشدّد على الطابع العربي للدولة الديمقراطية، وعلى كونها ليست قضية فلسطينية فحسب. وهذا لا يحمل على الاستغراب سيّما وأنه يتحدث باسم منظمة مركزها دمشق.

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

لا شك في أن المساهمة الأكثر تميّزاً هي التي أعطتها الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، وهي الجناح اليساري الذي انفصل عن الجبهة الشعبية. وقد عبرت عن نفسها في الدرجة الأولى في مشروع القرار الذي قدمته إلى الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني[٢٣].

يقضي هذا المشروع، بصورة خاصة، بما يلي:

١ ــ رفض الحلول الشوفينية والرجعية والصهيونيـة والامبريـالية المـرتكزة إلى الاعتراف بدولة اسرائيل.

٢ ــ رفض الحلول الشوفينية الفلسطينية أو العربية (ذبح اليهود، القاؤهم في البحر، وما إلى ذلك).

٣ ــ حل «ديمقراطي شعبي للمسألة الفلسطينية والمسألة الاسرائيلية»؛ وهذا الحل يعني «انشاء دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية يعيش فيها العرب واليهود دون تمييز، دولة ضد كافة ألوان القهر الطبقي والقومي مع اعطاء الحق لكل من العرب واليهود في تنمية وتطوير الثقافة الوطنية لكل منهما».

٤ ــ الدولة الديمقراطية ستشكل جزءاً من دولة اتحادية عربية.

٥ ــ ان التحرير الوطني، الذي سيكون حصيلة كفاح شعبي مسلح والتحـرير الكامل لفلسطين، سيتيح اقامة دولة ديمقراطية يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق قومية متساوية ويتحملون المسؤوليات نفسها.

ملاحظتان نستنتجهما من هذه المبادىء:

ــ وضوح الاقتراحـات المتعلقة بـاليهود، ورفض الحلول «الشـوفينية» العـربية والفلسطينية. وهذا يلتقي بالطبع مع اقتراحات فتح، إلّا أن الصيغة هنا أقوى وأوضح.

ــ الكلام على الحقوق الثقافية والقومية ليهود اسرائيل.

وتكتسب هذه النقطة الأخيرة أهمية كبيرة، وهي تبدو جديدة تمـاماً في الفكـر الفلسطيني، بيد أنها لا تخلو من بعض التناقضات.

وبالفعل، فالجبهة الديمقراطية تتحدث في بعض الأوقات عن وجود شعبين[٢٤]، حتى أنها تعطي، على سبيل المثال، النموذجين اليوغسلافي والتشيكوسلوفاكي[٢٥]. وهذا يحمل على الاعتقاد بأن ثمة اعترافاً بـ«شعب يهودي» أو «شعب اسرائيلي يهودي»؛ إلّا أن «هركابي» يلاحظ، عن حق، بأن المقصود هو شعب بمفهوم خاص، شعب لا يحق له بناء دولة خاصة به.

والحال، فالجبهة الديمقراطية التي تنادي بالماركسية ــ اللينينية تصطدم بتناقض نظري لا سبيل لتذليله. وكتابات لينين[٢٦] بشأن القوميات هي على أوضح ما يكون. ان الاعتراف بوجود أمة، من قبل منظمة لينينية، انما يعني الاعتراف بحقها في تقرير مصيرها، وبالتالي في «الانفصال» وفي اقامة دولة مستقلة. والاقرار بوجود أمة يهودية اسرائيلية معناه الاعتراف بحقها في الانفصال، في دولة مستقلة، وبتعبير آخر فهو يعني الاعتراف بدولة اسرائيل.

إنها خطوة لا يمكن للجبهة الديمقراطية، بالطبع، أن تخطوها. والصيغة التوفيقية التي اعتمدتها آنذاك منظمة التحرير الفلسطينية واضحة جليّة[٢٧]: اليهوديّة دين، ولا يمكنها في أي حال من الأحوال أن تؤلف قومية. كل ما يمكن الاعتراف به (وتعترف به فتح والجبهة الديمقراطية) لا يعدو كونه بعض الحقوق الثقافية. ويشرح مكسيم رودنسون بشكل دقيق الصعوبات التي تحول دون أن ينظر الفلسطينيون والعرب إلى اليهود بصفتهم أمة[٢٨]، وذلك على أساس تجربة تعايش المجموعات اليهودية والمسيحية والاسلامية في الشرق الأدنى.

وفي الواقع، فلا تخرج الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين من هذا الاطار. وهي، بلسان أمينها العام نايف حواتمة[٢٩]، ترفض حتى فكرة الدولة الثنائية القومية لأن هذا يدخل في تناقض مع «الخط التقدمي البروليتاري في حل المسألة الاسرائيلية والمسألة الفلسطينية». (نلاحظ بأنه لم يتوافر، ولن يتوافر لاحقاً، توضيح وافٍ بشأن طبيعة التناقض). ويتأكد هذا الموقف في العديد من وثائق الجبهة الديمقراطية[٣٠].

يمكن التساؤل، إذاً، عمّا إذا لم يكن هناك سوء فهم لموضوعات الجبهة الديمقراطية في أوروبا الغربية. فعندما يكتب جيرار شاليان[٣١] أن «الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين كانت الحركة الوحيدة التي دافعت عن موضوعة الدولة الفلسطينية التي يتمتع فيها اليهود بحقوق قومية...»، أو ليس يفسر فكرة بالغة الغموض وكثيرة التناقض؟

ويبدو أن كل شيء يثبت ذلك؛ وبشكل خاص، مقابلة حواتمة التي ذكرناها أعلاه، وحيث يؤكد أن «الجبهة الشعبية الديمقراطية، انطلاقاً من موقف ايديولوجي، ترى أن اليهودية دين فقط، وتعترف بشرعية اعتبار اليهودية كثقافة للتجمعات اليهودية، وبشكل خاص للتجمّع الاسرائيلي الموجود الآن على أرض فلسطين».

إذا كان ذلك لا يقلل من فضل هذه النظرية بالنسبة لموضوعات الجبهة الديمقراطية، إلّا أنه يضعها في مكانة متواضعة ومتدنّية. سيّما وأن الجانب الآخر، الذي غالباً ما يتم تجاهله، هو الانضمام إلى شعارات القومية العربية.

ذلك أن قادة الجبهة، شأنهم شأن الجبهة الشعبية، متحدّرون من حركة القوميين العرب. وقد تأثروا بالناصرية، ثم بأسطورة الثورة الاشتراكية في العالم العربي كله.

إن ما يهمّهم بالدرجة الأولى في الدولة الديمقراطية هو، بصورة خاصة، حل المسألة اليهودية؛ وبالفعل فإن إقامة دولة مستقلة تبدو لهم ضرباً من الوهم. وقد تضمنّت مذكرة الجبهة إلى المجلس الوطني الفلسطيني السادس، تأكيداً صريحاً على أن الدولة الشعبية الديمقراطية الفلسطينية ستكون جزءاً لا يتجزأ من دولة فيدرالية عربية في هذه المنطقة.

ويقول حواتمة، في مقابلة أجراها بتاريخ ١٩٧٠/٧/٣ بخصوص العلاقـات بين الثورة الفلسطينية والثورة العربية: ان الثورة الفلسطينيـة جزء لا يتجـزأ من الثورة العربية، وكل محاولة لجعل القضية الفلسطينية فلسطينية بحتة، إنما هي في نهاية المطاف محاولة يمينية ومشبوهة وطنياً(٣٢).

عادت هذه الفكرة وطرحت بمزيد من الصراحة في أيار (مايو) ١٩٧٠ في مذكرة قدمتها الجبهة الديمقراطية إلى ندوة المسيحيين العالمية الأولى لأجل فلسطين(٣٣) وجاء فيها أنه يجب وضع الأسس التي تكفل عدم عودة الصهيونية. وهذا لن يكون ممكناً إلاّ إذا كانت فلسطين العتيدة جزءاً لا يتجزأ من دولة اشتراكية تشمل المنطقة كلها... وبما أن إلغاء الصهيونية هو وقف على نجاح الثورة العربية، فمن السذاجة أن نتخيّل وجود فسلطين المقبلة بمعزل عن المنطقة... أن تكون الدولة الوحدوية اشتراكية فهذا يكفي لإرساء الأسس الموضوعية التي من شأنها جعل فلسطين ديمقراطية حقاً، ومن غير أي أثر للاضطهاد القومي...

وبذلك، فالجبهـة الديمقراطيـة تعود وتقـع، عبر حكـاية الدولة الاشتـراكية، في الأطروحات «الوحدوية» العربية. تحرير فلسطين يمر بالوحدة العربيـة، ولكن، الوحدة العربية الاشتراكية.

وأخيراً، فلا يمكننا انهاء تحليلنا لطروحات الجبهة الديمقراطية دون أن نعيد إلى الأذهان أنها المنظمة الوحيدة التي أطلقت فكرة الحوار مع منـظمة اسـرائيلية، هي الـ «ماتسبين». ولا شك أن هذا الحوار (الذي لا ترفضه حركة فتح مثلاً) بقي محصوراً ضمن حدود الشرذمة الاسرائيلية المذكورة، غير أنه سجّل تطوراً ما لبث أن أدى إلى مناقشات مع الحزب الشيوعي الاسرائيلي «راكح»، ثم مع بعض المنظمات الصهيونية في السبعينات. ففتح الباب أمام نوع من الاعتراف بالشعب الاسرائيلي.

فتح تدخل النقاش

لم يكن النقاش والاعتراضات أمرين عقيمي النتائج؛ إذ أنهما حملا حركة فتح على التدقيق في عدد من المواقف والتخلي عن مواقف أخرى. وفضلاً عن التصريحات المختلفة فسوف نعتمد على وثيقتين: الأولى هي مداخلة الدكتور شعث في الكويت، والتي سبق الحديث عنها، والثانية موضوع بعنوان «الثورة الفلسطينية واليهود»(٣٤)، موقّع باسم «فتح».

ولا نزعم أن هذين البحثين، الحافلين بالبراهين و«المكتملين»، يمثلان مجمل الفكر السياسي لحركة فتح خلال مرحلة ١٩٦٨ ــ ١٩٧١. ذلك أن فتح حركة تضم مختلف الاتجاهات والحساسيات. إلاّ أنه يمكن التأكيد بأنهما يمثلان فكـر «الفئة القيـادية» المحيطة بياسر عرفات، وأن جميع بيانات قادة الحركة تثبت ما هو وارد فيهما. في مضمار تحديد ماهية الدولة الديمقراطية وما لا يدخل في ماهيتها. يقول نبيل شعث:

١ ــ انها تشمل فلسطين كلها، ولا يمكن أن تكون «دولة مسخاً» في الضفة الغربية وغزة.

٢ ــ ليست بمثابة اسرائيل ضمنيّة، وانما هي دولة غير عنصرية وغير فئوية.

٣ ــ لا يمكنها أن تكون الاّ حصيلة القضاء على الدولة الصهيونية، وثمرة الكفاح المسلح.

٤ ــ ستقبل الدولة الجديدة كل من يريد الانتماء اليها من السكان اليهود.

٥ ــ لن تكون دولة من الطراز اللبناني أو القبرصي.

٦ ــ لا يمكننا الدخول في تفاصيل الحلول لأننا لم نزل في بداية نضالنا.

ويصل بعد ذلك الى طرح القضيتين اللتين كانتا موضع اعتراض:

١ ــ أولئك الذين يعتقدون أنه مجرد شعار تكتيكي. ويعترف الكاتب بالتحفظات القائمة بخصوص «المستوطنين»؛ وثمة نزوع لتحويلها الى مسألة دينية، ولاستعادة حجج اللاسامية القائمة في بعض الأوساط العربية والفلسطينية. وهو ما يشكو منه ياسر عرفات بالذات فيقول(٣٥): لقد تعرضنا لكثير من الحملات والبيانات المتطرفة في العالم العربي... لأننا متمسكون جداً بأصدقائنا اليهود. أما الحل فيجده الدكتور شعث في التربية الثورية للجيل الجديد الذي يتدنى تأثره بآراء الأجيال التي سبقته، وكذلك في تعلم اللغة العبرية(٣٦)، وفي الصلات باليهود التقدميين.

وهو يركز أيضاً على مشاركةاليهود الاسرائيليين في الكفاح المسلح الفلسطيني. وبصورة عامة، فقد واظبت حركة فتح على القيام بعمل دعاوي كبير بشأن اليهود الاسرائيليين الذين انضموا الى معركتها(٣٧).

٢ ــ ويضيف شعث بأن فريقاً آخر من الناس يقبلون بمعالجتنا للقضية اليهودية الاّ أنهم لا يرغبون في الكلام عن دولة، ويرون أن المستقبل يقوم على انشاء الولايات المتحدة العربية. انه رأي الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وجبهة التحرير العربية. ويقول، في هذا الصدد: فتح لا تنكر ذلك، غير أننا نرى أن الدولة الفلسطينية مرحلة في طريق الاتحاد الفيدرالي.

ويلاحظ أن دعاية فتح، في تلك المرحلة، تميزت ببعض الحدة في عدائها للدول العربية. وهي غالباً ما تردّد بأن أول شهيد للثورة انما قتلته «رصاصة عربية» لدى عودته من مهمة في اسرائيل(٣٨). وهي تضع تحديداً واضحاً لسياستها تجاه البلدان العربية، فتقول ان فتح تلتزم بمبادىء عدم التدخل في شؤون البلدان العربية، وتأمل في المقابل ألاّ يحصل أي تدخل في شؤونها الداخلية وتعتبر استقلال ثورتها شرطاً جوهرياً لنجاحها(٣٩). وهذا ما حمل «يعري أهود» على القول(٤٠): «ان حركة فتح، خلافاً للشقيري وللجبهة الشعبية ولسوريا بالذات، لم تقبل يوماً بالفكرة القائلة ان سقوط النظام الملكي في الأردن هو شرط للكفاح المسلح ضد اسرائيل».

وبذلك تؤكد حركة فتح، مع قبولها بفكرة الوحدة العربية، وجهة نظرها القائلة ان المطلوب هو تحرير فلسطين أولاً وانشاء دولة فلسطينية مستقلة.

كما يتصدى شعث للانتقادات العنيفة التي أبدتها جبهة التحرير العربية تجاه فكرة الدولة الديمقراطية. ويقول انها تصديق لما ذهبنا اليه من أن النظرة الجديدة الى مستقبل فلسطين انما هي تحت رحمة المشاحنات العربية مما يضرب مصداقيتها.

ويضيف أن هذا التهجم كان من العنف بحيث حال دون تعديل المادة السادسة وأتاح بالتالي للدعاية الاسرائيلية أن تهاجم الدولة الديمقراطية والتناقض بين النصوص.

وفي السياق نفسه، وفي مجال العلاقة بين عروبة القضية الفلسطينية وبين الدولة الديمقراطية طرح اعتراض ذو أهمية، ويتناول «الأكثرية» اليهودية، وبكلام آخر، الأكثرية غير العربية. ويبدو أن الأجوبة التي تقدمها فتح بشأن هذه المسألة ليست دائماً متناسقة، فيما عدا نقطة واحدة هي حق العيش في فلسطين لليهود الذين يرغبون في ذلك.

لا شك أنه من غير الممكن أن نفهم الحجج المختلفة والمتباينة بمعزل عن موازين القوى داخل المقاومة الفلسطينية، وبينها وبين الدول العربية بشكل خاص. فاذا كانت جبهة التحرير العربية، المنظمة البالغة الصغر التي تمثل العراق، قد استطاعت أن تفرض ارجاء تعديل المادة السادسة، فهذا لأن منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح لا يمكنهما، في التكتيك الملموس وما يرتبط به من صعوبات، أن يتخليا عن مساعدة أي بلد عربي. ومن حق شعث أن يقول ان هذه المجادلات والمشاجرات انما تنسف مصداقية الدولة الديمقراطية.

يجيب ياسر عرفات في آب (أغسطس) ١٩٦٩ على قضية «الأكثرية» العربية أو اليهودية فيقول[٤١]: لا تناقض بين وجود دولة ديمقراطية وتقدمية في فلسطين وبين واقع أن هذه الدولة ستكون عربية... ان مثل هذه الدولة لن تكون مستقرة وقابلة للحياة الّا اذا كانت جزءاً من محيطها الذي هو محيط عربي... ان أكثرية سكان الدولة المقبلة ستكون عربية، اذا أخذنا بعين الاعتبار أن هناك ٢,٥ مليون فلسطيني عربي، من مسيحيين ومسلمين، و ١,٢٥ مليون عربي من الطائفة اليهودية يعيشون حالياً في دولة اسرائيل.

وقد أعلن عرفات، فيما بعد، بالنسبة للموضوع نفسه[٤٢]، ان اقتراحنا لا يرتبط بعدد معين، وانما بمبدأ أساسي، هو أننا سنرحب بجميع اليهود الذين سيتركون الايديولوجية الصهيونية ويقبلون بالعيش معنا في الدولة الفلسطينية، في اطار تكون الثورة الفلسطينية قد حددته في دولتها الديمقراطية.

أما البحث الذي يحمل عنوان: «**الثورة الفلسطينية واليهود**»، فهو يشدد على عوامل أخرى من شأنها الحفاظ على الأكثرية العربية:

ـ نسبة الولادات أعلى.

ـ ازدياد نسبة اليهود الذين يرحلون من فلسطين بفعل تصاعد الكفاح الثوري.

ـ امكانية عودة اليهود المتحدرين من البلدان العربية، الى مسقط رأسهم.

وفي ما يتعلق بنبيل شعث فهو مع تأكيده على أن الطائفتين متساويتا العدد، يضيف: ليست هذه هي المشكلة. ان حقوق اليهود يجب أن تكون مضمونة مهما يكن عددهم في فلسطين العتيدة؛ وثمة ضمانة أخرى يوفرها اشتراكهم في الثورة.

يتبين من الحصيلة الأولية أمران:

ـ المكانة المهمة التي يأخذها في الثورة الفلسطينية النقاش المتعلق بالدولة الديمقراطية. ولا يمكن الّا أن يفاجأ المرء باتساع هذا الحوار على الرغم من انخراط المقاومة في نضال صعب، ضد اسرائيل وضد بعض الدول العربية في آن. وهذا يثبت ما تسديه منظمة التحرير الفلسطينية من أهمية لهذه القضية التي يتراءى لها أن دورها حاسم بالنسبة للمستقبل.

ـ التطور الذي حصل في الفكر السياسي الفلسطيني. وهذا يؤكده الدكتور صرطاوي[٤٣] الذي يرى في معركة الكرامة التحول الأساسي من ناحية «السيكولوجيا

الجماعية» الفلسطينية.

ولنتفحص الآن كيف تجسد هذا التطور وهذا النقاش على مستوى الدورات المتتالية للمجلس الوطني الفلسطيني، وهو الهيئة العليا في منظمة التحرير الفلسطينية.

المناقشة حول الدولة الديمقراطية في دورات المجلس الوطني(٤٤)

لا بد لنا، لتقويم أهمية النقاش، أن نستخرج ما يمكن تسميته: «التوافق» بين منظمات المقاومة الفلسطينية كلها (باستثناء «الأنصار» الشيوعية):

١ ــ الكفاح المسلح هو «الطريق الوحيد لتحرير فلسطين»، ومن هنا رفض جميع الحلول القائمة على التفاوض (على أساس القرار رقم ٢٤٢ أو مشروع روجرز أو سواهما). لذا فان الدولة الديمقراطية ليست معتبرة بمثابة «مشروع»، أو اقتراح للتفاوض بشأنه، وانما هي هدف استراتيجي.

٢ ــ تحرير مجموع التراب الفلسطيني هو الشرط الضروري لإقامة الدولة الديمقراطية. لا مجال اذن، لأي مساومة مع القادة الصهاينة ولا قبول بأي تأقلم مع البنيات الصهيونية.

٣ ــ رفض «الدولة المسخ»، أي الدولة التي تقام على جزء من فلسطين، وبشكل خاص في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لكن المناقشة محكومة أيضاً بالنزاعات الداخلية بين المنظمات الفلسطينية، ففي تلك المرحلة (١٩٦٧ ــ ١٩٧٠)، لم تكن حركة فتح قد ثبتت هيمنتها. وقد أنكرت عليها الجبهة الشعبية هذا الدور القيادي ولا سيما خلال سنة ١٩٧٠. «ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي التي فرضت نفسها على منظمة التحرير الفلسطينية طوال سنة ١٩٧٠، بالقوة أو بالحسنى، بفعل قدرتها الميدانية المتزايدة في الأردن وبفعل مغامرة احتجاز الرهائن في فنادق عمان في شهر حزيران (يونيو) واحتجاز الطائرات قرب مدينة الزرقا في شهر أيلول (سبتمبر)(٤٥). وكانت لهذا الصراع نتيجتان مباشرتان في ما يتعلق بالجدال القائم:

ــ الأولى، أنه اضطر حركة فتح، التي كانت تبحث فعلاً عن تحقيق وحدة أكثر شمولاً (لأسباب تحدثنا عنها آنفاً)، للدخول في مساومات وتنازلات.

ــ أما الثانية، فهي انه أعطى هذا الجدال وهذه المناقشات معنى هو غير معناها الحقيقي. ويؤكد الدكتور صرطاوي، في هذا الصدد(٤٦)، ان عناصر النزاع الداخلي أثرت كثيراً في النقاش المتعلق بالدولة الديمقراطية.

كنا نعتقد، يقول صرطاوي، اننا أمام مناورة تقوم بها فتح والرجعية العربية: كنا نعتقد بوجود مصيدة، دون أن ندرك جيداً ماهيتها. ومن هنا مبادرتنا الى الرفض والى ردّ ما تقدمت به فتح من اقتراحات في مرحلة معينة في البداية.

وكما قلنا، فقد كان المجلس الوطني الفلسطيني الخامس، المنعقد في شباط (فبراير) ١٩٦٩، أول مؤتمر يجري فيه الحديث عن فلسطين ديمقراطية. غير أن هذه الدورة لم تشارك فيها الجبهة الشعبية التي كانت في خضم أزمة داخلية.

وعقدت الدورة السادسة للمجلس في القاهرة في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩. وعادت مسألة الدولة الديمقراطية الى البروز بقوة، لكن الجبهة الشعبية اكتفت بارسال مراقب، في حين غابت جبهة التحرير العربية. وقد أثارت المذكرة التي قدمتها الجبهة الديمقراطية والتي سبق ذكرها نقاشاً واسعاً، تم على أثره القبول بالشعار ولكن مع بعض التحفظات. وأكد القرار السياسي للمجلس(٤٧) أن هدف المقاومة هو مواصلة الكفاح «الى أن يتم النصر واقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية البعيدة عن كل أشكال التمييز الديني والعنصري».

لكن توصيات اللجنة السياسية والاعلامية(٤٨)، اذا كان على المجلس الوطني الفلسطيني أن يبقي على هذا الشعار في قراراته وبياناته السياسية، فهي في الوقت نفسه تطلب من اللجنة التنفيذية تأليف لجنة لدراسته وايضاحه ايضاحاً كاملاً. وقد كلفت اللجنة بتقديم نتيجة أعمالها الى الاجتماع المقبل للمجلس الوطني الفلسطيني. النتيجة، اذا، ايجابية بالنسبة لفتح، الاّ أنها ترسم في الوقت نفسه حدود فعلها داخل منظمة التحرير الفلسطينية كما تسجل قوة التحفظات القائمة. وقد تجلت هذه التحفظات أيضاً في قضية تعديل المادة السادسة من الميثاق. ويؤكد الدكتور يوسف صايغ، مدير مركز التخطيط في منظمة التحرير في رسالة نشرتها «التايمز» بتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٠(٤٩)، ان فتح والصاعقة والجبهة الديمقراطية قدموا للدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني تعديلاً للمادة السادسة بحيث يغدو واضحاً أن جميع اليهود الذين يتحررون من المواقف الاستعمارية ويقبلون بالعيش في سلام مع المسلمين والمسيحيين، سيكون بامكانهم أن يعيشوا في فلسطين*. وشكلت لجنة فرعية لطرح صيغة تعديل في دورة المجلس القادمة. لأية أسباب تم ارجاء اتخاذ القرار؟

أولاً: لأن المادة ٣٣ من الميثاق تنص على أن كل تعديل لهذا الميثاق يتطلب عقد دورة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني يدعى اليها لهذا الغرض؛ ولم يكن هذا هو وضع الدورة السادسة.

ثم ان تعديل الميثاق يتطلب أكثرية الثلثين، وفي ذلك الوقت كان في حوزة فتح والصاعقة والجبهة الديمقراطية ٥٣ مقعداً من أصل ١١٢(٥٠)، وكانت تتمتع أيضاً بمساندة عدد من المستقلين، ولكن هل انها تملك أكثرية الثلثين؟ ناهيك عن أن فتح بالذات لم تكن تبدو مجمعة حول هذه المسألة.

وبعد تأجيل متكرر، عقدت الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة المصرية بين ٣٠ أيار (مايو) و ٤ حزيران (يونيو) ١٩٧٠. كان ذلك بعد أن حصلت تطورات ملحوظة في وضعيّ المقاومة السياسي والعسكري، وتضاعفت المواجهات مع السلطة اللبنانية، ومع السلطة الأردنية بشكل أخص. وبرزت على جدول الاعمال قضية الوحدة الوطنية في مواجهة النظام الهاشمي وفي مقارعة مختلف مشاريع الحلول المرتكزة الى قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢. وكانت أسهم الجبهة الشعبية في تصاعد، كما سبق وذكرنا، وأتاحت لها أزمة شباط (فبراير) ١٩٧٠ مع السلطات الأردنية أن تفرض وجود «القيادة الموحدة» التي تضم احدى عشرة منظمة فلسطينية. وبفعل الضغوط الداخلية والخارجية التي مارستها الجبهة

(*) تؤكد نشرة «فتح» بتاريخ ١٩/١/١٩٧١، أن حركة فتح دعت لتعديل الميثاق، بهدف رفع القيود المتعلقة بحصول اليهود على الجنسية الفلسطينية.

في آن واحد على المقاومة، وبفعل الجمع بين عمليات خطف الطائرات وبين التواجد المتين في مخيمات اللاجئين في الأردن فقد نجحت تدريجياً في فرض خطها السياسي الذي مالبث أن أدى الى «أيلول (سبتمبر) الأسود».

وينعكس هذا الدور في الاتفاق الموقع في ٦ ايار (مايو) ١٩٧٠ بين شتى المنظمات الفلسطينية (وقعته احدى عشرة منظمة، بينها الجبهة الشعبية وفتح، وقد جرى استثناء منظمة «الأنصار» وحدها من عملية المصادقة)، وهذا مهّد لانعقاد المجلس الوطني السابع. وهذا الاتفاق كان احدى الوثائق المهمة التي أصدرها المجلس الوطني.

لقد غابت عن نص اتفاق ٦ أيار (مايو) كل اشارة الى الدولة الديمقراطية. ولا نجد الّا تلميحاً بعيداً تضمنته العبارة القائلة[٥١]: ان هدف الكفاح المسلح الفلسطيني هو التحرير الكامل لفلسطين، بحيث يتعايش جميع السكان في المجتمع ضمن مساواة في الحقوق وفي الواجبات، في اطار المطامح العربية في الوحدة وفي التقدم. ومن بين القرارات التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني[٥٢] قرار يحيل بموجبه المجلس على اللجنة التنفيذية عدة أمور، ومن بينها «تحديد الدولة الديمقراطية ومحتواها»، وذلك في دراسة جديدة ترفع الى الدورة القادمة للمجلس الوطني الفلسطيني. وثمة اغفال كامل لتعديل المادة السادسة. هناك، اذاً، تراجع واضح في هذه المسألة: ولا غرابة، فان تطور نسبة القوى في تلك السنة (١٩٧٠) لم يكن مؤاتياً لـ «فتح».

غير ان أعمال الدورة السابعة للمجلس الوطني شهدت تحركاً هجومياً جديداً، وذلك مع أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عادت وقررت في آخر المطاف أن تتمثل بمندوب «رمزي».

وتندرج المبادرة الجديدة في نطاق وحدة «الساحة الأردنية ــ الفلسطينية».

وكانت قضية العلاقات مع الأردن مطروحة لدى منظمات المقاومة الفلسطينية منذ سنة ١٩٦٧. ولقد مرّ معنا أن ميثاق ١٩٦٨ حذف جميع القيود الموضوعة بشأن عمل منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، وفي الوقت نفسه لم تطالب المنظمة بالسيادة على الضفة الغربية. ولم يجد هذا التناقض حلّاً حقيقياً الّا بعد قبول منظمة التحرير بفكرة ايجاد دولة في الضفة الغربية وغزة.

أضيفت الى هذه المشكلة مشكلة أخرى. وهي أن بريطانيا كانت بعد الحرب العالمية الأولى، قد فصلت الضفة الشرقية لنهر الأردن عن فلسطين. وقد وجد عدد من الأطراف الفلسطينية في هذا الفصل واحداً من مظاهر التجزئة التي فرضها الاستعمار على الأمة العربية. وقد أفادت هذه الأطراف، ومنها بصورة خاصة الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، من الوجود الفلسطيني في الأردن ومن مكانة الأردن المميزة في الاستراتيجية العسكرية لتطالب «بوحدة الساحة الأردنية ــ الفلسطينية»*؛ وكان هذا أسلوبهم للتعبير عن

(*) يكون من المفيد أن يصار الى وضع دراسة مفصلة عن العلاقات بين «شرقي الأردن» وفلسطين، منذ الانتداب. فلغاية ١٩٤٨ لم يعد هناك أي مشاركة خاصة من جانب أبناء الأردن الشرقي في الحركة الفلسطينية. وقد انضم أبناء الغربية الى الحركة الوطنية الأردنية بعد ١٩٤٨، ولعبوا في الفترات اللاحقة دوراً مهماً في انتفاضات ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧. الّا أن المطالب مالبثت أن اتخذت، شيئاً فشيئاً، وخصوصاً خلال تظاهرات ١٩٦٦، طابعاً فلسطينياً واضحاً.

تعلقهم «بالقومية العربية»(٥٣).

لم تشر الدورتان الخامسة والسادسة للمجلس الوطني الفلسطيني الى الأردن الا بصورة عابرة. كان الأردن يعد قاعدة مساندة. وقد سجلت اتفاقية ٦ أيار (مايو) تحولاً مهماً بما تؤكد عليه من «وحدة الشعب على الساحة الأردنية ــ الفلسطينية». وهذا ينسجم مع لهجة مقررات الدورة المفرطة في قوميتها وفي وحدويتها. وهكذا، فالبيان الختامي يكون قد شدّد من بروز هذه النزعة(٥٤). وحدث أمر آخر في هذا المجلس الوطني، وهو اشتراك «وفد شعبي أردني» في أعمال الدورة المذكورة(٥٥). وقد طلب تعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ونظامها الأساسي، وذلك حتى يتاح للأردنيين الاشتراك الكامل في منظمة التحرير الفلسطينية. حتى ان البعض قدم طلبات للانتساب الى عضوية المجلس الوطني الفلسطيني. وقد عارض عرفات هذه الطلبات. وجاء القرار النهائي يقضي بانشاء هيئة عليا تضم الحركة الوطنية في شرق الأردن والثورة الفلسطينية؟ ولا ننسى أن هذه وسيلة للتأكيد على الفارق بين الحركتين. لقد تنازلت فتح كثيراً خلال دورة المجلس الوطني هذه، الّا أنها لا يمكن ان تتنازل عمّا يبدو لها جوهرياً. وهو استقلالية الحركة الفلسطينية بالنسبة لسائر القوى العربية (حاكمة كانت أم غير حاكمة).

غير ان تأكيد وحدة الشعب على الساحة الأردنية ــ الفلسطينية هو تشجيع مباشر للذين يعتقدون أن تحرير فلسطين يمرّ عبر اسقاط الملك حسين. ويستفاد من أزمة حزيران (يونيو) ١٩٧٠، ومن شعار الجبهة الديمقراطية: «كل السلطة للمقاومة»، ان الخطوط الفاصلة في الحركة الفلسطينية لم تنته ولم تتبدد. فتح تحاول أن تحل النزاع مع الملك حسين، والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية تسعيان لتأزيمه. الانقسامات تحتد أيضاً بفعل قبول مصر والأردن بمشروع روجرز. المجلس الوطني الفلسطيني ينعقد في عمان ويشجب موقف عبد الناصر ويهدد الحكم الأردني، مؤكداً وحدة الشعب على الصعيد الأردني ــ الفلسطيني وأيضاً(٥٦) رفض تقسيم البلاد الى دولتين صغريين أحداهما فلسطينية والأخرى أردنية.

ولقد فقدت المقاومة الفلسطينية، في أشهر محدودة، عدداً كبيراً من مرتكزاتها بالنظر الى انقطاعها عن مصر الناصرية (من غير ان تحسب، بالطبع، مدى الارتباك والفوضى اللذين يخلقهما في الجماهير العربية صراعها مع عبد الناصر)، وكذلك بالنظر الى خضوعها لضغوط جناحها المتطرف، والتي كانت تتزايد قوة وحدة. وفي مواجهة السلطة والجيش الأردنيين اللذين لا يحلمان الّا بالتبرؤ من المقاومة، فانه لم يعد بامكان هذه الأخيرة أن تتجنب المجابهة العسكرية، من «أيلول (سبتمبر) الأسود» الى نتائجه المدمرة.

المجلس الوطني الفلسطيني الثامن

لقد أثار «أيلول (سبتمبر) الأسود» أزمة لدى جميع المنظمات الفلسطينية، وتشعبت المناقشات بخصوص أسباب الهزيمة. وانعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الثامن في القاهرة بين ٢٨ شباط (فبراير) و ٥ آذار (مارس) في أجواء سيطر عليها استمرار المعارك في الأردن؛ تلك المعارك التي أدت الى الغاء وجود المقاومة هناك. وركزت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية على ضرورة الكفاح ضد النظام الأردني، وعلى الوحدة بين الجماهير الأردنية

والفلسطينية. ولولاهما لما بقي شعار الدولة الديمقراطية مطروحاً(٥٧). وأصبحت الصاعقة منقسمة... وعرفت فتح أيضاً عدداً من التفاعلات الداخلية. في هذا السياق بالذات عاد المجلس الوطني الفلسطيني الثامن الى تأكيد شعار الدولة الديمقراطية رغم كل شيء(٥٨):

«ان الكفاح المسلح ليس كفاحاً عرقياً أو مذهبياً ضد اليهود.. ولهذا، فإن دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون في العيش بسلام فيها بالحقوق والواجبات نفسها، ضمن اطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة... مع التأكيد على وحدة الشعب في ضفتي الأردن كلتيهما».

وأعلن ياسر عرفات، في مقابلة صحافية بشأن نتائج الدورة الثامنة للمجلس الوطني(٥٩)، أن الهيئة العامة للمجلس عادت للمرة الأولى الى استعادة شعار فتح من أجل دولة ديمقراطية في فلسطين. وأضاف أن دورات سابقة للمجلس ناقشت هذا الهدف لكنها لم تقره؛ انه حدث بالغ الأهمية ولا سابقة له.

على امتداد النصوص التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني نلمس التناقض بين ضرورة الدولة الديمقراطية وبين وحدة ضفتي الأردن. الاّ أن ذلك يشكل نجاحاً ملحوظاً لـ «فتح»، سيما وقد عاد التأكيد الصريح أن منظمة التحرير الفلسطينية انما هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وانها هي المعنية بقيادة الثورة الى النصر. ويسجل هذا التأكيد الذي استعاده الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوطني في عمان خطوة كبيرة الى الامام في اتجاه الاعتراف الحقيقي بالاستقلالية الفلسطينية.

ان التصفية النهائية لوجود المقاومة في الأردن، والاخفاق التدريجي لمحاولات قلب الملك حسين وقيام مشروع المملكة العربية المتحدة في عام ١٩٧٢، وضعت منظمة التحرير الفلسطينية أمام مسؤوليات كبيرة. وفي حين أن وحدة الضفتين ظهرت كضرب من الخيال فقد ترسخت، كقضية ملموسة، قضية سيادة منظمة التحرير الفلسطينية على الأرض المحتلة منذ ١٩٦٧ واقامة دولة فلسطينية*. كان لا بد اذاً، من اجتياز طريق طويلة قبل أن تقر منظمة التحرير هذا الهدف؛ أصبح الهدف الجوهري بعد أيلول (سبتمبر) الأسود هو الدفاع عن الثورة، وليس التحرير(٦٠). وكان لا بد من تبدل في نسبة القوى بالمنطقة لأجل القبول بهذه الصيغ الجديدة. وحدث يومها، وفي انقلاب غريب في منطق التاريخ السياسي، أن اخصام الدولة الديمقراطية أصبحوا من كبار مؤيدي هذه الدولة بمقدار ما يؤدي هذا الشعار الى محاربة شعار الدولة في الضفة الغربية وغزة!

وقبل أن نحاول استخراج بعض الاستنتاجات من هذا الجدال بشأن الدولة الديمقراطية في مرحلة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠، نود أن نتفحص على وجه السرعة مسألتين لم يتناولهما بحثنا، وهما العلمانية ومحتوى الدولة الاجتماعي.

على خلاف الفكرة الواسعة الانتشار لا ترتبط فكرة الدولة الديمقراطية في الفكر

(*) الفكرة كانت مقبولة لدرجة أن أنور عبد الملك في كتابه «الفكر السياسي العربي المعاصر» يورد بيان حركة فتح بتاريخ أول كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ تحت عنوان: «من أجل فلسطين مستقلة، ديمقراطية وعلمانية»، في حين أن كلمة العلمنة غائبة كلياً عن نص البيان المذكور.

السياسي الفلسطيني بفكرة العلمنة[61]. وفي الواقع، فلا تظهر فكرة العلمنة في أي من البيانات الرسمية لمنظمة التحرير في المرحلة المذكورة، ولا في بيانات «فتح» أو سواها من المنظمات. بيد أننا نجد لها أثراً في هذا التصريح أو ذاك[62]. أما التعبير المستخدم بصورة عامة فهو «دولة غير فئوية». وفي الحقيقة، وعلى حد تعبير ياسر عرفات[63]، فاننا «لم ندع لإقامة دولة علمانية. وما حصل هو أن الكاتبة الفرنسية آنيا فرانكوس قد نشرت هذا الشعار باسم الثورة الفلسطينية». ويضيف: أنا مقتنع بأن في ذلك تطويعاً أو تشويهاً لتعبير الديمقراطية الذي نستخدمه.

وكما يقول كاتب معبر عن وجهات نظر فتح، فان هذه الأخيرة لا تتكلم عن العلمنة[64] لأن العرب قد يستغلون ذلك كذريعة للتخلي عن مسؤولياتهم في مساندة النضال الفلسطيني.

ولا شك أن مفهوم العلمنة ليس له حظ كبير في ان يلاقى الصدى بين الجماهير العربية، وحده حزب البعث ينادي به صراحة.

أما في ما يخص البنية الاجتماعية للدولة المقبلة فانها بعيدة عن اهتمام المنظمات الفلسطينية. ويلاحظ وجود تيارين في هذا المضمار: يتمثل الأول في الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ويدعو الى دولة اشتراكية، ويتمثل الثاني في حركة فتح التي ترجئ البحث في هذه القضية الى ما بعد النصر. وهذا ما يعلنه عرفات[65] بالقول اننا لن نناقش تركيبة الدولة الجديدة بشكل مفصّل، لأن ما نحتاجه اليوم هو أوسع تلاحم وطني ممكن.

وهذه الموضوعة الأخيرة تعود و«تجد تعبيرها» في وثائق منظمة التحرير الفلسطينية التي لا تتطرق لهذا الموضوع الاّ لماماً وبصورة غامضة.

استنتاجات

لم تختتم المناقشات بخصوص الدولة الديمقراطية بانعقاد الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني. انها ستستمر لأنها تتناول قضايا استراتيجية تمس مستقبل الشعب الفلسطيني بالذات. الاّ ان النقاش الذي فتح منذ سنة ١٩٦٧ طرح العديد من الأفكار وطور الفكر السياسي الفلسطيني. ولا سبيل الى فهم التطور اللاحق، وبصورة خاصة اقتراحات الحل على مراحل، المطروحة منذ سنة ١٩٧٣، بدون تقويم القفزة النوعية التي تمثلت باقرار شعار الدولة الديمقراطية.

هناك، في الدرجة الأولى، عملية «الفصل» بين الكيان الفلسطيني والأمة العربية. وبتأكيد حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية على ضرورة الدولة الفلسطينية المستقلة فإنهما تثبتان القطع الكامل مع جميع النظريات القومية العربية التي سيطرت على الحركة الفلسطينية خلال مرحلة ١٩٤٨ ـــ ١٩٦٧. وهي تؤكد ضرورة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وأهمية وجود تنظيم يقوده ويديره الفلسطينيون ويكون خاصاً بهم ويتمتع بالاستقلال عن البلدان العربية الأخرى. هذا الاستقلال ليس مطلقاً بالطبع؛ فمنظمة التحرير مرتبطة بمختلف جوانب الدعم العربي فضلاً عن التناقضات العربية،لكنها تستفيد من هذا الدعم ومن هذه التناقضات للحفاظ على حرية قرارها. ان تيارات القومية العربية على اختلاف أشكالها ولا سيما «الثورية» منها، باتت تستحوذ على أقلية محدودة ولا سيما بعد أحداث «أيلول الأسود». لذا فان قبول فكرة الدولة الفلسطينية، الموازية لمفهوم السيادة

الفلسطينية انما يشق الطريق أمام التطورات اللاحقة.

فلقد طالبت منظمة التحرير بعد ذلك بحقوقها على الضفة الغربية وغزة، ثم قبلت ــ في حال تحرير هذه المناطق ــ ببناء «سلطة ثورية» عليها ثم دولة مستقلة.

تأتي بعد ذلك، الموافقة على الوجود اليهودي. ولهذه الفكرة نتيجتان مهمتان: الأولى انها تحمل على الاعتراف لليهود الاسرائيليين بدور ما. ومن هنا يأتي الحوار مع منظمة مثل الـ «ماتسبين». هذا لا يزال محدوداً بلا ريب، لكن النطاق يعود ويتسع، وبسرعة لا بأس بها، فيشمل الحزب الشيوعي الاسرائيلي «راكح» ثم بعض المنظمات الصهيونية (شيلي). وسيؤدي هذا الحوار، الذي ليس سهلاً دائماً، الى رؤية جديدة للواقع الاسرائيلي. أما النتيجة الثانية فتنبع من تناقض يحمله الاقتراح في طياته بالذات. فاذا تم الاعتراف لليهود الاسرائيليين بحق البقاء في فلسطين، وبالتمتع بما لسائر السكان من حقوق وواجبات، فكيف يمكن، في الوقت ذاته، أن تتقرر بنية الدولة من غير مشاركتهم(٦٦)؟ وما العمل في حال رفضت أكثرية اليهود الاسرائيليين العيش مع الفلسطينيين؟ ألا يتضمن القبول بالوجود اليهودي فكرة حق تقرير المصير لليهود الاسرائيليين؟ هذه المخاوف تظهر لدى مختلف معارضي المشروع. ويقر عرفات نفسه بهذا التخوف عندما يقول(٦٧): «لقد عبر الفلسطينييون في البداية عن استعدادهم للعيش في دولة ديمقراطية يكون فيها المسلمون واليهود والمسيحيون على قدم المساواة. لكن هذه الفكرة رفضت واستبعدت. ويقضي اقتراحنا الثاني بانشاء دولة فلسطينية على أي شبر من الأرض الفلسطينية ينسحب منه الاسرائيليون».

وهكذا، ففي شعار الدولة الديمقراطية ترتسم بذور التطورات اللاحقة للفكر السياسي الفلسطيني. الّا انه لابد من مسيرة طويلة ترتبط ليس بالنقاش الدائر في منظمة التحرير الفلسطينية فحسب، بل أيضاً، وبصورة خاصة، بتطور الوضع في المنطقة وفي العالم وبموقف مختلف شرائح الشعب الفلسطيني، مع امتداد شمل بوضوح، بدءاً من العام ١٩٧٣، فلسطينيي المناطق المحتلة بصفتهم قوة ذات تأثير حاسم.

ترجمة: **نبيل هادي**
عن الفرنسية

---

(١) مذكور في كتاب: Harkabi, *Israel et Palestine*, Génève: Editions de l'Avenir, 1972, p. 139 and 140.

(٢) أنظر: *IDP* 1969, p. 767-771.

(٣) **الأحرار** (بيروت)، ١٩٦٩/١٢/١٩؛ *LQP* 1969, p. 123.

(٤) راجع نص الحوار في جريدة **الأنوار** (بيروت) تاريخ ٨ و١٥ و٢٢ آذار (مارس)؛ أنظر أيضاً: العرض الأكثر شمولاً الوارد في **الأحرار** تاريخ ١٩٧٠/٥/١٠، المذكور في: *DPA* 1970, p. 325.

(٥) أنظر: *DPA*, 1970, p. 210

(٦) مقابلة مع د. الصرطاوي في ١٩٨٠/١٢/٢٢.

(٧) أنظر: Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World*, London: 1975.

(٨) راجع: سخنيني، «الكيان الفلسطيني بين ١٩٦٤ ــ ١٩٧٤»، **شؤون فلسطينية**، العددان ٤١ و٤٢، كانون الثاني/ شباط (يناير/ فبراير) ١٩٧٥، ص ٤٦؛ أو (نسخ مجلة **الثأر** المحفوظة في مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت ــ

المترجم).

(٩) IDP 1967, p. 636-642

(١٠) *Ibid.*, p. 723-726

(١١) *Ibid.*, 1969, p. 830

(١٢) **الأحرار**، ٢٢/٥/١٩٧٠: مقابلة مع غسان كنفاني (عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية)؛ **الأنوار**، (بيروت)، ١٥/٣/١٩٧٠؛ DPA 1970, p. 336

(١٣) DPA 1970, p. 147

(١٤) **الوثـائق العربيـة الفلسـطينيـة**، لعـام ١٩٧٠.

(١٥) **الأنوار**، ٨/٣/١٩٨٠.

(١٦) IDP 1967, p. 690

(١٧) بـالنسبة لهـذا الجزء من البحث يـراجع فصـل: «The Palestinian Resistance: Inter-Arab Politics»، من كتاب كوانت. *The Politics of, Palestinian Nationalism*, London: University of California Press, 1974.

(١٨) **الوثـائـق العـربيـة**، ١٩٦٤: **البـعث**، (دمـشق)، ٥/٣/١٩٦٤ مـنشـورة أيضـاً في الـ«Orient» (١٩٦٤)، ص ٢١٦.

(١٩) أبو اياد، *Palestinian sans patrie*, Paris: Fayolle, 1978, p. 81 (وقد ترجم هذا الكتاب إلى العربية في بيروت سنة ١٩٨٠، وبخصوصه نعتمد النص العربي بالمقارنة مع الأصل الفرنسي في حال الضرورة — المترجم).

(٢٠) Quandt, *op.cit.*, p. 172

(٢١) DPA 1970, p. 528 and 529

(٢٢) IDP 1971, p. 414

(٢٣) **الوثائق العربية الفلسطينية** لعام ١٩٦٩، *IDP 1969*, p. 777 and 778

(٢٤) Harkabi, *OP.CIT.*, P.142

(٢٥) مقابلة مع حواتمة، **لوموند** (باريس)، ٣١/٥ و ١/٦/١٩٧٠.

(٢٦) راجع مثلاً، لينين: *Notes Critiques sur la question nationale et Du droit des nations a disposer d'elles-memes*, **المؤلفات الكـاملة**، المجلد ٢٠، (كانون الأول — ديسمبـر ١٩١٣/ آب — أغسـطس ١٩١٤) مطبـوعـات مـوسكـو وأديسون سوسيال، ١٩٥٩.

(٢٧) بخصوص الأصوات المناقضة تمكن قراءة مقال القائـد الشيوعي الاسـرائيلي اميـل تومـا المذكور في كتاب *Les Palestiniens et la crise Israelo-arabe*, Paris: Ouvrage Collectif, Edition Sociales, 1974.

(٢٨) M. Rodinson, *Peuple Juif and problème Jeuif*, Paris: Edition Maspero, 1981.

(٢٩) IDP 1969, 3/11/1969, p. 805-807

(٣٠) راجع، على سبيل المثال، تصريحات ممثل الجبهة الديمقراطيـة في ندوة جـريدة **الأنـوار**، ١٥/٣/١٩٧٥.

(٣١) G. Chaliand, *La Resistance Palestinienne*, Paris: Editions du Seuil, 1970, p. 102.

(٣٢) **الوثـائق العربيـة الفلسـطينيـة لعـام ١٩٦٩**؛ *IDP 1969*, p. 777

(٣٣) مذكور في كتاب: *Textes de la revolution Palestinienne 1968-1974*, Paris: Sindbad, 1975.

(٣٤) فتح، **الثورة الفلسطينية واليهـود** *(La revolution Palestinienne et les Juifs)*, Paris: Editions de Minuit, 1970, والكتاب يعيد نشر ثلاثة مقـالات ظهرت في آذار (مـارس) ونيسان (أبريل) وأيار (مايو) ١٩٧٠.

(٣٥) مقـابلة لجريـدة مصريـة أعادت نشـرها **لوموند**، ١٢/٢/١٩٦٩.

(٣٦) أصدرت حركة فتح في عام ١٩٦٩، كتاباً بعنوان: «تعلم العبريـة»، تحدثت عنـه صحيفة **الدراسـات الفلسطينيـة** الصـادرة في بيـروت بالانكليزية، المجلد الأول، العدد ١، ص ١٤١.

(٣٧) راجع، مجموعـة «**فتح**» نصف الشهـرية باللغة الانكليزية، ١٩٦٩ — ١٩٧١، وعلى سبيل المثـال عدد الأول من تشـرين الأول (أكتوبـر) ١٩٦٩، بشأن كمال النمري.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٩.

(٣٩) **المصدر نفسه**.

(٤٠) Ehud, Yaari, «Al-Fath Political Thinking», *New-Outlook*, (Tel-Aviv), November-December 1968.

(٤١) *IDP 1969*, p. 773

(٤٢) تصريح بتاريخ ٥/٢/١٩٧٠، تذكره MER لعام ١٩٦٩ — ١٩٧٠، ص ٣٣٦.

(٤٣) مقابلة مع د. الصرطاوي في ١٩٨١/٣/٩.
(٤٤) راجع مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، في التواريخ المعنية.
(٤٥) راجع كتاب: O. Carre, *September Noir, Refusarabe de la Resistance Palestinienne,* Bruxelles: Editions Complexes, 1980.
(٤٦) مقابلة مع د. الصرطاوي في ١٩٨١/٣/٩، مصدر سبق ذكره.
(٤٧) نصوص المقررات في كتاب راشد حميد، **مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية ١٩٦٤ ــ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف. ١٩٧٥، ص ١٥٦.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٥١.
(٤٩) مذكور في: *Arab Report and Record,* (London), 1-5 November
(٥٠) راشد حميد، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.
(٥١) المصدر نفسه، ص ١٦٦.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٦٢.
(٥٣) تمكن، في هذا المجال، مراجعة كتاب، Y. Porath, *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement 1918-1929,* London: Frank Cass, 1974, p. 148 and 149.
(٥٤) راشد حميد، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥ ــ ١٦٨.
(٥٥) في ما يتعلق بهذا القسم راجع *MER*، لعام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠، ص ٣٠٨ ــ ٣١٠.
(٥٦) راشد حميد، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠.
(٥٧) فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ ــ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف. ١٩٧٩، ص ١٧٦.
(٥٨) راشد حميد، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٧٦.
(٦٠) راجع كتاب أنور عبدالملك، *La pensée politique arabe contemporaine,* Paris: Le Seuil, 1970.
(٦١) *DPA* 1970, p. 247
(٦٢) مقابلة بتاريخ ١٩٧٠/١/٦ مذكورة في *MER* 1969-1970, p. 335
(٦٣) فريد الخطيب، ١٩٧٠/٢/٥، مذكور في *MER* 1969-1970, p. 335
(٦٤) راجع مثلاً، بيان الجبهة الشعبية، بتاريخ ١٩٨٠/١/١٨مذكور في *MER* 1969-1970, p.335
(٦٥) مقابلة في ١٩٧٠/١/٦ مذكورة في *MER* 1969-1970, p. 335 .
(٦٦) O. Carre, *L'ideologie Palestinienne de Resistance,* Paris: Armand Colon et Fondation Nationale des Sciences politiques, 1972, p. 105.
(٦٧) لوموند، ١٩٨٠/٣/٢٧.

مسألة اليهود
وعقم الحل الصهيوني

سلوى العمد

فسر المؤرخون المثاليون استمرارية خصوصية وضع اليهود عبر التاريخ بأنه «نتيجة لما برهنوا عليه من اخلاص لدينهم، أو لقوميتهم، عبر القرون»(١). ولم يظهر التباين في آراء هؤلاء المؤرخين الّا عند التطرق لتحديد الهدف(٢) الذي حافظ اليهود من أجله على دينهم وقاوموا اندماجهم. وقد بين ابراهام ليون، في دراسته لهذه المسألة، الخطأ الجوهري الذي تذهب اليه التفسيرات المثالية بقوله: «ان دراسة الدور الاقتصادي لليهود هي وحدها التي تسهم في توضيح أسباب 'المعجزة اليهودية'»(٣). وأما كارل كاوتسكي، فقد أشار الى أنه ليس ثمة حاجة لاستعمال مفهوم العرق بصدد خصوصية اليهود، حيث أن هذا المفهوم لا يعطي حلّاً بل يطرح مسائل جديدة. و «يكفي أن يتتبع المرء تاريخ اليهود ليتعرف على أسباب خصوصيتهم»(٤). واستشهد لينين، في مقالته: «وضع البوند* في الحزب»، بالفيلسوف والمؤرخ الفرنسي رينان (Renan) الذي تخصص في دراسة تاريخ اليهود، حين قال: «ان سمات اليهود الخاصة وأساليب حياتهم هي، الى حد كبير، نتاج ظروفهم الاجتماعية التي تأثروا بها لقرون عديدة، أكثر منها ظاهرة عرقية»(٥).

اذن، «بدون دراسة عميقة للتاريخ اليهودي، يكون من الصعب فهم المسألة اليهودية في عصرنا الحاضر»(٦). ولقد كان كارل ماركس أول من وضع مسألة اليهود في اطارها التاريخي الصحيح عندما دعا إلى البحث «عن سر الدين في اليهودي الواقعي»(٧)، أي في الدور الاجتماعي ــ الاقتصادي لليهودي في المجتمع «إذ ليس الصراع بين اليهودية والمجتمع المسيحي تحت الستار الديني، سوى صراع اجتماعي»(٨). من هنا نتبين أن التغلغل في جوهر الظاهرة الاجتماعية شرط أساسي لمعالجتها. ولا يتم ذلك الّا في سياق التحليل المادي لتاريخ هذه الظاهرة. وفي اطار هذا المنهج فقط، يكمن الحل الصحيح لمسألة اليهود. وقد كان ماركس وانجلز أول من أعطى لمسألة اليهود تفسيرها الصحيح في سياق التحليل الطبقي للمجتمع الانساني عبر التاريخ. كما أثبتا، من خلال المنهج العلمي في التحليل، حتمية زوال

(*) الاتحاد العام للعمال اليهود في لتوانيا، بولندة، وروسيا.

النظام الرأسمالي، ومن ثم اشادة المجتمع الاشتراكي، الذي لا مجال فيه للعلاقات القائمة على الاستغلال والعنصرية والطائفية والتعصب القومي. هذه الظواهر التي نشأت وترعرعت في عهود المجتمعات الطبقية القائمة على التناقضات العدائية، والتي ظهرت فيها ظروف ملاحقة اليهود واضطهادهم. لذا، فان محاكمة علمية لما عرف بمسألة اليهود وخصوصيتها، تضع الحقائق التاريخية لهذه المسألة في موقعها الصحيح.

كارل ماركس ومسألة اليهود

يقول ماركس، في مؤلفه «حول مسألة اليهود»*، والذي كتبه رداً على تفسيرات برونو باور لهذه المسألة: «لم تستمر اليهودية رغماً عن التاريخ، بل من خلال التاريخ»(٩). بهذا، يعترض ماركس على التفسيرات التي تناولت هذه المسألة من منطلق فلسفي ــ لاهوتي ويرجعها الى أسسها الاقتصادية ــ الاجتماعية. فالبحث عن جوهر اليهودي ليس في دينه، وانما في موقعه الطبقي الخاص والمتميز في المجتمع المعني. «يجب ألّا نبحث عن سّر اليهودي في دينه، بل عن سّر الدين في اليهودي الواقعي»(١٠). و «تطرح مسـألة اليهـود بصورة مختلفة تبعاً للدولة التي يعيش في ظلها اليهودي»(١١)، أي ليست هناك مشكلة يهودية بالمطلق.

ويتساءل ماركس: «ما هو الأساس الدنيوي لليهودية؟» ويجيب: «انها الحاجة العملية والمنفعة الشخصية.. ما هي العبادة الدنيوية لليهودي.. انها المتاجرة. من هي آلهته الدنيوية؟ انه المال»(١٢). ان طرح ماركس للسؤال، والذي يتجاوز فيه رؤية بـاور لهذه المسألة يتضمن أيضاً السؤال التالي: «ما هو العنصر الاجتماعي الخاص اللازم لالغاء اليهودية»(١٣). ويجيب بكل وضوح: «عندما يتمكن المجتمع من الغاء الجوهر العملي لليهودية، المتاجرة وشروطها، يصبح وجود اليهودي مستحيلاً. ذلك لأن وعيه لم تبق ثمة حاجة اليه، ذلك لأن القاعدة الذاتية لليهودية، الحاجة العملية، قد اتخذت شكلاً انسانياً، ذلك لأن الصراع بين الوجود الفردي المحسوس للانسان ووجوده الاجتماعي قد الغي. ان التحرر الاجتماعي لليهودي، هو تحرير المجتمع من اليهودية»(١٤). وقد ربط ماركس بين جوهر اليهودية وجوهر المجتمع البرجوازي حين قال: «الحاجة العملية والانانية هما أساس المجتمع البرجوازي... اله الحاجة العملية والانانية هو المال. المال هو اله اسرائيل المطماع والذي لا يجوز لأي اله آخر أمامه أن يقف. ان المال يخفض جميع آلهة البشر ويحولها الى سلعة. لقد أصبح اله اليهود دنيوياً، وغدا اله العالم. الصيـرفة، هي الإله الحقيقي لليهودي»(١٥).

بهذا كله، يكون واضحاً، أن حلّ مسألة اليهود ليس من واجب الدين، كما أراده برونو باور. وليس بالتحرر السياسي لليهود. كما انه ليس أيضاً بتجاوز هذه المسألة وتسامح الدولة المسيحية معها. اذ عندما يتمكن المرء من فهم أسس اليهودية التي هي المنفعة العملية والمصلحة الشخصية والأنانية والمتاجـرة، وتحويـل كل القيم الى سلع، هـذه الخصائص التي تتناغم مع الجوهر الاجتماعي للدولة البرجوازية، يستطيع المرء أن يجد حل

(*) وقد ترجم العنوان للعربية «حول المسألة اليهودية» خطأ.

مسألة اليهود بالتجديد الثوري وتغيير الظروف الاجتماعية ــ الاقتصادية التي كانت وراء ظهور هذه المشكلة. ولا يكون ذلك الاّ بالثورة الاشتراكية التي تلغي الأساس المادي لوجود مشكلة اليهود وغيرها من المشكلات الطائفية أو القومية.

الموقف اللينيني من الخصوصية اليهودية

من خلال كشف الجوهر الطبقي للصراع في المجتمعات الانسانية، يتحدد انتماء الانسان الفرد، بموقعه الطبقي وليس بانتمائه الديني أو القومي. من هذا المنطلق، حارب لينين كل المحاولات التي سعت الى غلغلة النزعة القومية البرجوازية في صفوف الطبقة العاملة. وأدان بشدة محاولات البوند نزع البروليتاريا اليهودية عن الحركة الثورية، لما يعنيه ذلك من تكريس لخصوصية اليهود وعزلتهم. وبالتالي عزل البروليتاريا اليهودية عن الصراعات الاجتماعية في بلدانها الأصلية. وقد أوضح أيضاً أن هذا العزل انما يخدم الايديولوجيا الرجعية البرجوازية ويؤدي الى شق صفوف الطبقة العاملة[١٦].

في مقالته «ملاحظات انتقادية حول المسألة القومية»، كتب لينين: «القومية البرجوازية والأممية البروليتارية ــ هذان شعاران متعارضان كل التعارض، وبشكل عدائي، ويمثلان المعسكرين الطبقيين الكبيرين في العالم الرأسمالي. ويعبران عن نمطين في السياسة (بل عن رؤيتين للعالم) في طرح المسألة القومية. وعندما يدافع البونديون عن شعار الثقافة القومية [لليهود] ويبنون عليه خطة كاملة وبرنامجاً عملياً لما يسمى 'بالاستقلال الذاتي القومي الثقافي'، فهم ينشرون في الواقع النزعة القومية البرجوازية في الأوساط العمالية»[١٧]. كما أشار لينين، في معرض دحضه لمحاولات البوند شق صفوف حركة البروليتاريا الروسية بطرح فكرة الخصوصية اليهودية، الى أن هذه المحاولات انما تعمل على تشويه وعي البروليتاريا اليهودية[١٨]. وفي مقابل الموقف الانشقاقي للبوند، أكد لينين على ضرورة ذوبان الحركة العمالية اليهودية، وحذر من أن أي توجه لعزلها سيصب في مجرى الفكرة الصهيونية التي تنادي بأمة يهودية. وقد قال بهذا الصدد: «ان هذه للأسف، فكرة صهيونية رجعية وخاطئة تماماً في جوهرها»[١٩]. ذلك لأن هذه الفكرة تتناقض كلياً مع مصالح البروليتاريا اليهودية؛ «اذ انها تخلق لديها بشكل مباشر وغير مباشر، حالة عداء للاندماج، حالة نزوع نحو الغيتو»[٢٠]. ودحض لينين أيضاً مقولة الشعب اليهودي الخاص قائلاً: «... علاوة على أنها متداعية مطلق التداعي من وجهة النظر العلمية، فانها رجعية في مضمونها السياسي»[٢١]. كما فنّد لينين الادعاءات القائلة بوجود سمات قومية أو عرقية، يحاول دعاة الأمة اليهودية، البرهنة على وجودها، بقوله: «تدحض الابحاث العلمية الحديثة ليس الخصائص القومية لليهود فقط، بل والخصائص العرقية أيضاً...»[٢٢].

الجوهر الرجعي للايديولوجيا الصهيونية

استمدت الصهيونية مفاهيمها الرجعية العنصرية من العقائد الجامدة للدين اليهودي، والتي هي من حيث الجوهر «الشكل الديني للغيتو اليهودي. حيث تتحدث هذه المفاهيم عن استثنائية اليهود وتفوقهم العنصري باعتبارهم «شعب الله المختار»، وعن الوعد الالهي المقدس، بعودة اليهود الى فلسطين، وانتظار المخلص، أساساً لها، لاقناع

البسطاء والمتدينين من اليهود «برسالة» المخلص الصهيوني، باعتبارها مجال تنفيذ الوعد الالهي. لهذا جهد المفكرون الصهيونيون في العمل على استخلاص تعاليم الدين اليهودي التي تخدم مخططاتهم. وقد صاغوا هذه التعاليم ضمن برامجهم السياسية مستخلصين منها أبدية اللاسامية والشتات القسري لليهود، والشوق الى صهيون، وفرض العزلة على اليهود في «الغيتوات» قسراً. مفسرين ذلك بسبب من الحسد الذي تكنه الطوائف الأخرى من الشعوب لليهود، لتفوقهم على غيرهم. وقد ألّف المنظرون الصهيونيون عشرات الكتب لايجاد التفسيرات والتزويرات المناسبة لتحريف الحقائق التاريخية بما يتلاءم وتبرير تأسيسهم حركتهم السياسية هذه، مؤكدين أن الصهيونية وجدت كفكرة منذ وجود اليهودية، رابطين الأجيال اليهودية بعضها بالبعض الآخر منذ آلاف السنين حتى يومنا هذا. وترى الصهيونية أن هذه الأجيال قد حافظت على «نقائها العرقي رغماً عن التاريخ». وقاومت اندماجها في الشعوب التي عاشت بين ظهرانيها بسبب الشوق التاريخي الى صهيون.

لقد صاغ المنظرون الصهيونيون كل هذه الأفكار الغيبية في تعارض تام مع روح عصر الثورة العلمية ـــ التكنولوجية، ليصلوا بالنتيجة الى الدور العالمي لليهود، والمنوط بهم من قبل الرب، باعتبارهم منفذي ارادة الله في الأرض، وبالتالي تبرير «الضرورة» وراء تأسيس الحركة الصهيونية. في كتيبه «دولة اليهود»*، يقول تيودور هرتسل أن الفكرة التي يأتي بها قديمة قدم الزمان ذاته(٢٣). ويقفز هرتسل عن حقائق التاريخ مصوراً اللاسامية بأنها داء أصاب شعوب العالم كافة، ولا مجال للخلاص منها الّا بحل مشكلة اليهود حلّاً سياسياً(٢٤). فحيث يظهر اليهود تلاحقهم، اللاسامية، والتي هي رد فعل حاقد من قبل الشعوب الأخرى ضدّ «تفوق العنصر اليهودي». ويقول (N. Bentwich) «الصهيونية قديمة قدم سعي الشعب اليهودي في أيام نبوخذ نصر للهيكل»(٢٥). ويطور حاييم وايزمان هذه النظرية الصهيونية في اللاسامية بقوله: «ان اللاسامية جرثومة يحملها كل انسان غير يهودي (Gentile) معه، حيث يكون ومهما حاول مراراً انكارها» (٢٦).

مسألة اليهود والحل الصهيوني

هل يمكن اعتبار الحل الصهيوني لمسألة اليهود هو الحل الصحيح؟ ان حلّاً صحيحاً لمسألة اليهود يحتم بالضرورة أولاً، تتبع المسار التاريخي لمشكلتهم منذ نشوئها وفي مختلف مراحل تطورها قبل التطرق الى امكانية الحل.

طرح المشكلة

لقد اقترنت اليهودية، عبر التاريخ، بوظيفة اجتماعية ـــ اقتصادية، لازمت المجتمعات الطبقية المستغلة (بكسر الغين)، وكانت هذه الوظيفة في أغلب الأحيان هي التجارة أو الربا. ولن نتطرق هنا الى البحث في مسلسل الوقائع التاريخية التي تؤكد ذلك، فهذه كانت موضوع دراسات عدة لباحثين اجتماعيين ومؤرخين ماديين حللّوا وقائع تاريخ مشكلة اليهود في سياق الجوهر المادي لليهودية ذاتها. ويعدّ مؤلف ابراهام ليون حول هذه المسألة، والذي

(*) وقد ترجم للعربية خطأ «الدولة اليهودية»

ترجم الى العربية بعنوان: «المفهوم المادي للمسألة اليهودية»، من الدراسات الشاملة والمتعمقة، التي تناولت هذا الموضوع بإسهاب وتفصيل. ففي هذا المؤلف، تتبع ليون جذور المسألة منذ بدايتها وفي سياق ظروفها التاريخية. وبتحديد دقيق للزمان والمكان اللذين حصلت فيهما ملاحقة اليهود واضطهادهم. ويصل ليون، في تتبعه لهذه المسألة، الى نتيجة يدحض فيها، بالوقائع المادية لتاريخ اليهود، الادعاءات الصهيونية التي تتحدث عن شتات قسري لليهود عبر التاريخ، وعن ملاحقة لهم في كل زمان ومكان. ويبين ليون خطأ المنطق الصهيوني القائل بحق تاريخي لليهود في فلسطين. والدراسة، في تبيانها خطأ المنطق الصهيوني، تدحض التفسيرات الغيبية التي تدعي أن يهود اليوم هم من سلالة عبرانيي الأمس، الذين كانوا قد أقاموا دولتهم على جزء من فلسطين، حوالى ٧٠ سنة، قبل حوالى الفي عام.

ولأن المنطق الصهيوني لا يصمد أمام حقائق التاريخ الدامغة، يبقى هناك تفسير واحد لأسباب مسألة اليهود، والذي حدده ماركس بالوظيفة الاجتماعية ــ الاقتصادية لليهودي في المجتمع. وتبقى أمام البحث العلمي حيال ذلك، مهمة واحدة، وهي السعي في البحث عن أسباب استمرارية هذا الدور لليهودي عبر التاريخ، ومن ثم أسباب انفجار المشكلة مع نشوء النظام الرأسمالي وبلوغها ذروتها «مع اكتمال المجتمع البرجوازي»(٢٧).

الرأسمالية وضعت أسس حل مشكلة اليهود لكنها لم تحلها

في حين يدّعي المنظرون والساسة الصهيونيون أن التاريخ اليهودي عبارة عن سلسلة من الاضطهادات تعرض لها اليهود في كل الأوقات والأزمان متجاوزين تحديد الظرف التاريخي والبلد المعني الذي حصلت فيه هذه الاضطهادات، فان الحقائق التاريخية تبين أنه لم تكن هناك مشكلة يهودية واضطهاد لليهود بالمطلق. بل ان الفئات الغنية من اليهود كانت، على العكس من ذلك تماماً، تحظى بامتيازات لدى الطبقات الحاكمة نظراً لأهمية دورها الاقتصادي والمالي في تعزيز وجود تلك الطبقات(٢٨). وفي هذا الصدد يشير ابراهام ليون الى أن وضع اليهود لم يكف عن التحسن منذ أُفول الامبراطورية الرومانية بعد الانتصار الكامل للمسيحية حتى القرن الثاني عشر. و «بانهيار الأوضاع الاقتصادية ازدادت أهمية الدور التجاري لليهود، حتى انهم شكلوا في القرن العاشر الرباط الاقتصادي الوحيد بين أوروبا وآسيا»(٢٩). لكن وضع اليهود بدأ بالتفاقم، مع نمو المدن ونشوء طبقة تجارية وصناعية محلية في أوروبا الغربية، في حين ظل وضعهم مزدهراً في بلدان أوروبا الشرقية التي كانت أقل تطوراً من أوروبا الغربية. وتفسير ذلك انه مع نشوء البرجوازية المحلية في أوروبا الغربية انتفت الوظيفة الاقتصادية لليهود هناك، فتمّ طردهم من المواقع التجارية وتحولوا الى الربا. ومع تحول الاقتصاد الزراعي، في مرحلة متقدمة، الى اقتصاد بضاعي تم نسف مراكز المرابين أيضاً(٣٠). فكان أمام اليهود الغربيين المطرودين من وظيفتهم الاجتماعية اما الاندماج بالبرجوازية المحلية الصاعدة، وقد حصل ذلك في بعض الأحيان، واما الانتقال من بلد الى آخر بحثاً عن الدور المفقود. وفي المتنقلين، نشأت مشكلة الذين لم يندمجوا. ويفسر ما تقدم انتقال مراكز الحياة اليهودية الى أوروبا الشرقية التي ظلت تحت هيمنة الاقطاع حتى القرن الثامن عشر. اذ «وجد الرأسمال التجاري والربوي

امكانيات هائلة للتوسع في المجتمع الاقطاعي»(٣١). فحيثما أقصي اليهود تدريجياً من البلدان الغربية، كانوا يثبتون وضعهم باستمرار في شرق أوروبا. لكن «بعد تطور الرأسمالية في القرن التاسع عشر (الرأسمالية هذه المرة، لا الرأسمالية الحرفية) أخذ وضع يهود روسيا وبولونيا المزدهر بالارتجاج»(٣٢).

يقول ليون: ان اندماج اليهود في أوروبا الغربية سار باتساق مع تقدم الرأسمالية. وهو يعيد عدم اختفاء اليهود تماماً في الغرب الى الهجرة الكثيفة ليهود أوروبا الشرقية نحو الغربية. هذه الهجرة التي ترتبط أسبابها بالأسباب العامة للهجرة في القرن التاسع عشر ككل(٣٣). وفيما يتعلق باليهود، فقد اتجهت هجرتهم في بدايات القرن التاسع عشر الى داخل روسيا والمانيا، حيث دخلوا في العمليات الاقتصادية للنظام الرأسمالي وتحديداً في المراكز الصناعية والتجارية الكبيرة. مما أدى الى ولادة البروليتاري اليهودي للمرة الأولى منذ قرون(٣٤). وهكذا فان الرأسمالية «وضعت أسس حلّ المسألة اليهودية لكنها لم تحلها»(٣٥). وضعت أسس الحل بما أحدثته من فرز طبقي في أوساط اليهود، فان الذي يميز عصر البرجوازية، كما جاء في البيان الشيوعي، «هو انه جعل التناحر الطبقي أكثر بساطة. فالمجتمع آخذ في الانقسام أكثر فأكثر الى معسكرين كبيرين متعارضين، الى طبقتين كبيرتين، المواجهة بينهما مباشرة هما: البرجوازية والبروليتاريا»(٣٦). وهذا ما أسهم في تحديد وضع اليهودي بالطبقة التي ينتمي اليها، وبالتالي فقد اليهودي خصوصيته التقليدية التي حافظ عليها في المجتمع الاقطاعي. ولم تحل الرأسمالية مشكلة اليهود، حيث ان المجتمع البرجوازي الذي نشأ على انقاض الاقطاع «لم يقض على التناحر الطبقي، بل أقام طبقات جديدة وأوجد ظروفاً جديدة للاضطهاد»(٣٧). في هذا السياق، نفهم اشارة ماركس الى بلوغ مسألة اليهود ذروتها مع اكتمال المجتمع البرجوازي، وكذلك ملاحظة ابراهام ليون بأن أزمة النظام الرأسمالي في القرن العشرين قد زادت من تفاقم المشكلة اليهودية.

الحل الصهيوني

ليس من شك في أن مشكلة يهودية قد نشأت في سياق التطور التاريخي. لكن هذه المشكلة لم تنشأ لأن البشر، بالطبيعة ومنذ ولادتهم، معادون للسامية، بل نتيجة تفاقم مشكلة اليهود ووصولها الى حد الأزمة، مع انهيار النظام الاقطاعي في أوروبا الشرقية وعجز أوروبا الغربية الرأسمالية المتطورة، والتي كانت الوجهة الجديدة للمهاجرين الشرقيين، عن تقديم الحل. هذا العجز الذي هو في صلب النظام الرأسمالي الذي اتسم منذ ولادته بالأزمات الاقتصادية والبطالة؛ «اذ لا يمكن للانسانية التي حققت لها الرأسمالية منجزات ضخمة، أن تتمتع بكل هذه المنجزات، الّا بزوال الرأسمالية ذاتها. فالاشتراكية وحدها هي القادرة على دفع الانسانية الى مستوى المرتكزات المادية للحضارة»(٣٨). من هنا، فان أزمة النظام الرأسمالي العاجز تاريخياً، تعكس نفسها في ظواهره الاجتماعية كتأجيج النعرات ضدّ الأقليات القومية أو الدينية، مثلاً، والتي يغذيها في أوساط الجماهير الشعبية لحرف الحقد الطبقي للجماهير عن مساربه الصحيحة. وهذا ما لا يحتاج الى برهان، اذ ان الطبقات المستغلة مارست ولا تزال الشعار التقليدي المعروف «فرق تسد». ومارسته الطبقات الحاكمة في أوروبا الرأسمالية ضدّ شعوبها وخارج حدود قارتها، في المستعمرات.

هذه الطبقات هي ذاتها التي قادت حملات الملاحقة والاضطهاد ضدّ اليهود؛ وهي نفسها «القابلة القانونية» لولادة الحركة الصهيونية. وهنا تكمن المفارقة الواضحة في ادعاء الصهيونية انها قامت لتحل مشكلة اليهود بينما هي، في الواقع، منذ تأسيسها وعبر تاريخها، حليفة أمينة على مصالح أكثر الطبقات رجعية وأكثرها عداء لليهود. من هنا نتبين انه في تطلعات البرجوازية الاحتكارية نحو الأسواق الخارجية، يكمن السّر في ولادة الحركة الصهيونية. وليس في تطلع اليهود نحو «خلاصهم التاريخي» على أيدي «المخلص الصهيوني». وهنا أيضاً يكمن سر نجاح الحركة الصهيونية في اقامة دولتها بالقوة واغتصاب اراضي الغير، على انقاض المجتمع الفلسطيني، بما استتبعه ذلك من تشريد للشعب الفلسطيني عن أرضه، وخلق مشكلة جديدة، على الصعيدين المحلي والدولي، هي المشكلة الفلسطينية.

ان أزمة الحل الصهيوني تكمن منذ البداية، في جوهره العدواني الاستيطاني، والذي هو جوهر الاستعمار والامبريالية. لهذا يمكننا بحق اعتبار نشوء المسألة الفلسطينية بمثابة انعكاس صارخ لهذه الأزمة. ويمكننا أيضاً أن نؤكد حقيقة أخرى، وهي أن خلق المسألة الفلسطينية هو الوجه الآخر للحيلولة دون حل مشكلة اليهود.

ولأن حل مشكلة ما، حلّاً صحيحاً، لا يكون بخلق مشكلة أكبر منها، فان الحل الصهيوني لمسألة اليهود يدحض نفسه بنفسه، ويكشف عن الهوية الرجعية لهذه الحركة السياسية التي ظلت طوال تاريخها، مخلصة لمنشئها الاستعماري، فجاءت وليدة شرعية لاطماع الامبريالية، ليس في الشرقين الأدنى والأوسط فحسب، وانما في عموم العالم الثالث.

اليهود أمام الحل الصهيوني

تدحض الوقائع التاريخية ما تزعمه الدوائر الصهيونية والامبريالية عن رغبة اليهود أنفسهم في اشادة «الوطن القومي» والهجرة الى «أرض الميعاد». فمن الحقائق المعروفة تاريخياً، على سبيل المثال لا الحصر، ان يهود المانيا رفضوا عقد المؤتمر الصهيوني الأول في وطنهم المانيا. وهذا ما اضطر الحركة الصهيونية الى عقد مؤتمرها الأول في مدينة بازل بسويسرا. ومن المعروف أيضاً أن يهود بريطانيا اعتبروا الصهيونية، عند قيامها، وبالا عليهم. وليس أصدق من الأرقام دليلاً على عدم حماس اليهود للحل الصهيوني. ففي الفترة ما بين الأعوام ١٨٨٠ ــ ١٩٢٩، هاجر الى الولايات المتحدة الأميركية وكندا ما يزيد على الثلاثة ملايين يهودي، بينما لم يتجاوز عدد المهاجرين الى فلسطين، خلال الفترة ذاتها، مئة وعشرين الفاً (١٢٠,٠٠٠)(٣٩)، اصطدم العديدون منهم بقوانين للهجرة سنتها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية للحدّ من هجرة اليهود اليها. مما اضطر العديد من هؤلاء المهاجرين، على غير رغبتهم، الى التوجه نحو فلسطين. وقد لعبت الاتصالات الدولية للحركة الصهيونية دوراً كبيراً في غلق أبواب الهجرة أمام اليهود الى غير فلسطين.

وفيما يتعلق بكثافة الهجرة اليهودية الى فلسطين، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، فان الأمر مرتبط الى حد كبير بعلاقات التنسيق بين الحركة الصهيونية والسلطات النازية في المانيا آنذاك. وقد توج التنسيق بين الطرفين باتفاقيات مشتركة أشهرها اتفاقية هاعفراه(٤٠)، التي عقدت على أساس المصلحة المشتركة للرايخ الالماني والوكالة اليهودية

لفلسطين. وبموجب هذه الاتفاقيات، حصل الصهاينة على تسهيلات هامة على صعيد نقل الأفراد والاموال وفتح مراكز التدريب للشبيبة اليهودية قبل مغادرتها الى فلسطين. وقد وصل التنسيق بين الطرفين، في أحيان عديدة، الى حد التفاصيل. فمثلاً كانت قوائم بأسماء اليهود الذين يتم اختيارهم لأفران الغاز النازية، تعد وتسلّم الى الفستابو من قبل أعضاء في المنظمة الصهيونية تمكنوا من التسلل الى قيادة المجالس اليهودية للغيتوات (٤١). وقد اختار هؤلاء للموت كلاً من اليهود الفقراء والداعين الى مقاومة الحملات النازية. ولم تكن أرواح اليهود الأبرياء، بحد ذاتها، تعني شيئاً بالنسبة للصهاينة، الاّ بما يخدم أهدافهم. فعلى سبيل المثال، اعترف كاستنر، الرئيس السابق لما سمي باللجنة الصهيونية الخاصة بانقاذ اليهود المجريين، بأنه قد التزم الصمت، حيال معرفته المسبقة بخطة نازية لابادة نصف مليون يهودي مجري(٤٢)، مقابل انقاذ بعض «الأعضاء الصهاينة النشيطين». وهكذا بدلاً من العمل على انقاذ اليهود من الموت، تم تسليمهم الى الفستابو. وهنا التقت لاسامية هتلر مع لاسامية الحركة الصهيونية. ولم يكن هذا الالتقاء صدفة املتها الضرورة في لحظة تاريخية معينة، بل هو في صلب الايديولوجيا والممارسة الصهيونيتين. فقد اعتبر الصهيونيون دوماً «آلام اليهود شيئاً يمكن أن يجنوا منه ثماراً سياسية مفيدة»(٤٣). وكان هرتسل قد وصف اللاسامية، في كتيبه «دولة اليهود» بأنها قوة دافعة (Triebkraft) نحو تحقيق الدولة اليهودية. وكتب في يومياته، في الثاني عشر من حزيران (يونيو) من العام ١٨٩٥ يقول: «سيكون المعادون للسامية أصدقاءنا المؤتمنين، والأقطار المعادية للسامية حليفتنا» (٤٤). وفقاً لرؤية هرتسل هذه، أدرك قادة الحركة الصهيونية أهمية دور حليفهم النازي في اعطائهم الفرصة التاريخية لتحقيق احلامهم. اذ أسهمت جرائم النازية ضدّ اليهود الى حد كبير في خلق رأي عام عالمي يتعاطف مع فكرة اقامة دولة لليهود. وكان للدعاوة الصهيونية ــ الامبريالية، والضغوط السياسية الدولية التي مارستها هذه الدوائر الأثر الكبير في اقحام الحل الصهيوني على أرض الواقع.

ويحسب، في اطار ممارسة الصهيونية للاساميتها ضدّ اليهود، ذلك الارهاب المنظم الذي مارسته تنظيماتها، ولا تزال، ضدّ تجمعات اليهود في مختلف أماكن تواجدهم. وذلك من أجل خلق ظروف غير آمنة تحملهم على الهجرة الى فلسطين واختيار الحل الصهيوني قسراً. ومن هذه العمليات، على سبيل المثال، عملية تفجير كنيس يهودي في بغداد، عند مطلع الخمسينات. وقد كشف فيما بعد أن بن ــ غوريون، رئيس وزراء اسرائيل آنذاك، كان شخصياً وراء العملية المذكورة.

لكن، وبرغم كل المحاولات الصهيونية آنفة الذكر، بقيت هناك شواهد كثيرة على عدم تحمس اليهود لهذا الحل في مختلف الأوساط اليهوديَة، داخل اسرائيل وفي أنحاء شتى من العالم. ومثال على ذلك جماعات دينية داخل اسرائيل وخارجها كجماعة ناتوري كارتا (Natoray Karta) وغيرها، حاربت ولا تزال، اقحام حلّ سياسي لمقولة «المخلص المنتظر»، الواردة في تعاليم الدين اليهودي. ومن الحقائق الملحوظة في وقتنا الحاضر، تلك الأرقام التي تشير الى تناقص مستمر في هجرة اليهود الى اسرائيل، وبالمقابل، ارتفاع نسبة الهجرة المضادة، أي الهجرة من اسرائيل. وهذا مايعرف حالياً في اسرائيل بظاهرتي الارتداد

والتساقط(*). ولا تكاد تخلو صحيفة يومية اسرائيلية من الاشارة الى خطورة تفاقم هاتين الظاهرتين على مصير الدولة برمتها(٤٥). خاصة وأن نسبة المهاجرين من اسرائيل أصبحت، في الآونة الأخيرة، تفوق كثيراً نسبة المهاجرين اليها.

مأزق الحل الصهيوني

ثمة مؤشر هام آخر على التصدع الذي تواجهه دولة اسرائيل، في صلب واقعها الاجتماعي، كنتيجة لمأزق الفكر الصهيوني في مجال تطبيقه العملي. والذي هو من حيث الجوهر مأزق الحل الصهيوني برمته. هذا المؤشر الهام هو سياسة العمل العبري التي مورست ولا تزال، منذ مطلع هذا القرن. فقد انقسم الصهاينة، ازاء هذه السياسة، بين مؤيد ومعارض؛ اذ ارتأت التيارات المؤيدة للعمل العبري، الحفاظ على «نقاء» العمل اليهودي، لأن استخدام العمال العرب يشكل خطراً اجتماعياً وقومياً على الدولة(٤٦). وارتأت التيارات المعارضة أن للعمل العربي مزايا انتاجية أعلى وحداً أقصى من الربح عبر استغلال الأيدي العاملة العربية بأجور زهيدة. والنقطة المركزية في اشكالية العمل هذه، هي أن سياسة العمل العبري تصطدم، عند التطبيق، أمام كل الخيارات الممكنة، بطريق مسدود. فاستخدام العمال العرب خطر اجتماعي وقومي، والعمل العبري الخالص، يعني حتمية الفرز الطبقي في أوساط المواطنين اليهود، وهو الفرز الذي تحاول الصهيونية تفاديه باستمرار، واحلال الانسجام الطبقي محله. وعندما لجأ الصهاينة الى حل وسط هو تسخير اليهود الشرقيين للعمل، بهدف التقليل من الاعتماد على العمل العربي، واجهوا، مرة أخرى، مأزقاً جاداً يهدد الكيان الاجتماعي والسياسي للدولة اليهودية. وقد تمثل المأزق هذه المرة بالتفاوت الهائل في الأوضاع الاجتماعية لليهود الشرقيين في مقابل اليهود الغربيين الذين يتمتعون بامتيازات هائلة، والذين من أوساطهم جاءت الدوائر الاسرائيلية ذات النفوذ والسطوة. مرة أخرى أكدت الخيارات جميعاً فشل المخرج الصهيوني أمام المأزق التاريخي لجوهر الفكرة الصهيونية ذاتها، القائمة على الاستغلال الطبقي والاضطهاد العنصري، ليس للفلسطينيين والعرب فحسب، وانما أيضاً للطوائف الشرقية من اليهود التي يرتاب الصهاينة فيها ويتخوفون من احتمال انحيازها للعرب في لحظة حاسمة من الصراع(٤٧). فاذا ما علمنا أن أكثر من نصف سكان اسرائيل هم من اليهود الشرقيين، يضاف اليهم أكثر من نصف مليون عربي من فلسطينيي الداخل. فضلاً عن أن بقية السكان اليهود هم في غالبيتهم من اليهود المولودين في فلسطين (الصابرا) والذين «ضاعت منهم رؤية الحلم الصهيوني» على حد تعبير مناحيم بيغن(٤٨). ولم يمتلكوا احساساً بالانتماء لليهودية العالمية(٤٩). ندرك استحالة الحل الصهيوني على المدى الاستراتيجي من الصراع العربي ــ الصهيوني والذي هو صراع وجود لا حدود.

(*) في اسرائيل، يجري الحديث عن نوعين من الهجرة والارتداد هما:١ ــ التساقط، والمقصود به اليهود الذين يهاجرون من أوطانهم ولا يكملون الطريق الى اسرائيل، بل يتوجهون الى أي مكان آخر غيرها. ٢ ــ النزوح اي خروج المواطنين اليهود من اسرائيل واستقرارهم في مناطق أخرى.

كما يشمل مفهوم الارتداد أولئك اليهود الذين كانوا يدعمون اسرائيل ثم تخلوا عنها فيما بعد.

لقد مضى حتى الآن ثلاثة وثلاثون عاماً على تأسيس دولة اسرائيل، وهي فترة من الزمان لا يستهان بها. ففي هذه الفترة، تمكنت الحركة الصهيونية من تأسيس دولة قوية ذات صبغة عسكرية عكست نفسها على كل شيء في هذه الدولة بما في ذلك الانسان. وتمكنت الآلة العسكرية الصهيونية، خلال هذه الفترة، من خوض عدة حروب عدوانية تحت شعار الهجوم الوقائي لدرء الخطر المجاور الذي يهدد كيانها. لكن ماذا قدمت هذه الدولة لمواطنيها، خلال الفترة المذكورة، غير الحروب والازمات الاقتصادية وانتشار البطالة والجرائم والاحساس بفقدان الانتماء أمام استحالة انصهار ما يقارب السبعين قومية في بوتقة الجنسية الاسرائيلية، وكذلك استحالة ربط هذا المواطن بالأرض الفلسطينية وصعوبة اقناعه بالدفاع عنها.

يطرح مجمل ما تقدم عدة تساؤلات حول واقع دولة اليهود ومصيرها بجوهرها الصهيوني:

ــ الى أي مدى نجح المشروع الصهيوني في أن يكون مجتمعاً طبيعياً؟

ــ هل توافرت لهذا المجتمع «الاستثنائي»، من الناحيتين التاريخية والواقعية، أية مقومات لنشوء الأمة وتشكّل الدولة القومية؟

ــ هل يمكن الحديث عن سوق قومي اسرائيلي وعن برجوازية وطنية اسرائيلية؟.. واين هي الحدود الجغرافية والبشرية لهذه الدولة القومية؟

فاسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا توجد لها حدود رسمية معروفة. (أجاب أحد المسؤولين الاسرائيليين على سؤال حول حدود الدولة بقوله: «حدودنا حيث يقف جيشنا»)، وهي أيضاً الدولة الوحيدة التي تشترط لبقائها احتياطياً بشرياً من أكثر من سبعين دولة في العالم. كما انها تكاد تكون الدولة الوحيدة أيضاً في كون أكثر من نصف سكانها يحملون، إضافة لجوازات سفرهم الاسرائيلية، جوازات بلدانهم الأصلية، تبعاً للبلدان التي قدموا منها. وهذا ما يطرح حقيقة ازدواجية الولاء والانتماء، بما تحمله هذه الازدواجية من تناقضات عاطفية واجتماعية وسياسية، سواء على صعيد بناء الانسان الفرد أم على صعيد مجمل بنيان الدولة.

يقول محمد حسنين هيكل، في حوار أجرته معه مجلة «المستقبل العربي[٥٠]»، ان اسرائيل قد اكتشفت أزمة وجودها الحقيقية بعد عدوانها في حزيران (يونيو) من العام ١٩٦٧. اذ حققت العسكرية الاسرائيلية آنذاك أقصى انتصار يمكن تحقيقه. لكن ليس بالعسكرية وحدها تقوم الدول. ومن الواضح انه نصر عقيم. وقد تنبأ اسحق دويتشر بعقم هذا النصر مباشرة بعد حرب حزيران (يونيو)، عندما أشار الى انه نصر اسوأ من هزيمة و «سينظر اليه ذات يوم، ليس في المستقبل البعيد، على أنه كارثة في المحل الأول على اسرائيل نفسها»[٥١].

اذن «اسرائيل لا تستطيع أن تحتمل السلام ولا تستطيع أن تحتمل حرباً الى الأبد»[٥٢]. الحرب والسلام كلاهما مدمر لاسرائيل، فالحرب تعني العزلة عن البيئة. والسلام يعني الاندماج وحتمية الذوبان. وأي سلام يأتي من اسرائيل والامبريالية ودوائرهما لن يحمل غير الاستسلام والتركيع لشعوب نشأت تاريخياً في هذه المنطقة. والسلام الحقيقي الوحيد الممكن هو السلام بشروط البيئة. وهكذا فان اشكالية الحل الصهيوني وأزمته المسيطرة يطرحان على بساط البحث واقعية الحل الفلسطيني الذي

يتحدث عن دولة فلسطينية علمانية، يعيش فيها كل المواطنين، بمن فيهم اليهود، بمساواة في الحقوق والواجبات. ان تدمير آلة الدولة الصهيونية لا يعني بأية حال من الأحوال التعرض للتجمع البشري اليهودي في فلسطين باي سوء، ففي حين لا يتسع السلام الصهيوني إلا للصهيونيين وحدهم. فان السلام الفلسطيني يتسع ليضم المواطنين اليهود باعتبارهم مواطنين لا صهاينة. والسلام الصهيوني، كما الحل الصهيوني لمسألة اليهود، كلاهما عقيم. وسرّ ذلك قائم في الجوهر الرجعي للحركة الصهيونية باعتبارها واحداً من افرازات الامبريالية.

مكان الصهيونية في بنيان الامبريالية

في مقالة مطولة بعنوان «الصهيونية في بنيان الامبريالية»، يشير المستشرق السوفياتي ف. أي. كيسيلييف الى مراهنة الدوائر الامبريالية على تطرف دولة اسرائيل في عدوانيتها المتصاعدة ضدّ شعوب الشرق الأدنى وبلدانه، وعلى النشاط العالمي للحركة الصهيونية، باعتبارهما، أي اسرائيل والصهيونية، من الادوات الهامة التي تعتمد عليها الامبريالية في مجالات صراعها الايديولوجية والاقتصادية والسياسية ضدّ المعسكر الاشتراكي وقوى التحرر في العالم. ويتتبع كيسيلييف، في مقالته هذه، تاريخ الحركة الصهيونية منذ تأسيسها وصولاً الى وقتنا الحاضر. مشيراً الى أن الصهيونية أصبحت بمثابة فرع يهودي للامبريالية[٥٣]، وهو يستند بذلك الى معطيات مادية تبين الموقع المالي والاقتصادي للصهيونية في اطار رأس المال الاحتكاري العالمي. فقد باشرت البرجوازية اليهودية مع مطلع القرن العشرين بتوسيع مواقعها الاقتصادية وتعزيز نفوذها المالي، وبالتالي أخذت تعمل من أجل أن يأخذ هذا النفوذ المتصاعد حيزه الجغرافي، وعلى الخريطة السياسية العالمية.

ويتناول كيسيلييف حقائق الثقل المادي للصهيونية والذي اكتسبته بفضل النفوذ الفعلي للدوائر المالية[٥٤] اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية وانحاء اخرى من العالم. وتشير دراسة أخرى الى أن أسرة روتشيلد تكاد تشكل «حكومة يهودية عالمية»، تتحكم بمصير أهم الشركات الصناعية والتجارية في أوروبا واميركا وآسيا بينما يشرف البنك الألماني على أهم المؤسسات التجارية والبنكية فضلاً عن دعم هذا البنك للمجهود الحربي لألمانيا الغربية والتي تربطها علاقات وثيقة باسرائيل تحت غطاء ما يسمى بتصحيح الموقف (Wiedergut Machung). وأما في جنوب أفريقيا، فان اسرة أوبنهايمر (Openheimar) تشرف على مئة وثلاثين شركة تستخرج اليورانيوم والذهب والماس. وهذه الأسرة من أهم الجسور التي تربط ما بين اسرائيل والنظام العنصري في جنوب أفريقيا. وفي البرازيل يقوم ملياردير صهيوني يدعى أورسيو كلايبن باعداد الفتيان اليهود من المواطنين البرازيليين في مدرسة عسكرية خاصة، وبعد انهاء التدريبات اللازمة يتم نقلهم الى اسرائيل، حيث يتلقون تدريباً ميدانياً في الجيش الاسرائيلي، ثم وبعد اكتساب الخبرة العسكرية بشكل كاف، يتم ترتيب عودتهم الى البرازيل لادخالهم في الجيش البرازيلي سعياً وراء تحقيق سيطرة وثقل فعليين للحركة الصهيونية في دوائر الحكم البرازيلية. وتوجد نشاطات مماثلة في العديد من بلدان أميركا الجنوبية كالأرجنتين وتشيلي وفنزويلا وهندوراس والمكسيك، فضلاً عن أن العديد من الرأسماليين اليهود الكبار يعمل تحت أسماء مستعارة في أنحاء شتى من العالم.

ان منشأ الصهيونية وتطورها يشيران الى استنتاج منطقي ومنسجم مع ذاته، وهو أن الحل الصهيوني لمسألة اليهود، انما هو حل البرجوازية اليهودية الكبيرة لأزمتها المرتبطة بالأزمة العامة للنظام الامبريالي كله. اذ انها تشكل جزءاً أساسياً منه وبالتالي شريكاً لا غنى عنه.

حركة استعمارية لا قومية

من الناحية التاريخية، شهدت نهايات القرن التاسع عشر انتقال الرأسمالية الى أعلى مراحلها وهي: الامبريالية، وشهد مطلع القرن العشرين، موضوعياً ولادة النظام الاشتراكي العالمي. ترافق ذلك مع تنامي الحركة الثورية العالمية المتمثلة في نضال الحركات العمالية في البلدان الرأسمالية المتطورة ونهوض الكفاح التحرري لشعوب المستعمرات. وقد أعطى ذلك كله المؤشر التاريخي الصحيح على حل مشكلة اليهود. ان ظاهرة صحية ووليدة نشوء تاريخي في أوساط اليهود، تأتي فقط، في سياق المسار التاريخي لحتمية انتصار الثورة الاشتراكية وحركات الشعوب التحررية. ولا تكون ظاهرة كهذه الّا من خلال الفرز الطبقي في أوساط اليهود، بحيث ينحاز فقراؤهم الى جانب البروليتاريا وعموم المضطهدين في العالم ليناضلوا في جبهة متحدة ضدّ القوى الرجعية المعادية لتطلعات الشعوب نحو الحرية والتقدم الاجتماعي. في حالة كهذه، يتحدد موقع البرجوازية اليهودية الكبيرة، الساعية الى اعادة عجلة التاريخ الى الوراء، في صف الأعداء الطبقيين للجماهير اليهودية أنّى تكن. هنا يكمن الفارق الجوهري بين توجه الامبريالية والصهيونية لتأسيس دولة قومية، خارج أوروبا وأميركا «بالضرورة»، للقومية اليهودية التي كشف ماركس عن جوهرها وأبعادها بقوله: «ان قومية اليهودي الوهمية، هي قومية التاجر، قومية رجل المال بالتحديد»(٥٥). ووصفها لينين بأنها «فكرة صهيونية رجعية وخاطئة تماماً».(٥٦). وبين حركات التحرر الوطني بكل خصائصها القومية المتوافرة تاريخياً والتي نشأت عن شعوب نهضت لتحقيق سيادتها القومية على أراضيها وثروات بلادها، فحاربت الاستعمار والامبريالية ولم تنبثق عنهما. في حين تأسست الحركة الصهيونية على قاعدة اغتصاب اراضي الغير بالقوة والابادة الجماعية للسكان الأصليين. ثمة فارق آخر جوهري وهو ان حركات الشعوب التحررية قد تشكلت بانسجام مع مسيرة التاريخ الحتمية، بينما جاء مشروع الدولة الصهيونية عكساً لمجرى التيار. فالحركات التحررية للشعوب تقدمية بالضرورة، لأن نضالها يشكل مزيداً من الهزائم للنظام الامبريالي، في حين يشكل وجود الصهيونية تعزيزاً لمواقع الامبريالية وانعكاساً لأزمتها في آن معاً.

كما لا تنطبق على الصهيونية الشروط التاريخية التي نشأت فيها القوميات الأوروبية الحديثة، اذ لم تتوافر لليهود في تلك البلدان الخصائص المجتمعية اللازمة لنشوء الامة، فقد تأسست الصهيونية في أوروبا، في مرحلة تاريخية كانت فيها البرجوازيات الأوروبية قد أنجزت دورها التقدمي وأصبحت رجعية، تبحث عن أسواق خارجية لبضائعها ومجالات استثمارها على حساب الشعوب الأخرى من العالم. يقول ابراهام ليون: «بينما نرى أن الحركة القومية هي نتيجة مرحلة الرأسمالية الصاعدة، نرى أن الصهيونية هي ثمرة عصر الامبريالية(٥٧)»، أي واحداً من افرازاتها. وهنا تجدر الاشارة الى أن قادة الصهيونية، بمن

فيهم الأوائل، لم يفقدوا وضوح الاتجاه ابداً، فيما يتعلق بدور دولة اليهود المقترحة. فقد كان هذا الدور واضحاً منذ البدء لهرتسل عندما كتب: «سوف نقيم [في فلسطين] سدّاً منيعاً لأوروبا ضدّ آسيا. ونقوم بدور مركز الحراسة للحضارة ضدّ البربرية»(٥٨).

الصهيونية شكل من أشكال مقاومة الامبريالية لانحلالها الحتمي

لم يكن الحلم الصهيوني بتأسيس دولة يهودية يدور في فضاء معزول عما كان يجري في القارة الأوروبية. فقد تناغم هذا الطرح منذ البداية مع متطلبات النظام الرأسمالي في مرحلته العليا ــ الامبريالية. وكان هرتسل، مؤسس الحركة الصهيونية، قد أشار الى هذه الحقيقة بقوله: «تقتضي الضرورات الدولية قيام دولة اليهود، ولهذا يجب أن تقوم»(٥٩). وقد لاحظ لينين سعي الرجعيات الأوروبية لخلق مشكلة يهودية عالمية، في فترة حرجة من عمر الحركة الثورية الصاعدة في العالم. وفي هذا الصدد، كتب في العام ١٩٠٣ متسائلاً: «هل يا ترى يمكن تفسير ذلك الواقع وهو أن كل القوى الرجعية في أوروبا بالذات، وبخاصة في روسيا، تتألب ضدّ اندماج اليهود. وتعمل على تكريس عزلتهم، على انه مجرد مصادفة؟»(٦٠).

يقول يوري ايفانوف: «ان اشتداد الصراع الطبقي على اعتاب القرن العشرين وضع الامبرياليين أمام ضرورة توطيد ودعم القوى التي تحارب بهذا الشكل أو ذاك الحركة البروليتارية الأممية. وبالتالي كانت توجد مصلحة موضوعية لدى حكام جميع الدول الأوروبية بدون استثناء في ظاهرة كالصهيونية»(٦١). وقد تماثلت رؤى الدوائر الأمبريالية وقادة الحركة الصهيونية فيما يتعلق بدور دولة اليهود. ففي الثامن من شباط (فبراير) من العام ١٩٢٠، أي بعد مرور ثلاثة أعوام على انتصار الثورة البلشفية، كتب ونستون تشرشل، وزير الحرب البريطاني آنذاك، مقالاً في صحيفة «الاستريتد صنداي هيرالد» (Illustrated Sunday Herald)(٦٢). تحت عنوان الصهيونية ضدّ البلشفية (Zionism Versus Bolshevism). يبدي تشرشل، في هذا المقال، تخوفه من أن يقع يهود أوروبا الشرقية والبلقان، نظراً لبؤس أوضاعهم وحرمانهم من الحقوق المدنية، تحت تأثير دعاوة الثورة البلشفية. وحيث رأى تشرشل ان اليهود، في ظل السلطة السوفياتية، قد حصلوا فعلاً على حقوق كانوا قد حرموا منها طويلاً في العهد القيصري. فقد تخوف من أن يصبح هذا الانجاز نموذجاً يتطلع اليه يهود البلدان الأخرى من العالم. مما سيعني تكريس مكانة الثورة البلشفية محلياً ودولياً. وبالتالي تغذية الحركة الثورية ورفدها بالكادحين من اليهود. وللحيلولة دون أن يشكل اليهود رصيداً ثورياً في بلدانهم الأم، ارتأى تشرشل ضرورة وضع اليهود في تناقض عدائي مع الثورة الاشتراكية وحركة التحرر العالمي. ولحرف انظارهم عن الحل الصحيح لمشكلتهم، شرع تشرشل شخصياً، بتشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين؛ دافعاً الى الأمام النموذج الصهيوني للحل كخيار وحيد أمامهم. وأما هرتسل، مؤسس الحركة الصهيونية، فكان قد عبر، في يومياته، عن هلعه من أن ينحاز الكادحون اليهود للحركة الثورية في أوروبا مشيراً الى ضرورة حرفهم عنها؛ بقوله: «كما تجب الاشارة بشكل خاص الى أننا في كل مكان نحارب الثوريين. وفي الحقيقة فاننا نبعد الطلاب والعمال اليهود عن الاشتراكية والعدمية، بطرحنا أمامهم نموذجاً انقى للشعب الامثولة»(٦٣).

وانطلاقاً من هذا التوجه، أنيط بالحركة الصهيونية دورٌ أساسي في تحديد أشكال مقاومة النظام الامبريالي لولادة نقيضه التاريخي، النظام الاشتراكي العالمي. وعندما أخذت الامبرياليات الأوروبية تفكر جدياً في التصدي للسلطة السوفياتية، مباشرة بعد تسلم البلاشفة السلطة، لم تكن الصهيونية تحتاج الى من يحثها على ممارسة دورها في هذا الاطار[٦٤]. فقد كتب المؤرخ الصهيوني ريتشارد غروسمان حول هذا الدور بكل وضوح: «حيث أن الدولة الشيوعية الثورية في الشمال تهدد مصالح انكلترا الحيوية، فعلى هذه الأخيرة أن تدرك أهمية الوطن القومي اليهودي بالنسبة لها»[٦٥].

ومن البديهي اذن أن يناط بالحركة الصهيونية دورٌ خاص وعالمي في اطار الاستراتيجيات الامبريالية، فلقد تمكنت الصهيونية من تحقيق هدفها بخلق مشكلة يهودية عالمية، تكون مطروحة للنقاش على الصعيد الدولي[٦٦]. وفي سياق ذلك، يدرك المرء لماذا يتم التركيز باستمرار على مقولة «الأمة اليهودية العالمية»، وعلى «الدور العالمي لليهود». فهذه الشعارات تعطي للصهيونية مجالاً كبيراً للمناورة وحرية التحرك للتدخل في الشؤون الداخلية للعديد من البلدان، متسترة وراء «القلق على مصير اليهود» فيها. ويدرك المرء أيضاً، لماذا تتم مطالبة اليهود بازدواجية الولاء لاسرائيل والصهيونية، فضلاً عن أوطانهم، حتى عندما يتعارض هذا الولاء مع قوانين بلدانهم الأم. فالصهيونية هي أكثر الحركات الرجعية في العالم خبرة في تصدير الثورة المضادة. ونشاطها يتسع ليشمل آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وذلك لعرقلة تنامي الحركات الثورية في هذه البلدان وللحيلولة دون استكمالها لاستقلالها الاقتصادي وللابقاء عليها في حالة تبعية للنظام الامبريالي. والشواهد على ذلك كثيرة ومعروفة ولا تحتاج الى برهان.

وفي المنطقة العربية، أنيط بالحركة الصهيونية دورٌ خاص واستثنائي أيضاً، تمثل على وجه التحديد في تأسيس الدولة اليهودية المقترحة على أرض فلسطين. والتي لم يأتِ تأسيسها حلاً للمشكلة اليهودية بل تصديراً لها، على الطريقة التقليدية للاستعمار. فلقد نقل هذا الحل اليهود من عزلة اسوار الغيتوات الى عزلة الغيتو الكبير، اسرائيل. ولا يعني هذا الواقع، بأي حال من الأحوال، ايجاد وطن «قومي وآمن» لليهود، بل تأمين شروط الحياة لمشروع استثماري ضخم، أريد له أن يشكل كيان الدولة الكمبرادورية (الوسيطة) بين المشرق العربي وعموم الشرق وبين بلدان المركز الرأسمالي. فاسرائيل، حسب التعبير العربي المتداول، شرطي الحراسة، الأمين على المصالح الامبريالية في المنطقة العربية. وعلى الأخص مصالح الكارتل النفطي العالمي، الذي «يرتدي لباس الصداقة والتعاون مع العرب». فاسرائيل ليست مجرد مشروع صهيوني للاستعمار الاستيطاني، وليست... مجرد مشروع للتوسع تموله الرأسمالية العالمية على اختلاف جنسياتها، لكنها في الواقع وبصفة خاصة مشروع استعماري تسيطر عليه احتكارات النفط الدولية العاملة في المنطقة العربية وفي مقدمتها الاحتكارات الأميركية. وذلك هو ما يقيم الصلة العضوية المباشرة بين (الكيان الاسرائيلي) والامبريالية العالمية[٦٧]... حيث تقوم اسرائيل في المنطقة العربية بدور امبريالي فرعي (Sub-imperialist Role).

ان المنطلقات الايديولوجية والممارسات الفعلية للحركة الصهيونية ودولتها اسرائيل، لا تعكس روح العصر في سياقه التاريخي، وانما هي حركة سياسية رجعية، تمثل شكلاً من

أشكال مقاومة النظام الامبريالي لانحلاله الحتمي. وتكفي نظرة سريعة على خريطة الاحتكارات الدولية لتكشف لنا بوضوح دقة تشخيص ليون لمكانة الصهيونية في البنيان الامبريالي العام، عندما أشار الى أنها «ثمرة عصر الامبريالية». اذ يمكن الحديث، في هذا الاطار، عن فرع صهيوني للامبريالية، يحمل كل خصائصها الأساسية(٦٨)، من حيث التشكل والبنيان والأهداف والمصير.

---

(١) ابراهام ليون، **المفهوم المادي للمسألة اليهودية**، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الأولى، ١٩٧٣، ص ١٦.

(٢) **المصدر نفسه**.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ١٧.

(٤) W. I. Lenin: «Die Stellung des «Bund» in der Partei» in: *LW, Bd. 7,* Berlin, 1956, S. 90.

(٥) *Ebenda.*

(٦) ليون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧.

(٧) Karl Marx, «Zur Judenfrage», in: MEW *Bd. I,* Berlin, 1958, S. 372.

(٨) ليون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧.

(٩) Marx, *a. a. o.,* S. 374.

(١٠) أنظر الهامش رقم ٧.

(١١) Marx, *a. a. o.,* S. 351.

(١٢) *Ebenda,* S. 372

(١٣) *Ebenda.*

(١٤) *Ebenda,* S. 377.

(١٥) *Ebenda,* S. 374-375.

(١٦) W. I. Lenin: «Braucht das judische proletariat eine «Selbstständige Politische Partei» ? Lw, *Bd. 6,* Berlin, 1956, S. 324-329.

(١٧) W. I. Lenin: Kritische Bemerkungen Zur nationalenfrage», *LW, Bd. 20,* Berlin, 1967, S. 11.

(١٨) W. I. Lenin, «Die Stellung des «Bund» in ....» *a. a. o.,* S. 89.

(١٩) *Ebenda,* 91

(٢٠) *Ebenda,* S. 90, 91.

(٢١) أنظر الهامش رقم ٤.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) Theodor Herzl: *Der Judenstaat,* Berlin, 1920, S. 5.

(٢٤) Ebenda, S. 9.

(٢٥) N. Bentwich, *Palestine,* London, 1946, P. 60.

(٢٦) Richard Grossman: *A Nation Reborn,* London, New York, 1960, P. 14.

(٢٧) Marx, a. a. o., S. 376.

(٢٨) Galina Nikitina, *The State of Israel,* Moscow, Progress Publishers, 1973, p. 16, 17.

(٢٩) ليون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٥.

(٣١) **المصدر نفسه**.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٦.

(٣٣) **المصدر نفسه**.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٣.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٧.

(٣٦) K. Marx/f. Engels, Manifest der Kommunistishen Partei, in: *Werke, Bd. 4,* Berlin, 1959, S. 463.

(٣٧) *Ebenda*

(٣٨) ليون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٠.

(٣٩) Walter Hollstein, *Kein Frieden um Israel; Zur Sozialgeschichte Des Palästina-Konflikts,* Frankfurt am Main, Fischer Verlag, 1973, S. 43.

(٤٠) فارس غلوب، «الصهيونية والنازية، علاقات واتفاقيات» **شؤون فلسطينية**، العدد ٨٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ ص ٦٧ ــ ٩٤.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ٨٤، ٨٥، ٨٩.

(٤٢) **الجوهر الرجعي للصهيونية** (مجموعة مقالات)، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥، ص ٧٣، ٧٤.

(٤٣) غلوب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٦.

(٤٤) Herzl, Gesammlte Zionistische Werke, *Bd. III, Tagebücher II,* Tel-Aviv, 1934, S. 94.

(٤٥) موشي كول، **دافار**، ١/٨/١٩٧٩؛ يهودا توفين، **عل همشمار**، ١٣/٩/١٩٧٩، نقلا عن نشرة **الأرض**، السنة السابعة، العددان ١ و ٤، ٢١/٩/١٩٧٩، ٧/١١/١٩٧٩.

(٤٦) عبد الحفيظ محارب، «سياسة العمل العبري بين الأمس واليوم» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤، آب (أغسطس)، ١٩٧٣، ص ١٣٣ ـــ ١٦٠.

(٤٧) اسحق دويتشر، **دراسات في المسألة اليهودية**، (ترجمة مصطفى الحسيني)، بيروت: دار الحقيقة، الطبعة الأولى، ١٩٧١، ص ١٠٦.

(٤٨) محمد حسنين هيكل، «قضايا التسوية والصراع العربي الاسرائيلي»، حوار أجرته معه مجلة **المستقبل العربي**، العدد ٣١، أيلول (سبتمبر) ١٩٨١.

(٤٩) دويتشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٧.

(٥٠) هيكل، **مصدر سبق ذكره**.

(٥١) دويتشر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٤.

(٥٢) هيكل، **مصدر سبق ذكره**.

(٥٣) ف. اي. كيسيلييف، «الصهيونية في بنيان الامبريالية»، **الصهيونية الدولية، تاريخها وسياستها**، (ترجمة محمد الجندي)، بيروت: دار ابن رشد ودار الفارابي، ١٩٧٩، ص ١٠ ـــ ١٧.

(٥٤) سهيل عامر، «أضواء على نشاط الصهيونية العالمية في السبعينات»، **الطريق**، بيروت، السنة التاسعة والثلاثون، العدد الأول، شباط (فبراير)، ١٩٨٠، ص ١٣٢ ـــ ١٦٢.

(٥٥) Marx, *a. a. o.*, S. 375.

(٥٦) أنظر الهامش ١٨.

(٥٧) ليون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٥.

(٥٨) Herzl, Der Judenfrage, *a. a. o.* S. 24.

(٥٩) Herzl, *Ebenda,* S. 7.

(٦٠) Lenin, Die Stellung...» *a. a. o.*, S. 91.

(٦١) يوري ايفانوف، **أحذروا الصهيونية**، موسكو: وكالة أنباء نوفوستي، ١٩٦٩، ص ٣٧.

(٦٢) Annamarie Adé, *Churchill und die Palästina-Frage; 1917-1948,* Diss. Zürich, 1972, S. 29, 30.

(٦٣) Herzl, Tagebücher, *a. a. o.*, S. 258.

(٦٤) B. Bakanow, «*Zionism; Lüge Von A bis Z*» APN-Verlag, Moskau, 1974,

أنظر أيضاً: ايفانوف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢ ـــ ٧٥.

(٦٥) Crossman, *op. cit.*, p. 62.

(٦٦) Herzl, Der Judenstaat,... *a. a. o.*, S. 50.

(٦٧) أنظر: فؤاد مرسي، «الكيان الصهيوني والكارتل النفطي»، **النفط والتنمية**، السنة الثالثة، العدد العاشر، تموز (يوليو)، ١٩٧٨، ص ١٤ ـــ ٢٧.

(٦٨) أنظر تحديد لينين للخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للامبريالية في مؤلفة: **الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٠؛ أنظر أيضاً تعريف هذه الخصائص في:

Philosphisches Wörterbuch, Bd. I, Bibliographisches Institut Leipzig, 1975, S. 549, 550.

زكي قنصل المهجري في فلسطينياته

يوسف حداد

من الظاهرات المميزة في أدبيات المهجر الجنوبي، الالتزام الثابت بقضايا الوطن العربي القومية والاجتماعية والسياسية، ومعايشة هذه القضايا بكل دقائقها والغوص فيها بكل أبعادها، إيماناً من أصحابها بالمسؤوليات الجسام الملقاة على كواهلهم تجاه وطنهم، وبالواجب القومي الذي يحتم عليهم امتشاق أقلامهم في معارك أمتهم المتعددة الجبهات: يقاتلون الأجنبي لينعم الوطن بالاستقلال؛ يقاتلون التخلف لإيصال امتهم إلى التقدم؛ يحاربون الأمراض الاجتماعية، من طائفية واقطاعية وكيانية بلا هوادة؛ يترصدون ما يجري في دنيا العروبة من أحداث؛ ويشاركون بأفكارهم وخيالهم أفراح شعبهم وأتراحه، وكأنهم يعيشون في قلب هذه الأحداث.

إن وجدانهم القومي الملتهب محبة وتعلقاً بالوطن، وهم في دنيا الاغتراب، قد اختزل المسافة المكانية بين الوطن والمغترب، وزاد من حماس أهل القلم وتفاعلهم مع هموم أمتهم، فإذا مأساتها مأساتهم، وأعراسها أعراسهم. لم تلههم مكابدتهم في سبيل لقمة العيش عن الخوض في شتى القضايا القومية والاجتماعية. فمن مقارعة الاستعمار وأعوانه، إلى بذر الوعي لإيقاظ الوجدان القومي، إلى الدعوة الملحة لنبذ الطائفية والاقليمية والتوجه نحو الوحدة العربية الشاملة.

اهتمامات الأدب المهجري

الأدب في مفهوم أكثرية أدباء المهجر، سيما الجنوبي، رسالة ومسؤولية قومية، وأصحاب هذا الاتجاه يرفضون، بشكل قاطع، مقولة الفن للفن، لأنهم يؤمنون بأنه رسالة، وهذه الرسالة هم أمناء عليها، فلا مجال للتخلي عنها. ففي الشأن القومي، هي رسالة إيقاظ وإنقاذ، وفي الشأن الاجتماعي هي رسالة إصلاح وعلاج، وفي الشأن الوطني في المغترب، رسالة محافظة على الشخصية الوطنية خشية التغريب أو الذوبان؛ وذلك بتوثيق الترابط مع الوطن الأم والتفاعل معه بكل شؤونه وشجونه، وهي رسالة لغوية

للمحافظة على اللغة القومية التي هي إحدى ركائز القومية. والملفت للنظر، أن إيمان أدباء المهجر الجنوبي بعامل اللغة دفعهم إلى خدمتها، رغم تحصيلهم المدرسي المتواضع، فجاء إنتاجهم الأدبي متين العبارة، قوي السبك، خالياً من الركاكة حتى اتُّهموا بالتقليد فلم يروا في ذلك مأخذاً أو غضاضة(١).

وما دامت أحداث الوطن العربي هي الاهتمامات الرئيسية للأدباء المهجريين، فقد شكلت هذه الأحداث غالبية مضامين إنتاجهم. فمن مقارعة الأتراك، أيام استبداد عبدالحميد، إلى الترحيب الحار بدستور ١٩٠٨، إلى النقمة على أهل «الاتحاد والترقي»، بسبب نزعتهم الطورانية المفرقة، إلى الثورة العربية عام ١٩١٦ والتغني بشريف مكة، إلى الثورة على الأتراك، عقب أحكام الاعدام التي أصدرها السفاح جمال، إلى النقمة العارمة على الغرب، لنكْثه بالوعود التي قطعها للشريف حسين ولتجزئته بلاد الشام وفق اتفاقية سايكس ــ بيكو. وزادت النقمة على الغرب، وبريطانيا بشكل خاص، بسبب قطعها وعد بلفور للصهيونيين. ومن الاهتمامات اللاحقة التي طغت على أدبيات المهجريين: يوم ميسلون، ثم الثورة السورية عام ١٩٢٥، فسياسات الانتداب بمجملها.

كل ذلك كان باعثاً على الأسى. وكان الرجوع لأمجاد الماضي حافزاً عندهم للتغلب على المآسي والانعتاق من ربقة الحاضر، وكان تواجدهم في امصار جل سكانها من الأسبان، حافزاً لتذكيرهم بمآثر العرب الأندلسية فأكثروا من الموشحات، كما أكثروا من التحدث عن سلطان العرب الغابر ومجدهم الزائل.

على أن القضية الفلسطينية كانت القضية المركزية التي نالت القسط الأوفر من اهتمامات هذه الكوكبة من الأدباء. لقد هالتهم «مكافأة» بريطانيا الحليفة للعرب، بإعطائها وعد بلفور غير الشرعي للصهاينة، كما هالهم اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه ونثره في أربع رياح الأرض، فطغى هذا الحدث على ما سواه في الأدب المهجري. فلقد عاش أهل القلم في غربتهم المأساة الفلسطينية، بوجدانهم وبعواطفهم، ومنهم زكي قنصل، الذي لا يزال يعيش آلام العرب ويحلم مع الحالمين بالمستقبل.

زكي قنصل: حياته وعصره

أبصر زكي قنصل النور خلال الحرب العالمية الأولى، في الغربة، وعاد صغيراً إلى يبرود، مسقط رأس والديه في سوريا، ثم هاجر وهو في الثالثة عشرة من عمره إلى البرازيل، فالأرجنتين. ودرس على نفسه، وعمل في الصحافة، وانضم عام ١٩٤٩ إلى الرابطة الأدبية في عاصمة الأرجنتين، ثم تزوج في العام اللاحق وسمى ابنه البكر عمر، تيمنا بالشاعر عمر أبو ريشة، وعاد إلى الوطن عام ١٩٦٨، ثم قفل عائداً إلى مغتربه القسري. وهكذا، قُدّر له أن يعيش زمن الأحداث الجسام التي عصفت بعالمه العربي، وفي طليعتها القضية الفلسطينية.

وهكذا نجده، يتناول، إضافة للقضية الفلسطينية، الكثير من القضايا الوطنية والاجتماعية. يتحقق الجلاء الأجنبي عن سوريا، القطر الذي ينتمي إليه، فيرى أن هذا

الإنجاز ليس خاتمة المطاف؛ بل هو بدايته، فالأجنبي الذي ارتحل بجنوده لم يرتحل بمصالحه وعملائه، وتحقيق الاستقلال الفعلي والتوجه للعمل الوحدوي القومي وبناء الاقتصاد الوطني تحتاج برأيه إلى جهد حثيث:

ثورةُ الشعبِ لم تزلْ في البدايهْ ضَلَّ من يحسبِ الجلاءَ نهايهْ
أيها العابثون بالحقِ مهلاً إن للحقِ ألفَ جيشٍ ورايهْ(٢)

ويغلب على شعره الاجتماعي التعاطف الشديد مع الكادحين من أبناء الشعب أصحاب المهن «الوضيعة»، ففي قصيدته «البنّاء» يصف كدح هذا العامل وجهاده من أجل الرزق فيقول:

يبني القصورَ وكوخُهُ خَرِبُ بئِسَتْ حياةٌ كلُّها تعبُ
أوَلَيْسَ يجمعُه بسيدِهِ نَسَبٌ من الصلصالِ أو حَسَبُ؟!

وفي قصيدة له بعنوان: «العاملة»، يقول:

هبّتْ إلى العملِ في خفةِ الحجلِ
تسعى بلا مللِ وتعيش بالأملِ

ما أضيق الدنيا على الوَكِلِ
وأبرَّها بالعاملِ الجَذِلِ

بالروحِ بَسْمَتُها تُخفي رزيتَها
لو ذُقتَ لوعتَها أو خُضتَ غمرتَها
أكْبَرْتَ عِزَّتَها ولم تَقُلِ:
«إن الشجاعةَ عُدَّةَ الرجلِ»

على أن اهتمامنا مقصور على الجانب الفلسطيني الذي رافقه الرجل منذ عام النكبة حتى بداية السبعينات من هذا القرن.

الشاعر في فلسطينياته بين عام النكبة (١٩٤٨) وعام الهزيمة (١٩٦٧)

لم تتوقف بريطانيا، في تعاطيها مع العرب، عند حد النكوث بالوعود المقطوعة للشريف، ولا عند القيام بإصدارها وعد بلفور القاضي بإنشاء «وطن قومي لليهود في فلسطين»، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، إذ عمدت خلال فترة انتدابها على فلسطين إلى سحب البساط من تحت أقدام الفلسطينيين واقتلاعهم من أرضهم بعد إنجاز مهمتها في تشييد كيان الاغتصاب. وبعملها هذا عمدت إلى القمع البربري حيناً، وأحياناً إلى التحايل والخداع بإيفاد لجان ملكية لإجهاض الانتفاضات المتلاحقة التي نشبت إبان فترة الانتداب، وكانت الرجعية الوجاهية داخل فلسطين وأولو الشأن والسلطة خارج فلسطين خير معين لها على ذلك. وحين اطمأنت إلى اكتمال مهمة الانتداب لصالح الصهيونيين، أعلنت انتهاءه، وأخذت، قبل اكتمال انسحابها، تعمل جهراً على ترجيح كفة الصهيونيين

في الصراع الدائر على الساحة الفلسطينية. ومع ذلك، تصدى الفلسطينيون بعناد للتحرك البريطاني الصهيوني، وحققوا ميدانياً أكثر من نجاح، إلى أن جاءت خديعة الرؤساء والملوك العرب بالإيعاز إلى الفلسطينيين بالتوقف عن القتال والانتقال إلى البلدان العربية المجاورة، لإفساح المجال لجيوش الأنظمة كي تعبر الحدود. فكان ماكان من خيانة سافرة نتج عنها التشرد والحصار والقهر، وارتفاع بيارق الاغتصاب فوق أكثر فلسطين؛ الأمر الذي استفظعه الشرفاء من هذه الأمة في الوطن والمغتربات. توقعوا التحرير الكامل للتراب الفلسطيني فأسفر تدخل جيوش الأنظمة عن اقتلاع مليون مشرد منتشرين في المخيمات.

هذا الجرح النازف في جسم الأمة، إنما يتحمل وزره. أرباب المناصب، أصحاب البيانات والشعارات لا أهل فلسطين، وهذا ما تبينه زكي قنصل، بعد سنة من عام النكبة، حيث قال في قصيدته «ملوك الكلام» مخاطباً فلسطين:

ما توانى عن الجهادِ بَنوك ... يشهدُ اللهُ لا، ولا خذلوكِ
الزعاماتُ وَحدَها جانياتٌ ... فاسأليها عن عِرضكِ المهتوكِ
يا فلسطينُ ما يئسنا ولكنْ ... ضاعَ إيمانُنا بِمَنْ ضيَّعوكِ
ولَغُوا في دماكِ ثم تَبارَوا ... يتباكَوْنَ للدَّمِ المسفوكِ

إن مسح لطخة العار لا تكون بالخطابات ولا بالشكاوى والتوسلات، بل بالقوة التي وحدها تُحِقُّ الحق:

عُدَّةُ الحرب مدفعٌ لا خطاب ... لا تقيسوا بلاغةً بِرَكيكِ
يشهدُ الله ما ضعفتم ولكن ... أعْوَزَتْكُمْ عقيدةُ اليرموكِ

إن النصر على الأعداء لا يحققه إلا سيف الحق القاطع، فيه يبزغ الفجر الجديد:

فأعِدِّي للثأر ظِفْراً ونابا ... يتراءى فجرُ الخلاصِ الوشيكِ
لن تموتي وفي يمينكِ سيف ... وَرِثَتْهُ الأجيالُ عن ماضيكِ(٣)

وينام الطفل الفلسطيني في مخيم الذل والقهر يتيماً في كنف أم ترعاه وتغذيه بالحقد والثأر ممن قتلوا أباه وسلبوا أرضه.

عينان تعتلجانِ بالنارِ ... ويدٌ تَخُطُّ وَصِيَّةَ الثّار
الحِقْدُ يُوحيها ... والجرحُ يُمليها
وعلى الحروفِ الراعفاتِ دماً ... الهادراتِ تخالُها حِمَما
تَنْزُوْ حشاشةَ ... لاجئٍ بالِ

هذا الطفل هو صانع الأمل الآتي، وهذه الأم هي صانعة الزمن القادم، إنها تغرس في نفس طفلها روح الانتقام؛ إذ تقول له:

يـا ابنَ الشهيـدِ الحيِّ يـا ولدِي   يـا فِـلْذَةً خضـراءَ مـن كَبِـدِي
إنـي نـذرتُـك لِلغَـدِ الدّامِـي
وَتَـرَكْـتُ بَـيْـنَ يـديـكَ أحـلامِـي
إحْـمِـلْ رسـالة حـقـديَ الظّامِـي
«سـامِـي» تـركـنـا الدّار يـا سـامِـي
نـهـبـاً لشُـذّاذٍ وأقْـزام
لكـنْ سَـيَـزْحَـفُ بـحـرُنـا الطّامِـي
كـالمـوتِ كـالإعصـارِ كـالقَـدَرِ   كـالجنِّ تنْبُـعُ من كـوى سَقَـرِ
فنطهِّرُ الدّارا   ونحطِّمُ العارا
ونَـدُكُّ «تَـلَّ ـــ أبـيـبـهِـمْ» طَلَلاً   تَـبْـقَـى لهـمْ ولِنَسْلِهِـمْ مَـثَـلا
يَـتَـطَيَّـرونَ بِـه إلى الأبَـدِ

ولا تنسى الأم إظهار صورة الغرب الذي غدر ونهب وأقام كيان الاغتصاب:

الغَـرْبُ بـاسم السلم ضحّـانـا   وبِـحُـجّـةِ التَّـمْـدِيـنِ أفـنـانـا
فـابْـصِـقْ لهُ أسـطورَةَ السّـلمِ
والْعَـنْ حـضـارةَ عـصـرِهِ العـلمِـيْ
فـي لحْـمِـنـا مـنـهُ وفـي العَظْـمِ
نـابٌ يـحـزُّ ومِـخْـلَبٌ يُـدْمِـيْ
حـقُّ الضـعـيـفِ وعِـفَّـةُ الشَّـهْـمِ
الحـقُّ للرَّشّـاشِ واللُّغْـمِ
فـازرَعْ على الرَّشّـاش إيمـانـكْ   وَاكتُب بِحَـدِّ السّيفِ بُـرْهـانَـكْ
مـا أنـت مـن صُـلْبِـيْ   إنْ جِـدْتَ عـن دَرْبِـيْ
يـا ابني نـذرتـك للغـدِ الدَّامِيْ   فـاحمـل رسـالَةَ حِقْدِيَ الظّامِيْ
وحَـذارِ أنْ تُـبْـقِـيْـهِ ظَمْـآنـا(٤)

وإلى جانب طفل المخيم، يمضي العام تلوَ العام و«ملوك الكلام» في غيهم يعمهون. ويرد قنصل على زميله «القروي»، مدافعاً عن الطفل والشعب، ساخطاً على أرباب السلطان منذراً ومتوعدًا:

أُعيـذُكَ أنْ تجـورَ وأنت أدْرى   بِمَنْ وَهَبُـوا اليهـودَ جِنـانَ عَـدْنِ
هُمُ الزعمـاءُ فـارْفِق بـالضحـايـا   ولا تَـقْـلِبْ لهـم ظهـرَ المِـجَـنِّ
لِيَشْقَ الشعبُ مـاداموا بِـرَغْـدٍ   ويَفْنَ العُـرْبُ مـا دامـوا بـأمْنِ

* * *

مُلوك العُرْبِ غُوْصُوْا في الملاهي   وزُجُوا النـاس في قيدٍ وسِجْنِ
ستنهـارُ العـروشُ غـداً عليـكُمْ   وتَبْتَسِمُ العُـروبَـةُ بَعْـدَ حُـزْنٍ(٥)

ويطل عيد الجلاء الخامس على سوريا فيُشجيه بدل أن يُبهجه، إذ كيف السبيل إلى البهجة والغصة الكبيرة، بسبب ما ألمّ بفلسطين في ثنايا القلب:

لا العيدُ عِيْدِي ولا الأعلامُ أعلامي   فـارْفِقْ بدمعيْ ولا تهـزَأْ بـآلامِيْ
دُنيـا العروبـةِ غَرْقى في مـآتِمِها   فكيفَ أجـرحُ سمْعيها بـأنغـامِيْ

لقد رأى أن جلاء الأجنبي هو البداية وليس النهاية، فالنير لا يزال على عنق الأمة والوطن العربي لا يزال أوطاناً:

لَمْ يَبْرَح النّيرُ في الاعناقِ يُرهقها   وإن تـبـدّل حُـكّـام بـحُـكّـامِ
ووَحْـدَةُ الوطنِ الدّاميْ مُمَـزّقـةٌ   عـلى مخـالب إضـراب وإضـرام
هَذِيْ فَلَسْطينُ في الأغلال راسفةٌ   يَنُوْشُها السَّـوْطُ من خَلْفٍ وقُدّامِ

على أن التفاؤل الحذر بقي يلوح في الأفق أمام ناظري الرجل الذي أنذر، مستشرفاً الخطر الصهيوني، بأن عدم استئصاله سيعرّض بلاد الشام الأخرى لخطر مقبل لا مهرب منه.

صَبْـراً فلسطينُ فـالدُّنيـا مُـدَاولةٌ   والفجرُ يطلع مِنْ دَيْجوره العامِي
إن لم يـرفرف لواءُ الحَقِّ ثـانيـةً   على رُبَاكِ فَلَنْ تنجو رُبى الشامِ(٦)

ويزداد الصهاينة صلفاً إذ لم يجدوا رادعاً، مما يدمي القلب، لكن الأكثر إيلاماً إنما هم العملاء من بني شعبنا.

كَـبُـرَ اليهـودُ وقـاحـةً لكـنّهـم   هـانُـوْا إزاءَ وَقَـاحَـةِ المتهـوِّدِ(٧)

لقد علمته التجارب أن الزعامات لا يرجى منها نفع ولا أمل. وإنما النفع في الجيل الطالع الذي رضع حليب الثأر.

قَضَى جـدُّه في غِمـار الكفـاح   ومـاتَ أبـوه فِـداءَ البـلاد
تـجـوعُ لتَـدرأَ عَـنْـهُ الهَـوَان   وَتَشْقَى لِتَـدْفَـعَ عَنْـهُ الشقـاء
ولمـا دَعَـاهُ النَّـفِـيْـرُ أحَـسَّـت   كـأنَّ الرِّداءَ عَـلَيْـهـا كَـفَـن
لقـد حـقَّـقَ الله أمْـنِـيـتِـي   يَمُـوتُ وَحِيْـدِيْ ويحْيَـا الْوطَن(٨)

ويطل العام السابع للنكبة، والمشردون قابعون في الخيام، وتشيع دول الغرب وأطرافها في المنطقة الأحاديث عن السلام، كالأحاديث التي يشيعونها اليوم، وهي عنده خرافة باطلة، إنها استسلام وليست سلاماً:

هـل لِيْ إلى مهْدِ السَّـلام سَبيلُ   اللَّيـلُ داجٍ والطريـقُ طويـلُ

لا شأْنَ لاسْتقلاله ما دام في باب العرينِ المُسْتَغَلّ دَخِيلُ
لَهْفِي على القُدس انْطَوَتْ أعْلامُهُ وَكَبَتْ بأشْباهِ النِّضال خُيُولُ

ومن المفارقات أن يبقى حبل المودة معقوداً بين سادتنا وبين بريطانيا الملطخة رماحها بدماء شهدائنا. وكما يقول شاعرنا، فإن السلم الذي يتحدث عنه الصهاينة في ظل الاغتصاب، هو سلم مرفوض قطعاً، ولا سلم إلا بزوال الاغتصاب:

بِلْفُوْرُ في المأساةِ أوّل دافعٍ ويليه في تنفيذها شرشلُ
لا صُلْحَ حتى تنطويْ أعلامُكُمْ وَيَعُوْدَ مفجوعٌ ويأمَنَ غيْلُ
حَانَ الرّحيلُ فإنْ ركبتم رأسكم فالسَّيْفُ ظامٍ للرّقابِ غَلِيلُ(٩)

وتبزغ في العام اللاحق عام ١٩٥٦ بارقة أمل، فعبد الناصر قد حقق إنجازات لعل أهمها: تشخيص الداء الذي حدّده بالغرب والصهيونية، فشن عليهما حملات عنيفة أشفت غليل الشاعر فبات كسواه يحلم بالثأر، ويندد «بالسلام الكاذب» الذي يدعو إليه الغرب:

يا ساهريْنَ على السَّلامِ بغيرَةٍ وَيْحَ السَّلام مِنَ الغَيُوْرِ السَّاهِرِ
مَنْ ذَا يُصدقُ هَذْرَكُمْ، ونُيُوبُكُمْ مَخْضُوبةٌ بِدَمِ الضَّعيفِ الصَّابِرِ
مَأساةُ يَافَا علّمَتْنا أن نرى في كُلِّ شَاةٍ ظِلَّ ذِئْبٍ غَادِرِ
أيْنَ «اللِّوَاءُ» وكُنْتُم حُرّاسَهُ بِئْسَ الوَصِيُّ يُبِيْحُ مَالَ القاصِرِ
والقُدْسُ هل هو سِلعَةٌ كي يَنتهِيْ من تَاجِرٍ وَغْدٍ لِوَغْدٍ تَاجِرِ
لَوْلاَكُمُ لم يُنْتَهَكْ مِحْرَابُهُ وَيْلُمَّ ضَيْمٌ بالضَّريحِ الطَّاهِرِ
وَالمغْربُ الدَّامِيْ أأنْتُم أهْلُهُ كَيْ يَسْتَجِيْبَ لآمِرٍ وَلِزَاجِرِ
شَرَّدْتُمُ أحْرَارَهُ ووأدْتُم فِيْ لَيْلِهِ فَجْرَ الرَّجَاءِ الزّاهِرِ(١٠)

وها هوذا الشاعر يخاطب نظيره في الجهاد، الياس فرحات المهجري، فيقول:

فتى الشعر أنْذرْتَ اليهودَ بوقعةٍ تقاصر عن أهوالِها ساعة الحشْرِ
فهل يزدهي حُلمُ العروبةِ يقظةً فنقذِفُ أولادَ الأفاعي إلى البَحْرِ
صبرْنا إلى أن فجَّرَ الكيدُ حِقدَنا
فلا صدرَ بعدَ اليومِ يطوى على صبرِ(١١)

ويأتي العدوان الثلاثي على مصر، بعد تأميم قناة السويس، بارقة أمل، وتلتّهب المشاعر الوطنية حماساً، الأمر الذي أفزع الغرب واسرائيل فكان العدوان الثلاثي:

سبحانَ مَنْ قهرَ الباغي وعلّمَهُ أنَّ الضعيفَ له في الحقِ أعوانُ
لا تزْدَهوا بأساطيلٍ مدجّجةٍ لا يستقرُّ على الطُّغيانِ بُنيانُ

شُموخُ روما على رجلِ المسيحِ هوى — وَطَأْطَأَتْ لإبْنِ عبدالله تِيْجَانُ
أَبَحْتُمُ القُدْسَ لِلشُّذَّاذِ فاقْتَسَمَتْ — عارَ الجريمةِ اصلالٌ وذؤبانُ
أتْباعُ طَهَ حَمَوْا بالرّوحِ حُرْمَتَه — وَعَزَّ في دولةِ الإسلامِ رُهبَانُ[١٢]

ويطول انتظار الشاعر لليوم الموعود، يوم التحرير المرتقب، فيعود إلى استنهاض الهِمَم، علَّ النِّداء يجد تجاوباً وتلبية:

فكيفَ تَتِيهونَ تحت البنود — ومهدُ المسيحِ رهينَ القيود
يحوْمُ عليهِ رُعَاعُ اليهود — ويُوطَأُ فيه تُرابُ الجدود

ويشدد على حالة فلسطين، علَّ صرختها تلقى استجابةً، فيقول:

فلَسْطِينُ بينَ نيوبِ الهلاكْ — وَليسَ لها مِنْ نصيرٍ سِوَاكْ
فناهِضْ عِدَاها بكُلِّ قِوَاكْ — فإنْ هِيَ عَزَّتْ يَعِزُّ حِمَاكْ
ويغمُرُ دُنياكَ — ظِلُّ الأمن
وَيَزْهُوْ الرّجاءُ — ويحيا الوَطَنْ
فلَسْطينُ تَرْجُوْ لها مُنْجِدَا — فهلّا مَدَدْتَ إليها اليَدَا
وَهلّا صرختَ بِوجهِ العِدَا — نموتُ لِنَدْرَأ عنها الرّدى
ونَشْجَى لِنَدْفَعَ عنها الشّجى
لِيَحْيَ لِيحْيَ لِيحْيَ الوَطنْ[١٣]

إن مأساة فلسطين كابوس دائم على صدر الشاعر. يطل ميلاد عيسى بن مريم فيناشده لإنقاذ الهيكل من اللصوص الذين انتهرهم المسيح (عليه السلام) بالسوط، وقد عادوا من جديد ليجعلوا بيته مغارة لصوص وقد أراده بيت صلاة:

ماتَتْ على شَفَةِ البَلْوَى أنَاشيديْ — يَا مَنْ يُعِيْدُ ليالِي الرَّاحِ والعودِ
ضَاعتْ تعاليمُكَ السّمْحاءُ في لُجَجٍ — مِنَ الطُّقُوسِ وماتَتْ في التقاليدِ
لَمْ يَبْقَ مِنْ مَلَكُوْتِ الحقِّ في يَدِنا — إلّا سَفَاسِفُ تَرْتيلٍ وَتَرْدِيدِ
يَا صَاحِبَ العيدِ عادَ المُجْرِمُونَ إلى — بيتِ الصّلاةِ وابناءُ المناكِيْدِ
فأيْنَ صَوْتُكَ يَدْوِيْ في مسامِعِهِمْ — وَأيْنَ سَوْطُكَ يَهْوِيْ في الأخَادِيدِ
لَنْ يستريح ثرىً قَدَّسْت تُرْبَتَهُ — حتى تُخَلِّصَهُ من شَرِّ تَهْوِيدِ[١٤]

على أن تباشير النصر لا تزال بعيدة. فالكيانية متحكمة و«ملوك الكلام» لا يزالون يجودون بالكلام:

حَذارِ من التَّفَرُّقِ فَهْوَ دَاءٌ — يُهَدِّدُكُمْ بِشَرٍّ مُسْتَطِيرِ
سَبِيلُ النَّصرِ بَذْلٌ واتحادٌ — وإيمانٌ يسيرُ على السَّعيرِ
فان لم تزرعوا إلا كلاماً — فلن تجنوا سوى الفشل المرير[١٥]

ويهوي فارس الخوري فتذهله الفجيعة، لكنه يتخذ من صلابة الرجل في وطنيته ومبدأيته في مواقفه الوطنية قدوة له ولسواه:

حَلَفْتُ باسمِكَ لَمْ أَنْهضْ إلى أرَبِ ... إلّا وكـانَتْ بـلادِيْ غـايَـة الإِرَبِ
وقفتُ شِعْرِيْ عليها بل وَقَفْتُ دَمِيْ ... لَوْلَا هواهَا غَزَوْتُ الغَرْبَ في أَدَبِي
بِئْسَ الزَّعـامَـةُ لاتَـمْـشِـيْ عـلى لَهَـبِ
إذَا اقْـتَـضَـى الأمْـرُ أنْ تَـمْـشِـي عـلى لَهَـبِ[١٦]

على أن هموم الوطن العربي كله بقيت شغله الشاغل، وان تَكُ فلسطين كانت محور الدائرة في هذه الهموم. ها هي الجزائر التي جهد الاستعمار على تزوير هويتها القومية، تدحر الفرنسيين فتتخلص من «الفَرْنَسَة»، مما يجعل الرجل يحس بغبطة وأمل:

حَـطَّمْتُمْ قَيْـدَ الغَـرِيْبِ فَحَـاذِرُوا ... قَـيْـداً أشَـدّ نِـكـايَـةً وَنَـكَـالاَ
فِيْئُوْا إلى الفُصْحَى فإن جَنَاحَهَـا ... أَحْـنَىْ عـلى المُـتَـفَـيِّئِـينَ ظَلَالاَ
هِيَ أُمُّكُمْ مُنْـذُ الوُجُـودِ وأُمُّـنَـا ... والأُمُّ عُـنْـوانُ الإِلَه تـعـالَى
نهـوى لعزتهـا الكفَـاحَ ونَـزْدَرِي ... في حُبِّهَـا الأخْطَارَ والأهْوَالا[١٧]

الشاعر في فلسطينياته
من عام (١٩٦٧) إلى ما بعد قيام الثورة الفلسطينية

أطل عام الهزيمة وآمال الشاعر قبل انفجار الحرب تتزايد، وثقته بالوحدة والتحرير تتعاظم فبات يشعر بشيء من الاطمئنان:

دَارُ العُـروبـةِ لَنْ تَـهُـونَ وَلَنْ ... تَنْسَـاقَ بَعْـدَ اليَـوْمِ في السلبِ
هـيهـاتَ لن تُـطوى رسـالـتُـهـا ... حـتـى تُـحَـقِّـقَ وَحْـدَةَ الـعـربِ
وتُـطهِّـرَ الأرضَ الـتـي نُـكِـبَـتْ ... بعصـابـةِ الـتّـدجيـلِ والكـذبِ
وتُـعـيـدهـا غـنّـاء ضـاحـكـةً ... عَـربـيـةَ السيمـاءِ والنـسـبِ[١٨]

إن ولادة كيان الاغتصاب ولادة باطلة وغير طبيعيـة، فلابـد من انتصار الحق العربي:

هيهـات تحيـا دولةٌ وُلِدَتْ عـلى ... مَهْـدِ الرذيلةِ قبل حـينِ المـولِدِ
سيدُكُّ جيشُ الحقِّ دولةَ «كُوهِنٍ» ... وَيَزُجُّ «كُوهِنَ» في الحضيضِ الأوهدِ
ستعـودُ للأرضِ السّليبـةِ رايـةٌ ... عــربيـةٌ معقـودةٌ بـالفَـرْقَـدِ[١٩]

وتجيء الهزيمة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ فتطل مأساة مروعة. ويصمد الشاعر إزاءها، رغم هولها، يحدُوه الأمل، ما دامت الهزيمة لم تَقُدِ العرب إلى الاستكانة:

لَمْ يَمُتْ قـومِيْ ولا ضـاعَ الأمَـلْ ... كَبْـوَةُ الفـارسِ لاتعنِي الفَشَـلْ

ليستِ النكبةُ عاراً إن تكُنْ حافِزاً للنّصرِ سعياً وَعَمَلْ
أفلستم أسرةً واحدةً كَيْفَ أصبحتُمْ شعوباً ودُوَلْ؟!
الأنانِيّاتُ هدَّتْ صفَّكُمْ والزّعامَاتُ رَمَتْكُمْ بالشَّلَلْ
لن تُرَدَّ القُدسُ إلا بالوغى فلْنَقُلْ باسم المَوَاضِي والأسَلْ(٢٠)

هكذا نرى الرجل لم يستسلم لليأس، ونراه ثائراً على الزعامات التي شلت قدرة الأمة وهدرت طاقتها:

غداً تَهبُّ رياحُ الحقِ صاخِبَةً غضْبَى فتَجْرفُ مَنْ خَانُوا وَمَنْ خَرَجُوْا
وَمَنْ تَرَاخَوْا وَمَنْ مَاتَتْ عزائِمُهُمْ وَمَنْ تَوانَوْا وَمَنْ في إثْرِهِمْ دَرَجُوْا
يا آلَ صهيونَ والدُّنيا مُدَاولةٌ بَنَيْتُم دَوْلَةَ العُدْوانِ فابْتَهجُوْا
بلفورُ أعطاكُمُ مِنْ جَبْيِنَا وَطَناً هَذا هُوَ المَثَلُ الأعْلَى لِمَنْ نَهَجُوْا
دَمُ اليتيمِ شرابٌ في مجالِسِكُمْ وَزَفْرَةُ الشّيخ في أسماعِكُمْ هَزَجُ
ليلُ العروبةِ داجي الوجْهِ مُعْتَكِرُ لكنّما فَجْرُهَا لاَبُدَّ مُنْبَلِجُ(٢١)

ويتراءى للشاعر أن الإطاحة بأهل الحكم لابد آتية، فعدا عن تخاذلهم هم متعامون حتى عن الواجبات الإنسانية تجاه مَنْ تشرَّدوا فكانوا ضحيتهم، وتتعالى على لسان الأعداء دعوات الصلح المرفوضة وتلقى تجاوباً، من الحاكمين سعيداً، من أهل النفط والمال فيجيبهم بلسان لاجىء:

سَرَقْتَ بلادِي ولَمْ تَخْجَلِ وَشَوَّهْتَ وَجْهِيْ وَلَمْ تَسْأَلِ
وَشَرَّدْتَ أهْلِيَ شَرْقاً وغرباً وأرْسَلْتَ سَهْمَكَ في مَقْتَلِيْ
وَكَيْفَ أُصَدِّقُ دعوى السَّلامِ على شَفَتَيْ أكْذَبِ أخْتَلِ
وَكَيْفَ أنامُ قَرِيْرَ الفُؤادِ وأحْلُمُ بالزَّهْرِ وَالجَدْوَلِ
بِلاَدِيَ هَذِيْ فَكَيْفَ أُبِيْحُ ثَرَاهَا الزَّكِيَّ لِمُسْتَرْجِلِ
وَفي كُلِّ شِبْرٍ ضَرِيْحُ شَهِيْدٍ يَمُدُّ يَدَيْهِ إلى مُرْسَلِ

وانتصار الباطل الذي تراءى للاجىء دفعه إلى الشك بعدالةِ السماء لما يعانيه من ألم وحسرة:

وَيَحْيَا الأصِيل شريداً طريداً كسيرَ الفؤادِ بلا مَوْئِلِ
شَكَكْتُ بِعَدْلِكَ يَاخَالِقِيْ وَيُعْذَرُ إن ألحَدَ المُبْتَلِيْ
عَذَابِي المُقِيْمُ مَتى يَنْقَضِيْ وَلِيْلِي البَهِيْمُ مَتَىْ يَنْجَلِيْ

على أن التأوّه والزّفرات لا يجديان، فلا بد من الثأر:

سَأَخْنُقُ جُرْحِيَ بَيْنَ الضُّلُوْعِ وَأَقْسُوْ عَلَى دَمْعِيَ المُسْبَلِ

وَأحْـشُـرُ للثَّـأرِ نـارَ الجَحِـيْـمِ   وأرْكَـبُ مَتْـنَ القَضَـا المُـنْـزَلِ
فَـلاَ حَـقَّ يَـعْـلُو بِـلاَ قُـوَّةٍ   وَلاَ نَـصْـرَ يُـسْلَسُ للأعْـزَلِ
فلَسْطينُ عِرْضِيْ فَـإنْ لَمْ أصُنْها   فَـلاَ نَـصْـرَ اللّهُ مُسْـتَقْـبِلِيْ(٢٢)

لكن الفجيعة وتخاذل الحكام جعلا الشاعر يعيش في دوّامة القلق وزاد في مرارته عدم الاكتراث للذين اقتلعهم، العدوان الصهيوني، من جذورهم؛ فتقاذفتهم رياح التشرد بعيداً عن أرضهم وعن وطنهم:

وَكَيْفَ تَسُـوْغُ الطَّيِّبَاتُ لِشَـاعِـرٍ   وسَـادَتُـهُ مِنْ عَـوْسَـجٍ وَقَتَـادِ
يَـرَى أهْـلَهُ في مِحْنةٍ إثْرَ محنَـةٍ   يَعِيْثُ بِهـا عَـاثٍ وَيَـعْبَـثُ عَـادِ
فَدَارَتْ عَلَى الحَقِّ الدَّوَائِرُ وَانْحَنَى   جَبِيْنُ العُلَى لِلْبَـاطِلِ المُـتَمَـادِيْ

على أن الشاعـر يرى أن ما أقامه الغرب من عدوان في فلسطين، قلب العـالم العربي، لابد من استئصاله، طال الزمن أو قصر:

أرادَ لهـم بـلفـورُ داراً ودولَةً   يـرفُّ لواهـا فـي رُبـىً وَوِهـادِ
فَـأَقْطَعَهُمْ مَهْـدَ المَسِيحِ هـدِيَّـةً   كمـا تَهبُ المُحْتَـاجَ كِسْـرَةَ زَادِ
غـداً تَتَنَـادَى لِلْعَـظَائِـمِ أُمَّتِـيْ   وَيَدْعُوْ إلى الثَّـأرِ المُقَدَّسِ حَـادِ
سَنَقْسُـوْ وَلكِنْ لاَ تَلُمْنَـا جُهَيْـنَـةٌ   فَـأَظْلَمُ مِنَّا يَـا جُهَيْنَـةُ بَـادِيْ(٢٣)

ومع التحذير والنذير، فهناك ــ وإلى الآن ــ مَنْ لا يزال في سبات عميق غير مدرك أن الخطر الصهيوني يتهدده مستقبلاً، ورغم وَحْدَةِ الآلام والمصير، هناك من لم يستيقظ وجدانه بعد، الأمر الذي يدعو لدق ناقوس الخطر:

أخِيْ فِيْ الجُرْحِ هَلْ يُشْجِيكَ دَمْعِيْ   وَهَـلْ يَعْنِيْكَ فِيْ الجُلّى هَـدِيْـرِيْ
تَشَـابَـهَ دَرْبُنَـا سَهْـلاً وَوَعْـراً   وَلَمْ يَخْرُجْ مَصِيْرُكَ عَنْ مَصِيْـرِيْ
مُصَابُ القُدْسِ أيْقَظَ كُلَّ صَـوْتٍ   فَهَـلاّ قُمْتَ يَـا غـافِيْ الْضَّمِيْـرِ؟
زَفِـيْـرُ اللاّجِئِـيـن إلى الْثُّـرَيَّـا   ألاَ يَـهْـتَـزُّ قَـلْبُـك لِلْزَّفِـيْـرِ؟!
إذَا شَـاعَ الحَـرِيقُ بِبَيتِ جَـارٍ   **فَبَيْتُـكَ قَـدْ يَصِـيْرُ إلى السَّعِـيرِ**

والجميع بنظر الشاعر مسؤول عن المأساة وعن استمرارها، والأمل معقود لواؤه على الجيل الطالع لغسل العار وإعادة اللاجىء إلى الديار:

جَمِيْـعُ العُـرْبِ مَسْـؤُوْلُوْنَ عمّـا   ألَمَّ بِـحُـرْمَـةِ الْوَطَنِ الأثِـيْـرِ
أتَـيْـنَـا بِـالْعَـدُوِّ إلى حِمَـانَـا   وَنِـمْنَـا هَـانِئِـيْنَ عَـلَى حَـرِيْـرِ

* * *

شَبَـابَ الوَثْبَـةِ الكُبْـرَى سَـلاَمٌ   لأَنْـتُم مَـعْقِـدُ الأَمَـلِ النَّـضِيْـرِ
سَنَبْقَى مُضغَـةَ التَّـارِيـخِ حَتّى   نُـطَهِّـرَ أرْضَنَـا مِنْ كُـلِّ نِيْـرِ(٢٤)

وبولادة «فتح»، أشرقت شمسُ الأمل. وتبدّدت معالم اليأس الذي كان مستبداً في النفوس:

لاَ تَـقْـنَـطَنّ فَـإِنَّ آخِـرَةَ   الْقُـنُـوطِ إلى فَـشَـلْ
مَـنْ صَـارَعَ التَّـيَّـارَ لَمْ   يَـحْـسَـبْ حِـسَـابـاً لِلْبَـلَلْ
«فَـتْـحُ» انْـبَـرَتْ لِلْوَاغِـلِيْـنَ   فَـأَشْـرَقَـتْ شَـمْسُ الأَمَـلْ
بُـعِـثَ النَّـبِـيءُ فَـلاَ صَـلاَةَ   وَلاَ سَـلاَمَ عَـلَى هُـبَـلْ(٢٥)

هَوَذَا الأمل يُشرِقُ ساطعاً من جديد، فلا فداء إلا بالدم:

لَوْلاَ غَـطَارِيفُ الفِدَاءِ لَمَـا ارْدَهَى   أَمَـلُ لِيَعْـرُبَ أَوْ تَعَـالَىٰ مَفْـرِقُ
بَذَلُوْا النُّفُوْسَ رَخِيْصَةً كَيْ يَغْسِلُوْا   عَـارَ الهَزِيْمَـةِ لاَلِكَيْ يَسْتَـرْزِقُـوْا
مَـرْحَى جُنُوْدَ الحقِّ مَـرْحَى إنَّنَـا   بِجِـرَاحِكُمْ عَبَقَ النُّبُـوَّةِ نَنْشُقُ(٢٦)

وهكذا يصبح الفداء اللحنَ العذبَ الذي ينشده في كل مايخطه قلمه. تمر الذكرى الخمسون لبطل ميسلون فيربط بين شهيدها يوسف العظمة وبين الذين اتخذوه قدوة في التضحية:

هَـذِيْ غَـطَارَيْـفُ الفِـدَاءِ بَـدَتْ   فَـاسْتَبْشِـرُوْا بِـالأَنْجُمِ الشُّـهُـبِ
بَـاعُـوْا النُّفُـوسَ لِيَشْتَـرَوْا وَطَنـاً   هُـوَ عِـنْـدَهُـمْ لِلْعَـيْـنِ لِلْهُـدْبِ

* * *

يَـا رَاقِـداً فـي مَيْـسَلُونَ سَـقَى   بِـدِمَـائِـهِ حُـرِّيَّـةَ الْعَـرَبِ
مَـثْـواكَ مِـحْـرَابٌ أَطُـوفُ بِـهِ   وَأَحُـوْمُ بِـالنَّجْـوَى على النُّصُبِ
صَـهْـيُـونُ حَـدَّدَ نَـابَـهُ كَلِبـاً   فَـاُضْرِبْ مَنَـابِتَ نَابِـهِ الْكَلِبِ(٢٧)

وهو في إكباره ونشوته لظاهرة الفداء، لايرحم الزعامات المتخاذلة:

إنّ العظِيم هُـوَ الّذِيْ لايَـنْثَنِي   عَمّـاً اصْطفَى مِنْ مِبْـدَءٍ وَشِعَـارِ
أَوْطَانُهُم تَشْكُـوْ وَهُـمْ في حَـفْلَةٍ   أَوْ غَفْلَةٍ مِنْ دَمْعِهَـا الـمِدْرَارِ(٢٨)

ويتزايد إعجاب الرجل بالفدائيين وتزداد بهم آماله في المستقبل:

هَـذِيْ شُبُـوْلُ «الْفَتْـحِ» تَـزْحَفُ عِنْ كَثَبْ
يَسْـتَـقْـبِـلُوْنَ النَّـارَ غَـيْـثـاً وَانْـسَكَـبْ
أَلْقُـدْسُ مَـطْلَبُـهُـمْ وَأَعْـظِمْ بِـالْطَّلَبْ

مَـأْسَـاْتُـهُـمْ مَـأْسَـاْةُ حَـقٍّ مُـغْـتَـصَـبْ
هَـؤُلَاءِ أَجْـنَـادُ الْخَـلَاصِ الْمُـرْتَـقَـبْ
هَـؤُلَاءِ أَصْـحَـابُ التُّـرَاْبِ الْمُـسْـتَـلَبْ
هَـؤُلَاءِ جُـنْـدُ الْمَجْـدِ لَاجَـيْشُ الْشَّغَبْ
شَـتَّـاْنَ سَـيْـفٌ لِلْمُـرُوْءَةِ يُـصْـطَحَـبْ
وَمُهَنَّـدٍ بِـدَمِ الْضَّعِيْفِ قَـدِ اخْتَضَبْ(٢٩)

ويحار الشاعر من اندفـاع الرجال إلى الاستشهـاد ومن بقاء آخـرين يتقاتلون ويتعادون:

طَلَعَ الصُّبْـحُ فَـأْجْتَلَيْنَـاكَ نُـوْراً ... فِيْ الرَّوَابِيْ وَبَسْمَـةً فِيْ الأَزَاهِرْ
جَـمَعَـتْهُـمْ قَـضِـيَّـةُ الْوَطَنِ الدّا ... مِيْ فَثَـارُوْا عَلَى سَلَامِ المَقَـابِـرْ
أَرْخَصُـوْا فِيْ سَبِيْلِها كُلَّ غَـاْلٍ ... وَتَـخَـطُّوْا لِأَجْلِهَـا كُـلَّ فَـاجِـرْ
أَنْـتُمْ مَـوْكِبُ الْفِـدَاءِ تَـهَـاْدَوْا ... لِلْمَـعَـالِي وَشَـمِّـرُوْا لِلْمَـفَـاخِـرْ
إن تَـكُ الْضَّـادُ أمـنـاً فَلِمَـاذَا ... نَـتَـعَـادَىٰ قَـبَـائِـلاً وَعَـشَـائِـرْ

إن النصر الذي تزهو به صهيون هو زهو عابر، والسلام الذي تلوّح به سلام كاذب، فلا سلام دون عودة صاحب الأرض إلى أرضه، وهذا لن يتحقق إلا بالنضال الذي حملت «فتح» رايته:

قُـلْ لِصَهْيُـوْنَ لَا تُغَـرُّوْا بِنَصْـرٍ ... رُبَّ نَصْـرٍ كَغَيْمَةِ الصَّيْفِ عَـابِرْ
عَبَثـاً تَحْلُمُـوْنَ بِـالسِّلْمِ مَـا لَمْ ... يَسْتَعِـدْ أَرْضَـهُ طَرِيْـدٌ وَهَـاجِـرْ
سَوْفَ تَمْحُوْ عَـاْرَ الْهَزِيْمَـةِ «فَتْحٌ» ... طَلَعَـتْ آيَـةُ الرَّجَـاءِ لِنَـاظِرْ

فإذا عار حزيران (يونيو) الدامي، عار الهزيمة يَمّحي:

مِنْ حُـزَيْـرَانَ مِنْ لَيَـالِيْـهِ أَنْتُم ... زَفَـرَاْتٌ مـجـرحـاتٌ زوائـرْ
من حـزيـران من ليـاليـه أنتُم ... دَمْعَـةُ الوَجْدِ في مَحَاجِرِ صابِرْ
من حـزيـران من ليـاليـه أنتُم ... لَهْفَـةُ اليُتْمِ في جَوَانِحِ قَاصِـرْ
من حـزيـران من ليـاليـه أنتُم ... رَعْشَةُ الشَّوْقِ في جَوَارِحِ هَاجِرْ
لا يَقِفْ بَعْدَكُمْ خَطِيْبٌ على عُـوْدٍ ... وَلَا تَـرْتَـفِـعْ عَـقِـيْـرَةُ شَـاعِـرْ
قَـدْ أَنَرْتُمْ مِنْ دَرْبِنَـاْ مَـاْ تَـدَجَّىٰ ... وَبَعَثْتُمْ مِنْ عَـزْمِنَـا كُـلَّ فَـاتِـرْ
وَانْـدَفَعْتُمْ إلى المَنَـايَـا صُفُـوْفَـاً ... مَنْ رَأى بَـاتِـراً يُنَـافِسُ بَـاتِـرْ
بُـوْرِكَتْ سَـأْحَـةُ الشَّهِيْـدِ فَفِيْهَـا ... مَـاجَ بَحْـرٌ مِنَ العَجَـاْئِبِ زَاخِـرْ
يَانُسُوْرَ الْفِـدَاءِ مِنْ «فَتْحَ» هَـذِي ... نَـغَـمَـاتِـي عَـلى ثَـراكُـمْ أزَاهِـرْ
سَكِـرَتْ بِـاسْمِكُمْ فَمَـاسَتْ دَلَالاً ... وَلَقَـدْ يُسْكِـرُ الْبَخُـوْرُ الْمَبَاخِـرْ

سَوْفَ يَعْلُو صَوْتُ العُرُوبَةِ مَهْمَا حَـاوَلَتْ خَنْقَـهُ مَخَـالِبُ جَـائِـرْ
لَنْ يَخِبْ فِيْ نِهَـايَةِ الشَّـوْطِ حَقٌّ وَعَلى الـمُعْتَدِين تَدُورُ الدَّوَائِـرْ(٣٠)

هي ذي الأيام تبسم بعد عبوس. فالأعياد الدينية والوطنية التي كانت تمرّ بالرجل بعد النكبة الكبرى وهزيمة حزيران (يونيو) المفجعة قبل ولادة الثورة، كانت تنكأ جرح الشاعر فلا يحس لها بهجة، لكنها الآن باتت، بعد الثورة الفلسطينية، أنشودة ومناسبة لربط أمجاد الحاضر بالماضي:

يَـا بِـلَادَ النُّبُـوْغِ أَنْتِ رَجَـائِيْ وَصَـلَاتِـيْ وَهَيْـكَلِيْ الْمُـخْـتَـارُ
شَـعَّ فيكِ الإِسْـلَامُ نُـوْراً ونـارا وَطَرِيـقُ الحـيـاةِ نـورٌ ونـارُ
أَيُّهـا السائلونَ عنْ مجدِ قـومِي أَوَ يَـحْـتـاجُ لِلدَّليـلِ النَّـهـارُ
رَكِبوا البحرَ لِلْعُلى يومَ لمْ يُسلَسْ لِعَـقْـلٍ وَلَمْ يَـرضَـهُ بُـخَـارُ
وَإِذَا كُـلُّ رَبْـوَةٍ مَـيْـسَـلُوْنٌ وَإِذَا كُـلُّ سَـاحَـةٍ مِـضْـمَـارُ
إِيْـهِ نِـيْسَـانُ مـاذَكَـرْنَـاكَ إِلاّ صَفَّقَ الْمَجْـدُ وَأَشْـرَأَبَّ الْفَخَـارُ

ومن ميسلون ينتقلُ إلى فلسطين مستبشراً ببزوغ الفجر الجديد.

يَـا فَلَسْـطِينُ لَا تَـرُعْـكِ الرَّزَايَـا مَـزِيْـدَاتٍ وَلَا يَـهُـلْكِ الدَّمَـارُ
يَطْلُعُ الفجْرُ مِنْ خِلَالِ الدَّيَاجِيْـرِ وَيَـتْلُوْ العَـوَاصِـفَ اسْـتِـقْـرَارُ
هَـا شُبُـوْلُ العُلَى تَحْفِـزُ لِلْوَثْبِ فَـتَـزْهُـوْ حَـوَاضِـرُ وَقِـفَـارُ
سَـاءَ مَسْعَـىً صَهْـيُـوْنُ يَبْنِيْ عَلَى الأَوْهَامِ دَاراً أَسَاسُها الدِّينارُ
إِنّ في كُلِّ قَطْرةٍ مِنْ جِـرَاحَاتِـكِ بُـوقـاً يَهيب فِـيـهِ الثَّـارُ
لَنْ يَنَـالَ اليهـودُ مِـنْـكِ مَنَـالاً آخِـرُ الغَـدْرِ كَـبْـوَةٌ وَشَـنَـارُ
يـا رُعـاع اليهـودِ مِنْ كُلِّ لَوْنٍ حَـاذِرُوا غَضْبَـةَ الكَـرِيْمِ وَدَارُوا
وَعْـدُ بلفـورِكُمْ سَـرَابٌ عـقيـمٌ أَوَيَـبْـتَـلُّ بِـالسَّـرابِ أُوَارُ
لَيْسَتِ القُـدْسُ مَـرْتَعـاً لِأفـاعٍ لفَـظَـتْـهـا الأَدْغَـالُ والأَوْجَـارُ
أَيّ عهـدٍ بيـنَ الشعـوبِ وثـيقٍ لَمْ يَـعِـثْ فِـيـهِ مِنْكُمُ سِـمْسَـارُ
لَيْسَ شِيلوخُ غَيْـرَ رَسْمٍ ضَئِيـلٍ فِـيـهِ من «مـآثـراتِـكـم» آثـارُ

ها هو الرجل من مغتربه البعيد، يعيش آلام وآمال شعبه، وتشرق على شفتيه بسمة الأمل حتى إذا ماقضى يموت مطمئن البال، فالتحرير لم يعد حلماً أمامه رغم وعورة الطريق، إن الفداء قادر أن يعبد هذه الطريق إلى القدس.

ولئن ساقه القدر قسراً إلى المغترب فإن وجدانه لم يغب لحظة عن الوطن، ومَنْ كان قلبه وفؤاده متعلقين بالوطن فمن حقه عليه أن يذكره وأن يكتب اسمه بمداد من ذهب:

يـا بِـلادِيْ نَـزَحْتُ عنهـا وقلبي   حـائِـمٌ فـي ربـوعـهـا دَوّارُ
يشهـدُ اللّهُ لَمْ أُفـارِقْ مغـانيـكِ   اخـتـيـاراً لكـنّـهـا أقـدارُ
أنتِ رُؤيـايَ في منامِيْ ونجـوَايَ   إذا أرّقَـتـنـي الأقـدارُ
فـاذكـرِيني إذا قضيتُ غـريبـاً   رُبَّ مَـيْـتٍ يَـهُـزُّه التّـذْكـارُ(٣١)

---

(١) جورج صيدح، **أدبنا وأدباؤنا في المهاجر الاميركية**، بيروت: ١٩٥٧، طبعة ثانية.
(٢) زكي قنصل، **نور ونار**، بوانس ايرس: ١٩٧٢، الجزء الأول.
(٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٥ ــ ٢٨.
(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٩ ــ ٣١.
(٥) **المصدر نفسه**، ص ١١٣ و١١٤.
(٦) **المصدر نفسه**، ص ٦٧ ــ ٧٠.
(٧) **المصدر نفسه**، ص ٩١.
(٨) **المصدر نفسه**، ص ٦٥ و٦٦.
(٩) **المصدر نفسه**، ص ١٩ ــ ٢٤.
(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٣٥ ــ ٣٧.
(١١) **المصدر نفسه**، ص ٤٢ و٤٣.
(١٢) **المصدر نفسه**، ص ٤٥ و٤٦.
(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٥٢ ــ ٥٤.
(١٤) **المصدر نفسه**، ص ٥٥ ــ ٥٧.
(١٥) **المصدر نفسه**، ص ١٠٦ و١٠٧.
(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٧٥ ــ ٧٩.
(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٨٦ ــ ٨٩.
(١٨) **المصدر نفسه**، ص ١١٠.
(١٩) **المصدر نفسه**، ص ١٣٨ ــ ١٤٢.
(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ١٤٣ ــ ١٤٦.
(٢١) **المصدر نفسه**، ص ١٤٨ ــ ١٥١.
(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ١٥٧ ــ ١٦٠.
(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ١٦٣ ــ ١٦٥.
(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ١٧١ ــ ١٧٣.
(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ١٧٤ و١٧٥.
(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ١٩٤ و١٩٥.
(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ١٩٨ ــ ٢٠٠.
(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٩ و٢١٠.
(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٢١٦ و٢١٧.
(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٢ ــ ٢٣٥.
(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٩ ــ ٢٥٣.

متابعات

- ردود
- تقارير
- رسائل
- مؤتمرات
- كتب
- شهريات
- وثائق

الصناعة العسكرية الاسرائيلية عام ١٩٨١

في مناسبات عديدة من العام الماضي، كشفت اسرائيل عن وجود نشاط متزايد لديها، سواء في مجال تطوير المعدات العسكرية التي يمتلكها الجيش الاسرائيلي وتحسينها؛ أم في مجال تصميم بعض أنواع الأسلحة التي تمت صناعتها في المؤسسات العسكرية المختلفة، التي تمتلكها وزارة الدفاع الاسرائيلية وانتاجها. ويحاول هذا التقرير أن يرصد، بقدر الامكان، مواصفات الجزء الأكبر من تلك المعدات والتجهيزات ومميزاتها، كما تحدثت عنها المصادر الاسرائيلية.

ولا يقل تناول هذا الموضوع، من أهمية رصد تطور داخلي هام طرأ على المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، وهو تعيين أريئيل شارون وزيراً للدفاع في حكومة بيغن الثانية؛ مع كل ما يحمله هذا التعيين من دلالات ومعان عدة، خاصة وأن شارون أجرى، بعد تسلمه مهام الوزارة، تغييرات في طاقم وزارة الدفاع وفي القيادات العسكرية، كان أهمها تعيين قائد جديد لقيادة منطقة الشمال. ويأتي هذا في أعقاب تطورات عسكرية هامة شهدتها ساحة المواجهة العسكرية بين الجيش الاسرائيلي وقوات المقاومة الفلسطينية في الصيف الماضي؛ والاحتمالات المطروحة لاستئناف العمليات العسكرية مستقبلاً، واتباع تكتيكات وأساليب قتالية جديدة.

وزارة الدفاع

منذ معركة الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة، كان واضحاً أن اللواء احتياط، أريئيل شارون، هو المرشح لمنصب وزير الدفاع في حكومة مناحيم بيغن الجديدة؛ فقد جعل شارون استلامه لهذه الوزارة شرطاً لاستمراره داخل التكتل الليكودي الحاكم. وشخصية شارون لا تحتاج إلى تعريف، فقد برز اسمه في الخمسينات عندما قاد الكتيبة ١٠١ للقيام بالعمليات الانتقامية ضد الدول العربية. وقاد عمليات القمع في قطاع غزة، عندما أصبح قائداً للمنطقة الجنوبية بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ولعب دوراً بارزاً في حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، عندما حوَّل مجرى الحرب على جبهة قناة السويس، باختراقه منطقة القناة في «الدفرسوار»، وحصاره للجيش المصري الثالث.

وفي الأسابيع الأخيرة، برز اسم شارون، مرة أخرى، عندما سافر إلى واشنطن لتوقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة. ويبدو أن شارون، بتوقيعه على هذه المذكرة، لا يفكر في قيام الجيش الاسرائيلي بتنفيذ دور الشرطي في دائرة منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل يريد أن يوسع دائرة هذا الدور، لتشمل افريقيا وآسيا والمحيط الهندي.

وفور دخوله إلى وزارة الدفاع، غير شارون بعض أعضاء الطاقم الذي يعمل في الوزارة، بما يتناسب مع توجهاته الجديدة في المؤسسة العسكرية. فإضافة إلى نائب الوزير القديم حاييم

يسرائيل، الذي خدم لدى جميع وزراء الدفاع منذ عهد بن ـ غوريون، ومستشار الأمن القومي، العميد أول ابراهام تامير، الذي عمل بهذا المنصب مع بيرس ووايزمن وبيغن، أحضر شارون إلى مكتبه عدة أشخاص جدد هم: أوري براون المهتم بشؤون الاستيطان، وآبي دوادي، وإلي لنداو؛ وغيَّر السكرتير العسكري العقيد ايلان تهبلاه، ووضع مكانه الرائد عوديد شامير. وكان تعيين آرييه جنجار من أغرب التعيينات؛ الأمر الذي أثار دهشة واحتجاجاً لدى العاملين في وزارة الدفاع الاسرائيلية. فجنجار مقيم في الولايات المتحدة منذ أكثر من ستة عشر عاماً. وهو يحمل الجنسية الأميركية ـ الاسرائيلية المزدوجة، وله نفوذ واسع في أوساط تجارة السلاح العالمية. وفي هذا الاطار يأتي تعيينه؛ فالصادرات الأمنية وتوسيع مجالها «يلقى اهتماماً خاصاً لدى وزير الدفاع الجديد» (زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨١/١١/٢٧). ويعتقد أن جنجار سيتسلم منصب نائب الوزير لشؤون تصدير التجهيزات والمعدات العسكرية. وقد منحه شارون صلاحيات واسعة في مجال ادارة المفاوضات للمبيعات العسكرية ابتداء من طلقة البندقية وحتى الصواريخ والطائرات والمعدات الالكترونية.

القيادات العسكرية

أما التغيير الأهم، فقد حدث في قيادة المنطقة الشمالية، وقد جاء في أعقاب الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية الأخيرة (١٠ ـ ١٩٨١/٧/٢٤). والواضح أن هذا التغيير يرتبط إلى حد كبير بالفشل الذي لحق بالجيش الاسرائيلي في تلك الحرب. إذ اعترف قائد الجبهة الشمالية نفسه، في حينه، أن نتيجة الحرب هي «التعادل» في المجال العسكري، والنصر الواضح للفلسطينيين على الصعيد السياسي. وقد أعلن الناطق باسم الجيش الاسرائيلي تفاصيل هذه التغييرات كما يلي: عين العميد أول أمير دروري قائداً لمنطقة الشمال بدل العميد أول افيغدور بن ـ غال، الذي سيسافر لاكمال دراسته في الولايات المتحدة؛ وعين العميد محلي أوري سمحوني رئيساً لقسم التدريب في الجيش الاسرائيلي ورفع إلى رتبة عميد أول (**معاريف**، ١٩٨١/٩/١). وفي سلاح المشاة والمظليين، عين العميد عاموس يارون، ابتداء من ١٩٨١/٨/٣١، قائداً لهذا السلاح، خلفاً للعميد ماتان فيلناي، الذي سيسند إليه منصب كبير آخر في الجيش.

من هم القادة الجدد؟

العميد أول أمير دروري: ولد عام ١٩٣٧ في فلسطين، وتخرج من الدورة الأولى للكلية العسكرية الداخلية في حيفا. وشغل المناصب العسكرية التالية: قائد كتيبة في لواء غولاني، ضابط شعبة الاستخبارات في القيادة الجنوبية، قائد لواء غولاني وقائد فرقة مدرعة في قيادة الشمال، رئيس قسم العمليات في هيئة الأركان العامة. عين في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨ رئيس قسم التدريب في الجيش الاسرائيلي، ورفع إلى رتبة عميد أول. حصل على تقدير رئيس الأركان في العدوان على التوافيق عام ١٩٦٠. وكان في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ قائد كتيبة في لواء غولاني. خريج الجامعة العبرية في القدس. من صفاته، «التمسك» بالهدف و«العناد» أثناء المعركة. ففي حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، كان يصر، قبل إصابته بجراح خطيرة ونقله إلى المستشفى، على إعادة الهجوم على جبل الشيخ، رغم فشله المتكرر، ورغم الانتقادات الكثيرة التي وجهت إليه، بسبب تكرار الهجوم، إلا أن المنتقدين أشادوا «بالنموذج الشخصي لأمير، وقدرته القيادية في المعركة، وتمسكه بالهدف» (يعقوب إيرز، **معاريف**، ١٩٨١/٩/٤).

العميد أول أوري سمحوني: ولد في كيبوتس غينوسار. تجند في الجيش الاسرائيلي عام ١٩٥٤. تطوع في المظلات وشارك في العمليات الانتقامية، التي سبقت حرب سيناء (١٩٥٦). وكان أحد جنود المظلات الذين هبطوا بقيادة رفائيل ايتان على ممر المتلا. تسرح من الجيش عام ١٩٥٧. عاد إلى الخدمة الدائمة عام ١٩٦٤ وعمل في وظائف متتالية في استخبارات قيادة الشمال، ومنها ضابط استخبارات للواء غولاني. قاتل في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وشارك في معارك حرب الاستنزاف (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) في غور الأردن، وسهل بيسان، وقام بعمليات تسلل خلف الخطوط على الحدود اللبنانية. أنهى عام ١٩٧٠ دورة أسلحة مختلفة للقيادة والأركان، وبقي حتى عام ١٩٧٢ قائد وحدة الاستطلاع في القيادة

الشمالية. أشرف شخصياً، وهو في هذا المنصب، على الاعتداءات ضد الأراضي اللبنانية. عين، منذ عام ١٩٧٢، ضابط استخبارات قيادة الشمال، وشارك في حرب تشرين الأول (أكتوبر) وهو في هذا المنصب. وفي أواخر أيام الحرب، تسلم مهمة قائد لواء غولاني بعد اصابة قائده في جبل الشيخ. عاد إلى قيادة لواء غولاني في بداية ١٩٧٤؛ وعين في عام ١٩٧٥ قائداً لمدرسة الضباط. عمل بين سنوات ١٩٧٦ ــ ١٩٧٨، ضابط سلاح المشاة الرئيسي، وسافر في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ للدراسة في معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة؛ وعمل منذ نيسان (أبريل) ١٩٨٠، نائباً لرئيس شعبة الاستخبارات في الأركان العامة. حائز على شهادة في التاريخ من جامعة تل ــ أبيب.

العميد عاموس يارون: من مواليد حولون عام ١٩٤٠. التحق بالجيش الاسرائيلي عام ١٩٥٧، في اطار نواة للناحال. تدرج في الخدمة العسكرية حتى عين رئيساً لادارة العمليات في هيئة الأركان العامة عام ١٩٨٠. وبقي في هذا المنصب حتى استلامه مهمته الجديدة كقائد لسلاح المشاة والمظليين.

ويمكن القول ان القاسم المشترك بين الضباط الجدد، هو الاشتراك الميداني في الحروب، وقيادة المعارك، وبخاصة تلك التي تتطلب مهارات معينة في اجتياز الحدود للعمل خلف خطوط المواجهة. وتتطابق هذه المواصفات، مع نمط تفكير شارون في العمل العسكري الذي يعتمد إلى حد كبير، على الاستخدام الواسع للقوات الخاصة (الكوماندوس) في تنفيذ الجزء الأكبر من العمليات الهجومية الخاطفة. ونستطيع أن ندرك المعاني الحقيقية لطبيعة هذه التغييرات في قيادة المنطقة الشمالية، إذا ما تفحصنا التصريحات الأخيرة لشارون، والتي أكد فيها اتباع أسلوب مختلف عن السابق، في حال استئناف المعارك على الحدود اللبنانية ــ الاسرائيلية. والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل ستبقى تصريحات شارون مجرد تهديدات دعاوية أم أن الجنوب اللبناني سيشهد سلسلة أخرى من الاعتداءات، وفق النمط الجديد الذي «يبشرنا» به شارون؟ وهل أن اعادة تشكيل الطاقم القيادي هي جزء من الخطة الموضوعة لذلك؟

الصناعة العسكرية

في مناسبات عديدة من العام الماضي (١٩٨١)، كشفت اسرائيل عن انتاج وتطوير عدد كبير من الأسلحة والمعدات العسكرية؛ منها ما صنع في المؤسسات الصناعية العسكرية الاسرائيلية، ومنها ما جرى تطويره وتحسينه في تلك المؤسسات. وفي حقيقة الأمر، أن هناك جملة من الظروف، تدفع اسرائيل إلى زيادة نشاطها في هذا المجال، يمكن تلخيص أبرزها بما يلي:

١ ــ إن اسرائيل، بما تمتلكه من احتياطي ضخم من السلاح القديم، تبحث عن أسواق لتصريف هذا السلاح. ويأتي هذا متلائماً مع «حرج» الادارة الأميركية من بيع السلاح إلى دول عديدة في العالم (بخاصة الدول النامية في افريقيا وأميركا الجنوبية) مما يجعل اسرائيل تلعب دور الوسيط في اتمام مثل هذه الصفقات، بعد إدخال بعض التحسينات عليها، ويتوقع تعزيز هذا الدور، بعد توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل، وتخصيص مبالغ مالية في اطار المساعدات الأميركية لاسرائيل من أجل تطوير صناعة الأسلحة فيها.

٢ ــ يجني سوق بيع السلاح أرباحاً طائلة بالمقارنة مع أية تجارة أخرى. ونظراً للأزمة الاقتصادية في اسرائيل، والتي تنعكس على ميزانية وزارة الدفاع؛ فإن اسرائيل تسعى كي يشكل دخلها من مبيعات السلاح، رقماً هاماً في ميزان التجارة الخارجية الاسرائيلية. ورغم عدم ذكر الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية للدخل الوارد من المبيعات العسكرية، فإن بعض الوقائع التي نشرت مؤخراً، تقود إلى كثير من الاستنتاجات. فقد ذكر، مثلاً، أن اسرائيل تنتج نوعاً من القذائف المضادة للدروع منذ العام ١٩٧٧؛ وقد باعت، من هذه القذيفة، إلى دول مختلفة في العالم، ما مجموعه ٣٠٠,٠٠٠ قذيفة بلغ ثمنها ٥٠٠ مليون دولار (**هآرتس**، ٨/٥/١٩٨١). وتبين أيضاً أن الزيارة التي قام بها أريئيل شارون إلى سويسرا قبل أسابيع، كانت بهدف التوقيع على بيع صفقة من تلك القذائف بلغ ثمنها ٧٠ مليون دولار (ر.إ.إ.

العدد ٢٤٩٥، ٢٥ و٢٦/١١/١٩٨١، ص ١٣).

٣ ــ وهناك، أخيراً، حاجة اسرائيل إلى امتلاك كميات كبيرة من السلاح في مستودعات الطوارىء. لذلك، فهي تحتاج إلى أطقم صيانة ضخمة، إضافة إلى ادخال تحسينات على هذه الأسلحة كي تواكب التطور التكنولوجي للأسلحة الحديثة، ولكي تتناسب مع ظروف القتال في منطقة الشرق الأوسط. وهذا ما فعلته اسرائيل بالنسبة للدبابات القديمة من طراز «سنتوريون» و«باتون» الغربية، ودبابات «ت ــ ٥٤» و«ت ــ ٥٥» السوفياتية، التي غنمتها خلال الحروب العربية ــ الاسرائيلية السابقة.

الصناعة في مجال الطيران

نقلت الصحف الاسرائيلية عن مجلة الطيران الأميركية «آفييشن ويك»، أن اسرائيل بدأت بانتاج نموذج جديد بمقعدين من الطائرة المقاتلة «كفير سي ــ ٢» (**هآرتس**، ٢/٤/١٩٨١) وتشبه الطائرة الجديدة النموذج الأصلي من نوعها، مع إدخال تعديلات على طول الخرطوم؛ حيث زاد طوله في الطائرة الجديدة بمقدار ٨٤ سم، كي يمكن استيعاب المقعد الاضافي في حجرة الطيار. كما جرى زيادة ميلان الخرطوم باتجاه الأسفل، لتحسين الرؤيا أمام الطيار الجالس في المقعد الخلفي. كما ركب في الطائرة رادار جديد من انتاج شركة «التا» الاسرائيلية. وذكر أن العمل بتطوير النموذج الجديد، بدأ في العام ١٩٧٨، وهي مصنوعة خصيصاً للعمل في سلاح الجو الاسرائيلي. وقد طلبتها بعض الدول الأجنبية لتخدم كطائرة تدريب متقدم في أسلحتها الجوية (**المصدر نفسه**).

وقد عرضت، في معرض أسبوع التكنولوجيا الاسرائيلية في القدس، في الأسبوع الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، طائرة تجسس صغيرة بدون طيار من انتاج الصناعة الجوية الاسرائيلية تحمل اسم «سكوت» (**هآرتس**، ١١/١١/١٩٨١). وقد وضعت الطائرة في المعرض بحجمها الطبيعي. وكانت آلة التصوير التي تحملها، والتي تتحرك بـ ٣٦٠ درجة، تصور كل الداخلين إلى المعرض؛ حيث تظهر الصور مباشرة على شاشة مثبتة في المكان. وعرض مع الطائرة، أيضاً، صندوق المراقبة التابع للطائرة، الذي يعمل فيه طاقم من ثلاثة أشخاص. ومن مواصفات الطائرة أنها تبث الصور من أرض المعركة مباشرة وعلى مسافة ٤٠٠ كم بوضوح كبير، وخلال الزمن الحقيقي. وهي تستطيع التحليق لمدة أربع ساعات ونصف الساعة قبل أن تعود إلى قاعدتها.

وعرضت الصناعة الجوية الاسرائيلية، في معرض باريس الجوي الرابع والثلاثين، صاروخ جو ــ جو جديد من انتاجها. والصاروخ الجديد، «بيتون ــ ٣»، هو تطوير للصاروخ الاسرائيلي القديم «شفرير»، وقد جرى تطويره بناء على التجارب التي «استخلصها سلاح الطيران الاسرائيلي من المعارك الجوية في سماء الشرق الأوسط» (**هآرتس**، ٥/٦/١٩٨١).

وفي مجال تطوير المعدات الأجنبية، نقلت الصحف الاسرائيلية عن مجلة «فلايت» البريطانية، أن الصناعة الجوية الاسرائيلية، أعربت عن استعدادها لادخال تحسينات هامة في مجال التسليح والأجهزة الالكترونية لطائرات «سكاي هوك» الأميركية و«ميراج ٣» الفرنسية، لحساب أسلحة الجو في بعض الدول الأجنبية. وذلك من أجل زيادة مدة خدمة هذه الطائرات، وتحسين أدائها القتالي (**معاريف**، ٢٩/١١/١٩٨١). وسيجري، بالنسبة لطائرات «سكاي هوك»، إدخال تغييرات على أقسام عدة من الطائرة، أهمها تركيب أجهزة لمقاومة صواريخ سام ــ ٧ السوفياتية المضادة للطائرات، وتركيب معدات للحرب الالكترونية، وزيادة قدرة الطائرة على حمل الذخيرة. ويبلغ ثمن تطوير الطائرة الواحدة حوالى ١,٥ مليون دولار.

أما التحسينات التي أدخلت على طائرة «ميراج ــ ٣»، فسوف تشمل أقساماً عديدة في الطائرة وأنظمة التسليح فيها استناداً على التطويرات التي أدخلت على طائرة «الكفير» الاسرائيلية، وتقترح الصناعة الجوية الاسرائيلية تركيب «جنيحات» على أطراف أجنحة الطائرة لتحسين أدائها في المعارك الجوية. ويقدر المبلغ الذي تطلبه اسرائيل لتطوير كل طائرة بـ ٢ مليون دولار.

ومن جهة أخرى، من المقرر أن تحسم وزارة الدفاع الاسرائيلية، في هذه الأيام، قضية الاستمرار في مشروع انتاج طائرة «لافي»، أو إلغاء هذا المشروع؛ خاصة وأن البنتاغون

الأميركي أعطى موافقته لشركة «برات أند ويتني» لتصدير المعلومات والتكنولوجيا إلى اسرائيل، لصناعة محرك الطائرة فيها. ويبدو أن تعيين وزير دفاع جديد في اسرائيل، والصعوبات المالية، ومنافسة الشركات الأميركية المصدرة للأسلحة، سيؤجل اتخاذ القرار النهائي لبضعة أشهر أخرى. ويوجد، في هذا الاطار، خياران هما: إمّا صناعة طائرة «لافي» في اسرائيل، وإما شراء طائرة «أف ــ ١٨» الأميركية من انتاج شركة «نور ثروب»، وقد شكلت لجنة من خبراء في وزارة الدفاع الاسرائيلية لفحص الجوانب الاقتصادية للقضية. وجرى الفحص على أساس حساب تكاليف انتاج «لافي» في اسرائيل، مقارنة مع تكاليف شراء طائرة «أف ــ ١٨» (**معاريف**، ١٩٨١/١١/٢٩). وخرج أعضاء الطاقم باستنتاج مفاده أن انتاج الطائرة في اسرائيل لن يكلف أكثر من شراء طائرة «أف ــ ١٨»، مع انتاج جزء من معداتها في اسرائيل؛ إضافة إلى أن تجميد هذا المشروع سيلحق أضراراً بالغة بمصنع «بيت شيمش» للمحركات، ولباقي المؤسسات العاملة في مجال انتاج معدات ألكترونية.

أما شركة نورثروب التي تنتج طائرة «أف ــ ١٨»، فإنها تقوم بنشاط دعاوي كبير للحصول على عقد بيع لهذه الطائرة. فقد كلفت اللواء احتياط مردخاي هود، قائد سلاح الجو الاسرائيلي السابق، بإقناع كبار ضباط سلاح الجو بأهمية طائرة «أف ــ ١٨»، ومدى فائدتها لاسرائيل، باعتبار أن هود يعمل الآن مستشاراً لدى الشركة في اسرائيل. وتعرض الشركة على اسرائيل أن تختار بين طائرة «أف ــ ١٨» وطائرة «أف ــ ١٨ ل»، التي لا تزال قيد التطوير حتى الآن (ر. إ. إ. العدد ٢٤٩٢، ٢٠ و١٩٨١/١١/٢١، ص ١٥). ويبلغ ثمن الطائرة الواحدة من هذا النموذج ٢٠ مليون دولار. وكانت استراليا قد ابتاعت مؤخراً طائرات مشابهة من طراز «أف ــ ١٨ ــ أي»، التي يستخدمها الأسطول الأميركي بسعر ٢٤ مليون دولار للطائرة الواحدة دون أية معدات إضافية.

سلاح البحرية

في شهر حزيران (يونيو) الماضي، نزلت إلى المياه في ولاية فلوريدا الأميركية سفينة لحراسة الشواطىء، تم بناؤها في أحواض السفن هناك لصالح البحرية الاسرائيلية. وكانت شركة «غرومان»، المعروفة بصناعة الطائرات، هي التي بنت سفينة الحراسة؛ حيث تتجه هذه الشركة الآن نحو بناء السفن التي تبحر فوق سطح الماء بواسطة «زحافات». وتقول المصادر الاسرائيلية، انه يجري الآن في أحواض بناء السفن في اسرائيل، بناء سفينة صواريخ تشابه السفينة التي بنتها شركة «غرومان». ويوجد خبراء لبناء السفن من كلا الطرفين للاشراف على أعمال البناء في موانىء الدولتين (**دافار**، ١٩٨١/١١/٨). ويبدو، حسب المصادر نفسها، أن اسرائيل حصلت على ترخيص لبناء عشر سفن مشابهة، حيث تقدر تكاليف بناء كل سفينة بنحو ٣٠ مليون دولار في حال بناء السفن العشر. ومن شروط الانتاج، أن يكون للولايات المتحدة حق فرض فيتو على بيع هذه المعدات إلى طرف ثالث في «ظروف معينة».

مواصفات السفينة: طولها: ٢٢ م؛ سرعتها: ٩٢كم/ سا؛ وزنها: ١٠٥ طن؛ طاقمها: ١٥ بحاراً؛ تسليحها: قاذفان لاطلاق صواريخ بحر ــ بحر من طراز «غبريئيل»، أربعة صواريخ بحر ــ بحر من طراز «هاربون» الأميركي، مدفعان ٣٠ مم. ويمكن للسفينة أن تسير لمدة ١٨ ساعة متواصلة دون الحاجة للتزود بالوقود. وهي تحمل راداراً متطوراً من انتاج شركة «الفا» الاسرائيلية. والجديد، في هذه السفينة، أنها تتحرك في المياه معتمدة على ثلاث «أرجل» تستند على زعانف تحت سطح الماء لتوفير الدفع للسفينة، لذلك فإنها لا تتأثر بالامواج أو بظروف الطقس السيئة؛ ومن هنا تأتي قيمتها العسكرية.

وفي هذا الاطار، كشف عن تسليح هذه السفينة بصاروخ بحر ــ بحر الأميركي من طراز «هاربون». وذكرت المصادر الاسرائيلية، ان سلاح البحرية الاسرائيلي حصل مؤخراً على ١٠٠ صاروخ من هذا الطراز الذي تصنعه شركة «ماغدونالد دوغلاس» (**يديعوت آحرونوت**، ١٩٨١/٧/١٢). وصاروخ «هاربون» مصمم للعمل ضد الأهداف البحرية، وفي كل الأجواء، ويوجه إلى أهداف وراء خط الأفق. وقد دخل الخدمة في سلاح البحرية الأميركي قبل أربع سنوات فقط. ويعتبر من أحدث الأسلحة التي

وصلت لاسرائيل بعد طائرة «أف ـ ١٦». ويبلغ مدى الصاروخ، ١٠٠كم، ووزن رأسه المتفجر ٢٣٠ كغ.

وبمناسبة يوم سلاح البحرية، كشف العميد أول زئيف الموغ، قائد سلاح البحرية الاسرائيلي، عن ادخال سفينة صواريخ جديدة إلى الخدمة في سلاح البحرية. وهي تحمل على سطحها طائرة هليوكبتر، ومصنوعة في أحواض بناء السفن في حيفا. وأطلق عليها اسم «عاليا». وهي مصممة لزيادة قدرة السيطرة والكشف البحري، والحرب ضد الغواصات. وقد أُكمل بناؤها عام ١٩٨٠. أما الهليوكبتر التي تقلع وتهبط فوق سطح السفينة، فإنها تحمل معدات تكمل عمل السفينة ومهامها؛ مثل أجهزة الرادار ووسائل ملاحية أخرى. ويقول الموغ، ان طائرة الهليوكبتر هي «حجر الزاوية في المعركة البحرية، وفي الحرب ضد الغواصات» (**يديعوت أحرونوت**، ٢٤/٦/١٩٨١).

وفي معرض باريس الجوي الماضي، عرضت الصناعة الجوية الاسرائيلية نظاماً جديداً للصواريخ البحرية، يحمل اسم «براك» من انتاجها. وهو نظام صاروخي للدفاع عن السفن البحرية ضد صواريخ السفن المعادية، ويضم كل جهاز ثمانية صواريخ تطلق على الصواريخ البحرية وهي متجهة إلى أهدافها لتدميرها في الجو (**هآرتس**، ١١/١١/١٩٨١). ولم تعط تفاصيل أخرى عن هذا النظام، إلا أنه ذكر، أن الصاروخ الذي يطلقه نظام «براك» أصغر من صاروخ غبريئيل، وهو لا يزال في طور الانتاج.

سلاح المدرعات

من المعروف أن اسرائيل أدخلت في السابق عدة تحسينات على دبابة «سنتوريون» البريطانية القديمة؛ حيث استبدلت مدفعها الأصلي بمدفع آخر من انتاجها بقطر ١٠٥مم، بهدف توحيد الذخيرة لجميع الدبابات العاملة لديها. وقد أعلن ضابط التسليح الرئيسي، العميد المحلي بن ـ تسيون بن ـ بشاط، أن اسرائيل أدخلت تحسينات إضافية على دبابة سنتوريون نموذج «ج». ومن هذه التحسينات ما يلي: تركيب نظام مراقبة هيدروكهربائي في البرج، لتعديل وضع المدفع أثناء السير وفي المناطق الوعرة؛ جهاز لتحسين نظام مراقبة النيران لزيادة دقة الاصابة من القذيفة الأولى؛ وسائل للرؤية الليلية لرفع قدرة الدبابة في ظروف المعارك الليلية؛ نظام لبث الدخان حول الدبابة لاخفائها عن الصواريخ المضادة للدبابات؛ كما أضيفت فتحة نجاة أخرى للسائق في أسفل الدبابة (**معاريف**، ٢٤/٢/١٩٨١).

وأنتجت الصناعة العسكرية مركبة جديدة تستخدمها القوات الخاصة (الكوماندوس)، صالحة للعمل في الأراضي الوعرة؛ وأطلق عليها اسم «شماميت» (البرص). وهي عبارة عن سيارة جيب صغيرة، ذات قوة تسلق كبيرة على التلال والمنحدرات، ومصممة لمرافقة القوات الخاصة المحمولة جواً، للعمل خلف خطوط الجبهة (**هآرتس**، ١١/١١/١٩٨١). وذكر أن دولاً غربية عديدة، أبدت رغبتها في شراء هذه السيارة، التي ستستخدم بدل سيارات الجيب القديمة.

مواصفاتها: المحرك: من طراز «فولكسفاغن» ١٦٠٠، مع تبريد هوائي، وتبلغ قوته ٤٧ حصان؛ وتسير على أربعة إطارات مطاطية عريضة، ويعطي كل إطار قوة دفع مستقلة؛ وزنها: ٦٠٠ كغ وتستطيع حمل ٦٠٠ كغ أخرى؛ طاقمها: جنديان؛ سرعتها ٦٠كم/ سا؛ يمكنها حمل الأسلحة التي تناسب المهمة القتالية بحدود الحمولة المسموح بها.

وكشف النقاب، لأول مرة أيضاً، عن انتاج قذيفة دبابات مضادة للدروع من انتاج اسرائيل باسم «نيتس» (السهم). والقذيفة بقطر ١٠٥مم، وقد بُدِىء بإنتاجها عام ١٩٧٧. وهي تعمل بقوة الدفع الصاروخي، لذلك فإنها تطلق من مدافع غير حلزونية، وهي لا تدور حول نفسها أثناء الطيران نحو الهدف، وإنما تسير مستقرة بواسطة الزعانف المثبتة في مؤخرتها (**هآرتس**، ٨/٥/١٩٨١). وتقول المصادر الاسرائيلية أن هذه القذيفة تستطيع خرق أية دبابة عاملة في منطقة الشرق حتى الآن؛ وقد طلب شراءها العديد من دول العالم، منها دول في حلف الأطلسي.

سلاح الهندسة

بمناسبة يوم سلاح الهندسة، عرضت، أمام الجمهور، «عوامة» جديدة لنقل الدبابات فوق

الموانع المائية، جرى تطويرها من قبل الصناعة العسكرية الاسرائيلية. وقد رأى الجمهور فيلماً وثائقياً يوم ١٩٨١/٨/٤ عن كيفية عمل هذه «العوامة»، التي جرى تطويرها «بناء على تجارب حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣» (**معاريف**، ١٩٨١/٨/٥). ومن مميزات «العوامة» الجديدة، أنها خفيفة الوزن وسهلة الحركة؛ وبإمكانها نقل دبابتين دفعة واحدة، مقابل نقل دبابة واحدة فقط في النموذج السابق؛ وتشغيلها بالمياه أسهل من السابقة، إضافة إلى تقليص عدد طاقمها إلى النصف؛ وتتميز بدرجة أمان عالية في ظروف العبور الصعبة، وفي حالة وجود منحدرات على ضفاف الأنهار أو القنوات التي تعترض حركة تقدم الآليات.

كما عرضت الوسائل الهندسية التالية:

☐ مركبة لزرع الألغام؛ وهي تزيد من فاعلية سلاح الهندسة في زرع حقول الألغام في أراضٍ واسعة، نظراً لتنفيذ هذا العمل ميكانيكياً.

☐ مصفحة للأعمال الهندسية؛ وتحمل اسم «زلده» مصممة لتتلاءم مع المتطلبات الخاصة لسلاح الهندسة. وهي تحمل معدات كثيرة ومتنوعة تمكن جنود سلاح الهندسة من العمل في كل الظروف ومجابهة كل العوائق التي تعترضهم.

☐ جسر هجومي؛ وهو يحمل بواسطة عربة مدرعة، يمكنها وضعه بسرعة أمام الأرتال المدرعة أثناء الحركة لعبور الخنادق المضادة للدبابات، ومجاري المياه.

☐ دبابات لفتح طرق جديدة؛ وقد أدخلت على دبابات «سنتوريون» و«باتون» تعديلات، لتصبح قادرة على تحطيم العوائق الأرضية، وتنفيذ عمليات شق الطرق، أثناء العمليات الحربية.

معدات أخرى: وكشف النقاب أيضاً عن معدات أخرى، تمت صناعتها في المؤسسات الصناعية العسكرية المختلفة في اسرائيل.

رشاش «عوزي» جديد: وعرض أمام الجمهور يوم ١٩٨١/٥/٧، وهو مخصص لاستخدامه من قبل أطقم الدبابات نظراً لحجمه الصغير، وغزارة نيرانه. وبمقارنة مزايا الرشاش الجديد مع مزايا النموذج السابق يتضح أن طول الرشاش الجديد بعد طي الأخمص يبلغ ٣٥سم مقابل ٤٤سم للقديم، وطوله مع فتح الأخمص ٦٠سم مقابل ٦٦سم للقديم، ومعدل الرماية للجديد ١٢٠٠ط/د، مقابل ٨٥٠ط/د للقديم.

وتقول المصادر الاسرائيلية، ان الحرس الشخصي للرئيس ريغان يتسلح بهذا الرشاش مما زاد من قيمته في نظر كثير من أجهزة الأمن في دول العالم (**هآرتس**، ١٩٨١/٥/٨).

تلسكوب للقناصات؛ ويحمل اسم «غرود» وصنع من أجل تركيبه على البندقية القناصة من نوع «غليل» التي كشف النقاب عنها خلال العام الماضي (١٩٨١) أيضاً. ويعتمد هذا التلسكوب الجديد على تجميع ضوء النجوم التي يضاعفها أربع مرات. وتمت صناعته بالتعاون بين مصانع «كور»، وبين الصناعة العسكرية الاسرائيلية (**دافار**، ١٩٨١/٥/٢١).

جهاز مراقبة؛ وهو جهاز أوتوماتيكي لتحديد مواقع العوائق التي تظهر في أجهزة الاتصال. وقد صنعته شركة ر. د. ط. للهندسة الألكترونية.

رادار أرضي؛ عرض في الصالون الجوي في باريس من انتاج الصناعة الجوية الاسرائيلية. ويمكنه المراقبة حتى مسافة كبيرة تصل من ٧٠ إلى ١٠٠كم؛ حيث يحدد موقع حركة رتل مركبات آلية أثناء الحركة، وكذلك حركة الأفراد على مسافات قريبة (**يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/٦/٣).

مركز للمعلومات؛ وهو جهاز لا يزال في مرحلة الاستيعاب؛ ويقوم هذا المركز بجمع المعلومات من الوسائل المختلفة، وإرسالها إلى القوات المقاتلة في أثناء الحركة وفي الزمن الحقيقي. ويستطيع هذا المركز، بواسطة استخدام طائرات الاستطلاع الصغيرة، أن ينقل معلومات وصوراً عن لواء مدرع أثناء الحركة في الوقت المطلوب لذلك، وخلال تنفيذ العمليات القتالية (**المصدر نفسه**).

محمد عبدالرحمن

النشاط الثقافي في فلسطين المحتلة
عام ١٩٨١

☐ لا بد من التأكيد، مجدداً، على استخدام عبارة «**الثقافة في فلسطين**» بدلاً من العبارة الشائعة: «**الثقافة الفلسطينية**»؛ ذلك لأن الثانية تخفي، برأينا، مغالطة منهجية أساسية. إذ أن الثقافة، بما هي مفهوم سوسيولوجي شامل يتناول مختلف جوانب الابداع الأدبي والفني والعلمي...الخ، ويحددها اطار اجتماعي — تاريخي معين، مسألة تبدو معدومة في واقع الحالة الفلسطينية. حيث لم تعرف هذه المنطقة، وهذا الشعب، نسقاً من التطور التاريخي الخاص والمستقل، ولم تأخذ العوامل الاجتماعية الحقيقية دورها في تشكيل البنى الاجتماعية المتميزة. «فإذا كان مفهوم **الدولة — الأمة** ظل غريباً عن المنطقة العربية كلها، فإن مفهوم **الدولة — الكيان**، الذي عرفته مختلف الأقطار العربية، قد أخلف وعده، حتى الآن، في فلسطين». (صقر أبو فخر، «ملاحظات نقدية حول الثقافة في فلسطين»، **دراسات عربية** (بيروت)، العدد الثامن، ١٩٨٠). والثقافة بمعناها الشامل، وليدة وضع اجتماعي مستقر، إلى حد ما، تلعب فيه **الإواليات** الداخلية، وليس القسر الخارجي فقط، دوراً أصيلاً وواضحاً. وفي غياب هذه البنى وهذه التشكيلات، نعتقد، باختصار، أن «الثقافة» هي الأخرى غائبة. كما نميل إلى اعتبار مصطلح «الثقافة الفلسطينية» مصطلحاً أعرج أو مجرد مصطلح وصفي عام.

☐ في تقريرنا التالي، اعتبرنا فلسطين مجالاً واحداً، فلم نقسمها إلى «فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨» وإلى بقيتها التي احتلت عام ١٩٦٧. كما أننا ركزنا على الثقافة العربية داخل فلسطين، مهملين بعض النشاطات التي استخدمت اللغة العبرية أداة إيصال.

☐ تخلّفت الحركة الأدبية في الأرض المحتلة، وبخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة، عن مواكبة مثيلتها في العالم العربي، وذلك لعدة أسباب منها:

١ — **غياب الصحافة**: باستثناء جريدة «الاتحاد» التي تستمر في الصدور من حيفا، فلم تشهد بقية فلسطين، تقريباً، صدور أية صحيفة أو مطبوعة مستقلة. بل كانت الضفة الغربية محكومة بالقانون الأردني، والصحف المتداولة هي المسموح بها أردنياً. والحال نفسها كانت في قطاع غزة، حيث القانون المصري والصحافة المصرية كانا السائدين.

٢ — **خروج العديد من الكتاب والأدباء بعد ١٩٦٧**: وساهم ذلك في ركود الحركة الثقافية عموماً. إذ أن الكثير منهم كان قد اكتسب الخبرة المهنية والحضور الأدبي. فجاء خروجهم، نتيجة الاحتلال، ليترك فراغاً واضحاً لن يتم ملؤه سوى بعد سنوات عدة.

٣ - **غياب المجلات المتخصصة**: اعتمد القارىء داخل فلسطين على المجلات المصرية، أساساً، وبعض المجلات العربية الأخرى. أما بعد

الاحتلال (١٩٦٧)، فحدث انقطاع تام بينه وبين مصادر ثقافته اليومية. ومن الطبيعي الا تلبي الصحافة اليومية، في حالة وجودها، الجوانب المتعددة للمعرفة. فالصحافة اليومية تهتم بالخبر أولاً، ثم بالتحليل العام ثانياً. في حين أن المجلات المتخصصة يمكنها أن تساعد في تنمية وعي متخصص وعميق.

لكن هذه الحركة بدأت نشاطاً مكثفاً منذ العام ١٩٧٣. فلعبت **دار صلاح الدين**، في القدس، دوراً رائداً في مجال النشر. وبدأت إصدار مجلة **التراث والمجتمع**. وتأسست فرقة **بلالين** المسرحية عام ١٩٧٤. وتم تنظيم معرض الفن التشكيلي الأول عام ١٩٧٥ والثاني عام ١٩٧٧. كما بدأت فرقة **صندوق العجب** المسرحية نشاطها عام ١٩٧٦. ثم صدرت مجلة **البيادر** في العام نفسه، فرعت العديد من الأقلام الشابة، لتصدر بعدها مجلة **الكاتب** (١٩٧٩)، **والفجر الأدبي** في أواخر سنة ١٩٨٠، وافتتاح **غاليري ٨٠** في رام الله.

□ بديهي، أن مسائل النشر والكتابة لا تسير بسهولة في ظروف الاحتلال. بل تتعرض الصحف والمجلات، وكذلك الأدباء، إلى الكثير من المضايقات التي تصل إلى حد الايقاف والاقفال. فعلى سبيل المثال، صدر أمر عسكري باقفال جريدة **«الفجر»** لمدة شهر كامل، اواخر العام ١٩٨١. كما اعتقلت سلطات الاحتلال، في فترات متفرقة، كلاً من: **أسعد الأسعد** (رئيس تحرير الكاتب)، **ماجد أبو غوش** (عامل في مكتبة الشروق)، **سليمان منصور** (فنان تشكيلي) **وعبد الناصر صالح** (شاعر).

وإزاء هذه الاجراءات، برزت ظاهرة تشكيل النوادي الثقافية. ولا تخلو أية قرية من مثل هذه النوادي، وبخاصة في منطقة الجليل. وتعاني الحركة الثقافية، داخل فلسطين، من عدة مشاكل منها صعوبة نشر الكتابات الشابة، رغم وجود الكثير من دور النشر. كما أن قطاع غزة يفتقر إلى الصحافة وإلى دور النشر (مؤخراً، بدأ **رشاد الشوا** إصدار صحيفة **الشرق الأوسط**).

من جهة أخرى، يلاحظ أن الحركة الأدبية في فلسطين لم تأخذ على عاتقها، حتى الآن، مهمة التصدي إلى معالجة الأدب الصهيوني، ولم تتقدم بأي كتاب حول هذا الموضوع. كذلك فالصحافة الأدبية تفتقر إلى النقد المنهجي الواضح. فالنقد عبارة عن عرض لكتاب أو اشادة به أو تقريع لكاتبه. وهو يتناول المحتوى الفكري فقط، مغفلاً الأسلوب والشكل والبناء. باختصار، لا يزال النقد نقداً أعور وسطحياً.

□ كان الحدث البارز، خلال العام ١٩٨١، انعقاد **«المهرجان الوطني الأول للأدب الفلسطيني»** في القدس؛ وذلك في ١٩٨١/٨/١٥. وقد شارك في افتتاحه: اميل حبيبي، سميح القاسم، ابراهيم الدقاق وابراهيم العلم. واستمر لمدة أربعة أيام موزعاً نشاطاته على مجالات الشعر والقصة القصيرة والمسرح، إضافة إلى جلسات النقد.

وقد شارك في الأمسيات الشعرية كل من: جمال قعوار، علي الخليلي، أسعد الأسعد، خليل توما، جبرا حنونة، سميح فرج، موسى حداد، عبدالناصر صالح، جمال سلسع، محمد شريم، توفيق الحاج، موسى جابري، محمد الأسمر، راضي عبدالجواد، يوسف حامد، ماجد الدجاني، سليمان أبو المظفر، عيسى قراقع، خديجة أبوعرقوب، نبيل الجولاني، سعيد الغزالي، محمد المناصرة وفوزي الأسمر. وفي القصة القصيرة كل من: سلمان ناطور، جمال بنورة، سامي الكيلاني، محمد أيوب، فضل الريماوي، حليمة جوهر، سامية فارس، عبدالكريم قرمان، محمد زحايكة وماهر عودة. أما في مجال المسرح فقدم محمد كمال جبر مسرحية يتيمة هي «الغرباء لا يشربون القهوة» لمحمود دياب. وكان من نقاد الشعر: محمد البطراوي، عادل سمارة، صبحي الشحروري قسطندي شوملي وابراهيم العلم. ومن نقاد القصة القصيرة: نبيه القاسم، صبحي الشحروري وأحمد حرب.

□ ما زال **الشعر** فارس الكتابات الابداعية. لأنه، كما يبدو، الأكثر قدرة على التعامل مع الحدث اليومي. إلا أنه من الملاحظ، أن العديد من الشعراء يجنحون إلى التقريرية والمباشرة والتعبير السهل. وكأن تجربتهم الفنية لم تمكنهم، بعد، من إنضاج أدواتهم اللغوية والتعبيرية. على كل حال، فقد شهد العام ١٩٨١ صدور المجموعات الشعرية التالية:

الديوان	الشاعر	الناشر
أنثى النرجس	عبدالحكيم جبارة	منشورات أليسار
داخل اللحظة الحاسمة	عبدالناصر صالح	منشورات أليسار
وطن وعبير	شفيق حبيب	ابن رشد ـ القدس
ما زال الحلم محاولة خطرة	علي الخليلي	ـ
همسات صارخة	هيام مصطفى	شفا عمرو
أحبك حتى الهزيع الأخير	ماجد الدجاني	دار العامل ـ رام الله
ديوان الحماسة (الجزء ٣)	سميح القاسم	دار الأسوار ـ عكا
من صفحات الشكوى	عمر أبو نصرة	الناصرة
أصوات متداخلة	أدمون شحادة	المكتبة الحديثة ـ الناصرة
عبأني موج البحر وقال	سميح فرج	دار الكاتب ـ القدس
كنعان يقرع الأجراس	عطاالله قطوش	دار الكاتب ـ القدس
خلف النقاب الأبيض	ملحم خطيب	ـ
على أسوار عكا	نايف سليم	دار الأسوار ـ عكا
العطش	يعقوب أحمد	مكتبة الجليل
ومضات وأعاصير	يوسف ناصر	دار الأسوار ـ عكا
سلامات يا عرب	أحمد الأسدي	ـ
أنت أنا القدس والمطر	أسعد الأسعد	دار الأسوار ـ عكا
الرذاذ والزوبعة	غسان صرصور	منشورات أليسار
من شعر العرب الكفاحي	جمعها: نايف سليم	ـ

□ وفي مجال **القصة القصيرة**، يلاحظ أنها ما زالت، عموماً، تتميز بالأسلوب السردي الذي لم يصل بعد، إلى المستوى المطلوب. (**الاتحاد**، عفيف صلاح سالم، ٣/٧/١٩٨١). وهي، مثلها مثل الشعر، تتناول التفصيلات اليومية بشكل مباشر من غير تكثيف وعمق. ويبدو أن هذا النوع من الكتابة يلقى إقبالاً شديداً من الكتاب الشباب. وقد أمكن رصد المجموعات التالية:

المجموعة	الكاتب	الناشر
النبض	عبدالكريم قرمان	منشورات أليسار
حكاية جدي	جمال بنورة	دار الكاتب ـ القدس
وقائع التغريبة الثانية للهلالي	أكرم هنية	دار الكاتب ـ القدس
وطني ردني إلى رباك شهيداً	حسين مهنا	منشورات الأسوار
ساعة واحدة وألف معسكر	سلمان ناطور	منشورات يسار الداخل
وديع والقديسة ميلاده وآخرون	غالب هلسا	منشورات صلاح الدين ـ القدس
غروب	عز الدين مصالحة	دار المشرق
الجوع والجبل	رياض بيدس	منشورات صلاح الدين ـ القدس
رسومات على الثلج	كمال حمدان	منشورات الأسوار ـ عكا
أسفل الجبل وأعلاه	ناجي ظاهر	ـ
الشمس فوق المدينة الكبيرة	ناجي ظاهر	منشورات الأسوار ـ عكا
قصص قصيرة من الوطن المحتل (يبلغ عددها ٢٣ قصة، وقد قدم لها علي الخليلي)	مجموعة من الكتاب هم: أكرم هنية، جمال بنورة، زكي العيلة، سامي الكيلاني، صبحي حمدان، عادل الأسطة، عبدالله تايه، غريب عسقلاني، فضل الريماوي، محمد أيوب، محمد كمال جبر، مفيد دويكات.	جمعية ملتقى الفكر ـ القدس

□ أما في مجال **الرواية**، فيلاحظ أنها تراجعت كثيراً عما كانت عليه في السنة الفائتة. ومهما يكن من أمر، فإن الرواية في الأرض المحتلة، عموماً، ما زالت تحبو. ولا تعدو كونها تنويعاً على بعض التجارب الروائية العربية في الخارج. فهي لم تتجاوز المستوى الذي وصلت إليه على يد نجيب محفوظ. كما أنها لم تستطع أن تستفيد، نقدياً، من تجربة روائيي ما بعد محفوظ مثل: عبدالرحمن منيف، حنا مينة، جمال الغيطاني أو حتى اميل حبيبي وجبرا ابراهيم جبرا. هذا وقد صدر في الأرض المحتلة ثلاث روايات فقط، حسب مصادرنا، هي:

الرواية	الكاتب	الناشر
المفاتيح تدور في الأقفال	علي الخليلي	منشورات صلاح الدين ــ القدس
وغابت شمس الأصيل	أحمد نمر	منشورات الأسوار ــ عكا
الحصار	أديب رفيق محمود	منشورات الوحدة ــ نابلس

□ أما **المسرح** فما زال يعاني من فقدان النص. وهو يعتمد، في غالب الأحيان، على نصوص مترجمة أو مقتبسة. ورغم وجود ما لا يقل عن عشرين فرقة مسرحية، إلا أن حركة التأليف المسرحي شبه غائبة. والمحاولات القليلة، في هذا الشأن، تبدو كأنها لا تستند على أية تجارب سابقة، فتأتي كمحاولات ينقصها، أساساً، النضج الفني، والتراكم السابق والمعرفة العميقة بهذا الفن. وقد أمكن تسجيل صدور مسرحيات ثلاث هي:

المسرحية	المؤلف	الناشر
كان الموت ونحن على ميعاد	جمال بنورة	منشورات الأسوار ــ عكا
السجين	جمال بنورة	منشورات الأسوار ــ عكا
السلام المفقود	راضي شحادة	منشورات الأسوار ــ عكا

□ أما على صعيد **العروض المسرحية**، وبالرغم من وجود أكثر من عشرين فرقة، كما ذكرنا، فإن حجم النشاط كان أقل مما يتوقع. مما يوحي بأن الكثير من الفرق المسرحية تواجه صعوبات في العمل، ولذلك فإن نشاطها يتسم بالموسمية وبعدم الاستمرارية. وقد شهدت مناطق فلسطين المحتلة تقديم العروض التالية:

المسرحية	الفرقة	المؤلف/ المخرج	مكان العرض
محجوب محجوب	الحكواتي	ــ	مدرسة الفرير ــ القدس
اسكتش دبوس في الهواء	ــ	تأليف واخراج: محمد غنيم	جامعة النجاح
عرس تشرين	ــ	تأليف أحمد نمر، اخراج نعيم جاموس	جامعة النجاح
جنون الفن	مسرح الأمل ــ القدس	تأليف معتصم صندوقة	ــ
صف خاص	المسرح ــ البقيعة	تأليف واخراج: نايف الزين	ــ
رجال في الشمس (بالعبرية)	ــ	اخراج: فؤاد عوض	جامعة تل-أبيب
كاسك يا وطن	ــ	دريد لحام ومحمد الماغوط	الناصرة
القزم وابنة الطحان	الفنون المسرحية ــ القدس	اخراج: جورج ابراهيم	القدس
الغرباء لا يشربون القهوة	ــ	تأليف: محمود دياب اخراج: محمد كمال جبر	ــ

□ اما على صعيد **الفنون التشكيلية والفلكلور**، فيبدو أن هذا المجال قد انحسر نشاطه قليلاً. وذلك بسبب حملة الاعتقالات التي طالت العديد من الفنانين في خلال العام الفائت،

وبسبب اغلاق بعض المعارض والصالات من قبل السلطات العسكرية الاسرائيلية. كذلك تواجه «رابطة الفنانين التشكيليين» مصاعب مادية متعددة. فالرابطة لا تتلقى الدعم من أية جهة. ويضطر بعض الفنانين إلى العمل في حقول أخرى من أجل العيش. كما أن الرابطة تتعرض لضغوطات كثيرة، كان آخرها من نقابة الفنانين الأردنيين التي اقترحت اندماج «رابطة الفنانين التشكيليين» بها كشرط لتلقي المعونات. إلا أن الرابطة رفضت ذلك. هذا وقد أقيمت عدة معارض أهمها:

المعرض	المكان	المشاركون
الفن التشكيلي للناشئين	مخيم شعفاط	محمد الفقيه (٢٠ سنة)، عدنان خشاني (١٦)، جمال الفقيه (١٤).
معرض محمد عودة	القدس	شخصي
التراث الفلسطيني	جامعة النجاح	—
مهرجان الفلكلور	جامعة بير زيت	—
أسبوع التراث الشعبي	الناصرة	—
معرض القرية الفلسطينية	القدس	سليمان منصور، نبيل عناني، كريم دباح، تيسير شرف، محمد البغدادي، فتحي غبن، عدنان الزبيدي، فاتن طوباسي، ڤيرا تماري، عصام بدر.

□ لم تسجل أبناء فلسطين المحتلة أي نشاط في مجال **السينما**. فبعد الضجة التي أثارها فيلم «ميشال خليفي»: **الذاكرة الخصبة** في العام الفائت، لم يحصل أي جديد في هذا الاطار. إذ أن مثل هذا النوع من التعبير يحتاج إلى امكانات تقنية وفنية وتمويلية غير متوافرة. ويظهر أن اهتمام البعض بالسينما، مجرد اهتمام فردي محدود. وهو لا يستطيع أن يثبت نفسه في غياب هيئات داعمة وممولة.

□ حمل إلينا العام ١٩٨١ صدور العديد من **الكتب** المتنوعة، التي تناولت مختلف جوانب الفكر السياسي والتاريخي والنقدي... الخ، كان أهمها:

الكاتب	المؤلف	الناشر
حرب عام ١٩٤٨	د. أحمد العلمي	—
العملية الثورية في الاسلام	اميل توما	منشورات الجديد ــ حيفا
سقوط ملك الملوك	د. عبدالستار قاسم	منشورات الوحدة ــ نابلس
الأدب العربي الحديث	د. عبدالستار قاسم	—
سقوط الجدار السابع	حسين البرغوتي	دار العامل ــ رام الله
الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية	عبدالرحمن أبو عرفة	وكالة أبو عرفة ــ القدس
التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني	عدنان العامري	منشورات صلاح الدين ــ القدس
النبض في جوف محارة	شوقية عروق	—
الرماد الطبقي على الأرض الصلبة	علي عثمان	منشورات الأسوار ــ عكا
كفاح عرب فلسطين	أبو سلمى	منشورات الأسوار ــ عكا
كأس وقنديل	زهير دعيم	—
ثمن الموضوعية	مسعود حمدان	—
أضواء على أدب توفيق الحكيم	مجموعة من الكتاب	شركة الأبحاث العلمية
مبنى القصة ومبنى المسرحية في أدب يوسف ادريس	ساسون سومخ	مكتبة السروجي
نظرة على الأحزاب والحركات السياسية في اسرائيل	كاميليا بدر	جمعية الدراسات العربية ــ القدس
مصادرة الأراضي في المناطق المحتلة ١٩٦٧ ــ ١٩٨٠	—	جمعية الدراسات العربية ــ القدس
النهوض الوطني للحركة النقابية في الأرض المحتلة	داعس أبو كشك	منشورات الوحدة ــ نابلس

□ تساهم دور النشر بالتعريف بالنشاط الفلسطيني الثقافي في الخارج، **فتعيد نشر** الكثير من الكتب الفلسطينية والعربية التي تصدر في العواصم العربية. وقد أعادت، أربع دور نشر فقط، طباعة مجموعة من الأعمال، منشورة كلها، تقريباً، في بيروت. وهي:

الكتاب	المؤلف	الناشر
في الحب والحب العذري	د. صادق جلال العظم	مكتبة دانيال ـ الناصرة
عز الدين القسام	عاصم الجندي	منشورات أليسار
انهم يأتون من الخلف	براء الخطيب	منشورات أليسار
المرأة الفلسطينية والثورة	غازي الخليلي	منشورات الأسوار ـ عكا
الأممية الشيوعية وفلسطين	د. ماهر الشريف	دار الكاتب
عروبة مصر وامتحان التاريخ	غالي شكري	مكتبة دانيال ـ الناصرة
أخبار النساء	ابن قيم الجوزية	مكتبة دانيال ـ الناصرة
ليس للكولونيل من يكاتبه	غبريال غارسيا ماركيز	منشورات صلاح الدين ـ القدس
الجنس في أدب يوسف ادريس	عطاالله جبر	مكتبة دانيال ـ الناصرة
القرامطة	مايكل دي خويه	مكتبة دانيال ـ الناصرة
المرأة العربية والمجتمع التقليدي	سلوى خماش	مكتبة دانيال ـ الناصرة
أيام لها تاريخ	أحمد بهاء الدين	مكتبة دانيال ـ الناصرة
الرجل الذي يأكل نفسه	خليل النعيمي	مكتبة دانيال ـ الناصرة
خلافة بني أمية	نبيه عاقل	مكتبة دانيال ـ الناصرة

□ لا نجانب الصواب إذا قلنا أن **الترجمة** لون مفقود في النشاط الثقافي داخل فلسطين. ويبدو أن دور النشر تتكل على ما تقذفه إلينا بيروت من مترجمات جاهزة. أما عنصر المبادرة، في هذا الخصوص، فهو الغائب. إذ لم تحمل إلينا أنباء الداخل سوى صدور ثلاثة كتب مترجمة هي:

الكتاب	اللغة المترجم إليها	الناشر	المؤلف
ديوان «أعشق بالحبر الأبيض»	العبرية	ـ	سهام داود
المتشائل	العبرية	مفراس ـ القدس	إميل حبيبي
دراسة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي	العبرية	دار الوحدة ـ نابلس	جون ديفيس

□ فيما يتعلق **بأدب الأطفال**، بدأ مؤخراً اهتمام بطيء به. وكانت دار صلاح الدين ـ القدس، قد أعادت نشر أغلب كتب «دار الفتى العربي». ولكن يلاحظ غياب المجلات المتخصصة بالفتيان. ويجدر، هنا، ذكر بعض المحاولات التي اهتمت بهذا الجانب، فقد صدرت قصص الأطفال الآتية:

الكتاب	المؤلف	الناشر
الجندي واللعبة	محمود شقير	دار الكاتب
القرد يقرع الطبل	محمد الريماوي	دار الكرمل
صوص فادي	عبداللطيف ناصر	ـ

□ أخيراً، لا بد من التطرق إلى المضايقات التي تمارسها السلطات العسكرية الصهيونية ضد حركة النشر والاطلاع.فقد بلغ عدد الكتب الممنوع تداولها حوالي ٣ آلاف كتاب. وهذه الاجراءات لا تزيد من حدة الانقطاع عن النشاط الثقافي العربي في الخارج فحسب، بل تهدف، أيضاً، إلى اقامة حصار على امكانية تبلور حركة ثقافية ناضجة في الداخل، وإلى منع أي تفاعل محتمل بين الداخل والخارج. وفي الفترة الأخيرة، صدرت عدة قرارات تمنع بعض الكتب من التداول، هذه عينة منها:

الكتاب الممنوع	المؤلف
معركة الاسلام والرأسمالية	سيد قطب
التاريخ الاسلامي	ابراهيم الشطي
معركة المصير الوطني والقومي	جورج حاوي
من يحكم واشنطن وموسكو	بنيامين فريدمان
وأشرقت الشمس	يوسف جاد الحق
كفاح الشعب الفلسطيني قبل ١٩٤٨	عبدالقادر ياسين
الأخوان المسلمون والمؤامرة على سوريا	جابر رزق
النزوح الثاني	أميرة حبيبي
الحمضيات في فلسطين المحتلة	خليل أبو رجيلة
الجهل في القضية الفلسطينية	أنيس صايغ
اليمين الصهيوني	صبري جريس
مشروع الدولة العربية المتحدة	أحمد الشقيري
الاعلام العربي والقضية الفلسطينية	سامي هنداوي
بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي	حسين أبو النمل
التراث الفلسطيني والطبقات	علي الخليلي
أدب الحرب	نجاح العطار
صيادون في شارع ضيق	جبرا ابراهيم جبرا
الطريق إلى الخيمة الأخرى	رضوى عاشور
الانسان في الشعر العربي	أحمد أبو حاقة
قصص سهيل ادريس	سهيل ادريس
الديك الهادر	زين العابدين الحسيني
صرخة سلم	عبدالسلام الحريري
متى لا تخدع	عبدالودود الشلبي
عرار شاعر الأردن	محمد المجذوب
عمر يظهر في القدس	نجيب الكيلاني
السبيل الوحيد في زحمة الأحداث	محمد سعيد رمضان
أسس الجغرافيا البشرية	يسرى الجوهري
نحو الوحدة العربية	نور الدين حاطوم
العالم العربي الحديث	جلال يحي
ملامح الرواية السورية	جبر فيصل
مركز المرأة الشريفة اليهودية	محمد عاشور
سيناء الموقع والتاريخ	إسلام توفيق
فلسطين في الرواية العربية	صالح أبو إصبع

المؤلف	الكتاب الممنوع
أنور الجندي	شبهات التغريب في غزو الفكر الاسلامي
مهدي عامل	القضية الفلسطينية في الايديولوجية البرجوازية اللبنانية
غادة السمان	كتابات غير ملتزمة
غادة السمان	ع. غ. تتصرف
غادة السمان	الجسد حقيبة سفر
ل. ي. نرجس	البحر الأحمر ومضائقه
عز الدين المناصرة	الخروج من البحر الميت
عز الدين المناصرة	باجس أبو عطوان
عز الدين المناصرة	عنب الخليل
عز الدين المناصرة	قمر جرش كان حزيناً

صقر أبو فخر

هاغاناه، إتسل، ليحى

العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة ١٩٣٧ ــ ١٩٤٨

تأليف

عبد الحفيظ محارب

٤٤٤ صفحة ٢٥ ل.ل.

رسالة لندن:

مقالة تثير غضب الصهيونية في بريطانيا

ثارت في الأوساط الطبية البريطانية عاصفة من الاحتجاجات والاتهامات؛ وذلك رداً على مقالة كتبها فلسطيني في مجلة طبية بريطانية. وتوضح هذه الضجة بجلاء صارخ النشاط والفعالية والطريقة التي تعمل بها الدعاية الصهيونية في بريطانيا والغرب، والأساليب التي تستخدمها المنظمات الصهيونية...

ولنبدأ القصة من البداية.

كارل صباغ فلسطيني يعمل، في بريطانيا، مديراً لمؤسسة خيرية تنظم برامج تعليمية طبية. وهذه المؤسسة مستقلة قانونياً، وإن كانت تمولها شركة الأدوية العالمية (ميرك شارب اند دوم Merch, sharp and Dohme). وقد بنى صباغ لنفسه شهرة وسمعة طيبتين في الوسط الطبي البريطاني عن طريق سلسلة من البرامج التلفزيونية التربوية الطبية التي أعدها وقدمها، وعن طريق الكتابة بانتظام في مجلة (ورلد ميديسين World Medicine) الطبية. وهذه المجلة تصل عملياً إلى كافة الأطباء في بريطانيا وتوزع عليهم مجاناً؛ إذ أنها تعتمد في دخلها على اعلانات شركات الأدوية والمواد والمعدات الطبية المختلفة فيها. وتنشر المجلة مقالات وتحقيقات ونقاشات وندوات وخواطر لها علاقة بالطب والأطباء والمرض والمرضى.

أما كيف وجدت «ورلد ميديسين» نفسها في غمار ضجة تتمحور حول فلسطين والصهيونية، فذلك يعود إلى أن اسرائيل استضافت، في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١، الألعاب الأولومبية الطبية، فكتب كارل صباغ في عدد ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) في عمود بعنوان: «مجرد كلمات» رسالة مفتوحة إلى الأطباء الذين سيتوجهون إلى اسرائيل لحضور الألعاب بعنوان: «الدم الذي على يدي بيغن». ولم يكن في المقالة ما هو غير معتاد على الأذن العربية والفلسطينية، ولكنها كانت أول مقالة ذكية ومؤثرة وقوية تنشر في مجلة غربية «رفيعة» وتتعرض، بوضوح قاطع، ليس إلى ماضي بيغن الارهابي فحسب، وانما، أيضاً، للعنف المستمر الذي كان ولا يزال يهدف إلى تحويل فلسطين العربية إلى اسرائيل اليهودية.

خاطب صباغ الأطباء الأولومبيين بقوله: «قد تجدون وأنتم في اسرائيل أنكم مدعوون كأطباء لزيارة المستشفى الحكومي للأمراض العقلية في كفار شاؤول... وإني لأتساءل عما إذا كانت كفار شاؤول تذكر مناحيم بيغن بشبابه؛ إذ يمر بها في الطريق من تل ــ أبيب إلى القدس... عندما وصل بيغن إلى فلسطين من بلاده بولندا؛ حيث كان يذبح أشقاؤه اليهود، شرع في التخطيط لقتل العرب وبعض البريطانيين لاقناع السلطات البريطانية بأنه هو وزملاءه، يستأهلون أن يحكموا أرض فلسطين الجميلة، تلك الأرض التي كان يسكنها، وذلك مبعث ضيق، فلسطينيون عرب على مدى قرون. كان بيغن شاباً (في أواخر

الثلاثينات من عمره) ومتهوراً (قاتل بارد الأعصاب في الواقع)، فلم ير وغيره من الارهابيين (عفواً، «المقاتلين من أجل الحرية») بديلاً عن العنف ضد العرب الذين كان هؤلاء يشتهون أرضهم».

وتابع صباغ رسالته المفتوحة بقوله: «عندما تأخذون إجازة من الركض والقفز ولعب الغولف، قد يريكم مضيفوكم بلدهم الجميل. غير أنهم، إذ يأخذونكم من قرية ذات اسم عبري إلى أخرى، قد يهملون الاشارة إلى ما قاله دايان لأبناء جلدته: بنيت القرى اليهودية مكان القرى العربية. وأنتم حتى لا تعرفون اسماء هذه القرى العربية. وأنا لا ألومكم لأن كتب الجغرافيا تلك لم تعد موجودة. وليست تلك الكتب فحسب بل القرى العربية ذاتها لم تعد موجودة أيضاً... ليس في هذه البلاد مكان واحد مبني لم يكن فيه سابقاً سكان عرب». ومضى يقول: «احدى تلك القرى، كفار شاؤول... التي كان لها اسم عربي يعرفه معظم الاسرائيليين، رغم أنهم قد يحاولون نسيانه. لقد كانت تدعى دير ياسين». ثم يصف مذبحة دير ياسين بتفصيل مرعب في دقته «الطبية»، وبمرارة مشوبة بتهكم تعجز ترجمة النص الانكليزي عن ايفائهما حقهما. وبعد ذلك، يقول: انها «نكتة مثيرة للاشمئزاز» أن يحاول بيغن، بالنظر إلى ماضيه، اقناع العالم بأنه يسعى إلى حل عادل سلمي للنزاع العربي الاسرائيلي. ويختتم صباغ مقالته ــ الرسالة مخاطباً الأطباء الذاهبين إلى اسرائيل بقوله: «عفواً أمر آخر. إذا حدث وأخذتم إلى صفد، وبخاصة إلى «حي الفنانين» الذي أصبح الآن مبهرجاً نوعاً ما والذي كان يدعى في الأصل «حارة النصارى» فابحثوا عن بيت يدعى «قبو عيسى»، بيت قديم له ساحة وغرف ذات قباب. هناك كانت تعيش عائلة والدي قبل عام ١٩٤٨. انهم لم يعودوا موجودين هناك... رحلة طيبة».

وما أن صدر عدد المجلة حتى أخذت عجلة الدعاية الصهيونية في الحركة بسرعة لتعبئة الجماعات الضاغطة باتجاهات ثلاثة، هي: معاقبة الكاتب ومعاقبة المجلة وإحداث تشويش اعلامي على المقالة ذاتها. فكتب هارولد لانغدون، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب اليهود، إلى رئيس تحرير المجلة معبراً عن «صدمته وخيبة أمله لأن أعمدة مجلة طبية جدية استعملت منبراً لترويج الدعاية العنصرية». ووجه سكرتير الجمعية الطبية الاسرائيلية البريطانية رسالة إلى كافة الأطباء، أعضاء الجمعية، يصف فيها المقالة بأنها «هجوم عنيف مسموم ضد اسرائيل» ويحث الأعضاء على اتخاذ اجراءات ضد المجلة؛ وذلك بإعادة المجلة في غلافها، دون أن تفتح، إلى رئيس التحرير مرفقة برسالة احتجاج تطالبه بتقديم «تأكيدات قاطعة» بأن المجلة لن تنشر ثانية «دعاية صارخة لمنظمة التحرير الفلسطينية». وتحث الرسالة الأطباء على الضغط على شركات الأدوية كي تتوقف عن الاعلان في المجلة إلى حين صدور التأكيدات القاطعة هذه، وتقول: «نحن نشعر أنها (أي الشركات) قد تستجيب بالفعل إلى هذا الطلب عندما يُوضَّح لها أي نوع من المجلات هي تلك التي تقوم بدعمها، وكذلك احتمال أن لا يرى اعلاناتها (نتيجة مقاطعة المجلة) قطاع كبير من الهيئة الطبية».

ووجهت الجمعية الطبية الاسرائيلية البريطانية ذاتها، أيضاً، رسالة إلى شركات الأدوية تلفت فيها نظرها إلى مقال صباغ وإلى «أن المجلة تعتمد تماماً على اعلانات شركات الأدوية»... وتقول: «ان توقفكم عن دعم مجلة طبية يبدو أنها تحولت إلى أداة للدعاية الوقحة التي تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية هو بالتأكيد أقل ما يمكن طلبه منكم».

وسرعان ما بدأت عشرات الرسائل الاحتجاجية تنهال على المجلة، منها مجموعة قال رئيس التحرير عنها انها متشابهة إلى درجة ملفتة للنظر. وكانت الرسائل تتهم المجلة بأنها لا سامية وأنها تلقت رشوة من منظمة التحرير، وتتهم كارل صباغ بأنه داعية للمنظمة. كما تلقت شركات الأدوية رسائل عدة تطالبها بمقاطعة المجلة فيما يبدو أنه استجابة لنداء الجمعية الطبية الاسرائيلية ــ البريطانية إلى الأطباء.

كذلك تسلمت المؤسسة التي يعمل فيها كارل صباغ رسائل عدة تطالب بفصله من عمله، أو بمنعه من كتابة مقالات من هذا النوع؛ مما دفع السيد دوغلاس بلاك، رئيس مجلس حكام المؤسسة ورئيس الكلية الملكية للأطباء، إلى اثارة المسألة علناً والتصريح بأنه يعتبر المطالبة بفصل صباغ «أمراً غير لائق». واجتمع مجلس حكام المؤسسة لبحث الأمر اثر الرسائل التي تلقاها

وبعد أن سحب فرع شمال لندن للكلية الملكية للأطباء العامين دعوة كان قد وجهها إلى صباغ لالقاء محاضـرة. واتفق المجلس على أن المقـال يشكـل «خطأ في الحكم» إلا أن رئيس المجلس رفض أن يحدد الجهـة التي أخـطأت، وأجاب بـالنفي عن سؤال وجهتـه له الجمعية الطبيـة الاسرائيلية ــ البريطانية عما إذا كـان المجلس على علم بالمقال قبل نشـره. وعاد السيـد بلاك فصـرح أنه شخصيـاً «لا يعدّ المقـال معـاديـاً للسامية بل معادياً للصهيونية فحسب».

وقامت المجلة، في عددها الصادر في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، بافراد محور خاص على خمس صفحـات للمســألة تحت عنـوان: «هـل ورلد ميديسين معادية للسامية؟». وتشكل المحور من بعض الرسـائل التي تلقتهـا المجلة، ومن ردين مطولين كتبهما طبيبان صهيونيان، وكذلك من رد كـارل صباغ عـلى الحملة التي وجهت ضـده، إضافة إلى افتتاحية كتبها رئيس التحرير يفسر فيها موقفه، بقوله انه كان يعلم مسبقاً أن المقالة ستثير ضجة ونزاعاً ولكنه لم يكن على استعداد لمنع نشرها لأنه يعتبر أن مهمته المحافظة على المجلة «منتدى تعرض فيه الآراء للنقاش». ورد عـلى الاتهـامـات التي ذهبت إلى أن الألعـاب الأولومبية الطبية استخدمت كحجة واهية لكتابة المقال «بأن كارل صباغ يستطيع الاجابة على ذلك بالقول انهـا لم تكن حجة أوهى من تلك التي استخدمتها المجلة في السبعينـات عندمـا كانت تحض الأطبـاء الذين يحضرون مـؤتمـرات في موسكو على طرح قضية معاملة اليهود في الاتحاد السوفياتي على مضيفيهم». وأضاف: إنـه «من المثـير للسخريـة أن بعض من كتبوا لي وقتهـا يهنئون المجلة لأنها عرضت موضوعاً ذا أهمية حيوية، يقومون هم أنفسهم الآن بالاحتجاج ضد تدخلنا غير المبرر في السياسة».

أما كارل صباغ فقد رد مؤكداً دقـة وصفه لمجزرة دير ياسين ومبيناً أنه اعتمد على مصادر غير عربية من بينها بيان أصدره قائد الهاغاناه في القدس في ذلك الحين. وقال: إن «أحداً لا يستطيع انتقاد اسرائيل أو الصهيونيين دون أن يوصم باللاسامية أو التحيز أو شن دعاية».

ولا تزال الضجة حول المقال وردود الفعل عليه مستمرة. وفي هذه الأثنـاء تجدر مـلاحظة أنـه لم يتصدّ لنصرة صباغ، من بين عشرات الأطباء الفلسطينيين والعرب في بريطانيا والعدد الكبير من الهيئات العربية أو المناصرة للعرب، غير طبيبة فلسطينية هي غادة الكرمي التي بعثت برسالة إلى المجلة نشرت في عدد ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) تؤكد فيها رواية صباغ، وتحيل من يريد الاطلاع على شهادة عيان إلى كتاب رئيس الصليب الأحمر الدولي في ذلك الحـين الذي صدر عـام ١٩٥٠ بالفرنسية.

فلورا لحام

معارك سياسية ناجحة لدعم القضية الفلسطينية

الأونروا

جرت المناقشة حول وضع الأونروا في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ــ اللجنة السياسية الخاصة (١٩٨١) في ظل شعور حاد بالذعر والخطورة. وكما كان متوقعاً فلقد تم اتخاذ عدة قرارات، لكن السؤال المهم بقي مطروحاً: هل تنهار الأونروا؟

هذا الانهيار للأونروا أمكن تفاديه، عام ١٩٨١، بصعوبة شديدة، لكن احتمالاته، في عام ١٩٨٢، جدية وحقيقية تماماً. وان أولاف رايدبك، المفوض العام للأونروا، أعلن بوضوح، في بيانه أمام اللجنة السياسية الخاصة: «على الرغم من أن الأونروا وكالة انسانية وأن متاعبها الملحة ذات طبيعة مالية، فإن هناك عنصراً سياسياً أساسياً يتعذر إغفاله في كل من أنشطتها ومشكلاتها. وهذا الارتباط السياسي ليس أمراً جديداً؛ إذ إنه رافق الوكالة منذ ولادتها في العام ١٩٤٩».

وإن لبّ هذا العنصر السياسي هو اتخاذ هيئة الأمم المتحدة في ١١ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٨ قرارها الصريح والقاطع المرقم ١٩٤ (٣) الذي أكد على حق الفلسطينيين «في العودة إلى منازلهم... وأن يفعلوا ذلك في أقرب فرصة ممكنة عملياً». بل وأكثر من ذلك، فلقد أكد القرار إياه على خطوات لتعويض أولئك الفلسطينيين الذين لا يرغبون في العودة. ونقول بإيجاز: إن على الأونروا أن تتحمل مسؤولياتها وأن تؤدي واجباتها في هذه الأثناء، في صورة لا تمس «بحقوق الفلسطينيين في العودة أو التعويض». ولقد أشار المفوض العام إلى أن الفلسطينيين ينظرون إلى أية تخفيضات حقيقية أو وشيكة في حجم الخدمات التي تقدمها الأونروا على أنها محاولة «من الأونروا والمجتمع الدولي للتخلي عن مسؤولياتهم.. وعلى أنها بالنتيجة محاولة لادماجهم في البلدان المضيفة، على الرغم من رغباتهم، وبما يناقض التعهدات المعطاة لهم».

إن العجز المتوقع في ميزانية الأونروا للعام ١٩٨٢ يبلغ ٨٠,٣ مليون دولار. ويبين الجدول التالي مسار الأزمة المالية منذ عام ١٩٧٧:

(الأرقام بملايين الدولارات)			
العام	النفقات في ميزانيات خضعت للمراجعة	الدخل	العجز
١٩٧٧	١٣٤,٠	١٢٣,٠	١١,٠
١٩٧٨	١٣٩,٨	١٣٠,٥	٩,٣
١٩٧٩	١٦٦,٣	١٥٢,٢	١٤,١
١٩٨٠	٢١١,٣	١٨٤,٦	٢٦,٧
١٩٨١ (التقدير حتى منتصف العام)	٢٣٨,٧	١٩٣,٨	٤٤,٩
١٩٨٢ (كما يتوقع)	٢٦٥,٦	١٨٥,٣	٨٠,٣

هذا المبلغ المتوقع للنفقات في عام ١٩٨٢، أي ٢٦٥,٦ مليون دولار، خصص منه ١٥١ مليوناً للتعليم، و٤٢ مليوناً للخدمات الصحية (التي هي على أي حال دون مستوى الحد الأدنى)، و٦١ مليوناً للاغاثة. العجز المتوقع هو، كما قلنا، ٨٠,٣ مليوناً من الدولارات، منها ٣٤ مليوناً مطلوبة للحفاظ على برنامج التعليم المدرسي. وإذا لم يقيّض جمع هذه المبالغ، فستتخذ الاجراءات التالية: إذا ما تقرر الابقاء على المدارس في الضفة الغربية وغزة ولبنان، فعلى الأونروا أن تغلق جميع مدارسها في الأردن وسوريا. وسوف تعني خطوة كهذه عملياً: (أ) إغلاق ٣١٤ مدرسة في سوريا والأردن. و(ب) إنهاء خدمات خمسة آلاف معلم. وهذه الخطوات قد تجد سبيلها إلى التنفيذ في شباط (فبراير) أو آذار (مارس) ١٩٨٢ أو حتى قبل ذلك بقليل.

العلاج الرئيسي لهذا المأزق ــ كما يقترح المفوض العام رايد بك ــ هو حثّ الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة على زيادة مساهماتها في ميزانية الأونروا. وإضافة إلى ذلك، فلقد أبلغني أنه سوف يكرس معظم وقته، منذ الآن وحتى الشهور الحاسمة المقبلة، لجمع التبرعات في مسعى يستهدف تفادي «الكارثة الوشيكة».

وقد شاركت في المناقشة وفود عدة، وخصوصاً من الأردن وسوريا. وبين العلاجات المقترحة ما يلي:

١ ــ إدماج ميزانية الأونروا في الميزانية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

٢ ــ إذا تعذر تحقيق الهدف السابق، فإنه يتوجب تغطية العجز في ميزانية الأونروا من الميزانية العامة للأمم المتحدة.

٣ ــ وإضافة إلى ذلك، وبما أن المغتصبين الصهاينة يعيشون في منازل وممتلكات كانت مملوكة للفلسطينيين، فمن الواجب إرغام الكيان الصهيوني على دفع الريع المستحق عليه لضحاياه من العرب. وإن تعيين لجنة دولية من جانب الجمعية العامة قد يؤدي إلى أن تصبح حارساً على أملاك الفلسطينيين المغتصبة.

وتساءل زهدي الطرزي، مراقب منظمة التحرير الفلسطينية، عما إذا كانت المصادفة قد لعبت دورها في كون هذه المناقشة للموضوع تجري في هذا اليوم (الثاني من تشرين الثاني ــ نوفمبر)، لأن الموضوع متصل، في أكثر من ناحية، بالثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ تاريخ وعد بلفور، ذلك الوعد المشؤوم الذي حمل في ثناياه مأساة مروعة. ولقد قدم السيد طرزي استعراضاً تاريخياً للمصير الذي آل إليه الشعب الفلسطيني، وأكد على «حق العودة» للشعب الفلسطيني، كما أعلنه بوضوح قاطع قرار الأمم المتحدة ١٩٤ (٣) وكما تأكد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان للعام ١٩٤٨ (المادة ١٣) التي نصت على ما يلي:

«لكل إنسان الحق في أن يغادر أي بلد، بما في ذلك بلده. ولا يمكن حرمان أي انسان من الحق في دخول وطنه». وهناك البند الثاني عشر من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي يقول:

«إن حق العودة قاعدة متفق عليها في القانون الدولي»؛ وهو حق يقع بين «المبادىء العامة للقانون الذي تواضعت عليه الأمم المتحضرة».

ومضى السيد طرزي ليؤكد عدم وجوب الخلط بينَ حق العودة من ناحية، وبين الخدمات التي تقدمها الأونروا وسواها من ناحية أخرى. وأضاف: «إن النقص في موارد الأونروا لا يمثل لبّ القضية. فإن على المجتمع الدولي واجباً أولياً لا بد من تأديته لتوفير هذه الموارد، ذلك أن المجتمع الدولي هو الذي كان قد أوصى بتقسيم فلسطين، مما قاد الوضع إلى حالته الحاضرة 'المزعجة والفاجعة'».

وفي ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) انعقد مؤتمر للمساهمين حضرته ٤٣ دولة تعهدت بتقديم ١٠٧ ملايين دولار كتبرعات لبرامج الأونروا. وإذا لم يرتفع هذا الرقم بشكل ملموس وسريع حتى شباط (فبراير) عام ١٩٨٢، فسيحدث ما ذكرناه آنفاً من إغلاق مدارس الأونروا كافة في الأردن وسوريا.

وفي السابع من كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨١، وافقت اللجنة السياسية الخاصة على اقتراح المجموعة العربية بألا تتخذ اللجنة أي إجراء بشأن سبل سد العجز في ميزانية الأونروا. وعوضاً عن ذلك، أوصت اللجنة بابقاء جلسة الجمعية العامة مفتوحة إلى أن تقدم مجموعة العمل الخاصة بتمويل الأونروا مقترحاتها بهذا الشأن، نحو أواخر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٨٢.

وتنص مسودة القرار بشأن الأونروا المعلقة على جدول أعمال الجمعية العامة على ما يلي:

(١) يتوجب على الجمعية العامة تغطية العجز المقدّر في ميزانية الأونروا للعام ١٩٨٢.

(٢) وينبغي أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم دراسة مفصلة إلى دورة السنة المقبلة فيما يخص تضمين ميزانية الأونروا في الميزانية العامة للأمم المتحدة اعتباراً من عام ١٩٨٣.

أما الآن، فالوضع حتى اللحظة يفيد بأنه لا يتوافر أي جواب محدد وواضح حول أي الحلول سوف تسلك الأمم المتحدة لمعالجة الأزمة المالية في ميزانية الأونروا.

وعلى صعيد آخر، اتخذت اللجنة السياسية الخاصة قرارات عدة تنص على ما يأتي:

(أ) «مساعدة الأشخاص المهجرين نتيجة لحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ٩).

(ب) تدعو الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى زيادة المخصصات للهبات التعليمية والمنح الدراسية للفلسطينيين، إضافة إلى تبرعاتها للأونروا (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ١٣).

(ج) تطلب الجمعية العامة إلى اسرائيل الكف عن عمليات نقل وترحيل الفلسطينيين في قطاع غزة، وعن تدمير مساكنهم (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ٦).

(د) تؤكد الجمعية العامة مجدداً الحقوق الثابتة لجميع السكان المهجرين في أن يعودوا إلى منازلهم أو أماكن إقامتهم السابقة في المناطق التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧ (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ٧).

(هـ) تثني الجمعية على جهود المفوض العام للأونروا لاستكشاف السبل المؤدية إلى انشاء جامعة في القدس تلبي احتياجات سكان المنطقة، تحت رعاية الأمم المتحدة. وأكثر من ذلك، فإن الجمعية تدرك «الضرورة العاجلة» لانشاء الجامعة المقترحة، وتدعو اسرائيل إلى الكف عن إعاقة عمليات التنفيذ (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ١٢).

(و) وأخيراً، أقرت اللجنة السياسية الخاصة قراراً (٧ كانون الأول ــ ديسمبر ١٩٨١) تطلب الجمعية العامة بمقتضاه إلى اسرائيل أن تتوقف عن المضي في مشروعها لحفر القناة التي تربط بين البحر المتوسط والبحر الميت. ثم إن على الجمعية العامة الطلب إلى مجلس الأمن «النظر في اتخاذ إجراءات من شأنها إيقاف تنفيذ المشروع» (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ٣٢، البند ١).

وكما هو الحال في معظم القرارات، وقفت كل من الولايات المتحدة واسرائيل وحدهما واقترعتا ضد، فيما امتنعت ثلاث دول من معسكر اليمين في أميركا اللاتينية عن التصويت (غواتيمالا، والباراغواي، والأورغواي)

وعلى النقيض من الموقف الأميركي، صوتت كندا إلى جانب القرار، وتعهدت بألا تشارك الحكومة الكندية أو إحدى وكالاتها في أعمال المشروع.

(ز) إن الجمعية العامة تقرر بكل قوة أن الحفريات والتغييرات [التي تقوم بها اسرائيل] سواء التي تمس المناظر الطبيعية لسطح الأرض أم المواقع التاريخية والثقافية والدينية في القدس، هي اعتداء فاضح على مبادىء القانون الدولي... وبناء عليه تطلب إلى اسرائيل الكف عن المضي في أعمال كهذه، وإذا لم تستجب اسرائيل، تدعو الجمعية مجلس الأمن إلى إدراج المسألة على جدول أعماله (الوثيقة أ/٣٦/٦٣٢).

اليوم العالمي للتضامن مع فلسطين

كثيراً ما يحدث، في العديد من المناسبات، أن حادثاً تفصيلياً صغيراً وغير متوقع، يسترعي الاهتمام ويلفت الأنظار أكثر من المناسبة ذاتها. ولقد حدث مثل هذا في الأمم المتحدة خارج غرف مجلس الوصاية؛ حيث كانت تجري وقائع اليوم العالمي للتضامن مع فلسطين. الخطاب تلو الخطاب، والرسائل تتوالى، رسالة بعد رسالة، من قادة الدول أو من الوفود مؤكدة الدعم الوطيد لقضية الشعب الفلسطيني العادلة. وفي هذه الأثناء، كان فريق التصوير لتلفزيون الأمم المتحدة يجري الاستعدادات والترتيبات، وأمام الكاميرا وفد منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد رفع السيد طرزي، مراقب المنظمة في الأمم المتحدة، مع باقي أعضاء الوفد علماً وخريطة (١٩٤٧) لفلسطين كخلفية لمشاهد التصوير.

وتنبّه الوفد الاسرائيلي سريعاً إلى هذا العرض غير المقرر وعجّل برفع شكوى إلى سلطات الأمم المتحدة. وتلبية لمطالبه، طلب السيد أكاشي (من اليابان)، مساعد الأمين العام للمعلومات، إلى السيد طرزي إنزال كل من العلم والخريطة. وفي خلال الدقائق التالية كان ضابط الأمن في الأمم المتحدة، وكذلك رئيس التشريفات، إضافة إلى السيد أكاشي، يحاولون إقناع السيد طرزي بتلبية الطلب الاسرائيلي. وبعد بعض الوقت، وأمام هذا الالحاح، احتد السيد طرزي وقال لهم: [لن تمروا لنزع العلم والخريطة إلا] «على جثتي»! وأظهر الجميع شيئاً من الهدوء. وانصرفوا لتناول طعام الغداء إلى مائدة جامعة الدول العربية التي أقامت الوليمة تكريماً لوفد منظمة التحرير الفلسطينية. لكن الطرزي بقي على حراسة العلم والخريطة.

وفي فترة بعد الظهر، وبينما كانت وقائع يوم التضامن مع فلسطين تتواصل، اقترح السفير السنغالي ساري، الرئيس المشرف على «اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف»، رفع العلم والخريطة في مكاتب مجلس الوصاية طوال يوم التضامن.

لقد كان تصرفاً ذا طبيعة رمزية، لكنها كانت المرة الأولى التي يرفع فيها علم فلسطين في الأمم المتحدة.

وفي اليوم التالي، نسبت صحف نيويورك إلى ناطق اسرائيلي قوله: «إن الأمم المتحدة تدار من جانب منظمة التحرير الفلسطينية».

لكن، فلننتقل الآن للحديث عن النشاطات الفعلية والمخططة ليوم التضامن.

هذه اللجنة، أعني «اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف» أنشئت، لأول مرة، من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٣٣٧٦ بتاريخ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥. وتتكون اللجنة من ٢٣ عضواً. وبقيت توصياتها الأساسية بلا تغيير أو تبديل. فحتى الآن، وعلى الرغم من توصياتها المتكررة، فإن مجلس الأمن لم يأخذ بهذه التوصيات، ولم يجد أي منها سبيله إلى التنفيذ. أما العقبة الأساسية، فما زالت هي إياها: الفيتو الأميركي.

وفي الرابع من أيار (مايو) ١٩٨١، انتخبت اللجنة هيئتها الجديدة: للرئاسة السيد ماسمبا ساري (السنغال)، ولنيابة الرئاسة السيد راوول رواكوفي (كوبا)، والسيدين فريد زافيف (أفغانستان) وفكتور ج. غوشي (مالطا).

ويمكن لنا أن نصف مجالات عمل اللجنة، انطلاقاً من توصياتها، في الميادين التالية:

(أ) رصد حصيلة أعمالها واهتماماتها بالممارسات الاسرائيلية السيئة في المناطق المحتلة، وتوثيق ذلك ورفع تقارير بهذا الخصوص إلى مجلس الأمن الدولي، في شؤون تتصل بسياسات الضم والتوسع والعنف الوحشي وانتهاك القوانين الدولية الخ...

(ب) إرسال بعثات لتقصي الحقائق على غرار البعثة التي توجهت إلى لبنان في أعقاب الغارة الاسرائيلية الضارية في ١٧ تموز (يوليو) عام ١٩٨١. ولقد وجهت الدعوة إلى ذلك الوفد من جانب الأخ ياسر عرفات.

(ج) على الصعيد السياسي، أكدت اللجنة بوضوح كامل أن «مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني، أمر لا غنى عنه، في أية تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين التي هي محور النزاع في الشرق الأوسط».

(د) إن اللجنة، تطابقاً مع قرار الجمعية العامة ٣٥/ ١٦٩ب أعلنت رفضها لاتفاقيات كمب ديفيد.

(هـ) ساهمت اللجنة في العديد من المؤتمرات والندوات واجتماعات القمة بغية الدعوة لقضية فلسطين والتعريف بنشاط اللجنة في حقل الدفاع عن القضية.

(و) نظمت اللجنة عدة ندوات للأمم المتحدة حول قضية فلسطين، كان آخرها في كولومبو (١٠ ــ ١٤ آب (أغسطس) ١٩٨١) وهافانا (٣١ آب (أغسطس) ــ ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١)(*).

(ز) وأخيراً، قدمت اللجنة توصيات مهمة في ختام تقريرها الأخير دعت فيها مجلس الأمن إلى التحرك لتنفيذ التوصيات السابقة، كما دعت

(*) أنظر تقريرنا في شؤون فلسطينية، العدد ١٢١ (كانون الأول) ديسمبر ١٩٨١، الصفحات ١٥٤ ــ ١٥٦.

الجمعية العامة إلى حث مجلس الأمن على اتخاذ موقف ايجابي وعاجل من توصيات اللجنة المتكررة، كما أكدت مجدداً على أن قضية فلسطين هي لب الأزمة في الشرق الأوسط، وأنه لا حل بلا حقوق الشعب الفلسطيني، وأكدت على حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع سائر الأطراف على أساس القرارين ٣٢٣٦ و ٣٣٧٥. كما دعت اللجنة، في توصياتها، إلى انسحاب اسرائيل الكامل من المناطق المحتلة، وإلى رفض كل الاتفاقات والمعاهدات التي من شأنها التأثير على مستقبل الشعب الفلسطيني. كما تعهدت ببذل كل جهد ممكن من أجل تعميم الوعي السليم بقضية فلسطين في مختلف الأنحاء.

وفي خلال الدورة الراهنة للجنة، تم تسليمها زهاء ٦٠ رسالة دعم وتأييد وتضامن. وفي البدء، كانت هناك رسائل من رئيس الجمعية العامة السيد كتاني، ومن رئيس مجلس الأمن السيد سليم. وفي أعقاب هاتين الرسالتين تلا السيد شفيق الحوت رسالة وجهها السيد ياسر عرفات عبّر فيها عن تحفظ الشعب الفلسطيني على نظام الفيتو الذي تستغله الولايات المتحدة في مجلس الأمن، وطالب فيها الأمم المتحدة بالارتفاع إلى مستوى التحديات الخطيرة التي تهدد الانسانية، لافتاً نظر العالم إلى مخاطر الاعتداءات والانتهاكات الاسرائيلية. ولقد كشفت الرسالة مضمون اللعبة الاسرائيلية باستبدال اللباس العسكري بلباس مدني في المناطق المحتلة.

وفي اليوم نفسه، أقيم معرض مصور في رواق الجمعية العامة عنوانه: «معوقون.. لأنهم فلسطينيون» قام باعداده وتصميمه ميشال نجار من دائرة الأعلام والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية. وقال السيد ساري، رئيس «اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف»، في حفل الافتتاح: إن المعرض لا يصور «خيال الانسان» بل «الحقيقة والواقع»، وأنه جاء ليرسم الفجيعة والظلم والعدوان والاحتلال. وزخر المعرض بصور الأطفال الذين تعرضوا لغارات الفانتوم، والقرى والمواقع التي حولها العدوان إلى بقايا وأطلال.

ولقد قال فاروق القدومي: إن هذه الصور الفوتوغرافية تعكس إلى ذلك «العزم والتصميم والارادة التي تتبدى في وجوه الأطفال»، تصميم الشعب الفلسطيني على مجابهة العدوان.

خطاب منظمة التحرير الفلسطينية

بدأت مناقشة قضية فلسطين في الأمم المتحدة يوم الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، واشتملت على أكثر من خمس وأربعين مداخلة. وألقى الأخ فاروق القدومي خطاب منظمة التحرير الفلسطينية. وتبين بجلاء من رسالة الرئيس ياسر عرفات، ثم من خطاب فاروق القدومي، حملة منظمة التحرير الفلسطينية على السياسة الأميركية العدوانية المتصاعدة. والأمر الثاني المشترك بين الرسالة والخطاب هو إبلاغ واشنطن بأنها إذا كانت حقاً راغبة في حل النزاع في الشرق الأوسط، فإنه لزاماً عليها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف رئيسي. ولقد حمل هذا الخط في رأي الكثيرين تغييراً طفيفاً في التوجهات التكتيكية لمنظمة التحرير. فالوساطات بالنيابة عن المنظمة لم تعد مقبولة. فللمنظمة كل الحق في أن تمثل نفسها، وهذا هو بالضبط ما سوف تفعله.

ولقد حمّل قدّومي الولايات المتحدة وحدها المسؤولية عن استمرار مأساة الشعب الفلسطيني، قائلاً ان اسرائيل ليست سوى معدة ومخلب، أما فمها الذي يطعمها ففي نيويورك، والعضل الذي يحرك المخلب فهو في واشنطن. وأكد أن الشعب الفلسطيني سوف يواصل نضاله مهما طالت القرون لا العقود، دون يأس أو ملل حتى يحقق آماله ويرفع رايته.

الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان

وفي وقت لاحق، أولت اللجنة السياسية الخاصة اهتمامها للنظر في «تقرير اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان المناطق المحتلة». هذه اللجنة الخاصة أنشأتها الجمعية العامة في القرار رقم ٢٤٤٣ (٢٣) في تاريخ ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٨. وقدمت اللجنة، منذ العام ١٩٧٠، اثني عشر تقريراً إلى الجمعية العامة. أما التقرير الأخير الذي نشير إليه في هذا المقام فيقع في ١١٥ صفحة، ويستخدم الوثائق التالية كأدوات للاستدلال:

(أ) ميثاق الأمم المتحدة.

(ب) الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

(ج) اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب التي انعقدت في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩.

(د) اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، التي عقدت في التاريخ نفسه.

(هـ) اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حال نشوب نزاع مسلح، التي انعقدت في ١٤ أيار (مايو) ١٩٥٤.

(و) اتفاقيات لاهاي المعقودة في ١٨٩٩ و ١٩٠٧ بشأن قوانين وأعراف الحرب على اليابسة.

(ز) الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(ح) جميع قرارات الأمم المتحدة سواء التي صدرت عن الجمعية العامة أو عن مجلس الأمن وسواهما من أجهزة الأمم المتحدة.

ولقد بنت اللجنة الخاصة تقويمها «للممارسات الاسرائيلية» وتثبتت من حقيقتها اعتماداً على: شهادات أولية؛ تقارير صحافية اسرائيلية؛ تقارير نشرت في غير وسائط الأعلام الاسرائيلية؛ تقارير مقدمة من قبل وكالات بعضها حكومي وبعضها غير حكومي كمؤتمر العمل الدولي (تقرير حول وضع العمال في المناطق المحتلة)، ومؤتمر الصحة العالمية، وتقرير لجنة العفو الدولية عن أحوال المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، والبعثة الدولية للحقوقيين حول «الضفة الغربية وحكم القانون»، وتقرير الاتحاد الدولي لحقوق الانسان.

استناداً إلى هذه التحقيقات الشاملة، خلصت اللجنة إلى النتائج التالية:

١ ـ إن اسرائيل تنتهج سياسة مرسومة تستهدف الضم والاستيطان.

٢ ـ هناك سياسة اسرائيلية محددة المعالم قوامها: إنهاك المدنيين، وإخضاعهم لعقوبات استثنائية كالعقوبات الجماعية ونسف البيوت وإقفال المتاجر، وفرض حظر التجول.

٣ ـ إن الخدمات التعليمية في المناطق المحتلة ليست خاضعة لأهواء السلطات العسكرية فحسب (وهي في الغالب تعسفية)، بل هي أيضاً هدف للهجمات والعرقلة من جانب سلطات الاحتلال.

٤ ـ الحجز الذي يفرض على القيادات وعلى الجماهير سواء بسواء.

٥ ـ إساءة معاملة الموقوفين والمعتقلين (٢٥٠٠ في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٠) إلى الحد الذي جعل المفوض الاسرائيلي السابق للسجون يصف حالة السجون بأنها «منافية للانسانية».

ويتألف التقرير من جملة معطيات ثابتة وحقائق صلبة تجسد في مجموعها المنطلقات السالف ذكرها. ومن هنا انطلقت اللجنة السياسية الخاصة إلى تبني سبعة قرارات:

أولاً: ان الجمعية العامة تؤكد انطباق ميثاق جنيف للعام ١٩٤٩ الخاص بحماية المدنيين وقت الحرب «على الفلسطينيين وسواهم من العرب في المناطق التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس» (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ١٨).

ثانياً: تقرر الجمعية العامة أن كل اجراءات اسرائيل وتصرفاتها في المناطق المحتلة «تتعارض واتفاقيات جنيف...» وأن هذه الاجراءات والتصرفات «باطلة وعارية من أي سند قانوني» (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ١٩).

ثالثاً: تطالب الجمعية العامة اسرائيل بالسماح للجنة السياسية الخاصة بدخول المناطق المحتلة، وتؤكد مجدداً أن الاحتلال ذاته «يشكل خرقاً فاضحاً لحقوق الانسان للسكان المدنيين في المناطق المحتلة» (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ٢٠).

رابعاً: تطلب الجمعية العامة إلى اسرائيل «إلغاء جميع الاجراءات غير القانونية التي اتخذتها سلطات الاحتلال العسكري بطرد وسجن رئيسي بلديتي الخليل وحلحول والقاضي الشرعي للخليل». وإضافة إلى ذلك تطالب السلطات الاسرائيلية باتخاذ خطوات عاجلة تسهيلاً لعودتهم. (الوثيقة أ/ اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ٢١).

خامساً: تدين الجمعية العامة إصرار اسرائيل على تغيير معالم مرتفعات الجولان المحتلة، وتعتبر هذه الأعمال في تعارض مباشر واتفاقية جنيف في ٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ (الوثيقة أ/اللجنة

السياسية الخاصة/٣٦/ل ٢٢).

سادساً: تعيد الجمعية العامة إلى الأذهان قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧١ المتخذ في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٨٠، الذي يشجب محاولات الاغتيال الموجهة إلى رؤساء البلديات في الضفة الغربية، وتطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير قبل نهاية العام ١٩٨١ بشأن تنفيذ هذا القرار، أي العثور على الجناة.

سابعاً: تدين الجمعية العامة الممارسات والتصرفات الاسرائيلية ضد الطلبة الفلسطينيين في المدارس والكليات والجامعات ومعاهد التعليم الأخرى في المناطق الفلسطينية المحتلة، «وخصوصاً سياسة فتح النار على الطلبة العزّل والتسبّب بالعديد من الاصابات». (الوثيقة أ/اللجنة السياسية الخاصة/٣٦/ل ٢٣).

لاقى معظم هذه القرارات ترحيباً ومساندة عظيمين، وطبعاً باستثناء الرفض الاسرائيلي المستمر. أما الولايات المتحدة فاما أنها كانت تقترع إلى جانب اسرائيل، أو تختار في بعض البنود الامتناع عن التصويت. وشرح المندوب الأميركي موقف بلاده مؤكداً أنها «حساسة خصوصاً لما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان». ولم يذكر المندوب بالطبع أنه على الرغم من هذا الادعاء، فإن بلاده هي الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت الأسلحة النووية ضد الشعوب الأخرى، وأن بلاده تخطط حالياً لعمليات غزو لدولة السلفادور وسواها من دول أميركا الوسطى، إضافة إلى إعداد قوة التدخل السريع الموجهة أساساً للهجوم على الأقطار العربية. وأكثر من ذلك كله، فإن الولايات المتحدة اعتبرت جميع القرارات السالف ذكرها «متحيّزة».

ولعل من واجبي الاشارة، في ختام هذا التقرير، إلى أن التعبير عن التضامن العالمي، من على منبر الأمم المتحدة، ليس سوى جزء من ترسانتنا المتنامية، لكنه مجرد جزء، فهذا أمر ينبغي أن يبقى نصب أعيننا.

نوبار هوفسبيان

ترجمة: **محمد النصر**

(عن الانكليزية)

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

اليوميات الفلسطينية
المجلد الرابع والعشرون
من ١/٧/١٩٧٦ إلى ٣١/١٢/١٩٧٦

تضم عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينيّة، أو ما يقال أو يكتب عنها، والصراع العربي ــ الصهيوني

٧٨٤ صفحة — ٧٥ ل.ل

مؤتمرات

الندوة التمهيدية حول مراكز التأهيل ومحو الأمية وتعليم الكبار

عقد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمجلس الأعلى لمحو الأمية في دائرة التربية والتعليم العالي (م.ت.ف.)، يوم الاثنين ٢١/١٢/١٩٨١، في مقر الأمانة العامة لاتحاد المرأة، ندوة تمهيدية حول أهمية التدريب المهني للدراسات في صفوف محو الأمية. وقد تناول برنامج الندوة حواراً جاداً حول عدة موضوعات هي:

— الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بعد حرب السنتين وشروط التنمية الاقتصادية — الاجتماعية للمرأة والأسرة.

— التأهيل المهني وضرورياته وشروطه وعلاقته بمحو الأمية.

— تقويم تجارب فلسطينية ولبنانية في تنمية المرأة اجتماعياً — اقتصادياً.

— تجارب مراكز التأهيل.

— تصورات خطة الحملة الشاملة لمحو الأمية في الساحة الفلسطينية في لبنان، وعلاقتها بتعليم الكبار وتأهيلهم.

أدارت خديجة أبو علي، عضو الأمانة العامة لاتحاد المرأة الفلسطينية، الندوة التي شارك فيها:

— الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (الأمانة العامة) وتمثل بالأخوات: خديجة أبو علي، مسؤولة اللجنة الاجتماعية وانتصار الوزير، أمينة سر الاتحاد وزينب الغنيمي، عن اللجنة الاجتماعية، ورئيفة شبلاق، مسؤولة مركز التدريب المهني التابع للاتحاد.

— اتحاد المرأة (فرع لبنان) ومثلته الأخت نمرة سعيد، عضو الهيئة الإدارية.

— اتحاد المرأة (فرع الكويت) ومثلته الأخت سهام سكر، رئيسة الفرع في الكويت.

— المجلس الأعلى لمحو الأمية (م.ت.ف.)، دائرة التربية والتعليم العالي، ومثله الأخوان نبيل بدران، مسؤول تعليم الكبار ود. نايف معروف.

— الهيئة الوطنية للعمل الشعبي في لبنان، ومثلته الأخت بشرى عبدالساتر.

— لجنة حقوق المرأة اللبنانية ومثلتها الأخت آمنة البرجي.

— جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين (صامد) وتمثلت بالأخت انتصار حديري.

— جمعية النجدة الاجتماعية التي تمثلت بالأختين مي عبود ومنيرة حداد.

— دائرة التربية والتعليم (م.ت.ف.) ومثلتها الأخت مجدولين خلف.

افتتحت الندوة الأخت خديجة أبو علي، موضحة أهمية انعقادها والحرص على مشاركة كافة الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال محو الأمية والتأهيل المهني للنساء فيها، نظراً لوجود نسبة عالية من الأميات وشبه المتعلمات اللواتي هن بحاجة، إضافة للتعليم، إلى اعدادهن وتأهيلهن في مهن أثناء تعليمهن كي يأخذن دورهن الفاعل في المجتمع.

وأكدت ضرورة أن تخرج الندوة بنتائج

وتوصيات مفيدة في هذا المجال يتعاون الجميع لتحقيقها، وبخاصة أن عام ١٩٨٢ هو عام الحملة الشاملة لمحو الأمية.

١ ــ تحليل احصائي لوضع المرأة في مخيمات لبنان

قدم نبيل بدران دراسة تضمنت تحليلاً إحصائياً أولياً لوضع المرأة الاجتماعي في مخيمات لبنان، مرتكزاً على المسح الشامل الذي قام به مكتب الإحصاء المركزي في منظمة التحرير الفلسطينية لتسعة مخيمات فلسطينية، (شاتيلا، صبرا، برج البراجنة، الدامور، عين الحلوة، المية ومية، الجليل، البداوي، نهر البارد. أما منطقة صور، فلم تتوافر المعلومات عن المخيمات الموجودة فيها نظراً للظروف الأمنية، إلا أن المعلومات المتوافرة عن المخيمات الأخرى تتيح المجال للتعميم، نظراً لتشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية). وقد تضمنت الاحصاءات معلومات قيمة تتيح المجال للاقتراب موضوعياً من فهم الوضع الاجتماعي للمرأة في هذه المخيمات.

فبالنسبة للوضع الديمغرافي، اتضح أن عدد الاناث أعلى من عدد الذكور في المخيمات التسعة. وتبرز هذه الظاهرة بشكل واضح في فئة العمر (٢٠ ــ ٤٩). وذلك يعود إلى الهجرة الداخلية والخارجية وإلى ارتفاع نسبة الاستشهاد لدى الذكور. إلا أن هذه الظاهرة غير متساوية بالنسبة لجميع المخيمات المعنية؛ فمخيمات بيروت هي قطب استقبال الهجرة الداخلية بينما تعاني المخيمات البعيدة عن بيروت هجرة لفئة الشباب الذكور. ففي مخيمي الجليل ونهر البارد، تنخفض نسبة الذكور إلى الاناث من فئة العمر (٣٠ ــ ٣٤) إلى ٥٦ ــ ٦٧ ٪ تباعاً، بينما ترتفع هذه النسبة إلى ١١٨ و ١٣٩ ٪ في مخيم شاتيلا وتجمع صبرا. ويعاني تجمع الدامور من استشهاد الذكور أساساً، على أثر الظروف التي مر بها مخيم تل الزعتر والنازحين منه.

أما الوضع الاجتماعي، فيتضح، من مقارنة المعلومات الاحصائية لعامي ١٩٧١ و ١٩٨٠، ووجود اتجاه لإطالة فترة العزوبة لدى الاناث، لكن هذا الاتجاه العام لا يخلو من اختلاف في سرعة محو هذه الظاهرة بين المخيمات. ومن الجدير بالذكر، أن نسبة غير المتزوجات، أي مجموع المتفرغات في البيت ومن فئة العمر (١٥ ــ ١٩)، هي ٦٥,١ ٪ في تسعة مخيمات، وتصل إلى ٨١,٧ ٪ في مخيم الجليل؛ مما يؤكد أن الانتظام التعليمي ليس السبب الوحيد لارتفاع نسبة العزوبة لدى هذه الفئة.

وقد نتج عن تعاظم ظاهرة العزوبة لدى الاناث، والجنسين عامة، تحول في الهيكل الديمغرافي للسكان، فانخفضت نسبة الأطفال من فئة العمر (٠ ــ ١٤) إلى مجموع السكان، من ٥٣,٧ ٪، عام ١٩٧١، إلى ٤٥,٦ ٪ عام ١٩٨٠. وارتفاع نسبة السكان من فئة العمر (١٥ ــ ٦٤ سنة) من ٤٢,٥ ٪ عام ١٩٧١ إلى ٥٠,٩ ٪ عام ١٩٨٠. وتبلغ هذه النسبة، لدى الاناث، في العام الأخير ٥١,٣ ٪.

أما بالنسبة للوضع التعليمي، فإن الاحصاءات تشير إلى تحسن كبير طرأ على تعليم القطاع النسائي، وهذا يعود إلى الانتظام التعليمي شبه الشامل للأطفال في المدرسة، والاتجاه نحو اتاحة الفرصة للفتاة بمزيد من العلم.

لكن الظلم الذي لحق بالمرأة سابقاً، وحرمانها من التعليم، بقي مجمداً في المعلومات الخاصة بفئات العمر المتجاوزة لعمر ٣٠ سنة وما فوق، فنسبة الأمية لدى الاناث، من فئة العمر (١٥ ــ ٢٤ سنة) متدنية، بينما هي مرتفعة،وباطراد، لدى الأجيال الأكبر سناً. وإن كانت هذه الظاهرة عامة إلا أن هناك بعض الاختلاف في التطور التعليمي بين المخيمات، ويعود هذا الاختلاف إلى ظروف اجتماعية خاصة بكل مخيم، أو بالأجرى، بالقرى الفلسطينية المتواجدة في هذا المخيم أو ذاك، وتراثها الاجتماعي ومستوى الأسرة الثقافي.

الوضع الاقتصادي في عام ١٩٨٠

تبلغ نسبة الاناث المشتغلات إلى مجموع القوى العاملة المشتغلة ١١ ٪، في حين تبلغ نسبة الاناث المشتغلات إلى مجموع الاناث من عمر ١٠ سنوات وما فوق ٦,١٨ ٪. وكانت هذه النسبة، في عام ١٩٧١، ٥ ٪؛ مما يدل على تطور بسيط في عمل المرأة المتواجدة في المخيمات.

إلا أن انخراط المرأة في النشاط الاقتصادي متفاوت من مخيم إلى آخر، كما تفيد الاحصاءات، ففي مخيم الدامور ترتفع نسبة المرأة العاملة إلى مجموع النساء من عمر ١٠ سنوات وما فوق إلى

١٣,٩٪؛ وذلك يعود إلى تقاليد عمل المرأة في مخيم تل الزعتر، وإلى تولي المرأة مهمة إعالة الأسرة نتيجة استشهاد المعيل أو المعيلين من الذكور، وكان لإنشاء مشاغل انتاجية في إطار تجمع الدامور أثره في تشجيع المرأة على العمل.

كذلك، فإن إنشاء المشاغل الانتاجية، في اطار المخيم، يوضح ارتفاع نسبة عمل المرأة التي تبلغ ٨,١٥٪ في مخيم البداوي، حيث تعمل ٤٣,٢٪ من المشتغلات في الصناعة التحويلية، إذ أن تعدد فرص العمل شجع استقطاب الأجيال الشابة من الاناث.

ونخلص من هذه الدراسة إلى استنتاجات عامة هي:

ــ تسارع ظاهرة إطالة فترة العزوبة، مما زاد عدد الاناث المتفرغات في المنزل وغير المتزوجات.

ــ نتيجة لظاهرة العزوبة العامة، انخفضت نسبة الولادات في السنين العشر الأخيرة، مما سبب انخفاضاً في نسبة الأطفال من فئة العمر (٠ ــ ١٤ سنة) إلى مجموع السكان.

ــ تحسن الوضع التعليمي في السنوات العشر الأخيرة جاء في ظروف تدني المستوى التعليمي العام؛ مما سبب نشوء ظاهرة جديدة، وهي شبه الأمية. لذا لم يعد الانتظام المدرسي المرتفع لدى الاناث، وفي ظروف التسرب من المرحلة الابتدائية، يعطي النتائج التعليمية المرجوة.

ــ مكوث الفتاة في المنزل لفترة طويلة، ودون عمل، قد يخلق مشاكل اجتماعية واقتصادية للأسرة في ظروف التطور الاجتماعي والسياسي وارتفاع تكاليف المعيشة، وتبين من تجربة فتح مشاغل في الدامور والبداوي استعداد الفتيات للانخراط في العمل المنتج.

ــ يعزز هذا الاستنتاج، مطالبة اللجان الشعبية في المخيمات بضرورة فتح مجالات عمل محلية للاناث، ودعم هذا الطلب في كل من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاتحاد العام لعمال فلسطين.

ــ القيام باستقصاءات ميدانية لمعرفة رأي المجتمع المحلي، والفتيات خاصة، حول عمل المرأة وشروطه.

٢ ــ مشكلات المرأة الفلسطينية في لبنان

عرضت منيرة حداد معاناة المرأة الفلسطينية في لبنان وأبرز المشكلات التي تواجهها والتي تجد جذورها في الظروف الاجتماعية ــ الاقتصادية الناتجة عن التشرد والاقتلاع، من جهة، وعن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والقانونية السائدة في لبنان من جهة أخرى.

وأوضحت أن مستوى مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل المنتج، بالنسبة إلى مجموع القوى العاملة، لا تزال ضيقة في لبنان؛ وذلك رغم التطور النسبي الذي حصل في السبعينات والذي يعود لظروف الحرب الأهلية التي عانى منها الشعب الفلسطيني؛ مما ساهم بدفع المرأة إلى إعالة الأسرة، متخطية بذلك، وجزئياً، التقاليد الاجتماعية السابقة. إلا أنها لا تزال تخضع إلى آلية تقسيم العمل على أساس الجنس، مما يكرس دونيتها الاجتماعية ويضيق خياراتها في كافة المجالات.

وعلى صعيد الأجور، ما زالت المرأة تعاني من التمييز الواضح ليس لأنها لا تحصل على الحد الأدنى المقر لبنانياً فقط، بل وكذلك بالمقارنة مع أوضاع العامل الفلسطيني. ففي مجال الزراعة، مثلاً، تتلقى المرأة ٦٠٪ فقط من أجر العامل. أما لجهة الضمانات الاجتماعية، فإن المرأة العاملة تفتقر إلى أي نوع من الضمانات (إجازة ولادة مدفوعة الأجر، اجازات مرضية، تعويض...الخ). كذلك المعاناة الناشئة عن قلة الحضانات والروضات، مما يلقي على كاهل الأم العاملة مسؤولية جسيمة تجاه تربية الأطفال؛ الأمر الذي يهدد استمرارها في العمل.

كما أن محدودية الخدمات العامة المتوافرة لها تضيف أعباء عليها؛ مما يعرضها بسهولة إلى الفصل التعسفي بسبب غيابها المتكرر عن العمل تلبية لمسؤولياتها المتعددة.

وفيما يتعلق بالوضع التعليمي فإنه، إضافة إلى المشكلة الأبرز وهي تفشي الأمية بين النساء، فإنه بما يخص الفتاة التي استطاعت أن تتخطى مرحلة محو الأمية لتستكمل المرحلة الابتدائية، فهي تعاني من مشكلات عديدة أبرزها:

ــ تكريس صورة المرأة التقليدية في مضمون

مناهج التعليم.

ـــ حرمانها من الفرص المتساوية بالتحصيل العلمي الثانوي والجامعي.

ـــ الحرمان من فرص التأهيل المهني، وضيق المجالات المتوافرة التي تقتصر على المهن التقليدية (خياطة ـــ سكرتاريا...الخ).

ـــ وعلى صعيد الوضعين الصحي والاجتماعي، فإن المرأة تتحمل سوء الشروط المعيشية في المخيمات، نظراً لضيق المنازل، إذ أن نحو ٧٠٪ من البيوت تتألف من غرفتين، و٢٥٪ منها لا توجد فيها مياه، وغالباً ما تكون هذه المنازل وسط المجارير المكشوفة التي تصبح محطة للحشرات والجراثيم، إضافة لما يرافق ذلك من سوء التغذية، نظراً للوضع الاقتصادي المتردي.

إن هذه المشكلات التي تعاني منها الثورة تدل على أن ما تم انجازه في عهد الثورة من حل، سواء على صعيد فتح مجالات العمل للمرأة، أم على صعيد تعليمها ووضعها الاجتماعي، لم يشكل حلاً جذرياً للمشكلات، ولذا فإن علينا أن نتعاون كاتحاد للمرأة مع القوى الفلسطينية والهيئات المختصة من أجل المساهمة في وضع حلول لمشكلات المرأة، كي تصبح قادرة على الاضطلاع بالمهمات النضالية المطلوبة منها في اطار حركة شعبها.

٣ ـــ الواقع الاجتماعي ـــ الاقتصادي للمرأة الفلسطينية

عرضت رئيفة شبلاق ملاحظات حول الواقع الاجتماعي ـــ الاقتصادي للمرأة الفلسطينية بعد حرب السنتين، مبرزة الانعطاف الذي أثر في الأوضاع الاقتصادية، حيث استشهد المئات من الفلسطينيين، مما أثر على أوضاع الأسرة وخاصة بعد استشهاد معيلها الرئيسي. وأخذت مثالاً على ذلك تجمع الدامور الذي يضم مهجري تل الزعتر والذي كان يحوي، منذ إنشائه عام ١٩٧٦ ـــ ١٩٧٧، أسراً تضم نساءً وأطفالاً فقط. الأمر الذي أثر على وضع المرأة بعد أن أصبحت المعيل الأول لأسرتها، مما حدا بالعديد من طالبات المدارس للتسرب منها والبقاء في البيت عند أخوتهن كي تخرج الأم للعمل. والاحصاءات التي قام بها اتحاد المرأة آنذاك أوضحت أن حوالي ٣٠٠ عائلة، متوسط عدد أفراد كل أسرة منها ٧ أشخاص، معظمهم من الأطفال، فقدت معيلها الرئيسي، وأن ٦٠٪ من النساء اللواتي فقدن أزواجهن في الحرب تتراوح أعمارهن ما بين ١٧ و ٢٥ سنة.

وعلى أثر الهجوم الاسرائيلي على جنوب لبنان، عام ١٩٧٨، ازداد الوضع الاقتصادي سوءاً بالنسبة للعديد من الأسر، واضطر العديد منها لأن يترك بيوته ويهاجر شمالاً نحو صيدا أو بيروت.

وتلحظ أن الواقع الاقتصادي الجديد فرض على الأسر الفلسطينية أعباء جعلت العديد منها يسمح بخروج الفتاة للعمل ولا بأس من تعلم مهنة لا تتطلب وقتاً طويلاً، أو الاختلاط الدائم بالشباب، فجرى الاقبال على تعلم الطباعة والتمريض وغير ذلك. وازداد عدد العاملات في مختلف المجالات إلا أن نسبة هؤلاء لا تزال ضئيلة بالنسبة لمجموع القوى العاملة.

ويلاحظ، في تجمع الدامور، أن نسبة العاملات فيه تبلغ ١٤٪، وهي أعلى نسبة. وقد ساعد في ذلك فتح المشاغل ومراكز التأهيل التابعة للثورة ووجود التجمع بالقرب من المصانع والمعامل.

ولذا، فإن التركيز على مراكز التأهيل والاهتمام بها وتطويرها هو مسؤولية الثورة تجاه الأسرة الفلسطينية في لبنان، وذلك يتم بالعمل على انشاء مجلس أعلى للتأهيل المهني من أجل تحسين شروط عمل المرأة.

٤ ـــ تقويم تجارب فلسطينية ولبنانية

(أ) مؤسسة صامد

عرضت انتصار حديري صورة عامة عن واقع المرأة في مؤسسة صامد، وهي مؤسسة انتاجية من مؤسسات الثورة الفلسطينية، تهدف إلى تأهيل أبناء شهداء الثورة الفلسطينية وتأمين فرص عمل لهم، وكذلك تأمين فرص عمل لأبناء الشعب الفلسطيني، إضافة إلى عدد من الأهداف الأخرى تحققها مؤسسة صامد في اطار الثورة الفلسطينية.

وتوجد في المؤسسة نسبة كبيرة من المشاغل التي تعمل فيها النساء كالخياطة والتطريز، حيث يفوق عدد العاملات عدد العمال ويشكل نسبة ٦٩٪ من اجمالي العاملين في هذه المشاغل.

وتوفر المؤسسة للمرأة فرص عمل، وتوفر لها بعض الامتيازات مراعاة لظروفها ولمساعدتها على مواصلة الانخراط في العمل، بحيث تأخذ المرأة دورها ووضعها الطبيعي كمنتجة وتشكل نسبة تمثيل المرأة في الأطر القيادية الوسطى ٢٧,٥٪ وفي الأطر القيادية العليا ١٣,٣٪، كذلك المساواة في الأجر مع الرجل حسب الانتاج وحجم العمل. وللمرأة الحق في إجازة أمومة براتب كامل لمدة ٦٠ يوماً و ١٥ عشر يوماً إضافية كإجازة مرضية للمرأة الحامل عدا عن إجازتها المرضية المستحقة لها كباقي العاملين، وفي حالات ولادة التوأم أو الولادة القيصرية يحق للمرأة الأم الحصول على إجازة سنة بدون راتب مع الحفاظ على موقع عملها، مع مراعاة لوضع المرأة الأم بالنسبة لساعات الدوام، فهي أقل بالنسبة لها من ساعات دوام العاملين الآخرين.

كما تدرس المؤسسة مشروع اقامة حضانة لكل مشغل أو لعدة مشاغل في مكان التجمع نفسه لتسهيل عمل المرأة الأم.

وتحرص المؤسسة على تدريب العاملات ورفع كفاءاتهن من خلال الدورات المحلية والخارجية وقد أنشىء مركز خاص للتدريب المهني في المؤسسة، بحيث يتم التدريب والانتاج في الوقت نفسه. ولم يقتصر عمل النساء على الخياطة والتطريز بل اتجهت المؤسسة إلى أعمال صناعية مثل صناعة الأحذية، البلاستيك، المواد الغذائية، المنتوجات الحرفية والاعلامية وصيانة الماكينات. وفي هذا المجال، تم تخريج عدة دورات مدتها في حدود الشهرين، إضافة إلى الدورات الخاصة الأخرى كدورات اللغة ومدتها ١٩ شهراً، ودورات ضباط الاسعاف في الهلال الأحمر.

(ب) مؤسسة الشؤون الاجتماعية

عرضت انتصار الوزير، مسؤولة مؤسسة الشؤون الاجتماعية لرعاية أسر الشهداء والأسرى، خدمات هذه المؤسسة وتجربة عملها، والتي بدأت منذ تأسيسها في العام ١٩٦٥، للاهتمام بالمناضل الذي يقاتل، من أجل حماية أسرته حماية اجتماعية. وقد أصبحت هذه المؤسسة ترعى أسر شهداء الثورة من كافة الفصائل بعد أن كانت مقتصرة على «فتح». وفي هذا المجال، فالمؤسسة لا ترعى أسر الشهداء من العسكريين فقط، بل يمتد نشاطها إلى الحالات المدنية التي استشهد فيها المعيل من جراء الاعتداءات الصهيونية وغارات الطيران.

ويتم تحديد مخصص لكل عائلة بناء على بحث اجتماعي يحدد احتياجاتها. وتتطور المؤسسة في شكل رعايتها لأسر الشهداء بالرغم من تزايد مسؤوليتها بسبب حالات التهجير المتلاحقة وحالات الاستشهاد المتزايدة من جراء الاعتداءات الصهيونية، وهذا التطور يتضح في فتح مراكز تأهيل مهني في سوريا ولبنان والعراق والكويت. وتشمل دورات في الخياطة والتطريز والطباعة، بحيث يؤمن للخريجات عمل بالتعاون مع مؤسسة صامد. كذلك تم انشاء مراكز محو الأمية. والملاحظ من تجربة محو الأمية أن الاقبال في البداية يكون عالياً ولا يلبث أن يتراجع فيما بعد.

وقد تم انجاز عدة دورات تأهيل: خياطة، تطريز، طباعة، صوف. كما تم تأمين العمل للخريجات في مؤسسة صامد، أو اعطاء الخريجات آلات كي يعملن في منازلهن، وأحد هذه المراكز تحول إلى مركز تدريب وانتاج في آن معاً، ولكن ليس المقصود بهذه العملية الربح بقدر ما هو إفادة المتدربات.

وأولت المؤسسة اهتماماً بالتعليم بحيث أنها تعد التعليم إلزامياً بالنسبة لأبناء الشهداء، ولا يسمح بالتسرب من المدرسة مهما كان السبب. وفي هذا المجال، أُولي التعليم الثانوي للطلاب في المدارس الخاصة اهتماماً بحيث تتم مساعدة الأسر بدفع أقساط التعليم لأبنائها. وأولت المؤسسة، أيضاً، اهتمامها بالتأمين الصحي للعائلات التي ترعاها.

(ج) لجنة حقوق المرأة اللبنانية

أوضحت آمنة البرجي، أن لجنة حقوق المرأة اللبنانية، أولت اهتماماً خاصاً على صعيد تأهيل المرأة وإعدادها مهنياً، وساهمت أيضاً في انشاء مراكز محو الأمية.

ويتم التدريب في مراكز اللجنة على مهن الخياطة والتطريز والطباعة، ولوحظ من خلال تجربة اللجنة أن هناك إقبالاً من قبل الفتيات على العمل في مجال الأطفال. لذا فهن مهتمات بفتح مركز لتأهيل معلمات روضة أو حاضنات. وقد تم انجاز عدة دورات في تلك المهن، إضافة إلى

دورات اللغة وتأهيل المعلمات لمراكز محو الأمية. وأوضحت أن اللجنة لا تستطيع انشاء مركز تأهيل متكامل بحكم امكانياتها، بل تشرف على عمل دورات متخصصة لمدة شهرين، ويتركز عمل اللجنة في بيروت وضواحيها. وقد تم أيضاً انجاز عدة دورات في محو الأمية، وبخاصة في المناطق الفقيرة، حيث الإقبال عالٍ على التعليم، وتعطي اللجنة إفادة للمتخرجات كما توجد برامج تثقيفية مترافقة مع برنامج التدريب.

(د) جمعية النجدة الاجتماعية

وقدمت مي عبود شرحاً وافياً حول عمل جمعية النجدة الاجتماعية في مجال التأهيل المهني ومحو الأمية، حيث تقوم الجمعية، بالرغم من امكاناتها المتواضعة، بعمل دورات للتدريب المهني في المجالات التالية: الخياطة والتطريز المرتبط بمشروع انتاجي، والطباعة.

وتقوم الجمعية الآن بتقييم تجربتها السابقة التي بدأت منذ العام ١٩٧٧، لتقف أمام الثغرات في العمل؛ حيث رأت الجمعية ضرورة الاهتمام بفتح آفاق عمل أخرى للمرأة غير المهن التقليدية؛ الأمر الذي يجب أن يتطور على أساسه برنامج التأهيل من الناحيتين الفنية والتربوية، كذلك وضع معايير واضحة لاستقبال الدراسات في فصول، والتمييز بين الأميات وشبه المتعلمات لمساعدتهن على الاستفادة من البرامج. كذلك تم وضع برنامج تدريب مستند إلى دراسة لاحتياجات التجمعات الفلسطينية منسوبة إلى العمل المتوافر بدلاً من أن يكون بالتدريب على مهن لا وجود لفرص العمل أمام مكتسبيها. كما تم التأثير أيضاً على وجوب فتح مركز لتعليم الكبار مجهز بكافة المستلزمات لضمان مزاولة نشاطات أخرى فيه كالتدريب المهني، ومجهز بمكتبة وتجهيزات سمعية بصرية، أي محاولة ربط دورات محو الأمية بالتأهيل.

(هـ) لجنة العمل الشعبي في لبنان

وأوضحت السيدة بشرى عبدالساتر، مندوبة لجنة العمل الشعبي في لبنان، أن نشاط اللجنة ارتكز بالدرجة الأولى على تدريب ممرضات وتأمين فرص عمل لهن، بحيث تم تدريب نحو ٣٠٠ ممرضة، إضافة إلى فتح مستوصفات في معظم المناطق اللبنانية. وكذلك دورات فنية ومختبرات أشعة. وتهتم اللجنة أيضاً بتعليم دورات الطباعة، حيث يوجد مركز في صفير. وبالرغم من أن عدداً واسعاً من المتدربات لا يملكن سوى مستوى متوسط من التحصيل التعليمي، إلا أن برامج التقوية في اللغة وطول مدة الدورة ساعدا الكثيرات على التحصيل.

(و) اتحاد المرأة الفلسطينية

وشرحت خديجة أبو علي مسيرة عمل الاتحاد في مجال تطوير وضع المرأة على الصعيدين المهني والتعليمي، حيث تركزت جهود الاتحاد بداية على التدريب في مجال الخياطة والتطريز ورعاية الأطفال، حيث توجد مشاغل في سوريا والأردن ولبنان، كذلك فُتحت فصول لمحو الأمية مع برامج تثقيفية. ومع اتساع النشاط وفتح دور الحضانة ورياض الأطفال، برزت الحاجة لمربيات أطفال ومشرفات في الرياض، فبدأ تنظيم دورات متعددة تطورت مناهجها تدريجياً، لاستيعاب المتخرجات للعمل في حضانات ورياض الاتحاد، أو الرياض والحضانات الأخرى المتواجدة في الساحة الفلسطينية.

ويوجد مركز تأهيل مهني في الدامور، وهو يعتبر نواة لمركز تأهيل مركزي يسعى الاتحاد لإنشائه؛ حيث تخرج الدورات منه بالتتابع، وتبلغ مدة الدورة ٩ أشهر، وتشمل الخياطة والتطريز والطباعة. ويوجد فيه قسم إنتاجي، وتجري فيه أيضاً دورات لمحو الأمية.

وفيما يتعلق بتدريب ممرضات، فإن الهلال الأحمر يقوم بهذه المهمة، وبالتالي لا داعي لإغراق الاتحاد بتفاصيلها. وتدرب مؤسسة صامد كذلك عدداً واسعاً في مجال المهن الأخرى كالخياطة الصناعية وصناعة الأحذية وصيانة الماكينات. وسيتوجه الاتحاد لإضافة مهن جديدة في التدريب، كالسكرتاريا الادارية، الكمبيوتر، الدمى، معلمات روضة، مربيات حضانة بحيث تكون مدة برنامج التدريب سنة أو سنتين.

ويوجد للاتحاد ٦ مراكز تأهيل في لبنان و ٣ في سوريا و ٢ في الأردن، ومركز واحد في الكويت. كذلك يساهم الاتحاد في تأهيل المرأة عبر إرسال الفتيات بمنح دراسية للخارج، حيث تقدم البلدان الاشتراكية منحاً دراسية متخصصة (٣٠ منحة

جامعية من الاتحاد السوفياتي، ومنحاً أخرى) لمدة سنة في مجالات مهنية متعددة.

ولا شك أن العمل القائم حالياً تواجهه عقبات خاصة لوجود عدد كبير من الأميات اللواتي ليس بالامكان تعليمهن مهناً كالطباعة أو التفصيل. لذا، فمن الضروري وضع خطة لتعليم الكبار ووجود كادر كاف للاشراف على العمل، كذلك يتضح من خبرة عمل الاتحاد أن التدريب والانتاج في الوقت نفسه أفضل من التدريب وحده، لأن ترابط العمليتين يشد المتدربات ويحافظ على استمرارهن مدة أطول.

٥ ـ التأهيل المهني وعلاقته بمحو الأمية

من خلال عرض تجارب الهيئات المختلفة العاملة في مجال التأهيل المهني ومحو الأمية، ونظراً لوجود الحاجة الماسة لتأهيل النساء وتدريبهن وتعليمهن، نظراً لوجود نسبة عالية من الأميات، والظروف المعيشية التي تفرض على المرأة ضرورة الخروج للعمل، بما يعنيه ذلك من تحسين وضعها في المجتمع كقوة منتجة وتطوير مكانتها الاجتماعية، فإن الاهتمام بتطوير الجهود من أجل تعليم الكبار واعدادهن وتأهيلهن لمهن متعددة وايجاد فرص عمل لهن، لهو مسؤولية هامة تقع على عاتق كافة العاملين في هذا المجال.

وقد قدم نبيل بدران ورقة أوضح فيها علاقة مراكز التأهيل المهني بالحملة الشاملة لمحو الأمية، وذلك في خطة تبدأ من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٨٢ حتى الشهر نفسه من عام ١٩٨٣.

وانطلاقاً من أهداف الحملة الشاملة لمحو الأمية، فإن دعوة الفرد للانتساب لإطار تعليمي منتظم ومستمر نسبياً، لا يحقق النجاح المأمول دون توظيف الحوافز المعنوية والاجتماعية والمادية في عملية المواجهة الشاملة، ولذا عمدت الخطة النوعية للخطة التنفيذية للحملة الشاملة إلى التشديد على ضرورة العمل على إلحاق اليافعين من فئة العمر (١٣ ــ ١٦ سنة)، من غير الملتحقين بمهنة، بصفوف محو الأمية، على أن يرتبط ذلك بنشاط مهني للتأهيل. والعمل على إلحاق النساء بصفوف محو الأمية على أن يراعى في تصنيفهن إتاحة الفرصة للراغبات بممارسة ألوان من الحِرَف التي تناسب ظروف المرأة وتحقق تقدماً في وظيفتها.

والقطاع النسائي المستهدف بالحملة الشاملة لمحو الأمية تبلغ نسبته ٦٠٪ من مجموع الأشخاص الذين ستستهدفهم الحملة والبالغ عددهم ٢٨ ألف شخص من عمر (٩ ــ ٤٤ سنة).

أما الأطفال من عمر (٩ ــ ١٢ سنة) فيبلغ عددهم ٧٥٠ شخص، سيتم اعطاؤهم دروساً مكثفة لتشجيع غالبيتهم على الالتحاق بمدارس التعليم العام، وذلك في المرحلة الثانية أول العام ١٩٨٣.

أما باقي المستهدفات بمشروع محو الأمية فسوف يتم تصنيفهن حسب الأعمار يافعات، كبار، وكذلك أميات، وشبه أميات.

وتوزع المستهدفات على مراحل الخطة السبع والتي تبدأ من الشهر الأول لعام ١٩٨٢ حتى الشهر السابع لعام ١٩٨٦.

وفيما يتعلق بما تم انجازه من تصورات للحملة الشاملة لمحو الأمية، أوضح د. نايف معروف خطة المراحل الثلاث لمحو الأمية وهي:

المرحلة الأولى (الأساس): للذين لا يعرفون القراءة والكتابة، وسيوضع كتاب لهذه المرحلة ويكون من أهدافه تمكين الدارسين من المهارات الأساسية في القراءة والكتابة، بحيث تراعي دروس الكتاب في مضمونها أوضاع الثورة والأمور الاجتماعية التي تهم الجميع والقضايا التاريخية لتكون كلاً متكاملاً، بحيث تكون أساساً للمرحلة الثانية.

المرحلة الثانية (التكميل): وسيوضع لها كتابان، كتاب خاص بالمرأة يعنى بشؤونها وخصوصياتها، وكتاب عام للدارسين عامة. ومحاور الكتابين ستكون أكثر ارتقاء من كتاب المرحلة الأولى وأكثر وضوحاً وتنوعاً.

المرحلة الثالثة (المتابعة): وستوضع لها كتب خاصة سيكون لها طابع ثقافي ــ وهي لم توضع بعد ــ وطابع تطويري لإمكانات الدارسين وقدراتهم، بحيث يصعب على الدارس أن يعود إلى وضع أمي أو شبه أمي، وستتضمن الكتب التعريف بالمهن، وستعتمد على الطريقة التحليلية التركيبية.

وبناء على كافة المناقشات التي طرحت، سواء

تقييم تجارب قائمة أو اقتراحات وخطط لربط مشروع التأهيل المهني بمحو الأمية، دارت عدة نقاشات وتوضيحات وإضافات لخصتها الأخت خديجة أبو علي بتوصيات يجري العمل على تنفيذها.

١ — البدء بمراكز التأهيل القائمة والتي يتضمن برنامجها التدريبي من ٦ إلى ٩ أشهر في مرحلة التجربة وتحديدها خلال الشهر القادم.

٢ — وضع مرحلة تمهيدية تمكن من قبول المتدربات وفرزهن لعدة مجموعات تراعى فيها أعمارهن، ومستوى تحصيلهن العلمي: أميات، شبه أميات.

٣ — تدريب منسقات محو أمية وفق برنامج متخصص.

٤ — برمجة دورات التدريب بحيث تشمل ساعتي تعليم وتحقق أهدافها التدريبية.

٥ — ضرورة وجود الإفادة، أو الشهادة لكل من الدارسين والدارسات في صفوف محو الأمية أو المتدربات في مراكز التأهيل.

٦ — إعداد دراسة حول المهن المطلوبة في كل منطقة.

٧ — العمل على وضع منهج تدريب في المهن السائدة والمقترح التوسع بها.

٨ — العمل على تطبيق مبدأ الزامية التعليم الابتدائي على الأهل.

٩ — إقامة ندوات متخصصة حول منهج التدريب ومنهج محو الأمية.

١٠ — إيجاد مشاريع انتاجية ومراكز التوظيف.

١١ — العمل على أن يشمل منهج محو الأمية والتدريب برنامج تثقيف عام سياسي، اجتماعي، صحي.

... وندوة لتحديد الدور الاعلامي

عقد المجلس الأعلى لمحو الأمية في دائرة التربية والتعليم العالي (م.ت.ف.)، في ١٩٨٢/١/٢٢، ندوة حول دور الإعلام والتوعية في الحملة الفلسطينية الشاملة لمحو الأمية، وذلك من أجل:

— بلورة تصور واضح حول دور الإعلام والتوعية خلال حملة محو الأمية الشاملة.

— توضيح العلاقة بين الإعلام والتوعية وكل من التوثيق والعلاقات العامة.

— تحديد أسس الإعلام والتوعية الجماهيرية وأساليبها، واعداد الكوادر المختلفة.

— وضع الخطوط العريضة للخطة الإعلامية خصوصاً في المرحلة الأولى من الحملة الشاملة (السنة التمهيدية ١٩٨٢).

وقد شارك في الندوة التي أدارها هاني مندس ونبيل بدران، إعلاميون من مؤسسات الثورة الفلسطينية؛ وكفاءات علمية في حقل الإعلام؛ وبعض القيادات الشعبية المولجة بقضايا الإعلام؛ وبعض العاملين في حقل محو الأمية وتعليم الكبار.

وقدم المجلس الأعلى لمحو الأمية تصوراً أولياً حول الخطة الإعلامية من أجل إنجاح الحملة الفلسطينية الشاملة لمحو الأمية وفقاً للأهداف التالية:

— إيضاح أهمية التصدي للأمية من أجل تأكيد شخصية المواطن الفلسطيني وتنمية قدرته على التعبير عن ذاته، والسعي من أجل تحقيق أهدافه.

— تشجيع المهتمين بمحو الأمية، والقادرين على العطاء في هذا المجال للتحسس بمسؤوليتهم الوطنية والقومية، والعمل على إنجاح الحملة.

— تحضير الأميين وتشجيعهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية، للتعرف على حقوقهم وواجباتهم كأفراد ومجموعات.

— إستثارة الرغبة في متابعة التعلم، وسد منابع الأمية.

— التركيز على أهمية العلم كسلاح في معركة تحرير فلسطين؛ وذلك بالتوجه للقطاعات المستهدفة في الحملة الشاملة؛ وهي تتمثل في جمهور الأميين من مختلف الفئات (المرأة، العمال، المناضلين، اليافعين)، وكل فئات المجتمع المتفاعلة مع الأميين في البيت والشارع والمعسكر والحقل والمصنع...الخ، وتشمل أيضاً العاملين في مجال محو الأمية: منسقين وإداريين وسوف يتم التوجه إلى هذه القطاعات عبر الوسائل الإعلامية المختلفة مثل:

— الندوات الشعبية، على مستوى التجمع والمنطقة والاقليم.

— عرض أفلام وثائقية في المخيمات وأماكن تجمع الفلسطينيين، حول التجارب العربية

والعالمية في مجال محو الأمية.

ـــ إعداد برامج في إذاعة صوت فلسطين والإذاعات المحلية في المخيمات ومتابعة أخبار الحملة بشكل دائم.

ـــ إعداد كتيبات ومنشورات إعلامية، وشعارات مرحلية وملصقات تراعي الفئات المستهدفة.

ـــ الكتابة في صحف الثورة الفلسطينية، والصحف المحلية السياسية والاجتماعية والمتخصصة لإظهار خطر تفشي الأمية، والتوعية لأبعاد الحملة الشاملة.

ـــ المشاركة في احتفالات يوم محو الأمية العربي في ٨ كانون الأول (ديسمبر) والعالمي في ٨ أيلول (سبتمبر) من هذا العام.

ـــ الاستفادة من المساجد ودور العبادة الأخرى للمساهمة في تنشيط الدعوة لمكافحة الأمية بين الكبار.

ـــ استثمار الفنون المختلفة من مسرح وتمثيليات شعبية ومونولوجات لمكافحة الأمية بين الكبار.

ـــ استنفار الكتاب والأدباء الفلسطينيين للمشاركة في التوعية حول خطر الأمية بين أبناء الشعب الفلسطيني.

ـــ توثيق التجارب الفلسطينية في حقل محو الأمية وتعليم الكبار.

ونوقشت قضية العوائق الأساسية أمام حملة محو الأمية وضرورة مساهمة الإعلام والتوعية الجماهيرية في تذليلها وهي:

ـــ النقص في فهم موضوع محو الأمية.

ـــ النقص في بلورة أسس تعليم الكبار.

ـــ تحديد الحد الأدنى للتعليم والاستمرار المتواصل.

ـــ التخلف في فهم أهمية التعليم كحق أساسي في المجتمع وضرورته.

ـــ شكلية العمل الجماهيري والأطر القائمة ذات الطابع القومي (لجان شعبية، اتحادات، نوادي).

ـــ هامشية التعاطي في قضية محو الأمية من قبل الثورة.

ـــ شكلية العمل التنفيذي بعدم اختيار الشخص المناسب.

ـــ الخطة وصعوبة تطبيقها في الواقع نظراً لهذه العوائق.

ـــ ضعف دور الإعلام الفلسطيني في تغطية المشاكل الاجتماعية الموجودة فعلياً.

وشدد المشاركون على أهمية البرمجة في العمل بحيث تكون الحملة جماهيريَّة أولاً؛ وذلك بتطعيم المنسقين بأناس من المخيمات لهم صلة حية بالمستهدفين بالحملة الشاملة وإعداد المنسقين وتدريبهم، وشددوا أيضاً على دور التنظيمات الوطنية في الاهتمام بمحو الأمية وذلك بوضع هذه القضية كإحدى مهام العمل الجماهيري وتمثيل الفعاليات الشعبية في لجان المناطق التابعة للمجلس الأعلى لمحو الأمية والابتعاد عن العصبوية التنظيمية والتركيز على العمل الجبهوي، وتنظيم المواجهة الشاملة كي نرتضي بوعي جماهيرنا. وكذلك تم التشديد على تقسيم الدور الإعلامي، إلى إعلام تحريضي، وإعلام مساند، وإعلام تعريفي، وعلى الإعلاميين المواكبين للحملة الشاملة لمحو الأمية، أن يمتلكوا الخلفية النظرية لمسألة الأمية كي يتمكنوا من برمجة خطة الإعلام ويقوموا بجولات ميدانية في مراكز التجمع الفلسطيني للتعرف على ما يطرحه الجمهور ليكونوا على تماس مباشر بأرض الواقع وليساهموا في تطوير الوعي النقدي لدى الجمهور. وعليه؛ من الضروري تشكيل لجنة اعلامية يكون لها مهمات شبه استشارية تجتمع بشكل دوري مع المجلس الأعلى لمحو الأمية، كذلك إيجاد صيغة تنسيقية بين الأطر الإعلامية المختلفة لمواكبة الحملة الشاملة، والاهتمام بإصدار نشرة خاصة تغطي حملة محو الأمية.

وقد تم الاتفاق على برمجة الوسائل الإعلامية وتوزيعها على فترات زمنية، بحيث تم إيضاح الدور الإعلامي في التحضير، ومن ثم المشاركة مع الحملة أثناء تنفيذها، بهدف الوصول إلى الدور التقويمي، بعد انجاز كل مرحلة من المراحل التعليمية.

زينب الغنيمي

مؤتمر اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين الرابع

(بغداد ٧ ــ ٩ كانون الثاني ــ يناير ١٩٨٢)

اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين الذي يحمل شعاراً دائماً يتمثل في: «ثورة. حق. عدل» عقد مؤتمره الرابع في بغداد في السابع من كانون الثاني (يناير) تحت شعار: «لنعزز النضال من أجل تعميق وحدة أداة الثورة واستمرار استقلالية القرار والموقف على طريق التحرير». و«لتتحد جهود الحقوقيين التقدميين في العالم من أجل حماية حقوق الانسان وحريته».

عقد المؤتمر بحضور سليم الزعنون (أبو الأديب)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ممثلاً للقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية؛ ونعيم حداد، عضو القيادة القومية رئيس المجلس الوطني العراقي، إضافة إلى أعضائه العاملين الذين يمثلون أعضاء الهيئات الادارية لفروع الاتحاد العشرة الموزعة ما بين لبنان، سوريا، العراق، مصر، الكويت، الامارات العربية، ليبيا، الجزائر، المغرب، قطر والهيئة التنفيذية للاتحاد وعدد من الأعضاء المراقبين والضيوف العرب والأجانب. تحدث في جلسة الافتتاح كل من جمال الصوراني، الأمين العام للاتحاد، الذي أنهى كلمته بقوله: «نحن في اتحادنا كقاعدة من قواعد م.ت.ف. جنود أوفياء لثورتنا، طليعة حركة التحرر العربي، ملتزمين بأمتنا وبمصيرنا ومستقبلنا وسنظل أوفياء للشعوب والدول التي تتضامن معنا. كما تحدث أبو الأديب ونعيم حداد وشبيب المالكي، الأمين العام لاتحاد الحقوقيين العرب. وقد أجمع الخطباء على خطورة المرحلة الراهنة التي يمر بها الوطن العربي، وعلى عدم وصول الدول العربية إلى مستوى المرحلة. فوصفها الصوراني بمرحلة يسودها التمزق والتناقضات، وأسف حداد على بقاء الموقف العربي على ما هو عليه بعد مرور هذا الوقت، وكيف أن هناك من لا يزال يحلم بالتسويات... وعبر أبو الأديب عن المرحلة بقوله: «لقد دخلنا النفق المظلم وسقطت من أيدينا الشموع... شموع الوحدة العربية...». ودعا المالكي، في كلمته، الدول العربية إلى اتخاذ خطوات عملية لمواجهة المرحلة الراهنة تتمثل بحشد كل القوى للوقوف في وجه القوى الامبريالية. وكان أبو الأديب قد أعرب في كلمته عن أمله في أن تنتهي الحرب الدائرة حالياً بين العراق وايران، فرد عليه نعيم حداد، اثر نهاية الكلمة، بقوله: «ان الجنود والضباط العراقيين كانوا بالأمس على مشارف ديزفول وعادوا من الخط الأول وأعربوا عن رغبتهم بانهاء القتال لصالح العراق والانتقال فوراً لقتال العدو الصهيوني...».

وفي بداية الجلسة المسائية، تحدث رئيس رابطة الحقوقيين السوفيات، ثم تلا الأمين العام للاتحاد تقرير الأمانة العامة الذي استعرض فيه نشاطات الأمانة العامة منذ المؤتمر الثالث الذي عقد في تونس في سنة ١٩٧٧ والتحركات التي قام بها الاتحاد على الصعيدين العربي والدولي. وبعد مناقشة التقرير انتخب المؤتمر رئيساً له ونائباً للرئيس ومقرراً.

وفي اليوم التالي، بدأت لجان المؤتمر عملها، وقد قامت جمعية الصداقة العربية السوفياتية بعرض فيلم: «للفلسطينيين الحق في الحياة». وبعد ذلك، استمر رؤساء الوفود الأجنبية بالقاء كلماتهم فتحدث رئيس وفد الحقوقيين الرومانيين الذي طالب باحلال القانون محل القوة، وأعلن أن الاتحاد الذي يمثله يؤمن بأن القانون قوة إلى جانب القضية الفلسطينية. أما ممثل اتحاد الحقوقيين الايطاليين، ويدعى روميو فيروسي، فله صفة مميزة؛ فقد كان عضواً في اللجنة الدولية التي أرسلها اتحاد الديمقراطيين العالميين في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠ لتتقصى الحقائق حول الوضع في المناطق المحتلة. وحول انطباعاته عن الوضع في فلسطين المحتلة قال روميو: «إن القانون الوحيد السائد هناك هو قوة الجيش، وان جميع المبادىء والقوانين مضحى بها من أجل الأمن الاسرائيلي».

وتابعت الوفود إلقاء كلماتها، فتحدث ممثل الحقوقيين في الهند، أوم براكين شارما، وهو في الوقت نفسه عضو في حزب المؤتمر الهندي، وقال انه تسلم الدعوة متأخراً، لذلك لم يعد كلمة ولكن المادة التي سيتحدث حولها هي الفيلم الذي شاهده والذي استنتج منه «أن الصراع ضد الاستعمار الذي يخوضه الشعب الفلسطيني هو الصراع نفسه الذي خاضه الشعب الهندي ضد الاستعمار البريطاني...». وفي اليوم الثاني طلب الكلام ثانية فألقى كلمة أنهاها بجملة بالعربية تقول: «كل المحامين في العالم جبهة واحدة».

وكان أبرز المتكلمين في الجلسة المسائية ب. ساندوز رئيس لجنة حقوق الانسان المنبثقة عن المؤتمر الدولي لحقوق الانسان التابع للصليب الأحمر، الذي تحدث عن بروتوكولين جديدين أضيفا إلى ميثاق جنيف (كانت هذه اللجنة قد أدخلت في المؤتمر المنعقد في نيسان (أبريل) عام ١٩٧٧ مادة جديدة تتعلق بالاعتراف بحركات التحرر والمقاومة الشعبية ومعاملة أفرادها كجنود نظاميين ينطبق عليهم ما ينطبق على أسرى الحرب). قال ساندوز: إن البروتوكولين اللذين أضيفا يتعلق أحدهما بالجرحى في ساحة القتال وضرورة حمايتهم، والآخر بالسكان المدنيين، وقد قسم هؤلاء إلى قسمين: الأول السكان المدنيون الموجودون تحت الاحتلال ويصنفون كأسرى يجب عدم الاعتداء عليهم أو على ممتلكاتهم، والقسم الآخر السكان المدنيون الذين يجب ابعادهم عن الأهداف العسكرية في حالة الحرب، وبالتالي حمايتهم من القصف العشوائي. واعترف ساندوز أن هذه القوانين تتعرض للمخالفة، لكن مخالفتها، كما قال، لا تعني التوقف عن سنها... ثم قال: إن الهيئات الدولية لا تستطيع أن تفعل شيئاً لترغم الدول على احترام القوانين التي تفرضها وطالب بأن لا يساء فهم مواقف الصليب الأحمر لأنها لا تدين الدول المخالفة بشكل علني، «لأن الموقف المعادي للدولة المخالفة من شأنه أن يبعد الصليب الأحمر عن الضحايا...». وأكد ساندوز أن لجنة حقوق الانسان تعمل جاهدة لاقناع الدول بتبني القوانين التي تسنها ونشرها بين القوات المقاتلة.

إضافة إلى ما ذكر شاركت في المؤتمر وفود تمثل رابطة الحقوقيين الاسبان، ورابطة الحقوقيين السود في أميركا، والرابطة الوطنية للحقوقيين الأميركيين (المكسيك)، ومثل فيتنام سفيرها في بغداد.

وقد تخلل المؤتمر عرض فيلمين قدمتهما جمعية الصداقة السوفياتية العربية أحدهما ورد ذكره سابقاً، والآخر حول الصهيونية كحركة عنصرية، كما وزعت دراسة حول القضاء الفلسطيني، وتقرير حول أوضاع الأسرى والمعتقلين في السجون الاسرائيلية أعده بشار عبده عضو الهيئة الادارية لفرع لبنان.

هذا، وبعث المؤتمر ببرقيات أربع، الأولى للأخ ياسر عرفات القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية بمناسبة عيد الثورة، والثانية للرئيس صدام حسين بمناسبة عيد الجيش العراقي الحادي والستين، والثالثة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص المناضل زياد أبو عين الذي سلمته الولايات المتحدة إلى اسرائيل وطالبته بالاطلاع على وضعه ووضع الأسرى المعتقلين لدى السلطات الاسرائيلية، أما البرقية الرابعة فقد أرسلت إلى منظمة العفو الدولية لتتوجه إلى السلطات الاسرائيلية للافراج عن المعتقلين المرضى.

وبعد أن انتهت اللجان من طرح توصياتها تمت تلاوة البيان السياسي الذي استعرض الأوضاع الفلسطينية والعربية والدولية، وأدان الممارسات التي تقوم بها الامبريالية والصهيونية، كما أشاد البيان بالاتحاد السوفياتي ومواقفه المؤيدة للقضية

العربية، وأكد على ضرورة التحالف مع المنظمة الاشتراكية، وتمنى البيان على الأطراف المعنية انهاء الحرب العراقية ــ الايرانية.

وأخيراً انتخب المؤتمر مجلساً ادارياً مؤلفاً من ٢٣ عضواً راعى تمثيل النسبة العددية لكافة الفروع. وانتخب المجلس الاداري بدوره أمانة عامة مؤلفة من تسعة أعضاء هم: جمال الصوراني، زهير الخطيب، سهيل حميد، خيري حسن، انعام عبدالهادي، يونس الشريف، عمر كتيلة، بشار عبده، محمود اسماعيل.

انعام عبدالهادي

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

الفلسطينيون
ماضٍ مجيد ومستقبل باهر

تأليف
د. عزت طنوس

فلسطين في السياسات الثقافية للبلاد العربية

بناء على توصية مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، في دورته الثالثة ببغداد في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، والقاضية بدعوة لجنة من الخبراء الحكوميين لاعداد وثيقة حول السياسات الثقافية للبلاد العربية تتقدم بها المجموعة العربية الى المؤتمر العالمي الثاني للسياسات الثقافية لليونسكو الذي سوف يعقد في المكسيك في شهر تموز (يوليو) ١٩٨٢، دعا المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لجنة من الخبراء الحكوميين لاعداد الوثيقة النهائية للسياسات الثقافية العربية. وقد اجتمعت اللجنة في تونس من ٢٣ الى ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

وقائع الاجتماع

افتتح الاجتماع بكلمة للأستاذ البشير بن سلامة، وزير الشؤون الثقافية في الجمهورية التونسية، أشار فيها الى المعركة المصيرية التي تخوضها الأمة العربية، والى ما تتعرض له الهوية الثقافية العربية حالياً من هيمنة نمطية الثقافة الغربية، وبيَّن اركان الهوية الثقافية العربية ومقوماتها من لغة واحدة، وحضارة انسانية عريقة متفتحة ومتسامحة، وتراث ثقافي وعلمي مجيد. وأوضح أن الفكر العربي تميز، في الماضي، باسهامات أغنت الثقافة العربية وأغنت الثقافة الانسانية، وأكد البشير بن سلامة على الارتباط العضوي بين التنمية الثقافية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما ألقى الدكتور محي الدين صابر، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، كلمة أشار فيها الى خطر الموضوع الذي تدرسه اللجنة، ودوره في تقديم رؤية عربية متكاملة تبرز الهوية الثقافية والوظيفة الاجتماعية لها في تحقيق التنمية الشاملة قومياً، وتؤكد الجوانب الانسانية لهذه الثقافة بما يمكِّن من الحوار العالمي في مواجهة قضايا الانسان المعاصر، ويعين على حل المشكلات التي تواجه البشرية في نطاق التعاون الدولي، واستعرض الدكتور صابر تاريخ الاهتمام الحقيقي والعملي بهذا الموضوع.

جلسات العمل

تم في الاجتماع الثاني للجنة الخبراء انتخاب مكتب الاجتماع الذي تكون من أحمد خالد (تونس) رئيساً والدكتور مؤيد سعيد (العراق) نائباً للرئيس، وأديب اللجمي (سوريا) نائباً للرئيس والدكتور صدقي الحطاب (الكويت) مقرراً.

واتفق المجتمعون على أن هناك ثلاثة محاور تنتظم الموضوع فقرروا تشكيل ثلاث لجان فرعية شكلت على النحو الآتي:

١ ــ لجنة الهوية الثقافية برئاسة صدقي الحطاب (الكويت) ومقررها هارون هاشم رشيد

(فلسطين).

٢ ــ لجنة التنمية الثقافية برئاسة علي بلعربي (تونس) ومقررها صادق الدهان (الجماهيرية الليبية).

٣ ــ لجنة التعاون الثقافي الدولي برئاسة الدكتور عبد الرحمن الحداد (الجمهورية العربية اليمنية) ومقررها يوسف درويش (قطر).

كما تم تشكيل لجنة عامة للصياغة مؤلفة من مكتب الاجتماع ورؤساء اللجان ومقرريها.

التوصيات

وبعد الاجتماعات الصباحية والمسائية المكثفة للجان، تقدمت هذه بتقاريرها التي درستها لجنة الصياغة العامة، وقد كانت فلسطين محوراً هاماً لدى اللجان الثلاث، ولدى لجنة الصياغة العامة، ومن أبرز التوصيات التي اتخذت بشأن فلسطين التوصيات التالية:

ــ دعم المؤسسات الثقافية العلمية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها، من خلال منظمة التحرير الفلسطينية.

ــ دعم مؤسسات النشر الوطنية في فلسطين المحتلة، واعادة نشر مايصدر عنها من كتب ثقافية وأدبية وتوزيعه في البلدان العربية، وترجمة بعضها الى اللغات الأجنبية.

ــ وضع خطة شاملة موحدة لمواجهة كافة أشكال الغزو الصهيوني الاسرائيلي للأمة العربية.

ــ وضع خطة عربية طويلة الأجل تستهدف مواجهة الثقافة الصهيونية المنشورة في العالم والقائمة على تزوير التاريخ وتزييف الحقائق.

ــ مطالبة اليونسكو باتخاذ الاجراءات الكفيلة بايقاف الكيان الصهيوني عن الاستمرار في ممارساته غير المشروعة في الأراضي المحتلة.

ــ دعوة اليونسكو الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوقف عمليات القهر والعسف ضد الانسان العربي الفلسطيني واضطهاد المثقفين العرب في فلسطين المحتلة.

ــ مطالبة اليونسكو باتخاذ الاجراءات لمنع سلطات الاحتلال من اجراء الحفريات تحت المسجد الأقصى والتي تستهدف هدم المسجد وتدميره.

ــ دعوة جميع دول العالم وشعوبه، وبصورة خاصة المثقفين والمفكرين والكتاب، الى مؤازرة الشعب العربي الفلسطيني في كفاحه المشروع للمحافظة على هويته الثقافية القومية وعلى تراثه الثقافي والحذر من محاولات سلطات الاحتلال الاسرائيلية التي ترمي الى تزييف حقائق التاريخ وتدمير الوجه الحضاري للعرب في فلسطين.

ــ مطالبة الدول العربية بأن تخصص وسائل الاعلام والثقافة فيها زوايا وصفحات دورية وثابتة تعالج جوانب الغزو الثقافي الصهيوني وتكشف الانتهاكات التي يرتكبها الغزاة على الصعيد الثقافي والأصعدة الأخرى ضد الثقافة العربية وضد الهوية القومية لشعب فلسطين العربي.

ــ اتخاذ الاجراءات العملية لحماية التراث الشعبي الفلسطيني والآثار الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

ــ رصد وتوثيق عمليات الاعتداء الصهيوني على الآثار والمقدسات الاسلامية والمسيحية في فلسطين واتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية هذه الآثار والمقدسات وبخاصة مدينة القدس.

هارون هاشم رشيد

ندوة «مستقبل السلام في الشرق الأوسط»

(لندن، ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)

عقد مركز الدراسات العربية في لندن ندوة عالمية حول «مستقبل السلام في الشرق الأوسط» في يومي ١٨ و١٩ تشرين الثاني (نوفمبر). وشارك في هذه الندوة، عدد من الأكاديميين والديبلوماسيين والكتاب الفلسطينيين العرب والأجانب. وعلى الرغم من أن غالبية الأوراق التي قدمت للندوة تمحورت حول اتفاقيات كامب ديفيد، من حيث علاقاتها مع المواقف العربية والدولية والاسرائيلية، فقد جرى أيضاً بحث قضايا راهنة مثل المبادرة السعودية والأوضاع في مصر بعد مقتل السادات والتصورات المستقبلية للأوضاع في الشرق الأوسط.

وكان هناك اجماع على فشل كامب ديفيد، إلّا أن وجهات نظر المشتركين تراوحت بين الرفض المطلق لهذه الاتفاقيات، وبين القول بضرورة تعديلها والانطلاق منها الى صيغة أشمل؛ كذلك، اختلفت وجهات النظر بصدد أسباب الفشل.

وفي هذا الصدد، بين خالد الحسن، الذي شارك في الندوة بوصفه عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني بورقة عرضت في غيابه لأنه لم يتمكن من الحضور، أن اتفاقيات كامب ديفيد تندرج تحت الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة في المنطقة. وقال: ان هذه الاستراتيجية تقوم على فرض اتفاقيات ثنائية بين كل دولة عربية على حدة وبين اسرائيل، كما بين أهداف كل دولة من هذه الدول بما في ذلك أهداف الولايات المتحدة. ويمكن تلخيص أهداف الولايات المتحدة بما يلي: فرض النفوذ السياسي والاقتصادي الأميركي على المنطقة، وتعزيز الوجود العسكري الأميركي فيها. وأضاف الحسن أن الولايات المتحدة تقوم بفرض مشاريع «أمنية» تدعوها مشاريع «سلام» وأن معنى السلام في المصطلح الأميركي والاسرائيلي هو تعزيز أمن اسرائيل وتعزيز قدرتها العسكرية والاقتصادية من خلال اتفاقيات كامب ديفيد.

وكان من أبرز المساهمات مساهمتا الكاتبين المصريين محمد سيد أحمد، ولطفي الخولي. فقد بين محمد سيد أحمد أن اتفاقية كامب ديفيد محكوم عليها بالفشل لأسباب كامنة في طبيعتها. فهي، من جهة، تتصور عمليتين متكاملتين تتمان بالتزامن والتبادل هما الانسحاب الاسرائيلي من سيناء وتطبيع العلاقات المصرية ــ الاسرائيلية. ولكن لكل من هاتين العمليتين طبيعة خاصة بها تجعل من المستحيل مزامنتهما. فالانسحاب يمكن أن يتم حسب جدول زمني محدد وواضح وبقرار حكومي، أما التطبيع فعملية متنامية تراكمية ليست رهناً بقرارات حكومية بل باستجابة شعبية. ولا يتوقع من المصريين، على الصعيد الشعبي، أن يرحبوا بجعل العلاقات مع اسرائيل «طبيعية» في وقت تجعلهم فيه اسرئيل يشعرون أنهم «غير طبيعيين» مع أنفسهم وتثير لديهم مشكلة تتعلق بهويتهم ذاتها. ومن جهة ثانية، يراد للاتفاقيات أن تكون صفقة انهاء حرب وتحقيق سلام. ولكن

الأطراف الداخلة في النزاع من الجانب العربي متعددة، واذا كان العرب لا يستطيعون شن الحرب، على الأقل في الظروف الراهنة، دون مصر، فإن مصر لا تستطيع دون الأطراف العربية الأخرى تحقيق سلام ذي معنى؛ ذلك أن فلسطين هي المركز قدر ما يتعلق الأمر بالسلام وليس مصر.

وذهب لطفي الخولي، في مداخلته الشفوية المطولة، والتي كانت الكلمة الختامية، الى أن اتفاقية كامب ديفيد لم تفشل لأنها كانت تسوية منفردة على حساب العرب والفلسطينيين فحسب، بل أيضاً لأنها حاولت فرض السلام بالشروط الاسرائيلية على الشعب المصري أولاً، ثم على الشعوب العربية الأخرى. وقال الخولي: ان المقاطعة العربية لعبت دوراً في افشال كامب ديفيد، الّا أن الأكثر أهمية هو أن الاتفاقية خلقت في مصر وضعاً خطيراً أدى الى اثارة النقمة على السادات من أطراف متعددة. فالأطراف المتدينة أثارها تعصب بيغن الديني وتمسكه بالقدس، والعسكرية الوطنية المحترفة اعتبرت أن السادات فوت عليها فرصة تاريخية خلقتها حرب تشرين (أكتوبر) للانتقام من هزائمها المتكررة أمام العسكرية الاسرائيلية؛ وذلك باتباعه سياسات «الكيلو ١٠١» و«الخطوة ــ الخطوة»، والاكثر من ذلك اجبار الجيش على رفع أعلام اسرائيل تحية لبيغن عند زيارته لمصر. ويرى الخولي أيضاً أن سياسة الانفتاح الاقتصادي لعبت دوراً كبيراً في افشال الاتفاقية. فهي، أولاً، زادت الشقة بين القلة من أصحاب الملايين المتعددة وبين ال ٤,٥ مليون عائلة التي لا يزيد دخل الواحدة منها، والمؤلفة من ٥ الى ٦ أفراد، عن ١٢٠ جنيهاً في الشهر، وثانياً وضعت البرجوازية المستنيرة في صراع بين كامب ديفيد والسوق الاسرائيلي الضيق المنهار من جهة والسوق العربي المتسع المتنامي الذي تجري وراءه أميركا وأوروبا من جهة ثانية. وأضاف أن الطبقة البرجوازية في مصر ضخمة وقوية وتسيطر على الجيش والمؤسسات البيروقراطية والتقنية وفئات الموظفين. وقد اعتمد السادات عليها في البداية بتخديرها واغداق الوعود عليها بأن كامب ديفيد سيفتح أمامها الأسواق العالمية وسيجلب الرأسمالية اليهودية لتنعش مصر. ولـمّا لم يتحقق الوعد، كان من الطبيعي أن تتحول هذه الطبقة باتجاه عربي وترى أن لا مستقبل لها دون السوق العربي؛ وباب هذا السوق هو القضية الفلسطينية.

وعرض الاستراتيجي الفرنسي الشهير، الجنرال بوي، موقف دول السوق الأوروبية المشتركة من تفاقيات كامب ديفيد، فقال: ان هذه الدول اتفقت جميعاً على أن الأتفاقيات أعطت كل ما يمكن أن تعطيه، والتقت على أنه لن يكون هناك تقدم أكثر نحو السلام دون تسوية شاملة يشارك فيها الفلسطينيون؛ وذلك يعني حتماً مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة رئيسها ياسر عرفات. وقال: هناك تقدم واضح في الموقف الأوروبي بصدد الحقوق الشرعية للفلسطينيين وحقهم في أن يكون لهم وطن، ودعم حجته باستعراض التصريحات الأوروبية منذ عام ١٩٧٣، الّا أنه لفت الأنظار الى أن الدول الأوروبية تجنبت، في الوقت ذاته، الاعتراف بأنه قد يكون هناك تناقض بين التقارب الاسرائيلي ــ المصري وبين تحقيق السلام الشامل في المنطقة الذي تدعو اليه. وقال ان أوروبا وافقت في البداية على اتفاقيات كامب ديفيد الّا أن تحفظاتها بدأت تظهر نتيجة القلق العربي المتنامي.

وألمح بوي الى محدودية الدور الذي يمكن لأوروبا أن تلعبه محذراً بذلك مداورة من المبالغة في تعليق الآمال على مبادرة أوروبية. وهو يعزو هذه المحدودية الى اعتماد أوروبا، من جهة أولى، على الولايات المتحدة أمنياً وعكسرياً، واعتمادها من جهة أخرى اقتصادياً، ولعدة سنوات قادمة، على النفط العربي. اضافة الى ذلك فان قدرة أوروبا على القيام بعمل ما ضئيلة أيضاً لعاملين: فهي لا تملك وزناً عسكرياً بالمقارنة مع القوتين العظميين، ولا تستطيع اتخاذ دور مستقل لها على الجبهة الديبلوماسية، لأن اسرائيل ترفض أن تقر لها بدور الوسيط.

أما المشتركان السوفياتيان، وهما أكاديميان من مركز العلاقات الدولية في موسكو، فقد عرضا الموقف الرسمي للاتحاد السوفياتي الذي يعتبر أن اتفاقيات كامب دايفيد وتطبيع العلاقات المصرية ــ الاسرائيلية، على أساس منفصل، عرقلا فرصة الوصول الى سلام حقيقي في المنطقة، وأن الولايات المتحدة تهدف الى اقامة

مثل هذا النوع من الاتفاقيات الثنائية بين اسرائيل والدول العربية لتفسيخ وحدة هذه الدول واضعافها واقصاء الاتحاد السوفياتي عن عملية التسوية وحماية مصالح اسرائيل في المنطقة.

وعرض وجهة نظر أميركية، السفير الأسبق للولايات المتحدة في السعودية، روبرت نيومان، وهو أحد من ينادون بسياسة أميركية متوازنة «في الشرق الأوسط»، وكان أحد رئيسي مجموعة مهمة الشرق الأوسط في هيئة ريغان الانتخابية خلال الحملة الرئاسية، ورئيس فريق الانتقال في وزارة الخارجية لدى تسلم ريغان الرئاسة. وينظر نيومان الى المسألة عبر منظور ما يسمى بـ«الاجماع الاستراتيجي»، الذي يصفه بأنه السعي الى تحقيق اتفاق عام بين أقطار الشرق الأوسط بمجموعها، أو كل منها على حدة، مع الولايات المتحدة على الحاح التهديد السوفياتي وخطورته وضرورة مجابهته، وبذلك تصبح الولايات المتحدة العنصر المشترك في اتفاقيات استراتيجية ثنائية ومتعددة الأطراف تشمل المنطقة بأكملها. لكن العقبة، في رأيه، تتمثل في أن المشكلة الفلسطينية تشكل عنصر تقلقل داخلي في أقطار المنطقة، وهذا الخطر الداخلي وليس الخطر الخارجي هو الذي يشغل بال سكانها. هكذا يبدو أن ما يقصده نيومان بالسياسة «المتوازنة» هو حل المشكلة الفلسطينية بشكل ما حتى يصبح بالامكان تحقيق «الاجماع الاستراتيجي». والجدير بالذكر أن الجنرال بوي يرى أن النظرة الاستراتيجية المحض الى المنطقة التي تتبناها أميركا تهدد بانفلات الصدام العربي ــ الاسرائيلي.

ولا يعتبر نيومان أن اتفاقية كامب ديفيد فشلت تماماً بعد، بل يقول انه اذا لم يستطع الرئيس المصري حسني مبارك، بمساعدة أميركية، الحصول على تنازلات اسرائيلية مادية بشأن عملية الحكم الذاتي؛ وذلك أمر يبدو بعيد الاحتمال في رأيه، فان عملية كامب ديفيد يمكن حينذاك أن تعدّ ميتة حقاً.

ولكن جيمس ايكنز، وهو أيضاً سفير سابق للولايات المتحدة في السعودية، أكد، في مداخلة شفوية، أن عملية كامب ديفيد قد انتهت الى فشل ذريع على الأقل من وجهة النظر العربية. وكرر ايكنز، مرات عديدة، أن العرب يملكون من وسائل الضغط على أميركا ما هو كفيل بتحقيق مآربهم، فلماذا لا يستخدمون هذه الوسائل؟ مما دفع شفيق الحوت، الذي شارك في أعمال الندوة، بوصفه كاتباً فلسطينياً، الى القول ساخراً انه يجد نفسه دائماً على اتفاق مع الديبلوماسيين الأميركيين بعد أن يكونوا قد تركوا الخدمة.

وعن خلفيات الموقف الاسرائيلي ومضامينه، قدم نواح لوكاس وهو مؤلف كتاب «تاريخ اسرائيل الحديث»، وقد عمل فيما مضى سكرتيراً للجنة التنفيذية للهستدروت للشؤون الدولية ومحاضراً في الجامعة العبرية، ويعمل الآن محاضراً في العلوم السياسية في جامعة شيفيلد البريطانية، ورقة بعنوان: «المفهوم الاسرائيلي لكامب ديفيد». وقد عرض لوكاس موقف بيغن مؤكداً أنه ايديولوجي ينبع من رؤية حيروت والمراجعين للصهيونية على أنها الحركة القومية اليهودية لاستعادة السيطرة على أرض اسرائيل التاريخية. ولذا، فإن التزام بيغن، الذي لا يعتبر سيناء جزءاً من أرض اسرائيل، بالاحتفاظ بالسيطرة على الضفة الغربية وغزة التزام أساسي لا تراجع عنه. وهذا هو السبب، حسب ما يراه لوكاس، في أن عملية السلام بين مصر واسرائيل ترافقت وتترافق مع عملية حرب بين اسرائيل من جهة، والفلسطينيين وعرب شرقي السويس من جهة أخرى، طالما ظل هؤلاء، برأي بيغن، يقاومون سيطرة اسرائيل، والى أن يقبلوا هذه السيطرة على أنها أمر لا يمكن الرجوع عنه. ويميز لوكاس، بحذق، صهيونية بيغن التي تقوم على مفهوم جابوتنسكي عن غيرها من صهيونيات «اليمين المتطرف» بقوله: ان صهيونية بيغن تتركز على التركة التاريخية للتوراة أكثر مما تتركز على الحكمة الالهية المتكشفة فيها، ولا يسمح هذا الموقف لبيغن بقبول أي انتقاص من صحة الدعوى الأساسية، ولكنه يسمح بقدر من البرغماتية، يجعله يقبل قيام دولة الأردن في جزء من «أرض اسرائيل» كأمر واقع. ومن هذا المنظار يكون تنفيذ البرنامج الصهيوني على النحو التالي: بينما تحافظ اسرائيل على دعواها بحقها في «أرض اسرائيل» بكاملها، فانها لا تشن حرباً لهذا الغرض، بل توسع سيطرتها على الأرض المقدسة عندما يشن العرب الحرب عليها، ويعطوها الفرصة المناسبة. ولكن ما أن تتم السيطرة على

جـزء من «أرض اسرائيـل»، فإنـه لا يعـاد الى السيطرة «الأجنبية» تحت أي ظرف كان. ويضيف لوكـاس أن عرب الضفـة وقطاع غـزة سكـان «أجانب» في الوطن اليهودي من وجهة النظر هذه، وان موقف الحكومة الاسرائيلية الحالية عقائدي وليس استراتيجياً أمنياً، فحتى لو نشأت ظروف اقتنع بيغن فيها بأن الاحتفاظ بالضفة والقطاع يشكل خطراً واضحـاً على أمن اسـرائيل فـانه سيجـد ذلك أقل خـطورة من التخـلي عنهمـا. وبالمقابل، يعتبر لوكاس أن حكومات حزب العمل، بعد عام ١٩٦٧، أقامت سياستهـا على قـاعدة عقيدة أمنية. وهو يعترف بأن الفارق بين موقف العمل وموقف الليكود قد يبدو تافهاً من وجهة نظر الضحية الفلسطيني، ولكنه يقـول انه من الخطأ تجاهل آثاره. ويلخص موقف حزب العمل بـأن هذا الحـزب يعتقد أنـه يمكن على كـافة الجبهات اعادة أجزاء من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ الى السيادة العربية مقابل السلام، بينمـا تحتفظ اسـرائيل بشكـل دائم بالأجـزاء الأخـرى حفاظاً عـلى أمنها. وهـذا يعني عملياً اقتسـام سيناء وضم الجـولان واعادة اقتسـام الضفـة وضم قطاع غـزة والاحتفاظ بـالقـدس الشرقية، طبقاً لمشروع آلون الذي كان يهدف الى اعـادة المناطق المـأهولة بكثـافة في الضفـة الى السيادة الأردنية؛ مما يخلص اسرائيل من أعباء فرض الحكم العسكري على سكان معادين. وشدد لوكـاس على أن ذلك لا يعني أن حـزب العمـل لا يؤمن بحق الضم مبدئياً بل ان الحزب تجنب فقط صياغة سياسته في قالب حقـوق تاريخيـة أو صوفية.

ويفسر الفارق بين منطلقات موقف حزب العمل والليكـود بـالحـدة التي عـارضت بهـا بعض شخصيات العمل مثل غولده مئير اعادة سيناء الى مصر. اذ ان في ذلك تقويض لعقيدة الأمن التي يتبنـاها العمـل. كذلك تبـين هذه الفـوارق أن لا «خيار أردني» في ظل حكم بيغن، وان أقصى مـا يعنيـه هـذا الخيـار في حـالة تسلم العمـل هو مشروع آلون. ولا شك أن بيغن سيستمر في رفض التخلي عن أي جزء من الضفة والقطاع. واذا لم يكن هناك، في رأي لوكاس، سبب يدعو الى الشك في أن بيغن سيمتنع عن مهاجمة الأردن لاستعادة ما تبقى من أرض اسرائيل، فليس هناك من شك في أنه سيحاول الاستيلاء على الأردن اذا ما هوجمت اسرائيل في المستقبل. على أن كلا من العمل والليكود، وكل لأسبابه، لا يتصور أو يقبل قيام دولة فلسطينية تحت أي ظرف من الظروف.

ويلفت لوكـاس النظر الى سخـرية كـامنة في مشروع بيغن للحكم الذاتي، وكان أوري أفينيري قد أشار الى هذه السخرية ذاتها قبل سنوات. فالوصفة التي يقدمها بيغن هي وصفـة الحكم الذاتي «الشخصي» وليس الحكم الذاتي الاقليمي، وتشبه هذه الوصفة نموذجـاً لحياة التجمعـات اليهودية في أوروبا الشرقية قبل قرن من الزمان يقوم على نوع من ادارة الشؤون الذاتية ضمن محيط معاد. والسخرية هذه تتمثل في أن الحركة الصهيونية قامت لتتحدى هذا النوع من العيش بوصفه عبودية داخلية.

أما فيما يتعلق بالتصورات المستقبليـة، فقد كان هناك طيف عريض من الآراء يتراوح بين التشاؤم المغرق والتفاؤل الحذر. فقد قدم محمد سيد أحمد تصوراً دعمه بتحليل غني متماسك يمكن تلخيصه فيما يـلي بشكل تخـطيطي قـد ينتقص من ثرائه: علّق الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، الآمال على التغيرات البنيوية الناجمة عن الثروة النفطية التي ستجعل علاقة العرب، أو على الأقل عرب النفط، بالغرب علاقة تكامل هي علاقة البائع بالزبون، فيصبـح البحث عن السلام في المنطقة سعياً الى ايجاد مكان لاسرائيل في علاقة التكامل هذه. لكن مركز النفط العربي (الخليج) لا يتطابق مع مركز الصراع العربي ـ الاسرائيلي (فلسـطين) ممـا أدى الى تعقيـد التحـولات السياسية ـ الأيديولوجية في المنطقـة. من جهة أخرى، لم يعد صحيحـاً أن الأهداف النهـائية لاسرائيل تتطابق مع الأهداف النهائية للولايات المتحدة، بل ان الأهداف الاستراتيجية لهما قد تتصـادم. فالولايـات المتحـدة تهـدف في ضمن استـراتيجيتهـا العـالميـة الشـاملة الى ضمـان الاستقرار في المنطقـة لتأمـين تدفق النفـط بلا انقطاع، أما اسرائيل فـلا تملك أن يكون لهـا استراتيجية عالمية بل فحسب اقليمية. وقد تيقنت الآن نتيجة لردود الفعل السياسية (العلمـانية والثقافية) الدينية على اتفاقيات كامب ديفيد أن الخطر على وجودها، على المدى الطويل، لا يتأتى عن العداء للإسـرائيلي فحسب بل وأيضـاً عن

مسائل ذات علاقة بالبحث عن الهوية في المنطقة كلها. ولذا، أصبحت اسرائيل تعتبر أن الشرط الكافي لبقائها هو خلق مجموعة من الدويلات الطائفية الصغيرة حولها تشكل ضمانة لأمنها وحاجزاً يحميها. ولكن هذا قد يؤدي الى تعريض نفط الشرق الأوسط الى قلاقل واسعة، وهنا الافتراق مع استراتيجية أميركا.

وميز لطفي الخولي بين مفهومين: مفهوم الحل ومفهوم المخرج. وقال: ان الوصول الى حل غير ممكن في ظل علاقات القوى غير المتوازنة السائدة، ولكن يمكن التوصل مستقبلاً الى مخرج في اطار مصالح الأطراف المختلفة في المنطقة والأطراف الدولية، غير أنه لابد لنجاح هذا المخرج من أن يحقق الحد الأدنى المتعارف عليه دولياً وهو حق تقرير المصير.

وعرض روبرت نيومان تصوراً لابد أنه يشارك فيه أوساطاً نافذة في الادارة الأميركية. ويقوم سيناريو نيومان على افتراض أن الرئيس المصري مبارك سيستطيع موازنة الوضع داخلياً وخارجياً ليظل ممسكاً بالزمام حتى نيسان (أبريل) ١٩٨٢، لتتم عودة ماتبقى من سيناء بمساعدة من الضغط الأميركي على اسرائيل. وبعد ذلك يأتي دور الديبلوماسية السعودية التي قد تستطيع أن تقيم علاقات جديدة بين السعودية ومصر تنجم عنها عملية سلام جديدة تقوم على تركيب من عناصر تستخلص من محادثات الحكم الذاتي غير الناجحة وخطة الأمير فهد، ويفترض أن تكون هذه العملية قادرة على اجتذاب الأردن. ويتيسر لهذه الخطوة المزيد من القوة اذا اقنعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالتصرف بطريقة «حذرة حصيفة». وهنا تقتنع أميركا، بفعل الاجماع العربي، أنها لاتستطيع التقدم نحو «الاجماع الاستراتيجي» الّا اذا شاركت في عملية السلام الجديدة مخلفة وراءها كامب ديفيد دون أن تعلن ذلك، وحينذاك تصبح الفرصة متاحة لتحقيق السلام. لكن نيومان يعتقد أن ذلك رهن بأن يفهم الجانب العربي بعض الوقائع الكريهة، ومنها أن أية اتفاقية لابد أن تقوم على حقائق ١٩٨٢ وأن المطالبة باعادة الأمور الى ما كانت عليه عام ١٩٦٧ غير عملية، وأنه يتعين على الجانب العربي قبول أن تعيش جالية يهودية كبيرة في وسطه (المستوطنات)، وانه لابد من اللجوء الى مراحل زمنية مديدة لاختبار قدرة الطرفين على التحرك تدريجياً نحو ترتيب جديد للعلاقات بينهما.

أما المشتركان السوفياتيان فلم يخاطرا بتقديم تصور لما قد يحدث، بل اقتصرا على شرح المطالب السوفياتية القائلة بضرورة عقد مؤتمر دولي لبحث تسوية شاملة للنزاع العربي ــ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية. وشدد الاكاديميان السوفياتيان على الانسحاب الاسرائيلي الكامل وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة وحق كافة الدول في الاستقلال والأمن وانهاء حالة الحرب. وأكدا أن الموقف السوفياتي مرن بما فيه الكفاية، فالاتحاد السوفياتي لايعارض اتخاذ اجراءات مرحلية، ولكنه يصر على أن تكون هذه الاجراءات جزءاً لايتجزأ من تسوية شاملة تنفذ ضمن الاطار العام لمثل هذه التسوية. وقد علق الباحث البريطاني، فريد هاليداي، على الموقف السوفياتي بالقول: انه مهما كان الرأي في هذا الموقف فلا بدّ من الاعتراف له بالتماسك والثبات على مر السنين.

ولعل أكثر التصورات المستقبلية تشاؤماً ذلك الذي قدمه فيليب وندسور، المحاضر في مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن، في ورقته المعنونة: «الحرب والسلام في الشرق الأوسط». فهو يذهب الى أن فرصة تحقيق سلام في المنطقة بعيدة الاحتمال بالنظر الى أن التنافس الاستراتيجي والعداء بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يحكم على المنطقة أن تظل في دائرة الغموض السياسي. فعلى الرغم من أن كلا من الدولتين تعبر عن رغبتها في ايجاد تسوية سلمية، الّا أن الكثير من الدلائل يشير الى أن حالة اللاسلم في مصلحتهما كليهما. وعلى أية حال، لاتحتل مسألة الشرق الأوسط بمعايير المواجهة العالمية الّا مركزاً ثانوياً في جدول اهتمامات الدولتين الأعظم. ويزيد من بعد احتمالات السلام، في رأي وندسور، التغاير والافتقار الى التواكب بين التطورات الدولية والتطورات الاقليمية. فعندما تكون الدولتان الأعظم أميل الى الاتفاق على خطة سلام (المناقشات التي سبقت خطة روجرز عام ١٩٧٠ والبيان الأميركي ــ السوفياتي المشترك عام

١٩٧٧) فان المنافسات والمنازعات الاقليمية تحول دون ذلك. وعندما تستطيع القوى المحلية المباشرة باحراز تقدم (بعد حرب ١٩٧٣ والوضع الراهن) فان تناقضات الدولتين الأعظم تحول دون ذلك. ويحكم هذا على شعوب المنطقة أن تعيش على الدوام بآمال محبطة وفورات غضب متكررة.

ومن جهة أخرى، يذهب وندسور الى أن الاعتبارات الدولية والاقليمية ذاتها التي تجعل التوصل الى سلام أمراً صعباً تجعل أيضاً قيام حرب أمراً غير محتمل. ويقول انه ربما كان صحيحاً القول ان القوى المحلية آمنة اليوم بالعلاقة مع بعضها البعض أكثر من أي وقت مضى منذ عام ١٩٤٨، فاسرائيل لا تتمتع بتفوق عسكري ضمن ريغان لها تحسينه فحسب، بل انها تستطيع الاعتماد أيضاً على تحييد القوة المصرية طبقاً لكامب ديفيد. وسوريا آمنة في ظل الالتزام السوفياتي بسلامتها. والعربية السعودية واسرائيل تحتاج كل منهما للولايات المتحدة، ولذا يستبعد أن تدخل الواحدة منهما في حرب مع الأخرى. وهكذا لا سلام ولا حرب بل توتر متصل يستمر في ظله سفك الدماء في لبنان؛ اذ تخاض على أرضه، وبالنيابة عن القوى المتصارعة، الحروب التي لا يمكن خوضها في أماكن أخرى للأسباب المذكورة.

والجديد بالذكر أن الملك حسين افتتح الندوة على غير توقع؛ اذ لم يكن ذلك ضمن البرنامج المعلن. وأكد الملك على أن قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ يجب أن يكون الأساس لأي حل سلمي في الشرق الأوسط. وصرح لأول مرة، أن أميركا وعدت بتنفيذ هذا القرار خلال ستة أشهر اذا وافقت الدول العربية وقتها عليه. وطبعاً لم يتحقق شيء من ذلك.

وقد شارك في الندوة عدد كبير من الباحثين والكتاب والديبلوماسيين والصحفيين والأكاديميين وتبرع الكثيرون من «أصدقاء» العرب باسداء النصح لهم ولمنظمة التحرير بضرورة الواقعية والتعقل والمرونة والحساسية تجاه الرأي العام الغربي والاهتمام بأسلوب التخاطب معه.. الخ مما دفع شفيق الحوت الى التعبير عن الاحباط الذي شعر به الفلسطينيون والكثير من العرب المشاركين؛ اذ خاطب الحضور بقوله: انهم يطلبون من الفلسطيني الكثير، فهو يجب أن يكون لاهوتياً ليفهم سر تعنت بيغن، وعالماً نفسياً كي يفهم نفسية الغرب، وخبير علاقات عامة كي يحسن التخاطب معه، وديبلوماسياً كي يحافظ على علاقات طيبة مع الأطراف جميعاً. حسن جداً، ولكن ماذا عن حقوق الفلسطيني؟

ف. ل.

ندوة شباب الأمم المتحدة لدعم الحقوق الفلسطينية

(الدانمرك، ٧ ـ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١)

عقدت ما بين ٧ و١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ في منتجع كارلسلوندة، الواقع جنوبي كوبنهاغن، عاصمة الدانمارك، ندوة منظمة شبيبة وطلبة الأمم المتحدة (أزمون ــ ISMUN) حول الحقوق الفلسطينية وسبل إقامة السلام العادل في الشرق الأوسط. وقد أشرف على تنظيم الندوة واستضافة المشاركين فيها الفرع الدانماركي لهذه المنظمة، وكان الاتفاق قد تم في وقت سابق بين الأزمون والاتحاد العام لطلبة فلسطين (Gups) على اقامة هذه الندوة.

وشارك في الندوة ١١١ مندوباً من ٢٧ بلداً، وقد مثل هؤلاء المندوبون منظمات الأزمون الاقليمية وكذلك منظمات شبابية وطلابية مختلفة، إضافة إلى أربع منظمات شبابية وطلابية عالمية، وكان من أبرز وفود حركات التحرر الوطني المشاركة وفد شبيبة وطلبة (سفوابو) (والبوليساريو) والاتحاد العام لطلبة فلسطين.

وشاركت، في الندوة أيضاً، وفود مثلت الحزب الشيوعي الدانماركي؛ وعصبة الاشتراكيين؛ والحزب الاشتراكي اليساري؛ واتحاد البحارة؛ وجمعية غسان كنفاني الثقافية التي أسستها، وتشرف عليها، المناضلة آني كنفاني زوجة الكاتب الفلسطيني الشهيد غسان كنفاني؛ والاتحاد الوطني لطلبة الدانمرك وكذلك ممثلون عن اتحاد عمال فلسطين (فرع الدانمارك). كما شارك في عمل الندوة أيضاً عدد من أساتذة الجامعات الأوروبية، من بينهم أستاذ اللاهوت بجامعة كوبنهاغن دكتور بروفيسور س. هـ. نيالسين، والدكتور النرويجي نيلس بوتينسشون.

وتتوزع البلدان التي تنتمي إليها الوفود كالتالي: ٨ بلدان أوروبية غربية، إضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا وقبرص، وأربعة بلدان أميركية لاتينية وأربعة بلدان أفريقية، بما فيها زائير وجنوب أفريقيا وبلدان من المعسكر الاشتراكي. كما شاركت أيضاً الوفود الطلابية والشبابية لفلسطين وجبهة البوليزاريو، وليبيا، ولبنان والعراق ومصر ووفد منظمة التحرير الفلسطينية والمحامية الاسرائيلية ليا ليشيم. كما حضر الندوة أيضاً رئيس مكتب الأمم المتحدة الاقليمي في اسكندنافيا. وقد ضم الوفد الفلسطيني الأخوة محمد ملحم رئيس بلدية حلحول وفهد القواسمة رئيس بلدية الخليل، المبعدين، وخالد عبدالغني وزهير الوزير وعبدالله غرود. نافع الحسن وفريز مهداوي.

وقد افتتح الندوة، يوم السابع من كانون الأول (ديسمبر)، رئيس منظمة الأزمون، يان لون (سويدي) الذي رحب بالوفود المشاركة وتمنى التوفيق والنجاح لأعمال الندوة، وقال: بيننا اليوم أشخاص بارزون؛ وحضور هؤلاء يؤكد الأهمية المباشرة والملحة للمسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وللندوة أهمية من حيث عقدها في دولة غربية، وهي الدولة التي كانت ضحية لمدة

طويلة للدعاية الصهيونية. وفي هذه الندوة، سوف يتحدث ممثل فلسطين. وسبب عقد هذه الندوة هو قناعتنا بأن شعب فلسطين له مثلما لكل الشعوب الأخرى حقوق أساسية لا يمكن التنازل عنها مثل: الاستقلال الوطني والحق بتكوين دولة خاصة، وحقوق الانسان الأساسية الأخرى، فبدون هذه الشروط لن يكون هناك سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وهذا موقف عام اتخذته الأزمون منذ بضعة أعوام وتم تبنيه الآن بشكل كامل. ثم تحدث عن انطباعاته بعد زيارته الأخيرة للبنان، فقال: خلال زيارتنا إلى لبنان، أثناء الصيف الفائت، أتيحت لنا فرصة رؤية م.ت.ف.، وهي منهمكة بالعمل الفعلي، وهذا العمل هو عمل عسكري وعمل سلمي، وأكبر الأخطاء هو عرض المنظمة وكأنها منظمة عسكرية فقط، فهذه المنظمة أخذت على عاتقها مسؤولية تأمين وادارة شؤون التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وتقوم بنشاطات اقتصادية عديدة... الخ. ثم أضاف: إن فلسطين موجودة اليوم لأن م.ت.ف. موجودة ويدعمها كل أفراد الشعب الفلسطيني، وليس هناك أي طرف بإمكانه ادعاء تمثيل الشعب الفلسطيني. ثم تعرض للسياسة العدوانية الاسرائيلية فأكد أن اسرائيل هي المعتدي، هي العدواني، وهي المُضطهد ولن تفلح أية وسيلة في منع الشعب الفلسطيني من الحصول على حقه في تقرير المصير. وأكد رئيس الأزمون أن م.ت.ف. هي الشعب الفلسطيني وابادتها تعني ابادة الشعب الفلسطيني. وحول اتفاقيات كامب ديفيد أشار إلى أن هذه الاتفاقيات لا تعترف باستقلال الفلسطينيين. وقال: لقد كانت هذه الاتفاقيات محاولة للّعب على الرأي العام العالمي وللتحايل على حقوق الفلسطينيين، فكيف يمكن أن نتوقع أو نطلب من م.ت.ف. أن توافق على كامب ديفيد في الوقت نفسه الذي صعدت اسرائيل عدوانها صيفاً بشكل جدي وهاجمت عاصمتين عربيتين هما بغداد وبيروت، وإزاء هذه الأعمال ليس من المستغرب سماع كل أصوات الاحتجاج والادانة من مختلف أنحاء العالم وخصوصاً الأمم المتحدة التي أدانت وتدين من آن لآخر دولة اسرائيل التي باتت معزولة دولياً. وقد اختارت اسرائيل المجموعة الدولية التي تنتمي إليها والتي تضم دولاً مثل جنوب أفريقيا السلفادور، هندوراس وجنوب كوريا. وفي نهاية كلمته، أشار يان لون إلى لقاء وفد الأزمون الأخير بقائد الثورة الفلسطينية الأخ ياسر عرفات فقال: لقد اجتمعنا مع ياسر عرفات خلال زيارتنا ولمدة ساعة كاملة وأخبرناه عن الندوة فقال: لا تقولوا سوى الحقائق، لأن الحقائق تكفي لوحدها لضمان تأييد الرأي العالمي لنا. ولقد استمعنا إلى هذه النصيحة ونحن نأمل أن لا نقدم إلا الحقائق، ونأمل أن تساهم هذه الندوة في عرض الحقائق في الشرق الأوسط ونحن لا نتوقع أن يكون للمشاركين وجهة النظر ذاتها؛ وهذا مبرر لوجودنا وحوارنا.

ثم ألقى الأخ ملحم كلمة م. ت. ف. وأشار إلى أن الشعب الفلسطيني لجأ إلى أسلوب الكفاح المسلح بعد ١٧ عاماً من الانتظار وممارسة أسلوب المقاومة السلبية، وبعد أن خاب أمله في امكانية السلام والعدل الآتي من المجتمع الدولي. وقد نجحنا، نحن جميع رؤساء البلديات، في الانتخابات لأننا نقول، كما يقول كل الفلسطينيين، بأن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وفي معرض حديثه عن الأوضاع في الأراضي المحتلة، أشار رئيس بلدية حلحول المبعد إلى أنه حاول أن يوفر لشعبه الماء والكهرباء لأن ٦٠٪ من الماء المتاح يذهب للايفاء باحتياجات ٢٥ ألف مستوطن، ونحو ١,٥ مليون فلسطيني يحصلون على النسبة المتبقية، أما طلبة الضفة الغربية المحتلة فلا يستطيعون الدراسة ومراجعة دروسهم إلا بعد منتصف الليل أي عندما يتوافر هناك فائض في الكهرباء. وقال مخاطباً الوفود الأوروبية: ان الصحف في بلادكم تقول اننا نستغل البلدان الأوروبية لأننا، أي العرب، حسب زعمهم نملك النفط ونصدره إلى أوروبا ونبيعه هناك بأسعار باهظة. وأضاف لعلكم لا تصدقون إذا قلت لكم ان سكان قريتي يعيشون على بعد أميال من خط أنابيب النفط الذي يذهب إليكم، ولكننا لا نستطيع أن نحصل على الكهرباء الضرورية لنا ولأبنائنا لمتابعة مراجعة دروسهم.

ثم ألقى بروفسور جامعة كوبنهاغن، الدكتور س.ن. نيالسين، كلمة مؤثرة؛ وقال: لسوء الحظ لا يمكنني الترحيب بكم باسم الشعب الدانماركي بسبب من التأييد التاريخي لاسرائيل في هذه

المنطقة، ولكنني أرحب بكم باسم ذلك الجزء من الشعب الدانماركي الذي يؤمن بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وقد ازداد هذا الجزء من رقم صغير إلى حركة قادرة على رفع صوتها للدفاع عن الشعب الفلسطيني كواحد من الشعوب المضطهدة. وانني متأكد أنه لو عرف الدانمركيون تاريخ فلسطين وواقع حياة الشعب الفلسطيني، لكان بامكاني أن أرحب بكم الآن باسم الشعب الدانماركي كله. وأضاف: لقد تتبعت تاريخ فلسطين منذ أكثر من نصف قرن وعرفت فلسطينيين كثر وأنا فخور بهم جميعاً. وفي نهاية كلمته، تمنى البروفسور نيالسين للشعب الفلسطيني النجاح في كفاحه العادل من أجل حقوقه الوطنية المشروعة في اقامة دولته الوطنية في وطنه واسترداد حقوقه المغتصبة جميعها. ثم تليت رسائل التحية الموجهة إلى المؤتمر، وأهمها: رسالة ماسامبا ساري رئيس لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والتي ألقاها مدير المكتب الاقليمي للأمم المتحدة في الدول الاسكندنافية. وقد وجه السيد ماسامبا ساري التحية إلى المشاركين في الندوة، وأكد على أهمية النشر والتفهم الواسع للحقائق الخاصة بالمسألة الفلسطينية بالنسبة لعمل لجنة حقوق الشعب الفلسطيني، وكذلك أهمية التعرف على القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة من أجل ايجاد حل لكل جوانب المشكلة الفلسطينية، وأشاد بهذا الاهتمام الواسع بالقضية الفلسطينية الذي يبديه شباب العالم وطلابه والذي من شأنه أن يعزز عملية البحث عن حل عادل لهذه المشكلة.

وفي اليوم التالي لأعمال الندوة، ألقى الدكتور النرويجي نيلس يوتينشون محاضرة حول: الصهيونية تاريخ وايديولوجيا، عكست مدى التفهم الذي أخذ يبديه المثقفون الأوروبيون لعدالة كفاح شعب فلسطين وخطورة الحركة الصهيونية كحركة عنصرية عدوانية. ثم تحدث الأخ محمد ملحم حول استراتيجية الاستيطان الصهيونية واتفاقيات كمب ديفيد. كما ألقى الوفد اللبناني بياناً أمام المشاركين في الندوة عبر فيه عن وجهة نظر الحركة الوطنية تجاه التطورات الجارية في لبنان والمنطقة العربية. وأكد على أهمية التلاحم الأخوي والمصيري بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية.

وفي اليوم الثالث لأعمال الندوة تحدثت المحامية الاسرائيلية، ليا ليشيم، كمندوبة عن «لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في اسرائيل»، عن الحقوق السياسية والمدنية للشعب الفلسطيني في اسرائيل والأراضي المحتلة، وأشارت إلى أن خرق اسرائيل لحقوق الانسان الفلسطيني يتعارض مع اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، كما أن عمليات خرق حقوق الانسان الفلسطيني لا تقوم بها أجهزة الحكومة فحسب، وانما هي تحدث أيضاً من قبل منظمات شبابية سرية. ثم تحدثت عن إغلاق جامعة بيرزيت واضطهاد العاملين فيها، وكذلك عن الأوضاع اللاإنسانية التي يعيش فيها المعتقلون الفلسطينيون، وأشارت إلى أن ٦٣ ألف سجين في اسرائيل موزعين على ٧٠ سجناً لا تتوافر فيها أدنى الشروط الانسانية؛ إذ أن هذه السجون بدون منافذ لاستنشاق الهواء، فهي تحتوي على طاقة صغيرة جداً لا يكاد ينفذ منها الضوء، كما هو الحال في سجن نفحة مثلاً، إضافة إلا أنه ليس هناك أي تمييز بين المجرمين والمعتقلين السياسيين، ثم تحدثت المحامية الاسرائيلية عن نضال الجماهير الفلسطينية والحركة الطلابية الفلسطينية ضد الاحتلال وتشكيلهم لمنظمات سرية وعلنية كحركة أبناء البلد النشطة داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. وأشارت المحامية الاسرائيلية إلى أن الاعتقال والارهاب هما دائماً من نصيب كل من يتعاطف مع م.ت.ف.

بعد ذلك، قدم الاتحاد العام لطلبة فلسطين دراسة موجزة حول نشأة الاتحاد ونشاطاته ونضالاته، ودور الحركة الطلابية الفلسطينية في النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال ومن أجل الاستقلال الوطني، كما تطرقت الدراسة لأوضاع التعليم في الأراضي المحتلة وما يعانيه الطلبة الفلسطينيون من حرمان واضطهاد وما تتعرض له المعاهد والكليات والجامعات والمدارس الثانوية من انتهاك.

ثم قدم الأخ عبد الغني، الأمين العام المساعد لاتحاد عمال فلسطين، دراسة قيمة عن نشأة وتطور الاتحاد ونضال العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من أجل حقهم في التنظيم والعمل النقابي المستقل، ومن أجل مصالحهم المادية

والوطنية، ومن أجل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة الدولة الوطنية المستقلة.

وفي اليوم الرابع لأعمال المؤتمر، تحدث داود كالوتي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في السويد. وقد جرى نقاش واسع حول القضايا المطروحة، مما عكس الاهتمام العالمي وبخاصة الأوروبي بقضايا النضال الفلسطيني والتفهم المتزايد لعدالة كفاحه ومطالبه.

وكانت الندوة، في اليوم الثاني لأعمالها، قد شكلت ثلاث لجان عمل لأعداد مشاريع القرارات والبيان الختامي. وفي نهاية عمل الندوة، بعد ظهر يوم الخميس، الموافق ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، جرى التصويت بالاجماع على البيان الختامي والقرارات، والتي كان أهمها:

ــ التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وحقه في تعويض عادل طبقاً لقرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن.

ــ حق الشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، في الكفاح بكل الوسائل من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف طبقاً لقرارات الجمعية العامة ٣٢٣٦ و٣٢٣٧.

ــ دعوة جميع الدول، استناداً إلى قرارات الجمعية العامة للتعامل مع م.ت.ف.، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ومنحها وضعاً تمثيلياً في بلدانها.

ــ التأكيد على قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ والذي صنف الصهيونية كأحد أشكال العنصرية والكولونيالية. وبهذا الصدد، دعت الندوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لتشكيل لجنة خاصة تابعة لها ضد الصهيونية.

ــ ادانة اتفاقية كامب ديفيد التي تجاهلت م.ت.ف. من خلال محاولة فرض الحكم الذاتي على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وكخطة لاقامة تحالف عسكري يهدد المنطقة العربية وضرب القوى التقدمية في الشرق الأوسط وبشكل خاص م.ت.ف. وكخطة لا تجلب السلام إلى الشرق الأوسط بسبب تجاهلها للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

ــ إدانة اتفاقية كمب ديفيد وكل اتفاقية تعقد بدون الاشتراك الكامل لـ م.ت.ف.

ــ إدانة كافة الممارسات والاجراءات الصهيونية في الأراضي المحتلة، بما فيها اقامة المستوطنات وعمليات تهويد الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وكذلك عمليات الضم والالحاق لهذه الأراضي، وتعتبر الندوة جميع هذه الاجراءات لاغية وغير شرعية، وتدعو مجلس الأمن الدولي لاتخاذ الاجراءات الضرورية لضمان تنفيذ اسرائيل للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن الانسحاب العسكري الفوري والغاء المستوطنات.

كما اتخذت الندوة قرارات تتعلق بتكثيف التضامن مع المناضل زياد أبو عين. (قبل قرار السلطات الأميركية بتسليمه لإسرائيل).

ــ تنظيم عمليات الدعم المادي للطلبة والشباب الفلسطينيين.

ــ اقامة معسكرات عمل لشباب مختلف البلدان وطلبتها بالتعاون مع الاتحاد العام لطلبة فلسطين من أجل اعادة بناء الأجزاء التي دمرتها اسرائيل من مخيمات الفلسطينيين.

ــ إعلان يوم للتضامن العالمي مع طلبة فلسطين وشبابها.

ــ القيام بحملة احتجاج عالمية ضد قيام السلطات الاسرائيلية باغلاق جامعة بيرزيت.

ــ تنظيم معسكرات عمل في الأراضي المحتلة بالتعاون مع المنظمات الطلابية والاتحاد العام لطلبة فلسطين... وغيرها من القرارات الأخرى.

بقي أن نشير إلى أن انعقاد هذه الندوة، بحد ذاته، يعدّ نجاحاً فلسطينياً في اختراق ساحة أوروبية ظلت حتى الآن تقع تحت هيمنة الحركة الصهيونية وتأثير اعلامها الواسع الانتشار والقوي التأثير، كما يعدّ نجاحاً للاتحاد العام لطلبة فلسطين ولقيادة الأزمون في استكمال عملية تغيير نهجها السابق المساير لاسرائيل والتي بدأت بطرد اسرائيل من عضوية الأزمون عبر طرد ممثلها من اللجنة التنفيذية لهذه المنظمة منذ عام مضى. وشكل نجاح هذه الندوة حافزاً للقوى الديمقراطية والعمالية والتقدمية الدانمركية لمواصلة نضالها ضد الصهيونية. وقد لفتت الندوة انتباه القوى اليمينية المحافظة فأعطتها أهمية غير قليلة انعكست في حملة الافتراء التي شنها على الندوة في البرلمان الدانمركي، ممثلو الحزب اليميني المسمى بـ«الحزب الليبرالي اليساري»؛ فقد وصف هؤلاء الندوة بـ«مؤتمر للارهابيين»، وهاجموا وزير العدل الدانمركي «الذي يعقد

الصفقات مع مدمني الحشيش والارهابيين» ـ على حد تعبيرهم ـ لموافقته على منح الوفد الفلسطيني سمات دخول إلى الدانمرك. وعلى ما يبدو أنهم نجحوا في تغيير مكان انعقاد الندوة التي كان مقدراً لها أن تجري في العاصمة ذاتها.

وإذا كان لا بد من الاشارة إلى الأخطاء ونقاط الضعف فلا بد أن نشير إلى عدم كفاية الجهود التي بذلها الوفد الفلسطيني وضعف التنسيق بين أعضائه. والقرارات التي صدرت عن الندوة هي جيدة وايجابية إلى حد كبير. وقد عبرت عن تفهم المشاركين في الندوة لكفاح الشعب الفلسطيني وتأييدهم له، من أجل تحقيق حقوقه المشروعة بما فيها حقه في اقامة دولة وطنية مستقلة، إلا أن هذه القرارات مكررة وناقصة. وكان يجب الانتقال من القبول بأضعف الايمان أي تأييد كفاح الشعب الفلسطيني وادانة اسرائيل، إلى مرحلة أرقى في نشاطنا في أوساط المنظمات الاجتماعية والشعبية الواسعة والتي تساهم في خلق الرأي العام العالمي الضاغط على حكوماتها وتشكيله، وبخاصة تلك الحكومات التي تؤيد، بشكل أو بآخر، العدوان الاسرائيلي، ومن أجل فرض تغيير في سياساتها لصالح العدل والشرعية الدولية، ولصالح تأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرض وطنه. فالرأي العام العالمي يرفض العدوان بشكل عام ويدين العدوان الاسرائيلي، وهو أكثر تفهماً وتقبلاً الآن لضرورة ادانة العدوان الاسرائيلي وعدالة الكفاح الذي يخوضه شعب فلسطين من أجل حقوقه المشروعة؛ وذلك بفضل كفاح شعبنا الفلسطيني من جهة وبلوغ العدوانية الصهيونية مبلغاً يضاهي عدوانية النازية إن لم يفُقها من جهة أخرى. والمقصود بذلك كله هو الانتقال من مرحلة الادانة إلى مرحلة أرقى تحدد مسؤولية اسرائيل القانونية والدولية ازاء جرائمها المرتكبة والمتتالية ضد الشعب الفلسطيني وتضع المقترحات التفصيلية من أجل الدعوة إلى اتخاذ اجراءات حازمة ضد العدوان الصهيوني من قبل الهيئات الدولية المعنية وفرض العقوبات المؤثرة على الدولة الاسرائيلية طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. أي يجب خلق رأي عام ضاغط على الحكومات المعنية لا يكتفي بالادانة فحسب بل يطالب باجراءات عقابية صارمة ضد المعتدي الصهيوني، وربما نفشل للمرة الأولى والثانية وهذا شيء طبيعي لأن الرأي العام قد لا يستوعب أو يتفهم أهمية ذلك بالسرعة المطلوبة، ولكن مع مرور الوقت والاصرار على هذه المطالبة، وتقديم المبررات العلمية لذلك، بصورة صحيحة ومنطقية، سنصل إلى رأي عام يبادر هو نفسه فيما بعد إلى الالحاح على ضرورة فرض العقوبات على اسرائيل وتحديد مسؤوليتها الدولية والقانونية؛ وتجربتنا مع الرأي العام العالمي وتدرّج تأييده لكفاح شعبنا الفلسطيني، بل وتحول قطاعات أخرى عن تأييد اسرائيل إلى التضامن الفعلي مع كفاح الشعب الفلسطيني، تؤكد ذلك. كما أن تجربتنا، في هذه الندوة، تدلل على توفر المزاج العام للانتقال من موقف الادانة إلى المطالبة بانزال العقاب الرادع بالمعتدي بل وصياغة الأشكال الدولية لمقاومته. فقد استطاع الوفد الفلسطيني ـ وإن كان بعد بذل جهد كبير وتخطي عقبات عديدة ـ أن يفرض قراراً يطالب الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشكيل لجنة خاصة ضد الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية والكولونيالية على غرار لجنة الأمم المتحدة ضد «الأبارتهيد» وغيرها.

كما طالب أحد القرارات مجلس الأمن باتخاذ الاجراءات الحازمة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وانهاء كافة أشكال الوجود الاستيطاني فيها. وباستثناء هذين القرارين فقد اكتفى الوفد الفلسطيني بالادانة وحسب، في حين كان يمكن تطوير هذه القرارات، كما أشرنا، وخلق رأي عام مؤيد لها، وبخاصة في منظمة اجتماعية وجماهيرية واسعة كهذه، ومرتبطة بهيئة الأمم المتحدة.

وخلاصة ذلك كله أننا بحاجة، في مثل هذه المؤتمرات، إلى تنسيق بين أعضاء الوفود الفلسطينية والدخول بخطة وصياغة محددة عنوانها الانتقال من ادانة العدوان إلى ضرورة إنزال العقاب الصارم به من قبل المجتمع الدولي.

د. نافع الحسن

كتب

اللوبي الصهيوني في بلجيكا

لوكاس، كاترين، *De zonen van Godfried van bouillon de zionistische lobby in België* (أبناء غود فريد فان بويون: اللوبي الصيوني في بلجيكا)، بروكسل: دار (EPO)، ١٩٦٠، ٢١٦ صفحة (باللغة الفلامنكية).

يتناول لوكاس كاترين في كتابه، موضوع المراجعة هذه، بالدراسة والتحليل، الموضوعات التالية:

١ ــ النفوذ الصهيوني في الحياة السياسية في بلجيكا، وتأثير الصهاينة على سياسة الحكومة البلجيكية تجاه القضية الفلسطينية واسرائيل منذ القرن التاسع عشر حتى الآن.

٢ ــ مراكز قوة اللوبي الصهيوني وتتبع هذه المراكز في نوعين من النشاطات الاقتصادية، وبخاصة في مجال صناعة «الماس» وفي سوق البنوك المتمركزة في بروكسل. وهذا المجال يمثل أحد المواقع المهمة للعناصر الصهيونية.

٣ ــ النفوذ الصهيوني في مجال الاعلام البلجيكي، وذلك من خلال تحليل المواد التي عرضها التلفزيون البلجيكي.

٤ ــ المنظمات والجمعيات الصهيونية، سواء تلك التي تضم اليهود فقط أم تلك التي تضم اليهود وغير اليهود في بلجيكا.

ويوضح الكتاب طبيعة تكوين هذه المنظمات والمؤسسات الصهيونية ومدى تأثيرها على السياسة الحكومية في بلجيكا.. وحقيقة أهداف هذه المنظمات ونشاطاتها في خدمة اسرائيل.

والمواضيع المشار اليها آنفاً تأتي في أجزاء الكتاب تحت العناوين التالية:

المقدمة

وهي بعنوان: «الرجوع الى صهيون». تعطي المقدمة تعاريف للمفاهيم التالية: «اليهودية» و«الصهيونية» و«دولة اسرائيل». وخلال هذه المقدمة ينتقد الكتاب هذه المفاهيم، والتصورات الخاطئة في أذهان الغربيين حولها، فهو ينتقد مثلاً: «فلسطين كانت أرضاً من دون شعب، لشعب من دون أرض»، والتصورات الخاطئة التي ترى أن الحركة الصهيونية حركة معادية للأمبريالية، حيث يتصورون أنها كانت ضد الاستعمار البريطاني، والتي ترى أن الصهيونية حققت «الحقوق التاريخية لليهود» وأنها «حققت دولة اشتراكية عصرية في الشرق الأوسط».

ويعطي الكتاب الخلفية الحقيقية للصهيونية كحركة استيطانية عنصرية. كما يفنّد التكتيك الصهيوني الذي يدين كل انتقاد للحركة الصهيونية بأنه نوع من «المعاداة للسامية» ويرى أن الصهيونية تحاول بهذا إبعاد الأذهان عن حقيقتها العنصرية باتهام ناقديها بالعنصرية لتموّه الحقيقة.

ويضم الكتاب، في نهايته، عدة ملاحق من ضمنها:

ــ قائمة بأسماء أهم المنظمات والجمعيات والمؤسسات الصهيونية في بلجيكا.

ــ ملحق بقرارات الأمم المتحدة حول الصهيونية وموقف الدولة البلجيكية عند التصويت على هذه القرارات.

ــ فهرست بأسماء الأشخاص والمنظمات المهمة الوارد ذكرها في الكتاب.

اللوبي السياسي

يبحث الجزء الأول من الكتاب في «اللوبي السياسي» فيوضح أن الجو العام البلجيكي كان يتسم بطابع العداء للصهيونية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها. وظل الأمر على هذه الحال الى فترة أزمة قناة السويس في عام ١٩٥٦. ويمكن ارجاع هذا العداء الى مصالح بلجيكا الاقتصادية في العالم العربي، وبخاصة في مصر.

كان النشاط الاقتصادي البلجيكي، في العالم العربي، قد بدأ منذ عهد الملك البلجيكي ليوبولد الأول والذي عبّر عن طموحه بصورة رمزية، حين وضع نصباً رمزياً، وهو تمثال «غودفريد فان بويون» أمام بلاطه الملكي في بروكسل (هذا التمثال مازال قائماً أمام البلاط الملكي قرب المحطة المركزية في بروكسل). وغود فريد فان بويون هو أحد فرسان الحروب الصليبية في القرن الحادي عشر، وهو الذي أصبح أول ملك لمدينة القدس في ذلك الوقت، أي عندما احتل الصليبيون بيت المقدس.

وهذا مايوضح تعبير البلاط البلجيكي عما أسماه بحقوق بلجيكا في القدس في القرن التاسع عشر، أي بعد مضي ثمانية قرون من الزمن. فقد اعتقد البلاط البلجيكي، حينها، بأنه يستطيع أن يستخدم الحجج التاريخية للحصول على مكاسب في فلسطين، وهذا مايوضح سبب اختيار عنوان الكتاب: «أبناء غود فريد فان بويون».

ولكن بلجيكا، في نهاية القرن التاسع عشر، لم تكن بقوة القوى الكبرى الاستعمارية في ذلك الوقت لتنافس الاستعمار الانكليزي الذي استخدم الحركة الصهيونية الحديثة التكوين. وبهذا، لم يكن أمام بلجيكا الّا الرضوخ للأمر الواقع. وهكذا فان المصالح الاقتصادية البلجيكية في العالم العربي، والمطامح التي لم يتح لها التحقق بسبب قوة الاستعمار البريطاني الذي استخدم الصهاينة، تركت شعوراً من العداء العام تجاه الصهيونية. وبقي هذا الشعور المؤيد للعرب، والذي كان وراءه الكثير من المصالح والنشاطات الاقتصادية المذكورة بالتفصيل في هذا الجزء من الكتاب، وحتى عام ١٩٥٦، حيث فقدت بلجيكا مصالحها الاقتصادية في مصر حينما وضع عبد الناصر نهاية لها بعد أزمة قناة السويس.

ولكن قبل هذا الوقت، كان هناك استثناء واحد، وذلك حين تمكن الصهاينة، بمناورات ديبلوماسية، من جعل البعثة البلجيكية في الأمم المتحدة تؤيد قرار تقسيم فلسطين. وكان للحزب الاشتراكي البلجيكي تأثير ملحوظ في اتخاذ هذا الموقف؛ اذ كان لهذا الحزب عدة وزراء في حكومة ذلك الوقت، ومن ضمنهم (Piet Vermeylen) الذي كان ولا يزال أحد أنشط مناصري الصهيونية في بلجيكا، و(Cammile Huysfmans) الذي كان الوزير الاشتراكي للتعليم حينذاك. يقول وزير العمل الاسرائيلي يسرائيل غات (Ysrel gatt) عن هذا الأخير «بأن نصرة (Camille Huysfmans) للصهيونية بلغت الذروة في وقت الصراع من أجل اقامة الدولة اليهودية... فكان لجهوده تأثير كبير حول دفع الوفد البلجيكي لاتخاذ جانب الصهاينة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٤٧».

ووصل النفوذ الصهيوني وتأثير الصهاينة الذروة في فترة حرب عام ١٩٦٧، وحرب عام ١٩٧٣، حيث كانت بلجيكا الى جانب اسرائيل بشكل كامل في مواقفها في البرلمان البلجيكي وفي الأمم المتحدة كذلك.

ولكن هذا الموقف أخذ بالتغير من جديد بعد أزمة الطاقة؛ فرغم أن موقف بلجيكا اتسم بالمحافظة ومساندة اسرائيل في المحافل الدولية، الّا أن موقفها داخل السوق الأوروبية المشتركة كان يتسم بالتوجه نحو تفهم القضية الفلسطينية.

ومؤخراً، بدأت بلجيكا بالتوجه نحو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة عندما كان «سيمونية» وزيراً للخارجية. وقد يبدو مستغرباً قيام سيمونية، الوزير الاشتراكي والمعروف بميوله الصهيونية، بهذا التحرك، ولكن الكتاب يوضح بأن هذا التحرك هو ضمن تيار أخذ يعبّر عن نفسه في الحركة الاشتراكية الدولية والمدعومة من قبل بعض الأوساط الصهيونية من أمثال روتشيلد الذي بدأ باتخاذ مواقف أكثر اعتدالاً لتطوير علاقاته الاقتصادية مع العالم العربي.

اللوبي الاقتصادي

الجزء الثاني من الكتاب مخصص للبحث في

«اللوبي الاقتصادي» وهو يسأل:

ما هي قوة الصهاينة في بلجيكا في المجال الاقتصادي؟

اولاً — في عالم البنوك، حيث للصهاينة مواقع رئيسية.

ثانياً — في صناعة الماس وتجارته، حيث يحتكر الصهاينة هذه الصناعة، خاصة اذا ما عرفنا بأن الماس يأتي كخامس أهم صادرات بلجيكا الى العالم.. ويوضح الكتاب كيف أن صناعة الماس وتجارته متمركزة في أيدي يهود آنقرس (Antwerpen)، وأغلبية هؤلاء اليهود المسيطرين على صناعة الماس هم من العناصر النشيطة والقيادية في الحركة الصهيونية، ولهم تأثير كبير على الحياة السياسية في بلجيكا.. من أمثال (Josef KomKommer) الذي توفي العام الماضي. وكان صاحب مؤسستين لصناعة الماس. كما كان رئيساً لعدة منظمات صهيونية مناصرة لاسرائيل في بلجيكا من مثل «لجنة هلوكوست» و«أصدقاء الجامعة العبرية في القدس». وكان في الوقت نفسه رئيساً لمنظمة «كيرن هايسود» (Keren Haysod) وهي منظمة تقوم بتنظيم أمور الهجرة الى اسرائيل. ولكنه كان يمثل، في الوقت نفسه، بلجيكا في «الوكالة اليهودية» وعينته اسرائيل قنصل شرف في بلجيكا.

ويذكر الكتاب أسماء ونشاطات كثيرين من أمثال هذه الشخصية النشيطة الرئيسية، من يهود أنقرس (Antwerpen).

واذا ما أخذنا تجارة البنوك وصناعة الماس، معاً، نرى تأثيرهما على الشخصيات السياسية البلجيكية التي تلعب أدواراً مهمة في الحياة السياسية في بلجيكا من أمثال: ليوتيندمان (Leo Tindemans)، ودوكرو (De Groo)، وم غيللوف (Wim Geldof)، وجان غول (Jean Gol وغاستون ايسكينس (Gaston Eyskens) ويول فاندين بونيان (Boeynants Paul Banden).. وغيرهم.

ويتناول الكتاب بالتفصيل العلاقة بين صناعة الماس وتجارتها مع تجارة البنوك والنشاطات الاقتصادية الأخرى في بلجيكا، ويكشف عن تأثير أصحاب هذه التجارات والمصالح في الحياة السياسية والاقتصادية ونفوذها، مع التركيز على العلاقة بين أصحاب صناعة الماس والحزب الاشتراكي في بلجيكا. وهذا ما يوضح الدعم الكبير الذي تعبّر عنه الشخصيات السياسية في هذا الحزب لقضية الصهيونية واسرائيل. ويورد الكتاب سببين لتوضيح هذا الأمر، وهما:

السبب الأول: ان أغلبية اليهود الذين يتعاملون بتجارة الماس، هم من الذين هربوا من أوروبا الشرقية وهم متأثرون كثيراً بأفكار هرتسل مؤسس الحركة الصهيونية، وهم أعضاء في الحركة النقابية الاشتراكية في بلجيكا.

أما السبب الآخر، فهو أن الشخصيات القيادية الاشتراكية، من أمثال كاميل هيزمان (Camille Huysf mans) واميل فاندير فيلده (Emil Vander de)، قد رأت في الصهيونية بديلاً للشيوعية.

المركز الثاني المهم للصهاينة هو بروكسل، حيث يتواجد سوق البنوك. ومنذ القرن التاسع عشر بدأت أسماء مثل (Phillipson)و (Goldschmidt) و (Blsschofsheom) تبرز في الأسواق المالية، وتمثل الطبقة الأولى من أصحاب البنوك في بروكسل. وهؤلاء كلهم شخصيات صهيونية.. وهم لا يسيطرون على بنوكهم فقط بل تتعدى معاملاتهم الى البنوك الأخرى كبنك بروكسل (Bank Brucsel) وبنك (Pari Bas) والبنك الوطني البلجيكي.. وهم جميعاً اما أعضاء نشيطون في الجمعيات الصهيونية مثل: «الرابطة الاستيطانية اليهودية» و«المؤتمر العالمي اليهودي» أو كانوا من مؤسسي بعض هذه المنظمات، وكان تكتيكهم يتمثل بالتغلغل في الجمعيات الدينية اليهودية للتحكم فيها وربطها بالقضية الصهيونية.

ومن مراكزهم أيضاً جامعة بروكسل الحرة (ULB) وجمعيات الفريماسون (Freemasonaries).

ويوضح الكتاب أن الجيل المعاصر من أبناء أصحاب البنوك، السابق ذكرهم أعلاه، ما زال أفراده أقطاباً نشيطين في الحركة الصهيونية في بروكسل. ويتناول هذا الجزء، على انفراد، العلاقة القائمة بين عائلة روتشيلد في غرب أوروبا والحركة الصهيونية. وفي ختام هذا الجزء، يتناول الكتاب العلاقة بين شخصيات صهيونية عدة والمنظمات اليمينيّة المتطرفة في بلجيكا.

اللوبي الاعلامي

يعير الجزء الثالث من الكتاب، وهو بعنوان «اللوبي الاعلامي»، اهتماماً خاصاً للتلفزيون البلجيكي وبرنامج هذا التلفزيون، باللغة الفلمنكية، حول الشرق الأوسط. أما فيما يتعلق بالصحافة، فان الكتاب يشير الى الدراسة التي نشرها البروفسور (De Raeymaeder) في كتابه: «بلجيكا والصراع العربي ــ الاسرائيلي ١٩٤٨ ــ ١٩٧٨» والتي تناول فيها الصحافة (الصحف والمجلات والحوليات). ولكن الكتاب يتناول بالتفصيل البرامج التلفزيونية حول الشرق الأوسط والمعروضة على شاشة التلفزيون البلجيكي (BRT). لقد كان عدة صحافيين مختصين بالشرق الأوسط يتناولون القضية الفلسطينية على شاشة (BRT) حتى فترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤. وكان بعض هؤلاء الصحافيين عرضة للانتقاد والهجوم الشديدين والمستمرين من قبل اللوبي الصهيوني، وبخاصة من قبل الشخصيات الصهيونية في مدينة أنقرس والنشيطين في الحزب الاشتراكي.

ووصل الأمر الى حدّ أن أعضاء من البرلمان البلجيكي المعروفين بولائهم للصهيونية، من أمثال (Wim Geldolf) و (Jos Van Elewuq)، هاجموا التلفزيون البلجيكي (BRT) من فوق منصة البرلمان.

ولكن منذ عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ ظهر كريس بورمز (Kris Borms) على أنه الصحافي الوحيد الذي يتعامل مع شؤون الشرق الأوسط في التلفزيون.

ويتناول الكتاب برامج هذا الصحافي وتقاريره التي عرضها من على الشاشة بالتحليل والنقد.

يظهر الكتاب أن بورمز هذا كان دائماً يعرض وجهة النظر الاسرائيلية، ويركز دائماً على أن الفلسطينيين هم المسؤولون عن محنتهم. وتقاريره تظهر اسرائيل كمجتمع متسام في الشرق الأوسط. ويشير دائماً الى أن الفلسطينيين هم الذين خدموا الصهاينة، ويشير الى مايدعوه بتعاون الفلسطينيين مع النازيين في المانيا الهتلرية كما أنه، أي بورمز، يؤكد دائماً على ديمقراطية الدولة الاسرائيلية التي يتمتع مواطنوها، ومن ضمنهم العرب الفلسطينيون، بحقوق ديمقراطية أكثر من أي مواطن في الدول العربية في المنطقة.

ويتناول الكتاب بالتحليل والنقد كل هذه الآراء ويشير الى أن بورمز متأثر بشدة بآراء البروفسور الاسرائيلي (Yehosafat Harkabi) والذي كان أحد الأعضاء النشطين في المخابرات الاسرائيلية حتى عام ١٩٥٨ والذي أصبح بعدها مدرساً في الجامعة العبرية في القدس. وهو معروف الآن في اسرائيل بتعليقاته التي يكتبها في الصحيفة الاسرائيلية «معاريف».

عنصرية عن بُعد

يتناول الجزء الرابع والأخير نشاطات المنظمات الصهيونية في بلجيكا من مثل «الوكالة اليهودية» و«منظمة العمل الصهيونية» و«منظمة صندوق الأرض اليهودية» ومنظمة «كيرن هايسود» (Keren Haysod).

هذه المنظمات تقوم بجمع الأموال لتمويل شراء الأراضي واستثمارها واقامة المستوطنات وتشجير الغابات في فلسطين المحتلة وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى. كما تمول زرع الغابات وعمليات التهجير الى اسرائيل. ونشاطات هذه المنظمات تعود بالنفع على اليهود في اسرائيل فقط وليس على العرب في داخل اسرائيل، ولذلك سميّ هذا الجزء «عنصرية عن بُعد».

ويذكر الكتاب أنه حتى الملك البلجيكي بودوين (Baudwin) وجدّه (Albert the Fivst) يمتلكون بعض الغابات التي تحمل اسميهما. وهذه الغابات قد أنشئت على أراضي الفلسطينيين المهجرين.

ويورد الكتاب أسماء الشخصيات الصهيونية التي تسيّر هذه المنظمات والتي تضم أعضاء بلجيكيين من غير اليهود.

ويتناول الكتاب نشاطات هذه المنظمات التي تصب في مجمل السياسة الاسرائيلية في كافة المجالات والتي تسبب المعاناة للفلسطينيين. وكمثال على ذلك، فإن تمويل الجامعة العبرية في القدس من خارج اسرائيل يشكل ٣٥ بالمائة من وارداتها المالية.. ويكشف الكتاب كيف أن منظمة «أصدقاء الجامعة العبرية» في بلجيكا والتي تضم الكثير من الشخصيات الصناعية والمالية والسياسية البلجيكية، تساهم في تمويل هذه الجامعة.

(...)

لوحات عن قرية فلسطينية

Karen Seger (editor), *Portrait of a Palestinian Village The Photograghs of Hilma Granqvist,* With a Foreword by Shelagh Weir, London: Third World Center for Research and Publishing, 1981, 176 Pages.

هل الصور جزء مفيد من نسيج التاريخ الاجتماعي وشواهد مفعمة بالحيوية على الطريقة التي كان يعيش بها الناس في الماضي أم انها، في أحسن الأحوال، آثار عاطفية و«لحظات مجمدة» ليس لها سوى قليل أهمية الاّ لمن يعرفون موضوع الصورة؟

لا شك في أن هناك مشاكل كثيرة تعترض سبيل الذين يبحثون عن لمحات «حقيقية» من ماضي فلسطين في تراثها التصويري. فقد كان المصورون الأوروبيون (الذين شكلوا غالبية من التقطوا الصور في فلسطين، في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين) وبعض زملائهم المحليين المحترفين، مولعين بأخذ صور تضع البلاد وسكانها في اطار استشراقي أو توراتي، وأدى ذلك، في بعض الحالات، وبخاصة في أعمال المصورين المحترفين، الى تشويهات فادحة. وحتى عندما يكون التلاعب بالموضوعات أقل شططاً فانه كثيراً ما يجعل من الصعب على المرء أن يمنح ثقته للشاهد الذي يطالعه في الصور الفوتوغرافية الكالحة أو في الصور المطبوعة على شرائح من زجاج.

ولا شك في أن النوع ذاته من الاختيار والتشويه موجود في الكثير من التصوير «الكولونيالي». وكان للبلدان المحيطة بفلسطين: سوريا ولبنان ومصر، وكذلك شمال أفريقيا، نصيبها الوافر من الصور الاستشراقية: «شيوخ بدو» صحراؤهم تتشكل من ستارة قماشية مرسوم عليها بضع أشجار نخيل وبعض صخور اصطناعية، في استديو، «وفلاحون»، و«سيدات شرقيات» تصوبن نظرات اغواء من خلف النقاب تخفي وتكشف. ولكن، في حالة فلسطين، كان هناك اهتمام خاص بمماهاة المواقع والسكان بالتوراة. وكان لهذا فائدة غير مقصودة تتمثل في أنه أدى الى وجود عدد من الصور عن الزراعة أكبر مما هو عليه في حالة الأقطار المجاورة. ولكن الفلاحين كانوا، في العادة، يحولون الى «رعاة صالحين» كي يتطابقوا مع أنماط العهد الجديد. وتبدو هذه الصور معلقة في الزمان رغم أن الفترة التي أخذت فيها كانت فترة اتسمت بسرعة تغير وتيرة حياة هؤلاء الفلاحين. تلك الفترة التي كانت مقدمة للجيشان السياسي والاقتصادي، وفي النهاية الاقتلاع الجسدي في الثلاثينات والأربعينات.

غير أنه يمكن القول: ان هناك على الأقل شيئاً تحققه هذه الصور، وهو دحض وجهة نظر المستعمرين الصهيونيين القائلة ان السكان المحليين، في تلك الفترة، لم يكونوا غير حفنة لا تصلح لشيء ويمكن تجاهلها والتخلص منها. فمهما كانت الطريقة التي صور الناس بها في هذه الصور ملتبسة، فانها تشكل دليلاً على وجود سكان مستقرين ونسيج اجتماعي ـ اقتصادي قائم.

عدا عن ذلك، فإن الكثير من الصور لا يستحق دراسة جدية، ولكن يعتمد الأمر على من التقط الصور وعلى الغرض الذي التقطت من أجله. فقد كان بين الأوروبيين الذين كانوا يلتقطون صوراً في فلسطين في أوائل القرن العشرين عدد ممن تخطت معرفتهم بالمجتمع الفلسطيني المعرفة السطحية، وممن لم يكونوا يشعرون بالحاجة الى مداعبة الأفكار والقوالب النمطية السائدة في الغرب.

وكان من أبرز هؤلاء الأنتروبولوجية الفنلندية هلما غرانكفيست (Helma Granqvist). وقد جاءت غرانكفيست الى فلسطين، أول مرة، عام ١٩٢٥ بغرض متابعة دراسة عن نساء العهد القديم. ولكنها قابلت، أثناء ذلك، امرأة تدعى لويز بالدينسبيرغر (Louise Baldensperger) كانت قد صرفت معظم حياتها في قرية أرطاس الواقعة الى الجنوب من القدس. وزودها ذلك بمدخل الى حياة القرية أثارها الى درجة حملتها على قضاء السنوات الخمس اللاحقة في دراسة ميدانية في القرية. وخلال السنوات العشرين اللاحقة، وكانت غرانكفيست قد عادت الى القرية لفترة وجيزة في الخمسينات، نشرت نتائج ملاحظاتها في خمسة مجلدات تغطي النواحي المختلفة من حياة القرية: الولادة والطفولة والزواج والوفاة.

وليس هناك سوى عدد قليل من الدراسات الأنتروبولوجية المفصلة عن قرى فلسطينية. وبالتأكيد، فان أي دراسة من هذه الدراسات لا تورد ثروة من التفاصيل عن حياة القرويين ومواقفهم وتوجهاتهم كتلك الثروة التي زودتنا بها غرانكفيست. والأهم من ذلك يعود الى أن اتصالاتها الرئيسية كانت، بطبيعة الحال، مع نساء القرية، ولذا فان رواياتها التي كثيراً ما تكون نقلاً عن أحاديث أجرتها معهن، تركز على وجهة نظر المرأة وعلى مشاغلها واهتماماتها.

كذلك قصرت غرانكفيست (اذ نقلت اهتمامها من نساء العهد القديم الى النساء المعاصرات لها، اللواتي وجدتهن أكثر تشويقاً بكثير) المقارنات التوراتية على بضعة تعليقات ومقتطفات، فكان تركيز أعمالها على الوضع المعاصر. اضافة الى ذلك، فإن الصور التي التقطتها، خلال اقامتها في أرطاس، والتي تبلغ نحو ألف بمجموعها، لم تستخدم منها سوى القليل في كتبها، وهي تتميز بمباشرة غير معتادة أبداً في صور ذلك الزمان.

وقد استطاعت كارين سيفر، وهي أيضاً على معرفة وثيقة بالمنطقة، أن تجمع هذه الصور في كتاب على هيئة مقالة مصورة، وذلك أمر أرادت غرانكفيست أن تفعله على الدوام ولكنها لم تنهه. والموضوع مقسم حسب تقسيمات أبحاث غرانكفيست ذاتها. فالفصل الأول يعالج الاطار الاجتماعي للقرية وبعض تاريخها ويضم صوراً لبعض سكانها وكذلك لبعض زوارها من التجار والحرفيين والسمكريين المتجولين، وأولئك الذين على علاقات وثيقة بالقرية مثل قبيلة التعامرة شبه المستقرة التي كان أفرادها قد تزاوجوا مع أهل قرية أرطاس. ويتبع ذلك فصول مكرسة للولادة والطفولة والخطوبة والزواج والأعياد والوفاة. واضافة الى ذلك تضيف سيفر بعض المواد المقارنة التي جمعتها من زياراتها لأرطاس أخيراً، وكذلك بعض الخلفية عن الحياة الاقتصادية للقرية في العشرينات ومنذ ذلك الحين، وذلك شيء لم تعالجه غرانكفيست بمنهجية الاّ بالعلاقة مع الاقتصاد المنزلي وعمل النساء.

ولم تكن غرانكفيست، من وجهة تقنية، مصورة جيدة. ولا يبدي غير عدد قليل من الصور، البالغ عددها في الكتاب ٢٢٦ صورة، أي نوع من البراعة الفنية. ويتضافر هذا مع سوء نوعية الورق الذي استخدم لطباعة الكتاب، مما يؤدي الى افتقار بعض الصفحات الى الوضوح البصري والتركيز. ولكن ارتباط غرانكفيست بالقرية يؤثر على منظور الكاميرا بشكل ملفت للنظر. ولا شك في أن سائحاً أو مصوراً محترفاً يبحث عن مواضيع لبطاقة بريدية كان سيخرج بصور مختلفة تماماً، وربما نمطية، للمواضيع ذاتها. أما بالنسبة لغرانكفيست فقد كان هؤلاء الناس أفراداً وجزءاً من وحدة اجتماعية، وليسوا أنماطاً على خلفية منظر. وهكذا مهما كان الموضوع فهو جزء من حياة القرية وليس صورة اختيرت عبثاً. ويعطي هذا، حتى للصور ذات النوعية الضعيفة، قوة ومباشرة تفتقر اليهما أعمال الكثيرين من مصوري المنطقة.

اضافة الى ذلك، فان الصور وبخاصة من حيث ترتيبها المنسق المتماسك في الكتاب، تعطي المرء شعوراً بنشاط مستمر على عكس بعض الصور الأخرى التي تجعل المرء يشعر أن

«الراعي» أو «التاجر»، موضوع الصورة، كان لا يزال واقفاً في وضعه المبين منذ بدء الخليقة.

كذلك، فإن الكتاب نادر من حيث أنه يزودنا بسجل فوتوغرافي لقرية في فترة تاريخية معروفة من حياتها. ومن الطبيعي أن يكون لمجموعة الصور، لهذا السبب ذاته، عدد من النقائص اذا ما اعتبرت أدلة اجتماعية ــ تاريخية. فقد أخذت الصور جميعها بين عامي ١٩٢٥ و١٩٣١ عندما كان بعض أهم الأحداث السياسية يجري في المنطقة المحيطة. والواقع أن غرانكفيست تذكر أحداث الخليل في عام ١٩٢٩ بشكل عابر، ولكن ليس هناك ما يشير الى اتجاهات الناس ومواقفهم من هذه الأحداث أو من مسائل السياسة العامة في ذلك الحين. ولا يمكن للصور بطبيعتها أن تبدي شيئاً من هذا رغم أنها تشكل، من وجهة نظر اقتصادية، تسجيلاً لبعض السلع والمنتجات الجديدة التي كانت قد وصلت الى القرى في ذلك الحين. كذلك، وكما تشير كارين سيفر، «لم تسجل غرانكفيست في الصور غير الملامح الأكثر علانية لكل حدث أو احتفال. فكان من المستحيل أخذ الصور داخل البيوت دون اضاءة ولربما كان القرويون يعترضون على ذلك أو أن الدكتورة غرانكفيست امتنعت عن تصوير الأحداث الأكثر شخصية وخصوصية».

ولا تترك الصور في هذا الكتاب، عن حق، لتكلم عن نفسها، اذ يعزّز ما تبينه من الحياة اليومية بالنصوص التي كتبتها كارين سيفر، وبتعليقات مفصلة عن كل صورة. ومعظم النصوص مأخوذة اما مباشرة أو تلخيصاً من كتب غرانكفيست لاعادة ادماج الصور بالبحث الذي تنتمي اليه.

ولا شك في أن النص والصور يفيان ثروة المعلومات التي جمعتها غرانكفيست حقها بقدر ما هو ممكن ضمن المساحة المتوافرة في الكتاب. وكان على الصور، من بعض النواحي، أن تحل محل ثراء التواريخ الشفوية للأفراد، والتي أوردتها غرانكفيست مباشرة والأحاديث التي سجلتها في كتبها الأصلية، والتي تبعث في هؤلاء الأفراد الحياة. كذلك استخدمت غرانكفيست عدداً كبيراً من الأغاني الشعبية والقصائد والأمثال لتوضيح الدلائل التي كانت توردها، ومن سوء الحظ أنه لا يمكن افراد حيز سوى لعدد قليل من هذه الأشياء جميعاً في هذا الكتاب.

ويمكن، تلخيصاً، القول: ان عمل غرانكفيست الذي لا يزال، رغم حدوده الميثودولوجية جميعاً، واحداً من أبرز الأعمال الأنتروبولوجية التي تمت في فلسطين، خلال تلك الفترة، يشكل «صورة لقرية»؛ اضافة الى أنه، وبالقدر ذاته من الأهمية، يذكرنا بأن الصورة يمكن على الأقل في حالات كهذه أن تساهم بشيء هام في معرفتنا التاريخية وفهمنا للتاريخ.

لندن: **سارة غراهام ــ براون**

فقر الدعاية الاسرائيلية

Aryeh Y. Yodfat and Yuval Arnon-Ohanna, *P.L.O.: Strategy and Politics,* London: Croom Helm: 1981, 225 pp.

الدعاية والأكاديميا الاسرائيليتان محاطتان، في الذهن العربي بشكل عام، وفي أذهان المثقفين العرب بخاصة، بهالة تبدوان معها كليتيّ الحذق شموليتيّ المعرفة. غير أن قراءة كتاب كهذا الذي نحن بصدده كفيلة بالشفاء من مثل هذا الوهم؛ فهو لكونه كتاباً دعاوياً فجاً تسربل بثياب أكاديمية، خير مثال على فقر الدعاية وبؤس الأكاديميا الاسرائيليتين في وقت معاً.

أحد مؤلفيّ الكتاب، يودفات، كاتب اسرائيلي معروف متخصص بالكتابة حول الشرق الأوسط، أما الآخر فمحاضر في جامعة حيفا. وهما يعلنان، في مقدمة الكتاب، وبالرصانة التي يتطلبها الموقف، أن هناك ندرة في اعداد المنشورة على مستوى أكاديمي عن ايديولوجية منظمة التحرير ووجهات نظرها السياسية ومصادر قوتها وبنيتها الاجتماعية والادارية. ولذا، فإن الكتاب يحاول، بالطبع طبقاً لمؤلفيه، تصحيح هذا الوضع وتقديم «دراسة شاملة لمنظمة التحرير على أساس انضباط بحثي منهجي».

غير أن ما يهدف إليه الكتاب في الحقيقة هو حقن عقل القارىء بثلاث أفكار رئيسية هي:

أولاً: ان معارضة الفلسطينيين لاتفاقية كامب ديفيد ليست حقيقية بل مفروضة عليهم بواسطة الارهاب الذي تمارسه منظمة التحرير.

ثانياً: ان منظمة التحرير لا تمثل في الحقيقة الفلسطينيين.

ثالثاً: ان منظمة التحرير لا تعني ما تقول عندما ترفع شعار الدولة الديمقراطية العلمانية أو السلطة الوطنية، فهي ملتزمة بايديولوجيا تستهدف التدمير الجسدي الكامل لاسرائيل واقامة دولة فلسطينية عربية مكانها. ولعل من المفيد التعرض بايجاز للطريقة التي يقدم بها المؤلفان دعاويهما عبر حجج خادعة تتسم بالمراوغة.

يذهب الكتاب إلى أن نشاطات منظمة التحرير في أعقاب كامب ديفيد «كانت في الواقع موجهة أساساً ضد الفلسطينيين بهدف الحيلولة دون تعاونهم ودعمهم لمبادرة السلام ومقترحات الادارة الذاتية» (ص، ٧). وبعد ذلك يرد سرد مشوش لأحداث تتراوح بين تصفية بعض المتعاونين مع الاحتلال وبين اغتيال ممثل منظمة التحرير في لندن واغتيال علي سلامة، أحد قادة فتح، وزهير محسن، قائد الصاعقة، لاعطاء انطباع مفاده أنه يمكن، بشكل ما، القاء مسؤولية هذه الأحداث جميعها على منظمة التحرير؛ وأنها، أي هذه الأحداث، جزء من حملة عداء المنظمة لكامب ديفيد! ولكن اذا كان «الفلسطينيون، بفعل تهديدات م.ت.ف.، قد منعوا بالفعل من التعاون مع اسرائيل» (ص، ٩)، فإن المؤلفين لا يجدان من الضروري أن يفسرا ما الذي دفعهم إلى محاربة الاحتلال الاسرائيلي واتفاقات كامب ديفيد بنشاط وتصميم.

أما بالنسبة لمسألة التمثيل، فإن الكتاب يقرر ببساطة، ودون أية شواهد، أن المنزلة التمثيلية للمنظمة «ليست مقبولة لكافة الفلسطينيين أنفسهم. مثلاً أولئك الذين يعيشون في الأردن» (المقدمة). وعندما يعلن فلسطينيو الضفة الغربية أن م.ت.ف. تمثلهم، فلا تصدقوهم، ذلك أن هناك «ميولاً أقل بروزاً يقبلها الكثيرون ولكنها لا تظهر على السطح». ويحتاج الأمر بالطبع إلى باحثين جديين كالمؤلفين لينطقوا هذه الميول وينفخوا فيها الروح ليتبين أن «أعضاء منظمة التحرير هم من المنفيين واللاجئين الذين تركوا أراضيهم في عام ١٩٤٨. والأرض عنصر رئيسي في المجتمع العربي المحافظ، وبما أن اللاجئين بلا أرض فإنهم يعدون ذوي منزلة اجتماعية أدنى من منزلة الفلاحين في الضفة». وإضافة إلى ذلك، «فإن حمائل النخبة في الضفة الغربية تغار على ماضيها. أما غالبية قادة م.ت.ف. فهم من السهل الساحلي؛ حيث السكان مختلطون» (ص، ٧٣). لا شك أن هذه الحجج «السوسيولوجية» المزيفة التي تتخللها مقتطفات تورد على لسان مجهولين مثل «عرب الضفة الغربية» و«عربي تقليدي من نابلس» (للأسف لا يرد شيء على لسان سائق التاكسي الذي يقوّله المراسلون الصحفيون من الدرجة الثالثة عادة ما هب ودب) أدلة ناصعة على «الانضباط البحثي المنهجي» الذي يفرضه المؤلفان على نفسيهما.

وبالمثل، يصر المؤلفان على أن ايديولوجيا م.ت.ف. ثابتة لا تتغير ولا تنمو ولا تتطور، وتجد أوضح تعبير لها في الميثاق الوطني الفلسطيني كما عدّل عام ١٩٦٨. ولكن ماذا عن كل التطورات اللاحقة: فكرة وشعار الدولة الديمقراطية، النقاش حول البرنامج المرحلي، مقررات المجالس الوطنية؟ انها جميعاً «مصممة للاعلان فحسب ويقصد بها العلاقات العامة فقط. أما للاستخدام داخل م.ت.ف. نفسها فيستخدم توجه مختلف» (ص، ٥٥). ويصبح سخف هذا التأكيد واضحاً عندما يقرر المؤلفان أن «هذه الايديولوجيا الرسمية تقف عثرة في سبيل م.ت.ف. نفسها وتحول دونها وتحقيق أهدافها الرئيسية». فعدا عن أن قولاً كهذا يشي بافتقار كامل إلى فهم ما هي الايديولوجيا، لا يبذل المؤلفان أي جهد لتفسير ما يدفع المنظمة إلى «الابقاء» على ايديولوجيا لا تعجز عن خدمة أهدافها فحسب بل تناوئها أيضاً.

وليس من الصعب كذلك تبيان أن القسم الأخير من الكتاب وهو بعنوان: «القوى العظمى وم.ت.ف.» يسعى بالطريقة المتهافتة ذاتها إلى تصوير العلاقة بين م.ت.ف. والاتحاد السوفياتي على أنها علاقة يستخدم الأخير بها المنظمة أداة نافعة أحياناً ولكنها تكتيكية فحسب في كافة الأحيان. وبالمثل، يمكن بسهولة سوق عدد من المقتطفات التي لا يملك المرء حيالها إلا الابتسام الساخر، لكن المقتطف التالي يكفي: «طبقاً لعقيدتها الماركسية ــ اللينينية، قامت الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٩ بتشكيل حزبها الخاص بها وأسمته منظمة الاشتراكيين اللبنانيين»! (ص، ٤٦). بل أن هناك بعض الالتباس حول ما هو عنوان الكتاب، فهو يرد في بعض المواضع على أنه «م.ت.ف. الاستراتيجية والسياسة» وفي مواضع أخرى على أنه «م.ت.ف.: الاستراتيجية والتكتيك».

إن هذا الكتاب يشكل مثالاً صارخاً على جهود «أكاديمية» تفتقر إلى الفضائل الأكاديمية الأولية، وتعبيراً عما يبدو أنه أصبح تقليداً راسخاً في العلوم الاجتماعية الاسرائيلية: الأكاديمي مجرد خادم خنوع للحكومة.

لندن: **خليل هندي**

الثورة تعزز عملياتها العسكرية في الداخل

تتواصل الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية في مختلف أوجهها وساحاتها؛ وذلك رغم استمرار حالة وقف إطلاق النار المعلن في أواخر تموز (يوليو) ١٩٨١، إثر حرب تموز (يوليو) الفلسطينية ــ الاسرائيلية في الجنوب اللبناني. وإذا كانت العمليات العسكرية المباشرة، أو الرئيسية، قد توقفت عبر خطوط الهدنة اللبنانية ــ الاسرائيلية، فإن التوتر عاد إلى هذه المنطقة، فيما تصاعدت الحرب العسكرية الخفية داخل الوطن المحتل؛ وذلك خلال شهري كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ وكانون الثاني (يناير) ١٩٨٢.

الداخل

استمرت الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية داخل فلسطين المحتلة، وشهدت تصاعداً نوعياً وكمياً ملحوظاً، ويعود ذلك بالأساس إلى محاولة سلطات الاحتلال فرض نظام الإدارة المدنية على الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. وقد فرض هذا النظام على الضفة الغربية وقطاع غزة بين أواخر شهر تشرين الثاني (نوفمبر) وبداية شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، وقد لاقى أعنف معارضة شعبية على الفور؛ إذ انطلقت التظاهرات في كافة مدن الضفة والقطاع، وقذف المتظاهرون الحجارة وزجاجات المولوتوف على جنود الاحتلال الذين استخدموا الغاز المسيل للدموع والرصاص. وقد نشأت حالة حرب فعلية في هذه المناطق؛ حيث فرض نظام حظر التجول في مدن عدة، واعتقل مئات عدة من المتظاهرين، كما وجهت التهمة إلى عدد كبير منهم برشق جنود الاحتلال بالحجارة وقنابل المولوتوف. هذا، وقد قتل، أو جرح، عدد كبير من المواطنين الفلسطينيين في مدينة رفح في قطاع غزة، حين أطلق عليهم الجنود الصهاينة النار خلال التظاهرات.

وإذا كانت التظاهرات والاضرابات قد هدأت بعض الشيء مع حلول العام الجديد، فلم تهدأ وتيرة العمليات العسكرية التي نفذها الثوار الفلسطينيون في الأرض المحتلة، حيث تعددت وتنوعت هذه العمليات كثيراً؛ فقد اغتيل مدير سجن رام الله، روني نيتزان، في ١٩٨١/١/١٣، نتيجة إطلاق النار عليه من سلاح أوتوماتيكي، وتبع ذلك تفجير مصنع للأثاث في قرية إيهود في ١٩٨١/١/١٥؛ مما أسفر عن جرح ٤ مستوطنين. وتوالت، في هذه الأثناء، العمليات العسكرية المحدودة ضد عملاء العدو من أعضاء روابط القرى في الضفة الغربية، ويذكر، في هذا المجال، أن العدو سبق له أن اتخذ قراراً بتسليح أفراد هذه الروابط، وقام فعلاً بتسليح عدد منهم، بحجة توفير الحماية للنفس. إلا أن هؤلاء العملاء أخذوا يطلقون النار، إما على المواطنين أو في الهواء إرهاباً، دون أن تتدخل قوات الاحتلال.

وقد أحرقت سيارة أحد أعضاء الرابطة القروية لمنطقة بيت لحم في ١٩٨١/١٢/٣، وسيارة أخرى لعضو آخر في الرابطة ذاتها في ١٩٨١/١٢/٢٦. وتلا ذلك إطلاق النار على منزل حاخام المدرسة الدينية في القدس، في ١٩٨١/١٢/٢٩، ولم يعتقل مطلق النار رغم كثافة التواجد الصهيوني. وتبعت هذه العملية عملية أخرى موجهة ضد المدرسة الدينية (في يتسفات نير في القدس) في اليوم التالي، حيث اكتشفت عبوة على مدخل المدرسة وتم تفكيكها قبل انفجارها. إلا أن عبوة أخرى انفجرت في اليوم ذاته داخل سيارة أحد أفراد الشرطة الصهاينة، في منطقة تالبيوت في القدس. هذا، وأعلن الناطق العسكري الاسرائيلي، في ١٩٨٢/١/١، أن الفدائيين قاموا، خلال العام ١٩٨١، بما مجموعه ٣١٥ عملية، فيما ادعي قتل ٢٠٥ فدائيين على كافة الجبهات، علماً أن هذا الرقم هو أضعاف الرقم الحقيقي لعدد شهداء الثورة خلال كافة العمليات والمعارك في عام ١٩٨١.

وشهد شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ استمراراً لهذا المعدل من العمليات العسكرية، حيث افتتح ثوار الخلايا السرية، في الداخل، العام الجديد بمحاولة اغتيال عدد من العملاء الأعضاء في الرابطة القروية لمنطقة رام الله. والمعروف أن هؤلاء العملاء هم أبناء وأحفاد العميل يوسف الخطيب الذي اغتيل مع ابنه البكر مؤخراً، على مقربة من قرية بلعين قضاء رام الله. وقد قام هؤلاء باطلاق النار على عدد من مواطني بلعين وعلى منازلهم، متسلحين بالأسلحة والدعم من سلطات الإدارة المدنية الاسرائيلية. هذا، وقد اكتشفت عبوة جاهزة للانفجار بالقرب من بيت لحم في اليوم ذاته، وكان برفقة العبوة مناشير تحريضية تحمل توقيع حركة «فتح». وقد حققت عبوات أخرى زرعت في السوق المركزي لبتاح تكفا، شرقي تل ــ أبيب، نجاحاً أكبر، حيث انفجرت عبوة أولى صباح ١٩٨٢/١/١١ في السوق وأصابت عدداً من المستوطنين بجراح، أما الثانية، فقد انفجرت بين أيدي الخبير العسكري، الذي قدم ليفككها، فأصيب بجراح بالغة. وقد انفجرت عبوة ثالثة، في اليوم ذاته، في سيارة لأحد ضباط الأمن الاسرائيليين، في مدينة عسقلان على الساحل الفلسطيني. ولم يهدأ تفجير العبوات طويلاً؛ إذ انفجرت عبوة جديدة يوم ١٩٨٢/١/٢٠ داخل محطة الباصات في بتاح تكفا، محدثة أضراراً وعدداً غير محدد من الاصابات. وتلا ذلك اكتشاف عبوة وتفكيكها في حي رامات أشكول في القدس، يوم ١٩٨٢/١/٢٤.

عملية متقدمة نوعياً: انتهى شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ بعملية ملفتة، تمثلت حلقتها الأولى بزرع ثلاثة ألغام على طريق منطقة ميهولا في غور الأردن، وقد اكتشف العدو هذه الألغام يوم ١٩٨٢/١/٢٩، ولم يتضح ما إذا كان قد اكتشفها بعد انفجار أحدها بسيارة اسرائيلية، أم دون وقوع إصابات حسب ادعائه. إلا أن المؤكد هو أن الألغام استعملت لإلهاء العدو فقط، فيما اخترقت مجموعة أخرى من الفدائيين داخل الأرض المحتلة ووصلت إلى عمق ١٧ كلم غربي النهر قرب قرية تياسير. هذا، وقد قامت المجموعة المتسللة بنصب كمين لآليات العدو في ١٩٨٢/١/٣١، فجرت معركة عنيفة دامت خمس ساعات، وقد استخدم الثوار الثلاثة، من أفراد المجموعة الفدائية، كمية كبيرة من القنابل اليدوية والرصاص خلال الاشتباك، الذي أسفر عن اصابة آلية اسرائيلية واحدة على الأقل، وإصابة عدد من الجنود بين قتيل وجريح، نظراً إلى امتلاك المجموعة الفدائية للمبادرة وقيامها بمفاجأة العدو. وقام العدو على الفور بتطويق المنطقة بكاملها وإحضار النجدات من جنود وآليات وطائرات هليكوبتر، إلا أنه لم ينجح في القبض على المجموعة إلا بعد جرح اثنين من أعضائها. أما المجموعة الأولى، فتمكنت من الافلات من قبضة العدو تماماً لتعود إلى نقاط انطلاقها بسلام. وقد حاول العدو استغلال هذه العملية الفدائية لتبرير استعداده للقيام بعملية عسكرية في جنوب لبنان، إلا أن مجموعة عوامل ومنها تخوف رئيس الوزراء الاسرائيلي بيغن من ردة فعل الثورة ومن الردود الدولية (كما جاء في مجلة **تايم** الأميركية في ١٩٨٢/٢/٧)، أدت إلى تخفيف اللهجة الاسرائيلية، وذلك، رغم خطورة العملية. وقد أظهر مدى خطورتها قيام رئيس الأركان في جيش العدو، رفائيل ايتان، ورئيس

الاستخبارات العسكرية، يهوشوا ساغي، بعقد مؤتمر صحافي، عشية ١٩٨٢/١/٣١، للتهديد بضرب الثورة في لبنان انتقاماً. كما أطلقت التحذيرات باتجاه الأردن، كما جاء على لسان رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، موشي أرينس. والأرجح أن عملية الغور لم تكن الأخيرة ضمن اتجاه تصعيد العمل العسكري في الداخل كمياً ونوعياً.

الحرب الاسرائيلية المضادة: منذ أن انطلقت الانتفاضة الشعبية العارمة في فلسطين المحتلة، ليس في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فحسب، بل وفي القسم المحتل عام ١٩٤٨ أيضاً، وسلطات الاحتلال الاسرائيلي تحاول أن تجهض التحرك الشعبي، وتحمل الشعب الفلسطيني على هجرة الأرض ومن ثم المناطق المحتلة كلياً. وكان من علامات فشل هذه السلطات في خطتها، إطلاقها لمؤامرة «الادارة المدنية» التي تمهد الطريق لإعلان «الحكم الذاتي» الذي يطرحه مناحيم بيغن. وينعكس الفشل الاسرائيلي كذلك في حرب خفية متنامية تطلقها جهات اسرائيلية عدة ضد أهالي الأرض المحتلة. ويلاحظ أنه، خلال الشهرين المنصرمين، ازدادت عمليات التعرض للمواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم من قبل جيش الاحتلال بل ومن قبل المستوطنين الصهاينة «المدنيين» ومن «عملاء روابط القرى». وشملت أعمال التعرض هذه الاعتداء بالضرب أو باطلاق النار على المواطنين، مثل حرق سيارة في بيت ساحور (١٩٨١/١٢/٢) وقتل ثلاثة شبان في رفح أثناء التظاهر (١٩٨١/١٢/٧) والاعتداء على ما مجموعه ٦٠ مواطناً عربياً من العاملين في الغور (حتى تاريخ ١٩٨٢/١/١٨) واطلاق النار من قبل عملاء روابط القرى في أكثر من مناسبة في قرية بلعين وفي بيت ساحور (في ١٩٨٢/١/٣١، على سبيل المثال). ولم تقتصر أعمال الاعتداء هذه على الحوادث الفردية، بل شملت أعمال هدم المنازل؛ حيث هدم منزل في الخليل في ١٩٨١/١٢/٢٠، وأغلقت متاجر عدة في غزة والخليل، ومنعت إعادة بناء البيوت التي هدمت سابقاً في بيت ساحور وغيرها، فيما هدم منزل آخر في قرية بيت عوريف، قضاء نابلس، و ٢٣ منزلاً في القدس في ١٩٨٢/١/٢٦. وشهدت المناطق المحتلة كذلك عمليات مستمرة للاستيلاء على الأرض كما حصل في منطقة عزون قضاء نابلس، وقرية جيب قضاء رام الله، ومنطقة فريديس قضاء بيت لحم، في ٨ و ١١ و ١٩٨٢/١/٢٧. وشهدت مدينة قلقيلية عمليات اقتلاع الأشجار وشهدت الضفة إقامة مستوطنات جديدة في كل من رام الله (مستوطنتان) وأخرى في الجليل، ويذكر أن ما مجموعه ١٠ نقاط عسكرية أقيمت في الضفة الغربية، خلال الشهرين المنصرمين، تمهيداً لتحويلها إلى نقاط استيطان. وحين ينظر المرء إلى مجموع هذه الممارسات ويلاحظ أنها تزداد عدداً وكثافة، وأن الجنود أو المستوطنين المسلحين يقومون بها، يجد أن ما يدور في الأرض المحتلة حالياً ليس سوى حرب مضادة تقوم بها قوات عسكرية «نظامية» و «غير نظامية» اسرائيلية، وتتسم هذه الأعمال بالطابع العسكري البحت؛ مما يبرر اعتبارها حرباً فعلية. وما يؤكد هذا القول هو قيام العدو بحملة واسعة في منطقة الجليل خاصة؛ حيث اصطدم حرس الحدود مع بدو الجليل في ١٩٨١/١٢/٤؛ مما أدى إلى جرح واعتقال عدد من المواطنين الفلسطينيين وهدم ٣ أكواخ تابعة لهم. كما توالت أعمال الاعتداء؛ حيث قتل مواطن فلسطيني من قرية سخنين الجليل في ١٩٨١/١٢/٢٩، بانفجار لغم من مخلفات مناورات الجيش الاسرائيلي الذي كان قد رفض أن يمسح المنطقة تحسباً لمثل هذه الحوادث. وتبع ذلك الاشتباك مع أبناء القرية وإحضار القوات العسكرية الاسرائيلية، التي عادت، في ١٩٨٢/١/١٢، فاقتحمت القرى العربية في الجليل ضمن حملة عسكرية منسقة استمرت لمدة أسبوع كامل تقريباً، وتركزت الحملة بداية على قرى المثلث، وبخاصة الطيرة والطيبة وكفرقاسم، إلا أنها شملت ما مجموعه ١٠٠ قرية؛ حيث عزلت القرى واحتلتها القوات الاسرائيلية وفتشت المنازل واعتقلت العديد من المواطنين، فيما راح الجنود الصهاينة يطلقون النار داخل الشوارع وفي الهواء إرهاباً.

وأخيراً، فإذا كان من حاجة إلى المزيد من البرهان على تصاعد حالة الحرب بين الشعب الفلسطيني وبين الغزاة الصهاينة في الآونة الأخيرة، فتكفي نظرة سريعة إلى قائمة المعتقلين والمحكومين، كما صدرت خلال الشهرين الأخيرين؛

حيث صدرت الأحكام على ما مجموعه خمسين مواطناً فلسطينياً (ولبنانياً واحداً بتهمة تدريب الفدائيين، وقد خطف أصلاً من زورق صيد مقابل صور)، وشملت ٩ أحكام بالسجن المؤبد. أما عدد الذين كانوا يحاكمون، خلال الشهرين المنصرمين، فبلغ ٨٩، فيما شملت الاعتقالات ١٠٩ مواطنين، ولا يشمل هذا العدد أكثر من ١٠٠ معتقل بتهمة «المبيت غير الشرعي» في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وأكثر من ٥٠٠ معتقل (وربما أكثر من ألف) أثناء التظاهرات. أي أن كافة المحكومين والمعتقلين المذكورين (٢٤٨ مواطناً) متهمون بتهم الانتماء إلى الثورة الفلسطينية ومقاومة الاحتلال، وقد اتهمت الأكثرية الساحقة بالانتماء إلى حركة «فتح»، وبعمليات إلقاء القنابل ووضع العبوات واطلاق النار وحيازة الأسلحة والمتفجرات. وجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من هؤلاء قد اعتقل في غزة، وهم من الذين عملوا مع الشهيد رفيق السالمي، (٢١ متهماً) وعدداً آخر في نابلس (٨٤ متهماً).

الجنوب اللبناني

لم تحصل، حتى الآن، مواجهات عسكرية مباشرة بين قوات الثورة الفلسطينية وبين العدو الصهيوني. إلا أن حالة التوتر ازدادت اثر اطلاق قادة العدو التهديدات المتكررة والمتعلقة بتسليح الثورة الفلسطينية وبنواياها. وقد انعكس القرار الاسرائيلي بضم مرتفعات الجولان السورية (كانون الأول - ديسمبر ١٩٨١) على لبنان سلبياً؛ حيث باتت الطلعات الجوية الاسرائيلية يومية فوق الجنوب والعاصمة بيروت. وعادت الزوارق إلى الظهور المتقطع مقابل الساحل الجنوبي ومقابل بيروت. وتوزعت الطلعات الجوية المعادية بين طلعات استطلاعية على ارتفاع شاهق فوق بيروت، وأخرى فوق أنحاء الجنوب شاركت فيها الطائرات المروحية. أما الزوارق، فقد ظهرت أمام بيروت أكثر من مرة (١٢/١٢/١٩٨١ و١٨/١/١٩٨٢، مثلاً) والدامور (٢٢/١/١٩٨١)، كما ظهرت أمام صور والساحل الجنوبي في أحيان عدة، وقد قامت بالاعتداء على سبعة قوارب صيد لبنانية أمام صور، يوم ٢٣/١/١٩٨٢، فأصابت وأغرقت بعضها وأصيب عدد من الصيادين بين قتيل وجريح.

ولم يقتصر النشاط العسكري، في الجنوب اللبناني، على طلعات الطيران الحربي وظهور الزوارق. إذ أن اسرائيل لجأت كعادتها إلى تحريك عميلها سعد حداد كي يوتر الوضع دون أن تتدخل هي مباشرة نظراً إلى الردود الدولية واستمرارحالة وقف اطلاق النار. حيث تسللت قوات تابعة لسعد حداد إلى بلدة تولين في القطاع الأوسط في الجنوب اللبناني، ونسفت منزل أحد المواطنين (٢/١٢/١٩٨١)، وكررت هذه العملية كذلك في ١٠/١٢/١٩٨١ في بلدة ياطر؛ حيث نسفت منزلاً آخر، وفي بلدة الخريبة في ١٥/١٢/١٩٨١؛ حيث نسف منزل آخر، كما تصدى الأهالي للمتسللين ومنعوهم من تحقيق أغراضهم في بلدة حداثا في ٢٣/١/١٩٨١. ولم تقتصر عمليات التسلل على هذه الحالات، بل شملت تسلل قوات تابعة لسعد حداد وقوات اسرائيلية إلى مناطق شبعا وكفرحمام وتلة الشعيرة وبلاط. وتابعت القوات الاسرائيلية محاولاتها لجر مياه الوزاني (منطقة القليعة) إلى داخل فلسطين المحتلة. كما انعكست حالة التوتر في تزايد حوادث اعتداء قوات سعد حداد على قوات الطوارىء الدولية، وفي استمرار احتلال رجال سعد حداد للتلة ٨٨٠ في جوار بلدة حداثا (قضاء بنت جبيل)، داخل منطقة عمل الكتيبة الايرلندية التابعة لقوات الطوارىء. وقد قامت قوات سعد حداد وكذلك القوات الاسرائيلية ومرابض مدفعيتها في اصبع الجليل برمايات متكررة برشاشاتها ومدفعيتها تجاه ابل السقي وشبعا ووادي الليطاني وحاصبيا وغيرها.

وربما كان التطور البارز والأخطر في الجنوب، والذي يحمل دلالات لاحتمال قيام اسرائيل بهجوم على مواقع الثورة في الجنوب، هو قيام القوات الاسرائيلية بعدة مناورات داخل القرى اللبنانية المهجورة؛ حيث قامت قوات المظليين بمساندة الآليات والمدفعية باقتحام أهداف وهمية في قتال شوارع داخل الخيام ويارين ومروحين، فيما أدخلت مدافع بعيدة المدى وراجمات صواريخ وآليات إضافية إلى الشريط الحدودي داخل الأرض اللبنانية. وزودت قوات سعد حداد بدبابات سوفياتية الصنع من طراز «ت — ٥٤» كانت قد غنمتها القوات الاسرائيلية في ١٩٦٧ و ١٩٧٣. وتنذر كافة هذه الاجراءات، إضافة إلى

تصريحات القادة الصهاينة، باحتمال حدوث هجوم اسرائيلي وشيك على مواقع الثورة. إذ أن وزير الدفاع الاسرائيلي شارون حذر مرات عدة من دخول أسلحة جديدة وذخائر إضافية إلى الجنوب لدعم القوات الفلسطينية، كما حرض ايتان وارينس ورابين على التدخل فور خرق وقف اطلاق النار من قبل الثورة. ويلاحظ، في هذا السياق، المباشرة في بناء الملاجىء في عدد من المستوطنات الاسرائيلية في شمال فلسطين ومثلاً في كريات شمونة ونهاريا، ومحاولة تدريب طلاب المدارس في «مدن التطوير» في الشمال تمهيداً لدخولهم الجيش.

شؤون الثورة

قامت الثورة، خلال الشهرين المنصرمين، بعدد من الاجراءات لمواجهة الوضع المتطور الذي نشأ عن اطلاق اسرائيل حرباً عسكرية ــ سياسية داخل فلسطين المحتلة رافقها التهديد بالتدخل في جنوب لبنان بهدف ضرب البنية التحتية العسكرية الفلسطينية بحجة استلام الثورة لكميات جديدة من الأسلحة الثقيلة والذخائر. وقد قيمت قيادة الثورة الوضع القائم، ورأت أن حكومة بيغن تفكر باجتياح الجنوب اللبناني أو بعملية واسعة فيه لضرب الثورة من جهة ولاختبار ردود فعل الرئيس المصري الجديد حسني مبارك من جهة أخرى. واتضح ذلك التحليل وتم تداول إجراءات المواجهة في سلسلة من الاجتماعات للقيادة الفلسطينية (اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) والقيادة العسكرية الفلسطينية (عدة اجتماعات للمجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية) وقد ترأس ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة والقائد العام لقوات الثورة، هذه الاجتماعات، كما ترأس عدة اجتماعات أخرى للقيادة المشتركة اللبنانية ــ الفلسطينية وللمجلسين العسكريين الموسع والأعلى في حركة «فتح»؛ حيث انعقدت اجتماعات لمختلف هذه الهيئات في ٣ و ٦ و ٢٢ (اجتماعان) من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، وفي ٧ و ٨ و ١١ و ٣١ من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢.

وترجمت هذه المداولات على أرض الواقع باتخاذ قرار يقضي بتعبئة عدد من الطلاب والشباب عسكرياً؛ حيث تمت تعبئة أعداد كبيرة منهم بلغت آلافاً عدة. وقد زار ياسر عرفات بعض معسكرات التعبئة في بيروت والدامور والجنوب، في ٢ و ٥ و ١١ و ١٢/١٢/١٩٨١. وقد وجهت الدعوة إلى الفلسطينيين المقيمين في الجماهيرية العربية الليبية من أجل تلبية قرار التعبئة، فيما قدم عدد آخر من الطلاب الفلسطينيين في الخارج لأداء الخدمة. هذا، وقد اختبرت القيادة الفلسطينية نظام الاحتياط في أوائل كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، حيث أمرت بإجراء تعبئة جزئية للاحتياط الدائم في لبنان، وعلم من مصادر الثورة أن عدداً كبيراً من أفراد الاحتياط، بلغ عدة آلاف، قد لبوا القرار خلال الساعات الأربع والعشرين الأولى؛ مما يشير إلى درجة عالية من التأهب والانضباط.

أما الجانب الآخر من الاجراءات لمواجهة التهديد الاسرائيلي، فشمل تهيئة قوات الثورة لمواجهة كل تطور، حيث وضعت الخطط تحسباً لكل احتمال عسكري، وبخاصة بعد الاعلان عن «سيناريو» اسرائيلي لكيفية اجتياح الجنوب، كما هيأت قوات الثورة الخطط لمواجهة احتمال قيام قوات العدو بعمليات انزال جوية أو بحرية خلف الخطوط أو على الساحل اللبناني حتى العاصمة بيروت. هذا، وقد زار ياسر عرفات قواعد قوات الثورة في الجنوب، في ١٨ و٢٢ و ٢٦/١٢/١٩٨١، و٣و٨و١٠و١٧/١/١٩٨٢، حيث غطى كافة المناطق الجنوبية انطلاقاً من الرشيدية ووصولاً إلى سفوح جبل الشيخ مروراً بقطاع النبطية الريحان والبقاع الغربي. وشملت بعض هذه الزيارات رعاية تخريج دورات جديدة من المقاتلين ومناورات شاركت فيها المدفعية والدروع (مثلاً في ٣/١/١٩٨٢ في اقليم الخروب).

وتابعت الثورة كذلك مساعيها لتوسيع تسليحها وتطويره؛ حيث تسعى لزيادة فعاليته عبر الحصول على كميات إضافية من الأسلحة الثقيلة والحصول على أنظمة متقدمة تقنياً لتوفير المزيد من الفعالية في ضرب الدروع والطائرات والمدافع الاسرائيلية خلال اعتدائها على المخيمات والقواعد في لبنان. فقد قام وفد عسكري برئاسة خليل الوزير (أبو جهاد)، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» ونائب القائد العام لقوات الثورة، والعميد سعد صايل (أبو الوليد)، رئيس غرفة عمليات

القوات المشتركة وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، بزيارة إلى بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا بين ١٧ و ١٩٨٢/١/٢٨؛ حيث التقى الوفد وزراء دفاع هذه الدول ورؤساء أركانها وعدداً من قادتها العسكريين الآخرين ومسؤولي الصناعات الحربية. ولم يعلن عن تفاصيل المباحثات أو نتائجها، وإن كان المتوقع أنها رمت إلى زيادة الدعم العسكري من هذه الدول إلى الثورة الفلسطينية. ويذكر، في هذا السياق، أن مصادر غير رسمية في الثورة أكدت أن العميد «أبو الوليد» قد سافر سراً إلى موسكو في أواخر شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢، ليتفق مع القادة السوفيات على امدادات هامة وحديثة من الأسلحة الثقيلة والمتطورة. وجدير بالذكر كذلك أن «أبو جهاد» والعميد «أبو الوليد» سبق لهما أن اجتمعا بوزير الدفاع السوري العماد مصطفى طلاس وبرئيس الأركان اللواء حكمت الشهابي، في دمشق في ١٩٨١/١٢/٢٢، وربما كان هذا اللقاء الأول تمهيداً لزيارة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي.

ذكرى انطلاقة الثورة: وأخيراً، فإن الثورة الفلسطينية أكدت مجدداً عزمها على مواجهة كل هجوم اسرائيلي، بل وعلى مواصلة العمل العسكري المتصاعد والمتنامي تحقيقاً لأهداف الشعب الفلسطيني كافة، عبر العرض العسكري الضخم الذي أقامته في بيروت في ١٩٨٢/١/١، والعروض الأخرى الرئيسية التي أقامتها في كل من صيدا وطرابلس وصور (في ٣ و ٥ و ١٩٨٢/١/٨ على التوالي) بمناسبة دخول الثورة عامها الثامن عشر بعد سبعة عشر عاماً من العطاء والكفاح. إذ أن العروض أتت تأكيداً للقوة العسكرية للثورة ولرغبتها بالاستمرار والمجابهة، في وقت تحضر اسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأميركية لضعضعة المكانة السياسية والشرعية الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تمهيداً لإزاحة هذا الرقم الأصعب في معادلة الشرق الأوسط. وقد اشتركت في العروض وحدات المشاة والقوات المحمولة، إضافة إلى عدد من الوحدات الخاصة (البحرية والجوية والكيميائية والهندسة وغيرها). أما أهم ما لوحظ في كافة العروض هو حجمها؛ حيث سارت الوحدات المستعرضة لمدة ساعة ونصف أو ساعتين أمام المنصة الرئيسية في كل عرض، فيما لوحظ عدم استقدام وحدات من خارج مناطق العرض للمشاركة، ولوحظ كذلك ظهور الدبابات من طراز «ت ٣٤» والمدافع الموجهة المضادة للطائرات والذاتية الحركة من طراز «زس يو ــ ٢٣ ــ ٤»، إضافة إلى المدفعية من عيار ١٥٥ ملم و ١٣٠ ملم و ١٢٢ ملم و ١٠٠ ملم و ٨٥ ملم عدا الهاونات (عيار ١٦٠ و ١٢٠ ملم) والمدفعية والصواريخ المضادة للدروع والقذائف الصاروخية المحملة بالراجمات المقطورة والذاتية الحركة. والمدافع الآلية والصواريخ المضادة للطائرات. مما يشير إلى تعاظم القوة النارية للثورة من جهة، وإلى تعاظم قوتها الاجمالية ودرجة التنوع والتقدم في نظم أسلحتها من جهة أخرى، وبالتالي درجة القدرة على التنسيق والاتصال والقيادة والإدارة الميدانية فيها.

يزيد خلف

ضم الجولان والاحتمالات المفتوحة

تمحورت الاهتمامات الفلسطينية والعربية، خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير (٥ / ١٢ / ١٩٨١ ــ ٥/ ٢/ ١٩٨٢)، حول المستجدات السياسية التي اعقبت تعليق اجتماعات مؤتمر القمة العربية في فاس؛ وكان ابرزها ضم الجولان في الرابع عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، والتهديدات العسكرية المتتالية من القادة الاسرائيليين ضد المقاومة الفلسطينية والقوات السورية. فقد شكل ضم الجولان الحدث الأكثر اهمية وبروزاً، في زحمة الأحداث العربية بعد ان استقطب مؤتمر فاس وما سبقه من طرح مشروع ولي عهد المملكة العربية السعودية «فهد»، في السابع من شهر آب (اغسطس) ١٩٨١، الاهتمامات الفلسطينية والعربية، ودارت حوله مناقشات وتصريحات ساخنة، ومتباينة. جاء تعليق اجتماعات القمة العربية في فاس، ولأجل غير محدد، ليضع الوضع العربي عموماً امام العديد من الاحتمالات التي عبّر عنها الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام للثورة الفلسطينية؛ حيث وصف هذه المرحلة بأنها «نفق مظلم»، هذا النفق المظلم المتمثل في هذه الاغتيالات والتفجيرات، والمؤامرات السياسية، وأكّد على ان ثمة تغييرات ستحدث وليس صدفة حضور فيليب حبيب، ودرايبر بعد فاس (**وفا**، ١٩٨١/١٢/١٣).

وقد ترافق إرجاء جلسات مؤتمر فاس، وبدء جولة المبعوث الاميركي فيليب حبيب مع اطلاق تهديدات القادة الاسرائيليين ضد الثورة الفلسطينية ومع الحشودات العسكرية الاسرائيلية على الجنوب اللبناني؛ مما استدعى بحثها في اجتماع للجنة التنفيذية خصص لدراسة الوضع العسكري الخطير في الجنوب اللبناني، على ضوء المستجدات، والتهديدات العسكرية لقادة العدو الصهيوني (**المصدر نفسه**).

ضم الجولان

أعلنت السلطات الصهيونية ضم الجولان رسمياً؛ وذلك بعد مناقشة سريعة لمشروع قرار الضم في الكنيست، مساء ١٩٨١/١٢/١٤. وكان مناحيم بيغن، رئيس وزراء العدو، قد اشار في هذه الجلسة الى ثلاثة دوافع لهذه الخطوة، نسبها لأسباب تاريخية وامنية وسياسية.

ومن الجدير ذكره أن اسرائيل كانت قد بدأت حملاتها الاستيطانية في الجولان غداة حرب ١٩٦٧، ووصل تعداد المستوطنات المقامة هناك حتى الآن ٢٨ مستوطنة يتكثف معظمها في القسم الجنوبي من الجولان، وقد بلغ تعداد سكانها ٧٥٠٠ مستوطن، وتنوي الحكومة الاسرائيلية الوصول بهذا العدد حتى ٥٠٠٠٠ مستوطن في عام ١٩٨٥. (**نشرة برنامج الدراسات الاستراتيجية**، العدد ١٢، ١٥/١/١٩٨٢).

ردود الفعل

تكثفت ردود الفعل العربية والعالمية والفلسطينية على قرار الضم؛ وبالرغم من ان هذا التقرير سيركّز على المواقف الفلسطينية، ورؤيتها لخلفيات الضم ومخاطره، فإنه لا بد من الاشارة الموجزة الى مواقف عربية، وبخاصة الى الموقف السوري لما له من مساس مباشر بمسألة الجولان، ولأن المخاطر المترتبة على قرار الضم تستهدف الموقف الفلسطيني الرافض لمنطق تسويات كامب ديفيد، او ما يشابهها. فعلى أثر قرار اسرائيل ضم الجولان عقد مجلس الشعب السوري جلسة خاصة لمناقشة ذلك، تحدّث فيها عبد الحليم خدام، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السورية، وأشار الى نتائج القرار الاسرائيلي بالضم من وجهة نظر الحكومة السورية وحدّدها بالنقاط التالية:

ــ ان سوريا تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ الاجراءات المناسبة مع هذا الخرق الكبير والفاضح لميثاق الامم المتحدة وقراراتها بما في ذلك القرار ٣٣٨.

ــ ان هذا القرار الاسرائيلي يعني ضماً للاراضي السورية المحتلة وشن حرب على سوريا، والغاءً لوقف اطلاق النار.

ــ يؤكد هذا القرار الاسرائيلي السياسة العدوانية والتوسعية للكيان الاسرائيلي العدواني، ويكشف اي سلام يريده هذا الكيان (**الثورة**، ١٧/١٢/١٩٨١).

وقد اشارت الصحافة السورية الى اهداف خطوة الضم، واعتبرت القرار الصهيوني بضم الجولان خطوة عدوانية، في سلسلة الأعمال العدوانية المبيتة التي تستهدف ضرب صمود سوريا، ومحاولة تركيعها بعد ان اصبح موقفها القومي عقبة اساسية في وجه امتداد سياسة التوسع، والسيطرة الصهيونية على المنطقة (افتتاحية **الثورة**، ١٨/١٢/١٩٨١).

هذا، وقد اثار قرار الضم سكان الجولان العرب، فأعلنت لجنة المبادرة الدرزية رفضها لقرار ضم الجولان، وصرَّح الشيخ سليمان كنج، ابو صالح، بإسم سكان الهضبة، بانهم لن يقبلوا قرار الضم الاسرائيلي هذا، حتى ولو دفنوا احياء وأضاف: «نحن سوريون وسنبقى، ولن ننفصل عن وطننا الام مهما كلف ذلك من ثمن». (**الشعب** ــ القدس، ١٥/١٢/١٩٨١).

وكذلك، فقد بعث زعماء دروز الجولان برسالة الى الامين العام للامم المتحدة، يحتجون فيها على ضم منطقتهم الى اسرائيل، ويعلنون رفضهم البرامج المدرسية والأنظمة الضريبية والتشريعية والقضائية التي فرضتها اسرائيل على المرتفعات السورية. (نشرة برنامج الدراسات الاستراتيجية، **مصدر سبق ذكره**). جاء ذلك بعد ان عم الاضراب الشامل كافة قرى الجولان، حيث اغلقت جميع المدارس والمحال التجارية ابوابها احتجاجاً على القرار الصهيوني بضم الجولان، رغما عن التحذيرات التي اطلقها ضابط التربية والتعليم الصهيوني في قيادة الحكم العسكري بوجوب دوام الطلبة والمعلمين والمديرين في مدارسهم (**وفا**، ١٦/١٢/١٩٨١).

اما على الصعيد الفلسطيني، فقد صرح مصدر اعلامي مسؤول لوكالة الانباء الفلسطينية وفا، قائلاً: «الخطوة الخطيرة التي اقدمت عليها سلطات الاحتلال الصهيوني بضم الهضبة السورية المحتلة، الى ما اسمته بأراضي دولة اسرائيل، تثير قلقا كبيرا لدى شعبنا وثوارنا الفلسطينيين من حيث ان هذه الخطوة انما تمثل محاولة جديدة على طريق محو هوية الاراضي العربية، وان هذا الاجراء الذي يخالف الأعراف والمواثيق الدولية ما كان ليتم لولا تشجيع الولايات المتحدة الاميركية». وتساءل المصدر: «هل تكون هذه الخطوة حافزا لقوى المواجهة كي ترص صفوفها وتستعد بعزيمة اكبر للتصدي للعدو الصهيوني، وبالتالي للولايات المتحدة الاميركية، بحركة هذا العدو الذي يشكل القاعدة المتقدمة لها؟!! (**المصدر نفسه**، ١٩/١٢/١٩٨١). وصرح الاخ فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، مستنكراً اجراء الضم الصهيوني للجولان، ومعتبرا اياه دليلاً واضحا على السياسة التوسعية التي ترفض السلام العادل مهما كانت شروطه وقال: «ان الولايات المتحدة تقف وراء اسرائيل في سياستها هذه، وهي التي وقعت معها قبل ايام اتفاقا للتعاون الاستراتيجي» (**السفير**، ١٤/١/١٩٨٢).

ونظراً لتأثير قرار ضم الجولان، وانعكاساته المباشرة على الوضع الفلسطيني، عقد المجلس العسكري الأعلى اجتماعا طارئاً برئاسة ياسر

عرفات بحث في الخطوات العسكرية الاسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة، وهضبة الجولان، والتهديدات الصهيونية، والتعزيزات العسكرية الصهيونية على الجنوب اللبناني والجولان (**وفا**، ١٨/١٢/١٩٨١).

ووسط هذه الاجواء والاحتمالات، جاء التحرك السوري عربيا، عبر جولة الرئيس السوري حافظ الأسد الذي زار السعودية، ودول الخليج، والكويت والبحرين واليمنين. وقد افتتح الاسد جولته بزيارته المفاجئة للسعودية في ٢٢/١/١٩٨١، وأعلنت وسائل الاعلام السوري ان هذه الزيارة تستهدف ترميم التضامن العربي، والوصول الى موقف عربي موحد في مواجهة قرار إسرائيل ضم الجولان. وفي ختام زيارة الاسد للسعودية، صرح ولي عهد المملكة العربية السعودية الامير فهد بأن الهدف الرئيسي للمحادثات السعودية ــ السورية هو اعادة التضامن العربي وتلافي الخلافات ايا كان نوعها نظرا الى ان الظروف الراهنة تستلزم من الامة العربية، وقادتها ان يكونوا على مستوى المسؤولية. اما وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام، فقد وصف المحادثات السورية ــ السعودية بأنها «ممتازة» (**النهار**، ٢٤/١٢/١٩٨١).

التحرك الفلسطيني

تتالت اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكذلك اجتماعات المجلس العسكري الاعلى، لمواجهة المستجدات بعد ضم الجولان، فقد بحثت اللجنة التنفيذية في اجتماعها، يوم ٢٠/١٢/١٩٨١، الحشود العسكرية الاسرائيلية على جنوب لبنان، والتهديدات التي اعلنها وزير الدفاع الاسرائيلي شارون، ورئيس الاركان ايتان، والتصريحات الخطيرة التي ادلى بها بيغن (**وفا**، ٢٠/١٢/١٩٨١). ومن الجدير ذكره ان شارون كان قد اشار في محاضرة له في الجامعة العبرية الى الاحتمالات الامنية الاسرائيلية في عام ١٩٨٢ فقال: «بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية اكتفي بالاشارة الى حقيقة ان هذه المنظمة الارهابية تشكل تهديدا اساسيا لوجود دولة اسرائيل بالتحديد، وهي لا تزال احد العوائق الاساسية امام ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية على اسس اتفاقات كامب ديفيد (**يديعوت احرونوت**، ١٨/١٢/١٩٨١). وكذلك فقد تدارس المجلس العسكري الاعلى التطورات على ضوء الحشود والاستفزازات الاسرائيلية المتزايدة (**وفا**، ٢٢/١٢/١٩٨١). كما التقى خليل الوزير (ابو جهاد)، والعميد سعد صايل (ابو الوليد)، عضوا اللجنة المركزية لـ «فتح»، مع وزير الدفاع في الجمهورية العربية السورية العماد مصطفى طلاس. وتم في اللقاء بحث التحركات والحشود العسكرية الاسرائيلية على جنوب لبنان، والتطورات والتحركات المستجدة وبخاصة بعد القرار الاسرائيلي القاضي بضم الجولان المحتلة. كما تناول البحث الخطوات الواجب اتخاذها على صعيد الاستعدادات. والتقى الوزير وصايل مع رئيس اركان القوات المسلحة العماد حكمت الشهابي للغاية ذاتها (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٢/١٩٨١).

وفي زيارة صلاح خلف (ابو اياد)، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، التقى علي ناصر محمد، رئيس مجلس الوزراء، وتم بحث الحشود العسكرية المتزايدة شمال فلسطين المحتلة، والتهديدات الاسرائيلية بشن عدوان جديد وواسع النطاق ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني (**المصدر نفسه**، ٣/١/١٩٨٢).

وقام ياسر عرفات بزيارة لكل من الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية، حيث التقى الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد، وفي تصريح لعرفات قبل مغادرته عدن، قال: «ان الجانبين اكدا على ضرورة تعزيز التضامن العربي على قاعدة الرفض الكامل لاتفاقيات كامب ديفيد، ومختلف اشكال التآمر على القضية الفلسطينية، ومجمل القضايا العربية، واكد على اهمية شد اوضاع جبهة الصمود والتصدي، والعلاقات بين اطرافها، والارتفاع بمستوى تفاعلها الى مستوى القضايا المصيرية المطروحة على الامة العربية (**فلسطين الثورة**، ٢٣/١/١٩٨٢).

الموقف الاميركي والاحتمالات المفتوحة

بالرغم من تصريحات بعض المسؤولين

الاميركيين والتي تعلن عدم الموافقة على خطوة الضم الصهيونية للجولان، فان القرار الذي اصدرته الحكومة الاسرائيلية بضم الجولان السورية الى اراضيها، ليس الا خطوة اميركية في نطاق الحرب المفتوحة ضد العرب، ومن الادلة البارزة على ذلك، ان هذا القرار يأتي بعد توقيع التحالف الاستراتيجي بين واشنطن وتل ــ ابيب، ومن ابسط معاني التحالف الاستراتيجي ان كل طرف يطلع الفريق المتحالف معه، على ما ينوي اتخاذه من اجراءات خاصة حين تكون هذه الاجراءات ذات مساس بأزمة حساسة مثل ازمة الشرق الأوسط، بما تنطوي عليه الحركة فيها دائما من مخاطر سياسية وعسكرية (**السفير**، ١٥/١٢/١٩٨١).

وفي حفل تخريج دورة الشهيد ماجد ابو شرار، ذكر عرفات ابعاد المرحلة القادمة مؤكدا على اننا مقبلون على فترة صعبة، وأن العام القادم سيشهد تغييرات في الخريطة السياسية من تحالفات ومحاور، «الا ان احدا لن يستطيع ان يقرر ما نقرره، فثورتنا ليست تابعة، ولا خاضعة، ولا موجهة الا بارادة شعبنا وامتنا العربية.. ان ضم الجولان عملية متفق عليها، ومكشوفة، بين واشنطن واسرائيل. اذ ان اسرائيل لا تعلن عن ضم الجولان بمعزل عن مراكز القوى في اميركا، وان اسرائيل جزء لا يتجزأ من هذه المؤسسات الاميركية» (**وفا**، ٢٧/١٢/١٩٨١).

وعن المزاعم حول وجود خلاف اميركي ــ اسرائيلي، اكد عرفات أن تلك «المزاعم التي تحاول الايحاء بأن هناك خلافا اسرائيليا ــ اميركيا لا تمر على الثورة الفلسطينية، لأن الثورة الفلسطينية مؤمنة بأن الكيان المسخ الذي يعتمد في حياته اليومية على اميركا لا يمكن ان يخرج عن دائرة القرار الاميركي، وان ما يجري الان هو مجرد توزيع ادوار لتغطية الاهداف العدوانية للعدو الصهيوني الذي يلوح ويهدد بشن عدوان واسع على الجنوب» (**المصدر نفسه**، ٢٨/١٢/١٩٨١).

هذا، وكانت القيادة الصهيونية واضحة بشأن ما اشيع عن وجود خلافات اسرائيلية ــ اميركية، فقد اعتبرها موشي ارنس، رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست، بأنها «ظاهرة عابرة» وقال: «انني مقتنع بأن الامور التي تربطنا والمصالح المشتركة القائمة بيننا، هي التي ستحدد نوع العلاقات التي ستقوم بيننا (**ر.إ.إ.**، ٢٠ ــ ٢١/١٢/١٩٨١).

واستكمالا لما قامت به اسرائيل من ضم الجولان، قامت اجهزة اعلامها بنشر توقعات واحتمالات عسكرية لمهاجمة القوات المشتركة في الجنوب، كما تسربت معلومات عن خطة عسكرية اسرائيلية متكاملة تحمل اسم «ليفا» تهدف الى قصف الصواريخ والمواقع السورية في البقاع، ومراكز القوات المشتركة في الجنوب، وبعض المناطق اللبنانية، ومحاولة فرض حصار بحري على مدن صور وصيدا، وطرابلس، ومحاولة التدخل بوحدات دبابات في محاور البقاع والعيشية وجزين والطريق الساحلي، ومحاولة القيام بعمليات خاصة ضد مراكز التصدي للهجوم (**السفير**، ١٦/١/١٩٨٢). إن اصرار قادة العدو على التأكيد في تصريحاتهم، بأنه في حال نشوب حرب جديدة عربية ــ اسرائيلية فانها ستكون الاخيرة، ليس الا محاولة اعلامية نفسية تستهدف التلويح بالقوة والالتفاف على اية محاولات جادة للتصدي لاجراء الضم الصهيوني.

«الفيتو» الاميركي

حال «الفيتو» الاميركي في مجلس الامن بتاريخ ٢٠/١/١٩٨٢، دون اتخاذ قرار بفرض عقوبات ضد اسرائيل، لالغاء ضم الجولان، كما جاء في نص المشروع، ولردع اسرائيل عن سياسة ضم المناطق المحتلة.

وقد اقترعت ٩ دول لصالح مشروع القرار السوري، وهي: الاتحاد السوفياتي، الصين، بولونيا، اسبانيا، اوغندا، توغو، غينيا، زائير، والاردن، وامتنعت ٥ دول عن التصويت وهي: بريطانيا، فرنسا، ايرلندا، اليابان، بنما. اما الولايات المتحدة الاميركية فقد استعملت حق النقض (الفيتو). وقد اعلن المندوب السوري، اثر ذلك ان الدول العربية ستطلب انعقاد الجمعية العمومية للامم المتحدة لجلسة خاصة لمناقشة موضوع ضم الجولان (**ر.إ.إ.**، ٢٠/١/١٩٨٢).

اثار استخدام «الفيتو» الاميركي ردود فعل فلسطينية وعربية وعالمية واسعة. وقد اجمعت التصريحات الرسمية للفصائل الفلسطينية، على ان استخدام «الفيتو» الاميركي يكشف مدى

الدعم الاميركي للعدوانية الصهيونية، وبأن الموقف الاميركي هذا، حسم الكثير من الجدل الباطل حول بديهة ان القرار الاسرائيلي بضم الجولان كان قرارا اميركيا، وليس قرارا اسرائيليا منفردا. لقد كشف التصويت في مجلس الامن هذه الحقيقة التي تضع الولايات المتحدة الاميركية في حجم دورها الذي تلعبه في المنطقة والذي يحرج اصدقاءها (**وفا**، ٢١/١/١٩٨٢). وطالب المحرر السياسي لوكالة وفا بالدعوة الى قيام جبهة لمواجهة القرار الاميركي ــ الاسرائيلي الذي يستهدف الوجود العربي مثلما يستهدف المصير.

وأكد الناطق الرسمي في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن موقف واشنطن كشف اوراقها تماما، واسقط الاوهام التي عملت الرجعيات العربية على الترويج لها حول دور اميركي مقبول ومتوازن في قضية الصراع العربي ــ الاسرائيلي.

كما اعلن الناطق الرسمي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأن «الفيتو» الاميركي جعل الولايات المتحدة جزءا اساسيا من المعسكر المعادي (انظر ردود الفعل: **السفير**، ٢٢/١/١٩٨٢).

وأعلن مصدر مسؤول في جبهة التحرير الفلسطينية أن استخدام «الفيتو» الاميركي جاء ليضع حدا للديبلوماسية المزدوجة التي تنتهجها الولايات المتحدة الاميركية، وليضع العرب كافة امام حقيقة المواقف الاميركية المتماثلة مع السياسة العدوانية التوسعية لاسرائيل (**القاعدة**، ١/٢/١٩٨٢).

ورأت سوريا، من جهتها، في استخدام «الفيتو» الاميركي تشجيعاً للعدو الصهيوني للمضي قدما في تنفيذ اطماعه ومخططاته المتوجهة حاليا نحو لبنان، وضم الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد ضم الجولان. وكتبت «البعث» أن «الفيتو» الاميركي يضع الدول العربية على طريق الخيار الضروري والملح؛ وهو تجنيد كل الطاقات والامكانيات العربية لمواجهة التحالف العدواني ــ الاسرائيلي، «وهذه المواجهة تبدأ بضرب المصالح الاميركية في المنطقة» (**البعث**، ٢٢/١/١٩٨٢).

واثر استخدام «الفيتو» الاميركي، ادلت سفيرة الولايات المتحدة الاميركية في الامم المتحدة، جين كيركباتريك، بحديث للاذاعة الاسرائيلية بتاريخ ٢٣/١/١٩٨٢، اعتبرت فيه ان منظمة التحرير الفلسطينية «ليست الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. وانه لمن الخطأ اعتقاد ذلك». واتهمت منظمة التحرير الفلسطينية وكوبا والاتحاد السوفياتي بتنسيق النشاط الارهابي (**فلسطين الثورة**، ٢٤/١/١٩٨٢). واعتبر مصدر مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية هذه التصريحات تدخلا في الشؤون الداخلية لعضو مراقب في هيئة الامم المتحدة، وخرقا فاضحا لمبادىء المنظمة الدولية وميثاقها (**السفير**، ٢٥/١/١٩٨٢).

هذا، وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت في جلسة مجلس الامن بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٢؛ حيث تمت مناقشة مشروع القرار الاجرائي لنقل الشكوى العربية الى الجمعية العامة، ولمناقشة مشروع القرار الاردني بفرض عقوبات (غير ملزمة) ضد اسرائيل بسبب قرارها ضم الجولان. وقد تقرر مناقشته في الجمعية العامة بأغلبية ١٣ صوتا.

وقد تحدث في الجلسة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة، المنعقدة بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٢، الوزير جوزيف ابو خاطر، رئيس الوفد اللبناني وعبدالحليم خدام وفاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية والمندوب الاسرائيلي يهودا بلوم. وقد ركز قدومي في كلمته على المخاطر المحتملة القادمة اثر ضم الجولان وفي مقدمتها شن حرب على جنوب لبنان واعتبر التعاون الاستراتيجي الاميركي ــ الصهيوني خطرا كبيرا على الامن والسلام العالميين، وبانه يشكل تشجيعا لاسرائيل لضم الضفة الغربية وقطاع غزة (**السفير**، ٣٠/١٢/١٩٨٢).

هذا، ولدى التصويت على قرار إدانة اسرائيل في الجمعية العمومية، وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية عليها، والى اعتبار قرار ضم مرتفعات الجولان عملاً عدوانياً. فاز بـ ٨٦ صوتا ضد ٢١، وامتناع ٣٤ دولة عن التصويت. واعتبرت سوريا ذلك نصرا سياسياً ساحقا في منظمة الامم المتحدة؛ إذ وقفت الاكثرية الساحقة الى جانب القرار العربي الذي تبنته مجموعة دول عدم الانحياز. وجاء ذلك على لسان عبد الحليم خدام (**النهار**، ٦/٢/١٩٨٢). أما مندوبة الولايات المتحدة الاميركية فقد وصفت قرار

الجمعية العمومية بأنه «قرار مخزي» ومن شأنه ان يجعل تحقيق السلام اصعب، ويزيد الانقسامات (**المصدر نفسه**).

وعلى أي حال، وبانتظار نتائج التحرك العربي بعد انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب (١٢/٢/١٩٨٢)، وما سيتمخض عنه من مقررات، وما يليه من تحركات فان بوابة الاحتمالات السياسية والعسكرية في المنطقة، لا تزال مفتوحة.

سميح شبيب

الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين	
١٩١٩ ــ ١٩٤٨	
الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للامبريالية والصهيونية	
تأليف	
د. ماهر الشريف	
٢١٦ صفحة	١٥ ل.ل.

ركض أوروبا... إلى أين؟

يركز هذا التقرير على أحداث شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ العالمية، محاولاً البحث عن منطق تداعيها الذي يجد سمته الأساسية في تقلص الدور الاوروبي في هامش رمادي للصفحة التي تسطّرها واشنطن.

تمخض الجبل عن فأر

كانت جلبة قد قامت، الشهر السابق، حول الاشتراك الاوروبي في قوة سيناء متعددة الجنسية، وحول إعلان المجموعة الاوروبية أن هذا الاشتراك مبني على بيان البندقية وعلى تخطي اتفاقيات كامب ديفيد؛ مما أثار اعتراض تل ــ أبيب الحاسم، وأدى إلى تبادل تصريحات الاحتجاج بينها وبين عواصم اوروبا الغربية. ثم انتهى الأمر بأن تكون مساهمة الدول الأربع (فرنسا وبريطانيا وايطاليا وهولندا) دون شروط (**الخطاب البريطاني الى الحكومة الاميركية** في ١٩٨١/١١/٢٦)، رغم أن هذه المساهمة ستكون رمزية على الأغلب. وفي واقع الأمر، فإن رمز الوجود الاوروبي الى جانب القوات الاميركية هو الذي يهم ادارة ريغان، باعتباره يسد الثغرات التي قد تبحث الدول العربية عنها للانفلات من امتداد السيطرة الاميركية (**البيان الاميركي الاسرائيلي**، في ١٩٨١/١٢/٤، يؤكد ان الاشتراك الاوروبي يجري طبقاً لاتفاقيات كامب ديفيد). وحيث أن التوقيع على اتفاق التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة قد تم في الوقت نفسه، فقد ترتب على هذا كله ارتفاع المركز الذي تتبوأه واشنطن كحكم بين القوى المتلاقية المتصارعة في الشرق الأوسط، بما فيها القوى الاوروبية. واذا سمح للاوروبيين بالاحتفاظ بآرائهم، فلأن تصرفهم العملي جاء كما أراد الشريكان الكبيران (**تصريح هيغ** في ١٩٨١/١١/٣٠؛ **وشامير** في ١٩٨١/١٢/٤).

بل هناك ما هو أبعد: إن فرنسا بدت صاحبة «مبادرة» جديدة، وهي اقتراح الاشتراك في اعادة نشر القوات الدولية حتى الحدود... السورية ــ اللبنانية (**تصريح شيسون في تل ــ ابيب** في ١٩٨١/١٢/٨). وهي الخطة التي بحثها أيضا **فيليب حبيب** خلال جولته الأخيرة في الشرق الأوسط.

والحقيقة أن هذه التطورات كانت ختاما لما سمي بالمبادرة الاوروبية في الشرق الأوسط قبل أن يعلن شيسون في اسرائيل (ويؤكد في بروكسل في ١٩٨١/١٢/٩) أنه لم تكن هناك مبادرة من الأصل ولن تكون «في نزاع لسنا طرفا فيه» طبقاً لقوله (**لوموند**، ١٩٨١/١٢/١١)، تاركاً اذن اليد الأعلى للطرف المعني: الولايات المتحدة.

وارتبط هذا بتغييرات واضحة في الموقف الاوروبي، ففي حين كان المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية يقول، في ١٩٨١/١١/٢٣: ان «جميع الأطراف، بما فيها الشعب الفلسطيني

وبالتالي م.ت.ف.، يجب أن يمكنوا من الاشتراك في المفاوضات»، قال شيسون في حديث لمجلة **لاتريبون جويف** (المنبر اليهودي) الفرنسية: «ان ميثاق م.ت.ف. يعبر عن ارادة إزالة دولة اسرائيل، الأمر الذي لا يسمح بطبيعة الحال باجراء مفاوضة» (**لوفيغارو**، ١٩٨١/١٢/٧). وكانت تصريحات وزير الخارجية الفرنسي، أثناء زيارته لاسرائيل، تلح على ضرورة إزالة «سوء الفهم والالتباس» بين الدولة الصهيونية وفرنسا اللتين تشتركان حسب قوله «في قيم أساسية واحدة نريدها أن تنتصر في الجزء الذي نعيش فيه من العالم أي اوروبا، وفي هذا الجزء من العالم أي منطقة الشرق الأوسط» (**السفير**، ١٩٨١/١٢/٨). ورغم تعليقات الاستنكار التي أبداها الشركاء الاوروبيون الآخرون، فان زيارة شيسون لاسرائيل، كانت دفعة مشجعة لحكومة بيغن لاخراجها من عزلتها النسبية (افتتاحية **لوموند**، ١٩٨١/١٢/١٠)، خاصة وأن الوزير ختمها بدعوة اوروبا الغربية الى القيام بمبادرة سلام في الشرق الأوسط (**السفير**، ١٩٨١/١٢/١٠).

واقترنت هذه الدعوة بالاشاعة أن رئيس هيئة أركان حرب الجيش الفرنسي سوف يصاحب ميتران في زيارته القادمة لاسرائيل، وسوف يعود بعد ذلك في الربيع مرة اخرى بغرض إعطاء صناعة الأسلحة الاسرائيلية فرصة تنويع انتاجها والوصول به الى اسواق جديدة (**لوموند**، ١٩٨١/١٢/١٨).

وقد يكون من المفارقات الغريبة أن تُقبل الحكومة الاشتراكية في فرنسا على حوار مع القوميين المتعصبين والدينيين المتطرفين في اسرائيل، في حين أن هذا الحوار بدا مستحيلاً في ظل رئاسة ديستان اليمينية السابقة. وقد فسرت جريدة **لوفيغارو** الرجعية الفرنسية، في ١٩٨١/١٢/٧، هذا الوضع الجديد بعدة عوامل منها: «الرغبة الفرنسية في ألا يترك لواشنطن احتكار البحث عن حل للأزمة الفلسطينية»، واهتمام شامير بالبلاد الاوروبية. وبتعبير آخر، فقد اقتربت فرنسا من الخط الاميركي في الوقت الذي وجدت تل ـ أبيب في هذا الاقتراب أمراً يعطيها هامشا أوسع للتحرك الخاص والمناورة.

ثم علينا أن نتذكر عواطف الرئيس ميتران الصهيونية، وهي التي عبر عنها في كتابه: **قضايا تتعلق بالجوهر**، بقوله مثلاً: «ان ما يجذب اهتمامي بشكل خاص في الرواية الوحيدة الخط لمغامرة الشعب اليهودي، انما هو العلاقة بين الله وبين رجل هو ابراهيم وأرضه، وكذلك كل المعاني المتلاقية(*) التي قد تعنيها هذه العلاقة، واسقاطها عى الزمن أي على ما يقرب من ٣٥٠٠ سنة» ومستشاره للشؤون الخارجية هو صديقه الشخصي ايضا، **جاك أتالي** المناضل في الحركة الصهيونية، وعضو الصندوق اليهودي. كما ان انتماء حزبه الى الأممية الاشتراكية، التي تضم ايضا حزب العمل الاسرائيلي، قد يلقي أضواء اضافية على تطور سياسة باريس في الفترة الأخيرة باتجاه الابتعاد عن فكرة المؤتمر الدولي الشامل لحل قضية الشرق الأوسط. والمعروف أن حزب العمل يناصر مشروع **آلون** الذي يقترح الدولة الاردنية ـ الفلسطينية. وفي حديثه للتلفزيون الفرنسي، في ١٩٨١/١٢/١٠، أشار ميتران الى ان وطن الفلسطينيين ما زال أمراً غير محدد في رأيه، فقد يكون الاردن، وقد يكون الضفة الغربية؛ وأضاف: «فالمفاوضات هي التي سوف تقرره، وليست فرنسا حكما أو وسيطا أو مفاوضا».

وأخيرا، يتفق حزب العمل مع بيغن على ان البلد الوحيد الذي يمكن أن يعقد له لواء الزعامة العربية هو مصر وليست العربية السعودية. وهنا ايضاً تبرز حوادث هذا الشهر ظلا معينا في السياسة الاوروبية. فبعد الهزيمة التي لقيها مشروع الأمير فهد في مؤتمر فاس، اتخذ اشتراك اوروبا في قوة سيناء معنى أقل ارتباطاً بالسعودية، وأقرب إلى أجواء القاهرة. وقد يقدم هذا بعض التفسير الاضافي للين الحكومة الاسرائيلية المفاجىء ازاء ذلك الاشتراك، وايضا لزيادة الاهتمام الاوروبي بمصر. ومن علاماتها زيارة رئيسة البرلمان الاوروبي **سيمون فيل** لمصر (بين ٣ و١٩٨١/١٢/٧)، وقد عنيت بشكل خاص بأن تبرز تأييد هيئتها لاتفاقيات كامب ديفيد وان تربط بين هذا وذاك. وتلاها وزير الدفاع الفرنسي

(*) من الطريف أن ميتران استخدم هنا لفظ (Croisées) الذي يعني أيضاً «الصليبية»...

جاك هيرنو (١٩٨١/١٢/٣٠) الذي احتوت تصريحاته، في وقت واحد، على المساهمة الفرنسية في قوة سيناء ومساعدة مصر في مجالات التسليح «لدعم السلام».

وبهذا الصدد، يبدو أن سوق مصر للأسلحة انفتح مرة ثانية أمام اوروبا بعد أن كان الاميركان قد نجحوا في اغلاقه عليهم عند التوقيع على كامب ديفيد (الغاء العقود الاوروبية الخاصة بالهيئة العربية للتصنيع وحل الهيئة ذاتها). أما اليوم، فالقاهرة مجال للتنافس الشديد بين الفرنسيين والانكليز والاسبان للحصول على عقود توريد أسلحة تبلغ قيمتها آلاف الملايين من الدولارات.

ومن المقرر أن يزور شيسون القاهرة في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. وفي حديثه لجريدة **السفير**، في ١٩٨١/١٢/٥، كاد وزير الخارجية الفرنسية أن يمزج بين ضرورة وحدة الموقف العربي حتى توجد «فرصة أكيدة للتفاوض» وبين أن المساهمة الفرنسية بالقوات الدولية في سيناء تستهدف تخفيف عبء «المشاكل الداخلية» عن كاهل مبارك.

وعلينا ألا ننسى بعد ذلك كله، الهجوم العام الذي شنته الجبهة الغربية على الاتحاد السوفياتي بمناسبة حوادث بولندا، وهو أمر هام ساعد، نوعاً ما، على طمس الخلافات بين اوروبا الغربية واميركا في مجالات عديدة، ومنها ما يتعلق بالشرق الأوسط.

الفارق الاوروبي

غير أن ما ذكر آنفا لا يعني الانطباق الكامل بين السياسة الاوروبية الغربية وبين الخط الاميركي. وكان المثال، البارز الأول هو الموقف الذي اتخذته اللجنة التنفيذية للسوق الاوروبية المشتركة من تركيا؛ إذ لوحت بارجاء معونتها البالغة ٦٥٠ مليون دولار لأنقرة. وأعلنت الدانمرك وقف مساعدتها المالية لتركيا، وكانت النرويج قبلها قد أرجأت منحتها اليها. والسبب المقدم لهذه التصرفات هو الاحتجاج على سجن رئيس الوزراء السابق **بولند أجاويد** والدفاع عن الديمقراطية التي قضى عليها الانقلاب العسكري التركي. غير أن للموقف انعكاسات أخرى، وذلك أنه قام في الوقت نفسه الذي بدأ فيه وزير الدفاع الاميركي زيارته لتركيا بحثا عن تقوية جيشها؛ وكأن توقيت الزيارة اتفق مع اثارة اليونان الزوابع ضد تركيا والقواعد الاميركية في أراضيها.

هذا فضلاً عن أن المجموعة الاوروبية قابلت، ببرود شديد، حملة أميركا «لمعاقبة» ليبيا. وفسرت جريدة **التايمز** شبه الرسمية في ١٩٨١/١٢/٩ الامتعاض البريطاني بهذا الصدد بالخوف من أن المقاطعة التجارية للجماهيرية سوف تثير الدول العربية المعتدلة مثل السعودية والاردن. وأشارت الجريدة الى الزيادة الكبيرة التي طرأت على الصادرات الاوروبية الى ليبيا، وأن نسبة هذه الزيادة، بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠، بلغت ٣٣٪ في ما يخص ايطاليا و٢٥٪ في ما يتعلق ببريطانيا، وهي قفزة هائلة دون شك. ثم وصفت العلاقات الليبية ــ البريطانية الحالية بأنها «ادفأ» مما كانت قبلا.

والأغلب أن عاملا آخر من العوامل التي جعلت الفارق الاوروبي يستمر، ألا وهو تجدد المظاهرات «السلامية» في اوروبا، ومنها الدانمارك (٣٣ ألف متظاهر)، وهامبورغ (٥٠ ألفا)، وبرن (٣٢ ألفا)؛ الأمر الذي يمثل عنصر ضغط هام على تصرفات الدول الاوروبية. وكذلك ــ والشيء بالشيء يذكر ــ المظاهرات التي استقبلت **باباندريو** في اثينا، في ١٩٨١/١٢/١٠، والتي كانت تهتف «خارج الناتو الى الأبد! اليونان ملك اليونانيين!». وعلقت جريدة **التايمز** في ١٩٨١/١٢/١١، بقولها: «ان المرارة العميقة التي يشعر بها اليونانيون، ازاء الغرب، قد أخذت تطفو على السطح هذه الأيام».

ولابد، على أي حال، من الاشارة الى بروز مواقف الحكومتين: النمساوية واليونانية، هذا الشهر أيضا عن باقي اوروبا الغربية. فقد كانت تصريحات كرايسكي أثناء زيارته لدول الخليج (٥ ــ ١٩٨١/١٢/٩) ناقدة لكامب ديفيد، وفيها يطالب الولايات المتحدة بالاعتراف بمنظمة التحرير، باعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع في الشرق الأوسط. وحمل لقاء كرايسكي ــ عرفات تأكيداً لهذا الموقف. وكذلك كانت زيارة رئيس م.ت.ف. لليونان (١٤ ــ ١٩٨١/١٢/١٦)، وهي الزيارة التي اختتمت ببيان يدين الضم الاسرائيلي للجولان،

ويعلن منح الصفة الديبلوماسية الكاملة لمكتب المنظمة في أثينا. هذا فضلا عن أن زيارة عرفات جاءت بعد أن أثار رئيس الوزراء اليوناني الجديد عدة مبادىء هامة في اجتماع حلف الأطلنطي، ومنها الاقتراح بتحويل البلقان إلى منطقة منزوعة السلاح النووي، والاعتراض على استخدام القوات الاميركية للقواعد العسكرية الموجودة في اليونان. والمعروف أن باباندريو سبق أن شبه دور اسرائيل في الشرق الأوسط بما تفعله قوة الاحتلال التركي بقبرص، وبأنه وثق علاقات حزبه بالنظم الحاكمة في كل من ليبيا وسوريا والعراق.

وفي هذا الصدد، من المهم أن نلاحظ أن بعض التعليقات الغربية (**الغارديان** ١٥/١٢/١٩٨١؛ **لوفيغارو** ١٧/١٢/١٩٨١) توحي بأن ثمة اتجاها لاستثمار موقف اليونان الخاص، وغيره من البلدان أيضا، من أجل إقامة «وساطة» تلعب «دورا مهدئا» بين اوروبا الغربية والشرق الأوسط. ويشار إلى أن زيارة شيسون لليونان، تحضيراً لزيارة ميتران القادمة، قد تستهدف هذا من بين ما تستهدفه. ولعل زيارة رئيس الوزارة الاسبانية لتونس، وقد انضمت اسبانيا الى السوق الاوروبية، حلقة أخرى في خطة «وساطة الوساطة» من باب آخر؟

وختاماً، يجدر الانتباه إلى أن الموقف الاوروبي ازاء ضم الجولان لم يختلف عن الموقف الاميركي إلا في حدة الكلمات هنا وهناك. بل لعل الولايات المتحدة اتخذت اجراء، وان كان بلا قيمة فعلية، هو تعليق الاتفاق الاستراتيجي بينها وبين اسرائيل، أما اوروبا الغربية، فلم تقم بأي إجراء سوى احتمال أن يؤجل رئيس الجمهورية الفرنسية، ميتران، زيارته لاسرائيل، وقد أرجىء اعلان هذا التأجيل إلى أن «تخف حملة الغضب الدولي (...) حتى لا تشعر تل ــ أبيب بأنها في عزلة» (**السفير**، ٢١/١٢/١٩٨١).

* * *

ركض أوروبا... إلى أين؟

خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢، اشتدت المخاوف الاوروبية من تأثير الأزمة الاقتصادية الاميركية المتزايدة، ومن مخاطر توثيق الارتباط بواشنطن ذات السياسة المتشنجة، فأكثرت الدول الاوروبية من المواقف المتضاربة والزيارات والاتصالات في كل صوب وكأن جهاز الضبط الداخلي فيها لم يعد متوازناً تماما. ونحاول، في الصفحات التالية، التقاط التباينات السياسية ازاء قضية الشرق الأوسط، بشكل خاص، مع الخروج عن هذا الاطار عند الضرورة.

وقفت أوروبا كتلة واحدة مع الولايات المتحدة في مجلس الأمن ضد المشروع العربي المطالب بمعاقبة اسرائيل على ضم الجولان (١٢/١/١٩٨٢). وكان الموقف الغربي يدعو سوريا الى التفاوض مع اسرائيل وكأن الجولان لم يعد أرضاً عربية بل اقليم متنازع عليه. وفي اليوم التالي مباشرة، أبلغت الدول الغربية الأربع (بريطانيا، فرنسا، هولندا، ايطاليا) اسرائيل بموافقتها على المشاركة في قوة سيناء، في الوقت الذي توقفت فيه أعمال إزالة المستوطنات الاسرائيلية في شبه الجزيرة. وتفادى البلاغ الاوروبي الاشارة الى بيان البندقية أو الى أي موقف خاص ازاء قضية الشرق الأوسط. وفي ٢٨/١/١٩٨٢، أبدت اللجنة السياسية للمجلس الاوروبي تمسكها بقرارها السابق القاضي بعقد اجتماعها القادم في شهر أيار (مايو) في القدس رغم احتجاج العديد من البلدان العربية على ذلك. وجدير بالذكر أن لاسرائيل وضع العضو المراقب في هذه اللجنة. وفي ٣١/١/١٩٨٢، وافقت اسرائيل رسمياً على اشتراك الدول الاوروبية في قوة سيناء بعد أن مارست اميركا ــ فيما قيل ــ ضغطاً عليها في هذا السبيل.

غير أن الوحدة الغربية هشة ومبنية على تناقضات داخلية، ظهرت بوضوح، في الموقف من الحكم العسكري في بولندا. ان الولايات المتحدة؛ اذ أدركت استحالة جر الدول الاوروبية الى التضامن معها في اتخاذ اجراءات انتقامية ضد الاتحاد السوفياتي، لجأت الى المساومة ورضيت بما صبرت عليه اوروبا وهو أن تصدر هذه نقداً جماعياً للكرملين. ويبدو من تعليق جريدة **فاينانشال تايمز** البريطانية في ١١/١/١٩٨٢، ان اقتناع الضمير الاوروبي لم يكن العامل الأساسي للدفع إلى هذا الموقف، بل الأهم منه مالوّحت به إدارة ريغان من تهديد باغلاق الأسواق الاميركية في وجه الصادرات الاوروبية من الصلب والبالغة ٣٠٠ مليون جنيه استرليني

سنويا تقريبا. وعلى أي حال، فمن الواضح أن الأمور بين الشركاء الأطلسيين لم تصفُ بعد ولن تصفو قريبا. ففي الأيام الأخيرة للشهر الذي نتابعه، علت الأصوات الرسمية وارتفعت لهجة المعلقين تحذر من أن الركود الذي دخلته اميركا اخيراً، واجراءات الحماية النقدية والتجارية التي تلجأ إليها، سوف تنعكس سلباً على الاقتصاد الاوروبي الذي يبشر له خبراؤه «بتحسن متواضع» في العام الجاري. ولذا لم تستجب اوروبا للضغوط الاميركية من أجل مقاطعة السوفيات اقتصادياً: ففرنسا، بعد المانيا، وقعت عقداً مع الاتحاد السوفياتي لمدة ٢٥ سنة (١٩٨٢/١/٢٣) تحصل بمقتضاه على ٨ مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي ابتداء من عام ١٩٨٤، عن طريق خط أنابيب يبدأ من سيبيريا ويخترق اوروبا كلها، ودور ايطاليا قريب في صفقة مماثلة.

غير أن الخلافات مع واشنطن لا تعني أن اوروبا الغربية ذاتها موحدة، بل لعل تناقضاتها الداخلية قد اشتدت في الفترة الأخيرة بفعل الأزمة العامة. فقد استمرت المعركة داخل مجلس السوق المشتركة حول مدفوعات بريطانيا في ميزانيتها، وحول دعم المنتجات الزراعية وخاصة الألبان، إذ تراكم في المخازن الاوروبية «جبل جبن» يشبه «جبل الزبد» الموجود في الولايات المتحدة. فثمة فريق من المزارعين يطالب بزيادة الأسعار بنسبة ١٦٪ في حين أن صناعيي الأغذية يتمسكون بألا تزيد أكثر من ٦٪. وبالاضافة إلى هذه المشاكل الكبرى، هناك مشاكل أخرى تعتبر أصغر وان لم تكن أقل حدة: مثل منع النرويج دول السوق من الصيد في منطقة بحرية تمتد إلى ٢٠٠ ميل من شواطئها (١٩٨٢/١/٤). كما أن مراقبي حسابات السوق المشتركة اكتشفوا فروقاً في صندوق نقديتها تبلغ مليون جنيه استرليني عما هو مسجل في الدفاتر وعجز المسؤولون عن تفسيرها (**فاينانشال تايمز**، ١٩٨٢/١/١١).

إن هذه الأوضاع تفسر ــ ولو جزئيا ــ ركض الرأسمالية الاوروبية لنيل جزء من الثروة العربية. واحدى الوسائل المتبعة في هذا هي المشاركة مع العرب أنفسهم. وفي العدد الصادر في أول هذه السنة، نشرت المجلة المتخصصة «مختارات اقتصادية عن الشرق الأوسط» (*MEED*، ١٩٨٢/١/١) بعض المعلومات عن هذه المشاركة في الميدان المصرفي. ومنها مثلا مصرف **أرسبنك** الذي وصل إلى مرتبة البنوك الكبرى في اسبانيا، ويملك أسهمه بنك الخارج العربي الليبي (٣٠٪) وبنك الكويت للتجارة الخارجية والمقاولات والاستثمار (٣٠٪) والحكومة الاسبانية مع البنك الاسباني الاميركي (٦,٦٦٪) وبنك «بلباو» (٦,٦٦٪) والبنك المركزي (٣,٣٣٪). ومما يذكر أن ارسبنك لعب دوراً كبيراً في جذب ٢٧٠ مليون دولار من الكويت والمانيا الغربية للاستثمار في أحد المناجم الاسبانية. كما أن لهذا المصرف أسهماً في مصرف **أرلابنك** القائم في بيرو والذي ينشط في عمليات استثمارية بأميركا اللاتينية. ويشترك في هذا المصرف الأخير (ارلابنك) كل من الجماهيرية الليبية والكويت والعربية السعودية واتحاد الامارات العربية.

وكانت بقية القائمة ذات مغزى. فالمصارف الليبية والكويتية والتركية مشتركة في البنك العربي التركي. ويحل اليونان محل تركيا في هذه المجموعة بالنسبة للبنك العربي اليوناني. وهناك أيضاً بنك الخليج الرياض في البحرين الذي يلتقي فيه مصرف الرياض السعودي **والكريدي ليونيه** الفرنسي. والبنك السعودي الدولي وفيه انصبة للمصارف السعودية والاميركية والاوروبية. والبنك العربي القاري (الجزائر وليبيا). والبنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (ليبيا والجزائر والامارات). والبنك السعودي الاسباني، الخ.

□ وينعكس اختلاف الأساليب في دخول الأسواق على المواقف السياسية. فقد لاحظ المراقبون هذا الشهر، مثلا، أن **بريطانيا** امتنعت الى جانب الولايات المتحدة عن التصويت في مجلس الأمن على المشروع الأردني لعقد اجتماع طارىء للجمعية العمومية بشأن الجولان في ١٩٨٢/١/٣٠. هذا في حين أن فرنسا وافقت على القرار مع التحفظ لأنها لن تساند أي نص يتضمن عقوبات لاسرائيل. وليست هذه هي المرة الوحيدة التي تقف فيها انكلترا موقفاً أقرب الى الخط الاميركي. ولعل الأمر يعود الى أن الدوائر السائدة في الاقتصاد البريطاني باتت تخشى المنافسة الاوروبية الآتية من منشآت أعلى تقنية وانتاجية. ومن اللفت للنظر أن بريطانيا ابتعدت

عن الشرق الأوسط بعض الشيء في الأسابيع الأخيرة في حين أن الدول الاوروبية القارية كانت تمطره بالزيارات والتصريحات. وقالت جريدة **التايمز**، في ٢٠/١/١٩٨٢، ان العلاقات بين انكلترا واسرائيل وصلت إلى مستواها الأدنى منذ جولة كارنغتون الماضية في المنطقة. وعلى العكس، قام وزير الخارجية البريطاني هذا بزيارة للشرق الأقصى حيث أصبحت أسواق تايوان نقطة جذب مغرية.

ففي السنة الماضية ١٩٨١، حلت السوق الاوروبية المشتركة محل اليابان بالنسبة للصادرات التايوانية، بزيادة ٣٠٪ عن ١٩٨٠. واشترت الجزيرة طائرات فرنسية وغواصتين من هولندا. كما أن هناك احتمالات لتوريدات نووية اوروبية الى تايوان ويعمل الألمان الغربيون، بنشاط، للحصول على عقودها.

□ **واليونان** أعلى النماذج حدة الآن للخلافات الاوروبية. فقد رفضت الحكومة اليونانية الاجراءات العقابية ازاء بولندا كما أعلن باباندريو أنه يبحث عن وضع خاص لبلده في السوق المشتركة نظراً لخصوصية بلده الاقتصادية (**الغارديان** ٤/١/١٩٨٢)، فالصناعة اليونانية عامة، مكونة من ١٣٠٠٠٠ منشأة صغيرة يعمل فيها، بالمتوسط، ٥,٥ ملايين عامل، فلا تستطيع دون حماية، التنافس مع منتجات الاحتكارات الضخمة في اوروبا الغربية. هذا بالاضافة إلى سياسة التأميم التي تخطط لها الحكومة اليونانية؛ والتي يبدو أن شركة النفط الاميركية **اكسون** ستكون من الأسماء الأولى المدرجة في قائمتها. ثم ان الخوف من تركيا يزيد موقف اليونان صلابة. وقد نقلت جريدة **لوفيغارو** الفرنسية في ٣/١/١٩٨٢ إشاعة تفيد أن الجماهيرية الليبية تقوم الآن بمساع حميدة بين البلدين لحل المسألة القبرصية حلا وديا. ولا ننسى أن لليونان علاقات خاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية...

□ وعلى الطرف الآخر، صرح أمين عام الجامعة العربية في بيروت، في ١١/١/١٩٨٢، أن الجامعة طلبت من تركيا التوسط بين العراق وايران لانهاء حربهما. ومن الملاحظ أن أنقرة أيضا، بعدت عن المسرحية التي أقامتها الحكومة الاميركية في «يوم التضامن» مع بولندا. وأصبح محتملا أن تعود المجموعة الاوروبية الى تقديم الإعانة المالية لتركيا بعد أن وعد وزير الخارجية التركية ــ أثناء زيارته الأخيرة لبروكسل ــ باعادة الديمقراطية في بلاده.

□ وبرزت **فرنسا** هذا الشهر بنشاط واسع ومتميز في منطقة الشرق الأوسط ــ فهذا وزير خارجيتها، كلود شيسون، يزور القاهرة بعد أديس ابابا، حيث أشار الاعلام الفرنسي الى احتمالات إعانة باريس لأثيوبيا.

وقد سبقت الاشارة الى الاتجاه الفرنسي لابراز مصر مبارك كزعيمة ممكنة في تسوية اوروبية للقضية الشرق ــ أوسطية. فمصر تأتي في المرتبة الثالثة بين البلاد التي تصدر فرنسا اليها منتجاتها (بعد الجزائر والعربية السعودية). وأشار المحللون إلى أن الشركات الفرنسية قد أحرزت نجاحات كبيرة في السنة المنصرمة في الأسواق المصرية، بفضل الدعم الذي وفرته لها حكومة باريس، كما أكدوا أن مبارك فتح الأبواب للاستثمارات الغربية بصورة أكثر مما فعله الرئيس السابق له (*MEED*، ١٨/١٢/١٩٨١).

ومن الملفت للنظر أن القاهرة استقبلت ثلاثة وزراء فرنسيين في آن واحد في الأسبوع الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. وعلى رأسهم شيسون الذي ألح في تصريحاته على أن الدول العربية يجب أن تبتعد عن الطريقين الأميركي والسوفياتي وتسير في طريق ثالث (هو الاوروبي بالطبع!). وهي الفكرة التي يقال ان الطرف المصري استقبلها باستحسان (**لوموند**، ٥/١/١٩٨٢). وأضاف شيسون: «ان لمصر وضعاً خاصاً في المنطقة [ونحن] نعلق أهمية كبيرة عليها». وان الحكومة الفرنسية «في حاجة إلى معرفة وجهة نظركم والاستفادة بخبرتكم في ما يتعلق بتطورات السلام في الشرق الأوسط». ولم يقع كلامه في آذان مغلقة، اذ دعا وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، بطرس غالي إلى «مبادرة اوروبية جديدة لإحلال السلام في الشرق الأوسط» وعبر عن رضاه لحضور مصر ــ بناء على طلبها ــ اجتماع القمة الفرنسية الافريقية التي عقدت في باريس في أواخر العام الماضي، كما قال ان مصر تتمنى الحصول على العضوية الكاملة في المجموعة الافريقية الفرنسية العربية (التي تضم المستعمرات الفرنسية السابقة) وكذلك الالتحاق بوكالة التعاون الثقافي والتقني القائمة في باريس والتي تضم ٣٣ دولة ناطقة

بالفرنسية.

أما وزير الدفاع الفرنسي هيرنو، الذي كان في القاهرة في الوقت نفسه فقد صرح بأن التعاون العسكري بين مصر وفرنسا في أحسن حال وأفضل صورة. وكرر كلام شيسون نفسه تقريباً بأن فرنسا حريصة على مساعدة مصر بسبب مركزها المتميز في الشرق الأوسط وإسهامها الفعال في السلام، ولأن فرنسا لاتستطيع أن تبني أي شيء في الشرق الأوسط دون مصر. ووافقت الحكومة الفرنسية على بيع ٢٠ طائرة ميراج ٢٠٠ (أحدث نموذج) بقرض قيمته ٥٧٠٠ مليون فرنك وبشروط تجعله أقرب إلى الهبة. وفي ١٩٨٢/١/٢٣، وصل إلى القاهرة رئيس الأركان الفرنسي على رأس وفد عسكري لاجراء مباحثات حول التعاون المصري الفرنسي في مجال استخدام الأسلحة الفرنسية وتصنيعها في مصر. ولكي ندرك أهمية العلاقة الجديدة بين مصر الرئيس مبارك وفرنسا ميتران، يحسن أن نقرأ، بعناية، افتتاحية جريدة **لوموند**، في ١٩٨٢/١/٥، المفعمة بالفرحة ونغمة الثقة بالمستقبل الوردي. إذ ورد فيها أنه: «يخيل الى المرء أنه عاد الى عهد الرئيسين ديستان والسادات **قبل** اتفاقيات كامب ديفيد... حيث كان من المستطاع القول ان البلدين استعادا روح العهود الخديوية التي كان فيها تحديث مصر وتحريرها يجدان التشجيع والمساندة من فرنسا».

وفي ١٩٨٢/١/٢٧، قال شيسون في مؤتمر صحافي: «إن موت السادات المفاجىء والصاعق جاء مثل البرق في سماء صافية (...) وحينما استطاع الرئيس مبارك تأكيد سلطته وانتهج الطريق الديمقراطي، كنا سعداء كثيراً».

لا عجب بعد ذلك ان كان هيغ قد وجد ــ كما يبدو ــ من الحكومة المصرية موقفا لم يستطع أن يقنع به بيغن رغم «مكوكه» المزدوج بين القاهرة والقدس المحتلة هذا الشهر...

وفي هذا الشهر أيضا، زار وزير التخطيط والبيئة الفرنسي الجزائر في ١٩٨٢/١/١٧، حيث تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الصناعي. وقدرت قيمة المشاريع الصناعية الجزائرية التي سوف تكلف فرنسا بعقودها بمبلغ ١٠ مليارات من الفرنكات.

ولكن الأهم من ذلك كانت الغزوة الفرنسية في السعودية بعد الاشاعة بأن المملكة سوف تدفع ثمن طائرات الميراج التي ووفق على توريدها لمصر. وكانت التحليلات (*MEED*، ٨١/١٢/١٨) قد أشارت قبل ذلك إلى أن الشركات الاميركية تخسر فرصا في السعودية بسبب أخطائها الاستراتيجية، ولأن الصورة السلبية عن العرب التي يقدمها الاعلام الاميركي تحدث رد فعل عند أصحاب الأموال السعوديين.

مَنْ يملأ الفراغ؟ في ١٩٨٢/١/٢٨ زار وزير الدفاع الفرنسي الرياض ووقع مع نظيره السعودي على عقود بناء بعض المنشآت البحرية وتوسيع اخرى. وهذا العقد تتمة لصفقة تسلح ضخمة تزود فرنسا السعودية بمقتضاها بفرقاطات صاروخية وسفن امداد وطائرات هليكوبتر بقيمة اجمالية مقدارها ٢,٥ مليار فرنك. وهو الثاني من نوعه، إذ سبقه آخر تم توقيعه في أواخر ١٩٨٠.

غير أن فرنسا تبذل جهوداً، لكي تظهر كصديقة للجميع في الشرق الأوسط، في الوقت نفسه الذي تتبع فيه سياسة أنانية خاصة، وان هذه الجهود توقعها في مواقف متناقضة وتعرضها للنقد الشديد والشكوك من جوانب كثيرة. ولقد قال شيسون في القاهرة: «ان القرارات الخاصة بضم الجولان تعطي أهمية خاصة للجلاء عن سيناء» وللمساهمة الفرنسية في القوة متعددة الجنسية، الأمر الذي أثار احتجاج سوريا. ونقلت إذاعة **صوت العرب** في القاهرة (١٩٨٢/١/١٢) أن دول الخليج تتشاور حول ضرورة اتخاذ موقف من فرنسا بعد هذا التصريح، بالاضافة الى تصريحاته السابقة عن تخلي فرنسا عن المبادرة الاوروبية.

وكذلك كان الأمر بالنسبة لزيارة ميتران لاسرائيل. فقد أجلت بعد ضم الجولان (١٩٨٢/١/٥). ولكنها لم تلغ بدعوى ضرورة الحوار مع اسرائيل من أجل السلام (**تصريح شيسون** في ١٩٨٢/١/٢٧). ويرتبط هذا الموقف المزدوج بالسياسة الفرنسية المزدوجة نفسها في الامم المتحدة؛ حيث أعلنت أن ضم الجولان باطل ولكنه ليس تهديداً للسلام (تصريح شيسون **للمنداي مورننغ**، ١٩٨٢/١/٢٥). واستقبال ميتران لفهد القواسمه ومحمد ملحم (١٩٨٢/١/١٩) تبعه افتتاحه، في اليوم التالي،

لمعرض «تحية الى موشي دايان» في باريس. والاهم من هذا كله هو التصريحات المتكررة (منها في ١١ ــ ١٩٨٢/١/٢٨) عن استعداد فرنسا لأن تلعب «دوراً أكبر» في لبنان أي لتحقيق المشروع الاميركي لفيليب حبيب بنقل المقاومة الفلسطينية من جنوب لبنان وإجلاء الجيش السوري.

وأخيراً، ففي النشاط الفرنسي المتشعب خلال هذا الشهر، نقطتان تستلفتان الأنظار ايضا. الأولى أن المفاوضات ما زالت مستمرة مع العراق حول إعادة بناء المفاعل الذي ضربته اسرائيل، إذ تصر فرنسا على الاكتفاء بتزويد العراق بوقود نووي ضعيف يتعذر استخدامه لأغراض عسكرية. والنقطة الثانية هي زيارة الرئيس الباكستاني ضياء الحق لبارس بغية بحث امكانية الحصول على المساعدة النووية الفرنسية، بعد أن وجدت الباكستان الأبواب موصدة أمامها من الدول الاخرى.

□ أما **ايطاليا**، ففي رأينا أنها تستحق اهتماما خاصا من العرَب المشتغلين بالتحركات الدولية، إذ قد تبين تطورات سياستها انها تحاول لعب دور، متمايز كحلقة وسطى، في قضية الشرق الأوسط.

فنذكر أن وزير الخارجية الايطالية، اميليو كولومبو، كان في المجلس الاوروبي في ١٩٨٢/١/٤ أشد الناس حماساً للموقف الاميركي من بولندا والسوفيات. وانه قام بجولة في المنطقة، هي الثانية له في الفترة الأخيرة، زار خلالها السعودية والاردن (٧ ــ ١٩٨٢/١/٩)، فعاد منها الى مجلس الوزراء الاوروبي يبلغهم أن ضم الجولان يهدد آفاق اعادة احياء **المشروع السعودي**، إلا أن المجلس أبدى شعوراً بعدم استطاعته اتخاذ أي اجراء قبل الانسحاب من سيناء في نيسان (ابريل) المقبل (**الغارديان**، ١٩٨٢/١/١٦).

وقد زار شامير روما في الأيام الأولى لهذا الشهر. ثم جاءها مبارك (١٩٨٢/١/٣٠) الذي اعتبر ايطاليا في مقدمة القوى المهتمة بقضية الشرق الأوسط. وأعلن عن شكره لايطاليا على اشتراكها في قوة سيناء، وقال ان هذا دليل على صداقتها القوية لمصر. وبهذه المناسبة، نقلت الصحافة أن المباحثات جارية بين ايطاليا ومصر حول صفقة من المعدات الحربية الايطالية، منها أجهزة دفاع جوي بقيمة ٤٥٠ مليون دولار وزوارق حربية وطائرات هليكوبتر.

وفي ١٩٨٢/١/٢٣، أعلن أن الجماهيرية الليبية وافقت على استئناف امداد ايطاليا بالنفط بعد توقف منذ مطلع عام ١٩٨١ الماضي. وبالمقابل، تساهم الشركات الايطالية في برامج التنمية الليبية في مجالات الصناعة والزراعة والمواصلات.

وبعد ذلك بأيام قليلة (١٩٨٢/١/٢٩)، تم اتفاق بين شركة الغاز الايطالية **سنام** التابعة للدولة وبين الهيئة السوفياتية المشرفة على الغاز السيبيري، وهو اتفاق ينتظر التصديق الحكومي لكي يصبح نافذاً.

□ وهذا الشهر، ظهر ايضا اسم **الفاتيكان** على لوحة الشرق الأوسط، وكان هذا بمناسبة زيارة شامير الذي لم يحصل على موافقة البابا على الاعتراف بالقدس عاصمة اسرائيل. ولكن يبدو أن شامير كان يستهدف من هذه الزيارة أمراً إعلامياً ذا أهمية أيضا، وهو أن يبين للكافة أن علاقات اسرائيل بالعالم المسيحي أمتن من علاقات المسلمين معه (**لوموند**، ١٩٨٢/١/٨).

□ وكانت مسألة القدس كذلك حجر عثرة في طريق سويسرا، إذ ان هذه الدولة ترفض اعتبارها عاصمة لاسرائيل. وقد ترتب على هذا الرفض إيقاف الاجراءات بالنسبة لعدد من الاتفاقيات التي يقضي البروتوكول أن توقع في مقر الحكومة. ومنها معاهدة تمت الموافقة عليها بالحروف الأولى عام ١٩٨٠ يسمح بمقتضاها للاسرائيليين أن ينقلوا الى اسرائيل استحقاقاتهم من التأمينات السويسرية على الشيخوخة والمرض.

□ وأخيراً، هذه **رومانيا** التي شرعت تلعب دور وساطة عن طريق **باسيل بونغان** المندوب الشخصي للرئيس شاوشيسكو. ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ زار بونغان اسرائيل، في حركة غامضة. وفي ١٩٨٢/١/١٦، التقى بونغان ببيغن لدعوته لزيارة رومانيا فقبل الدعوة. وأشارت الصحيفة القطرية **الراية** بهذه المناسبة إلى أن عددا من العواصم اتفقت على تكليف رومانيا باجراء الاتصالات التمهيدية بين الأطراف المعنية بقضية الشرق الأوسط لعقد مؤتمر دولي تبحث فيه التسوية الشاملة. ويذكر أن رومانيا هي الدولة الوحيدة في اوروبا الشرقية التي لم تقطع

علاقاتها الديبلوماسية مع اسرائيل، كما انها الدولة الأجنبية الوحيدة، عدا الولايات المتحدة، التي زارها بيغن (وكانت أول زياراته لها عام ١٩٧٧ بعيد وصوله الى الحكم). وقد لعب الرئيس شاوشسكو دوراً خاصاً في عام ١٩٧٧ في الإعداد «لمبادرة» السادات بزيارة القدس.

وأشارت جريدة لوموند (١٠ ـ ١٩٨٢/١/١١) إلى أن وفداً برلمانيا، وفيه بعض نواب كتلة ليكود الحاكمة، قد زار موسكو في نهاية كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١. وان السفير البلغاري في بخارست ـ قبل ذلك ـ قد دعا نظيره الاسرائيلي الى حفلة استقبال حضرها ديبلوماسيون عرباً وسوفيات. واستنتجت الجريدة أن الكتلة الاشتراكية تحرص على الحفاظ على حد من العلاقات مع اسرائيل.

وفي ١٩٨٢/١/٣١، ذهب باسيل بونغان إلى طرابلس حيث التقى بأمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي (وزير الخارجية)...

أ.ص.س.

انتفاضة القطاع وتضامن الضفة

طرأت على المناطق المحتلة عدة تطورات هامة أدت إلى دفع عجلة الانتفاضة الشعبية إلى الأمام، وكان من أبرز هذه التطورات: الهبة الجماهيرية في كافة مدن قطاع غزة وقراه. وقد اتخذت هذه الهبة، في البداية، طابعاً مطلبياً لنقابة الأطباء والصيادلة، ثم تطورت لتشمل كافة قطاعات الشعب الفلسطيني في القطاع؛ وذلك بعد أن أعلنت سلطات الاحتلال عن تعيين الحاكم العسكري للقطاع الجنرال يوسف لونتس حاكماً مدنياً. فمنذ أن أعلن عن بدء تطبيق الادارة المدنية في قطاع غزة، عبرت جماهير القطاع المحتل عن ردها المناسب في وجه هذه الخطوة الأخيرة؛ الأمر الذي زاد من فاعلية الانتفاضة وشموليتها في المناطق المحتلة ورسخ وحدة المصير بين الضفة التي ما زالت مستمرة بانتفاضتها، وقطاع غزة الذي انتقلت إليه بؤرة الأحداث منذ مطلع شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.

وقد شكلت انتفاضة قطاع غزة صدمة كبيرة لسلطات الاحتلال التي راهنت، في السابق، على أن الأوضاع في القطاع تختلف عن تلك التي في الضفة، خصوصاً وأن سلطات الاحتلال درجت، منذ سنوات، على الادعاء بأن الطريق ممهدة في قطاع غزة لتطبيق الحكم الذاتي فيه أولاً مدعية أنها قضت على المقاومة المسلحة في السبعينات، وبأنها نجحت في عزل القطاع عن الضفة، وبأن الاجراءات الادارية والاقتصادية والأمنية التي اتخذتها، منذ العام ١٩٧١، تساعد إلى درجة كبيرة على التحكم في مصير القطاع. إلا أن الهبة الشعبية الضخمة التي انطلقت شرارتها من نقابتي الأطباء والصيادلة، بدّدت أوهام الاحتلال وأثبتت أن المصير المشترك للضفة والقطاع يشكل الهم الأكبر لجماهير الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة.

وعلق يهودا ليطاني على انتفاضة القطاع بقوله: «... أن ما يحدث في غزة يشكل انعطافاً حاداً، فغزة لم تعد مدينة هادئة، فهذه المرة سارت الضفة الغربية وراء قطاع غزة».

وأضاف انه «لم يحدث في السابق أن يصل الأمر إلى الصدام كما حدث في مدينة رفح. وقد كانت حصيلة الصدام هذا مقتل شاب عربي وجرح آخرين، وفرض نظام منع التجول على مدن القطاع بأكملها، وإقامة الحواجز على الطرق ومنع دخول الصحافيين إلى القطاع ومخيمات اللاجئين الموجودة هناك (**هآرتس**، ١٣/١٢/١٩٨١).

الانتفاضة المطلبية والسياسية: كخطوة على طريق تطبيق الادارة المدنية أعلنت سلطات الاحتلال عن تطبيق القانون الضرائبي الاسرائيلي (ضريبة القيمة المضافة) على قطاع غزة المحتل، ثم أعقبت ذلك بتعيين حاكم مدني للقطاع، وهو الجنرال يوسف لونتس، قائد منطقة غزة، رئيساً للإدارة المدنية، وذلك بنفس الصفة والرتبة والدرجة العسكرية، لأن هذه هي الشروط التي

اشترطتها لقبول منصبه الجديد (دافار، ١٩٨١/١٢/٢). وبتاريخ ١٩٨١/١١/٢٥، داهم رجال الضريبة والجمارك عيادات خمسة عشر طبيباً في غزة واعتقلوا بعضهم. واتفق الأطباء المعتقلون على عدم الدفع مطلقاً وانتظار قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية بهذا الشأن. وأثناء التحقيق وجهت تهمة التحريض إلى الدكتور علي أبوعفش. وفي ١٩٨١/١١/٢٦، أجريت له محاكمة عسكرية سريعة قررت توقيفه لمدة أسبوع. وبعد انتهاء الأسبوع، واجه محكمة عسكرية أخرى قررت تغريمه بدفع ١٥ ألف شيكل مقابل الافراج عنه لمدة شهر، وكفالة بمبلغ أربعة آلاف شيكل أو حبسه لمدة شهر لحين محاكمته. ولكنه رفض التوقيع على الكفالة ورفض دفع مبالغ الضريبة، وأعلن عن استعداده للبقاء رهن الاعتقال (**الطليعة**، ١٩٨١/١٢/١٠).

وإثر هذه الأحداث اجتمعت الجمعية الطبية والادارة والهيئة العامة، بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٦، وقررت الاضراب المفتوح حتى تتحقق المطالب التالية:

ــ الافراج عن الدكتور علي أبوعفش بدون قيد أو شرط.

ــ رفض دفع الضريبة والمطالبة بإلغائها إلى حين صدور قرار المحكمة العليا الاسرائيلية، وعندها سيكون للأطباء وقفة بصدد القرار.

ــ تحسين مرتبات الأطباء وصيادلة المستشفيات.

ــ توظيف عدد من الأطباء الخريجين، خاصة وأن هناك أربعين وظيفة شاغرة لم يتم توظيف أطباء فيها (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ١٩٨١/١١/٣٠، استدعى الحاكم العسكري في غزة وخان يونس بعض الصيادلة إلى مقر الحكم العسكري وأمرهم بفتح صيدلياتهم وإلا سيتم فتحها بالقوة، ولكن الصيادلة رفضوا التهديد ورفضوا فتحها مؤكدين تمسكهم بالمطالب العادلة للجمعية. وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١، قامت قوات من الجيش الاسرائيلي بكسر أقفال الصيدليات وتركتها مفتوحة أمام المارة. وفي اليوم ذاته استدعى الحاكم العسكري الأطباء إلى مقره وقام بتهديد الأطباء المتعاقدين بشكل فردي بالفصل عن العمل، وعرض على عدد من الأطباء التوقيع على عريضة يعلنون فيها أنهم ضد الاضراب.

ولكن الأطباء أكدوا على وحدتهم وعدالة مطالب الجمعية ورفضوا الابتزاز ومحاولات كسر الاضراب (**القدس**، ١٩٨١/١٢/١). ورداً على هذا التهديد قررت الهيئة العامة للجمعية الطبية العربية ما يلي:

١ ــ الاعتصام في مقر الجمعية ابتداءً من صباح يوم ١٩٨١/١٢/١، ولمدة ٢٤ ساعة يومياً لجميع الأطباء والصيادلة الذي يعملون في المستشفيات والمستوصفات الحكومية، باستثناء الحالات الطارئة والولادة، وذلك حرصاً على مصلحة المواطنين.

٢ ــ قرر أطباء الوكالة الاضراب.

٣ ــ قرر الأطباء البيطريون الاضراب (**المصدر نفسه**).

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢، استدعى الحاكم العسكري أعضاء الهيئة الإدارية للجمعية الطبية وأخبرهم بما يلي: يقوم الأطباء بتعليق الاضراب، ومقابل ذلك يقوم هو بالافراج عن الدكتور علي أبوعفش، ولكن سيتم تقديمه للمحاكمة بعد شهر. وبالنسبة للضريبة، اقترح الحاكم العسكري أن لا يدفع الأطباء المبالغ المستحقة عليهم لمدة شهر، وبعد ذلك يدفعونها. أما عن تحسين الخدمات الصحية وتحسين رواتب الأطباء والصيادلة والموظفين أجابهم بأن ذلك يحتاج إلى المزيد من الوقت وسننظر فيه في ما بعد (**الطليعة**، ١٩٨١/١٢/١٠).

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٤، أُبلغ محمود الزهار، رئيس الجمعية الطبية، بفصله من العمل. ويوم ١٩٨١/١٢/٥، أرسل الحاكم العسكري بطلب كل من الدكتور أبو اياس والدكتور زين الدين للمقابلة في إطار الضغط على المضربين وفي محاولة لكسر الاضراب. وعلى ضوء محاولات السلطات هذه، توقف الأطباء عن الذهاب للاعتصام في المستشفى وأعلنوا الاضراب العام والاعتصام لمدة ٢٤ ساعة يومياً في مقر الجمعية الطبية (**المصدر نفسه**). وتضامناً مع الأطباء والصيادلة، أعلنت نقابة المحامين ونقابة المهندسين الاضراب المفتوح عن العمل والاعتصام يومياً، كل في مقر نقابته، كما أصدر الاتحاد العام للنقابات بياناً جاء فيه:

١ ــ ان الاتحاد العام للنقابات سيرسل برقيات إلى جميع الاتحادات العمالية العربية

والدولية بشأن الاضراب.

٢ ـ سيقوم النقابيون بالاعتصام في دار الاتحاد يومياً من التاسعة صباحاً وحتى السابعة مساء.

٣ ـ إرسال مندوبين للاعتصام مع الأطباء في مقر الجمعية الطبية.

٤ ـ توجيه انذار بإعلان الاضراب العام إذا لم تستجب السلطات للمطالب العادلة بإلغاء الضريبة وإطلاق سراح المعتقلين.

وأصدر الاتحاد العام بياناً آخر استنكر فيه فصل الإدارة المدنية عن العسكرية (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢، ساد مدينة غزة اضراب عام احتجاجاً على الإدارة المدنية التي شرع في تطبيقها يوم ١٩٨١/١٢/١، ووزعت بلدية غزة بياناً جاء فيه «... إن الاضراب سيستمر مدة يومين احتجاجاً على الإدارة المدنية، واحتجاجاً على معاملة السلطات السيئة لنقابة الأطباء». وعلق رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة، على المخطط الجديد بقوله: «ان الإدارة المدنية ليست إلا استمراراً للاحتلال تحت غطاء مدني... وان سلطات الحكم العسكري تتشدد في معاملتها لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف إرغام أصحاب المهن الحرة على ترك المنطقة». وطالب الشوا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٠١، ١ و١٩٨١/٢/٢، ص ١٦). ونتيجة لوقفة الأطباء والصيادلة الصامدة واستمراريتها، اتسع نطاق التضامن واكتسب مضامين جديدة عبر عنها بالاضراب الشامل الذي شهدته مدينة غزة وبشكل لم تعرفه منذ بضع سنوات. وتمشياً مع هذه الوقفة، ودعماً لها، انفجرت مظاهرات ومصادمات صاخبة تندد بالممارسات الاسرائيلية، ترفض الحكم الذاتي وإدارته المدنية وتعلن ولاءها لمطالب الشعب الفلسطيني وحقوقه العادلة بما فيها إقامة دولته الوطنية المستقلة (**الطليعة**، ١٩٨١/١٢/١٠).

وقد اتسع الاضراب الذي أعلنته مدينة غزة حتى وصل إلى مدينة رفح، وقد زاد من حدة التوتر هناك استشهاد شاب من رفح وجرح ثلاثة آخرين. هذا، إضافة إلى أن قوات الاحتلال منعت أقرباء الشاب من اخراج جثته من المستشفى لدفنها. كذلك وصل الاضراب إلى المعسكرات الوسطى وخان يونس ودير البلح، كما تعطلت الدراسة في المدارس، وقام الطلاب في مدن القطاع بمظاهرات احتجاجية واجهتها السلطات باعتقال مئات الطلاب وتقديمهم للمحاكمات الفورية وفرض الغرامات التي تراوحت ما بين خمسة ـ وعشرة آلاف شيكل على كل واحد منهم (**معاريف**، ١٩٨١/٢/٨).

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٨، وعلى أثر استمرار الاضراب واتساع موجة الاحتجاجات والمظاهرات، أعلنت السلطات العسكرية والادارة المدنية، القطاع منطقة عسكرية مغلقة ومنعت الصحافيين والمراسلين من دخوله، كما دفعت السلطات بقوات كبيرة من الجيش وفرضت «حراسة خاصة» في شوارع رفح تحسباً من وقوع مظاهرات أخرى أثناء تشييع جثمان الشاب محمود أبونحلة (**القدس**، ١٩٨١/١٢/٩). ورداً على هذه الاجراءات، انطلقت في رفح مظاهرة ضخمة قدر عدد المشاركين فيها بخمسين ألفاً. كما جرت مظاهرات أخرى في بيت حانون، وقد اشتبكت القوات الاسرائيلية مع المتظاهرين من الطلبة والطالبات؛ مما أدى إلى اصابة الطالبة صالحة سليمان العزازمة برضوض في رأسها نتيجة لضربها بالهراوات. وفي جباليا، جرت مظاهرة كمظاهرة رفح اشترك فيها الطلاب من جميع المدارس وسائر المواطنين، حدث خلالها اشتباك مع قوات الجيش (**المصدر نفسه**).

وعلى أثر تصاعد الاضراب والمظاهرات في غزة، قام الحاكم العسكري باستدعاء جميع أولياء أمور الطلاب وطلب منهم قيام كل أب بمنع ابنه من التظاهر، ولكن الطلبة والآباء خرجوا معاً في مظاهرة صاخبة، وكان الطلبة يحملون يافطات كتبوا عليها: «أطلقوا سراح المعتقلين، ارحلوا يا محتلين». وقد اصطدمت التظاهرة بمجموعة من الجيش قامت بمصادرة اليافطات واعتقلت عدداً من الطلاب (**الطليعة**، ١٩٨١/١٢/١٠). وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٩، وإزاء اتساع الانتفاضة وشموليتها، فرضت سلطات الاحتلال نظام منع التجول على مدينة رفح، وقد وصف أحد سائقي الصهاريج الاسرائيلية الموقف بقوله: «لقد أنقذت بأعجوبة من الجماهير الغاضبة التي هاجمتني عندما أردت تزويد محطة في وسط المدينة بالوقود...» وأضاف، أن جمهوراً كبيراً يقدر بالآلاف ظهر فجأة، وهو يردد وينشد شعارات

متطرفة ويرفع اليافطات». فاضطر السائق إلى الاختباء في مستودع المحطة (و.إ.إ.، العدد ٢٥٠٦، ٨ و ١٢/٩/١٩٨١، ص ٩).

وفي إطار حملة التضامن مع الأطباء والصيادلة واحتجاجاً على إجراءات السلطة القمعية، أعلن عمال منطقة «ايرز» الصناعية الاضراب لمدة ثلاثة أيام، كما التزم بالاضراب ما يقرب من عشرة آلاف عامل. كذلك أعلنت مجالس قرى الشرقية بمنطقة خان يونس الاضراب لمدة يومين (الطليعة، ١٩٨١/١٢/١٧). وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١٦، أعلنت المؤسسات والبلديات في قطاع غزة إنهاء الاضراب الذي أعلن منذ ثلاثة أسابيع، والذي اشترك فيه القطاع وبلدية غزة والمجالس القروية الأخرى ونقابة المحامين وجمعية المهندسين، والذي جاء إعلاناً لرفض الحكم الذاتي وتأييداً مطلقاً لاضراب الأطباء والصيادلة الذي أعلن احتجاجاً على ضريبة القيمة المضافة وعلى ممارسات رجال الجمارك والمكوس. وجاء في البيان الذي أصدرته البلديات والمؤسسات العامة، أنه نتيجة المشاورات التي تمت بينها وبين السلطة العسكرية تقرر إنهاء الاضراب تحقيقاً للصالح العام. وعلم أن الاتفاق الذي تم بين الطرفين يحقق مطالب «مرضية» لجميع فئات الشعب، ومن ضمن الاتفاق تجميد الاجراءات التي نجمت عن الاضراب بالنسبة للطلبة والتجار والصيادلة والأطباء وإعادة التقييمات في الضريبة والجمارك والمكوس (الشعب، ١٩٨١/١٢/١٧).

انتفاضة الضفة: استمرت انتفاضة الضفة الغربية ودخلت أسبوعها الخامس، احتجاجاً واستنكاراً لسياسة السلطات الاسرائيلية القمعية، وضد الادارة المدنية. وفي هذا الاتجاه جرت مظاهرة طلابية في رام الله، كما جرت مظاهرات مماثلة في أماكن أخرى من الضفة الغربية، بمناسبة مرور ذكرى يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، ذكرى قرار التقسيم (عل همشمار، ١٩٨١/١١/٣٠).

ففي رام الله، خرجت طالبات دار المعلمات بمظاهرة رفعن خلالها الأعلام الفلسطينية فوق مبنى دار المعلمات، مما حدا بقوات الجيش الاسرائيلي إلى استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرات وتفريقهن بالقوة، كما خرجت طالبات معهد المعلمات في الطيرة بمظاهرة صاخبة، وأقمن الحواجز وهتفن بالشعارات المعادية لاسرائيل. وفي قلنديا اصطدمت قوات سلطات الاحتلال مع المتظاهرين من طلاب المركز المهني، وقامت بتفريق المظاهرة بالقوة بعد أن استخدمت الغاز المسيل للدموع. كذلك تعرضت السيارات العسكرية الاسرائيلية للرجم بالحجارة في مخيمي الجلزون والدهيشة (المصدر نفسه).

وبتاريخ ١٩٨١/١١/٣٠، تعرضت سيارة باص عسكرية اسرائيلية إلى الرشق بالحجارة بينما كانت تمر في الشارع الرئيسي في رام الله، وعلى الفور حضرت قوات من الجيش الاسرائيلي وقامت باعتقال العشرات من المواطنين (القدس، ١٩٨١/١٢/١).

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١، قامت طالبات معهد المعلمات الحكومي في رام الله بالاشتراك مع طلاب معهد المعلمين بمظاهرة في شوارع المدينة احتجاجاً على إغلاق جامعة بيرزيت واستنكاراً لخديعة الإدارة المدنية. كما تظاهر طلبة مخيم الدهيشة، بعد أن أعلنوا الاضراب عن الدراسة، وقاموا برشق السيارات الاسرائيلية بالحجارة. وردت قوات الجيش الاسرائيلي بالقاء القنابل المسيلة للدموع واعتقلت بعض الطلاب بعد مطاردتهم في شوارع المخيم (الشعب، ١٩٨١/١٢/٢). وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٨، عاد وتظاهر في رام الله طلاب دور المعلمين وطلاب المدرسة الثانوية، وفرقتهم قوات الأمن بالغاز المسيل للدموع. وذكر مراسل الاذاعة الاسرائيلية، أن طلبة دار المعلمين رفعوا الأعلام الفلسطينية ورشقوا قوات الأمن بالحجارة. أما في نابلس، فقد أضربت البلدية تضامناً مع انتفاضة القطاع المحتل (و.إ.إ.، العدد ٢٥٠٥، ٧ و ١٩٨١/١٢/٨، ص ٥).

بلدية الناصرة تتضامن مع انتفاضة القطاع: بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣، أضربت بلدية الناصرة لمدة ثلاث ساعات تضامناً مع انتفاضة القطاع واحتجاجاً على تطبيق الادارة المدنية، وأذاعت بياناً استنكرت فيه تطبيق الادارة المدنية الذي يعني تثبيت الاحتلال (و.إ.إ.، العدد ٢٥٠٢، ٣ و ١٩٨١/١٢/٤، ص ١٢).

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٩، استمرت أعمال خرق النظام في الضفة الغربية، فرشقت السيارات العسكرية بالحجارة في كل من نابلس ومخيم الدهيشة، كما جرت مظاهرة طلابية في رام الله، وقد دخل الجنود إلى ساحة احدى المدارس لإنزال الأعلام الفلسطينية التي رفعها الطلاب (**معاريف**، ١٩٨١/١٢/١٠).

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١١، تظاهر عدد كبير من شباب نابلس حيث رفعوا الأعلام الفلسطينية. وأحرقوا إطارات السيارات في شارع الساقية. كما دعا أئمة المساجد فئات الشعب إلى الاستمرار في التضامن (**الطليعة**، ١٩٨١/١٢/١٧).

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١٢، قام طلبة معهد البوليتكنيك بالخليل بقذف سيارة عسكرية بالحجارة، وعلى الفور حضرت قوات من الجيش الاسرائيلي إلى مبنى المعهد، وقامت باطلاق القنابل المسيلة للدموع ومطاردة الطلبة الذين عادوا وقذفوا السيارات العسكرية بالحجارة. كما قام طلبة المعهد برفع العلم الفلسطيني على بناية المعهد. وقد استدعى الحكم العسكري الأستاذ ربحي أبوسنينة عميد المعهد وأجرى معه تحقيقاً حول الحادث (**الشعب**، ١٩٨١/١٢/١٣).

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١٦، تظاهر المواطنون العرب في مدينة أريحا وقاموا برفع الأعلام الفلسطينية وحرق الإطارات في الشوارع العامة. وفي منطقة رام الله قذفت احدى السيارات العسكرية بالحجارة، أما في قريتي يطة ودورا فما زالت المدارس مغلقة بسبب معارضة السكان تعيين مدراء، من قبل الحكم العسكري مقربين من مصطفى دودين (**هآرتس**، ١٩٨١/١٢/١٧).

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٤، أضرب المجلس البلدي والمحكمة الشرعية في الخليل عن العمل، وشاركت في الاضراب بلديات نابلس ورام الله والبيرة، وذلك احتجاجاً على استمرار القوات الاسرائيلية باحتلال مبنى مدرسة أسامة بن المنقذ في الخليل، وتأكيداً لرفض الحكم الذاتي واستنكاراً لمصادرة الأراضي العربية وإقامة المستوطنات الاسرائيلية عليها، واستنكاراً لقرار ضم مرتفعات الجولان (**القدس**، ١٩٨١/١٢/٢٥).

وقالت صحيفة معاريف: إن كتابة الشعارات المناهضة للاحتلال قد ازدادت في الضفة الغربية مؤخراً. وتكتب هذه الشعارات عادة على جدران المدارس والمساجد.

وقد كتبت شعارات ضد اسرائيل على جدران مدرسة في طولكرم، كما اعتقلت القوات الاسرائيلية أحد الشبان بتهمة حيازة كتب يحتوي على شعارات مناهضة للاحتلال (**معاريف**، ١٩٨١/١٢/٢٧).

حصيلة المواجهة: كانت حصيلة المواجهة التي جرت بين سكان المناطق المحتلة وقوات الجيش الاسرائيلي، خلال انتفاضة قطاع غزة المحتل وتضامن الضفة الغربية معه، ما يلي: إصابة ٧١ جندياً اسرائيلياً وتحطيم ٢٤ سيارة (١٣ جندياً في نابلس، ٨ في غزة، ٣ في الخليل، ١٠ في مخيم الدهيشة، ٧ في مدينتي رام الله والبيرة، ٣٠ في رفح. كذلك اعترفت سلطات الاحتلال بتحطيم ٢٢ سيارة عسكرية بحجارة المواطنين وباحراق سيارتي جيب و ١٠ سيارات في خان يونس، سيارتين في الخليل، ٥ سيارات في الدهيشة، ٥ سيارات في رفح، إضافة إلى إحراق سيارتي جيب في رفح) (**الدستور**، عمان، ١٩٨١/١٢/١٠).

روابط القرى: في أعقاب تزايد حملة اغتيالات الشخصيات المؤيدة للاحتلال والتي كان آخرها اغتيال يوسف الخطيب، رئيس رابطة قرى رام الله، بعث رؤساء روابط قرى رام الله والخليل وبيت لحم ببرقية إلى كتلة الليكود في الكنيست، طالبوا فيها بالعمل لضمان النظام وتوفير الحماية الأمنية للمواطنين الذين يرغبون بالعيش بسلام في الضفة الغربية وقطاع غزة. وجاء في البرقية: «أن الجماعات المتطرفة تؤمن أن السلام لن يتحقق في ظل الارهاب وأعمال التحريض. وبناء عليه، يجب العمل لوضع حد لنشاطات هذه الجماعات المتطرفة». وبعد دراسة البرقية، قررت كتلة الليكود إجراء اتصالات مكثفة مع رئيس الحكومة ووزير الدفاع، كما تم تفويض عضو الكنيست أمل نصر الدين بمهمة الاتصال برؤساء هذه الروابط والعمل على تقوية العلاقات معهم من أجل تحقيق رغباتهم (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٧، ٢٧ و ١٩٨١/١١/٢٨، ص ٩).

وأفادت مصادر مطلعة أن مناقشة جرت في نهاية الأسبوع الماضي في وزارة الدفاع، شاركت فيها كافة الأوساط العاملة في المناطق المحتلة تقرر

في أثرها الاستجابة لطلب مصطفى دودين وبشارة قمصية بالسماح لرجال روابط القرى بإقامة جماعات تحمي الشخصيات الرئيسية في روابط القرى (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٨، ٢٩ و ١٩٨١/١١/٣٠، ص ١٢).

وأثناء تشييع جنازة الخطيب، ظهر دودين وقمصية وهما محميان بحراس يحملون مسدسات وبنادق، أما الآن فسوف يتم توسيع دائرة المسلحين حيث يكون بامكانهم تشكيل قوة فعلية. وعلقت مصادر مطلعة على هذا الوضع بقولها: «يرمي وزير الدفاع من تلك السياسة إلى التأكيد أن اسرائيل ستدعم الأوساط المعتدلة... ومن سيوافقون على الانخراط في الإدارة المدنية، وعلى النقيض من دعم الأوساط المعتدلة... أمر وزير الدفاع الإدارة المدنية والجهاز العسكري بتشديد قبضتهما ضد الأوساط المتعاونة مع منظمة التحرير الفلسطينية» (**المصدر نفسه**). وقد رحب دودين بقرار وزير الدفاع الرامي إلى تسليح رجال روابط القرى بقوله: «إننا نرحب [بالقرار] ذلك لأننا طلبنا تزويدنا بالسلاح لحماية أنفسنا». وأضاف مهدداً متوعداً: «أن أولئك الذين يرفعون الشعارات الوطنية لقتل الأبرياء لن يجدوا الحماية في منطقتنا» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٩، ١١/٣٠ و ١٩٨١/١٢/١، ص ٥).

كذلك عقدت أوساط أمنية رفيعة المستوى جلسة برئاسة وزير الدفاع بحثت فيها أمر تشجيع رجال روابط القرى وأوساط أخرى في الضفة الغربية مقربة من الحكم العسكري. وقد تقرر إعطاء قروض وهبات لرجال روابط القرى لشراء سيارات جيب وأجهزة اتصال لرؤساء روابط القرى. كما تقرر أيضاً إعطاء رجال روابط القرى قطعاً إضافية من السلاح للدفاع عن أنفسهم (**هآرتس**، ١٩٨٢/١/١).

وأشار مراسل هآرتس أنه منذ حزيران ١٩٦٧ قامت السلطات العسكرية بتوزيع بعض قطع السلاح، مسدسات في الأساس، على نفر من السكان المحليين مقربين من الحكم العسكري، لهذا ليس هناك تجديد كبير في قرار تزويد روابط القرى بالمزيد من قطع السلاح. وكما هو معروف فإن رئيس بلدية الخليل السابق الشيخ محمود علي الجعبري وأبناءه وحراسه استلموا السلاح من الحكم العسكري (**المصدر نفسه**).

ومن أجل دعم روابط القرى وتشجيعها، اجتمع عضو الكنيست أمل نصر الدين (الليكود)، يوم ١٩٨١/١٢/٢، إلى مصطفى دودين، الذي زار الكنيست، كذلك حضر هذا الاجتماع عضو لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست يوسف روم. وقد بحثت وسائل دعم العناصر المعتدلة في الضفة الغربية وتشجيعها، كما بحث مستقبل الحكم الذاتي. وسينقل عضو الكنيست أمل نصر الدين مضمون هذه المقابلة إلى رئيس الحكومة (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٠١، ٢ و١٩٨١/١٢/٣، ص ١٦).

اختيار خلف للخطيب: تزايد التوتر بين رجال روابط القرى وأهالي الضفة الغربية المعارضين لهم، وذلك في أعقاب النشاط الاستفزازي الذي قام به اثنان من أبناء الخطيب في قرية بلعين ضد إحدى العائلات في القرية واتهامهم لاثنين من أبناء عائلة سمارة بمقتل والدهم يوسف الخطيب؛ حيث دخل أبناء الخطيب منزل العائلة المذكورة بصورة استفزازية، وهما يتجولان في القرية بشكل استعراضي مبرزين السلاح الذي بحوزتهما ومعلنان عن عزمهما على تصفية أحمد ومحمود سمارة (**هآرتس**، ١٩٨١/١٢/٧).

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٦، قدم مواطنون من الضفة الغربية شكاوى تفيد أن أعضاء في روابط القرى المرتبطة بالحكم العسكري استخدموا السلاح الذي بحوزتهم. كذلك قال بعض أعضاء بلدية بيت لحم أن أحد أفراد رابطة قرى بيت لحم أطلق النار أمام مقهى في المدينة لإخافة الذين أهانوه (**المصدر نفسه**).

وقد جرى في مقر رابطة قرى رام الله احتفال بمناسبة تسلم جميل يوسف الخطيب رئاسة الرابطة خلفاً لوالده. وحضر الحفل كل من مصطفى دودين وبشارة قمصية اللذين قالا أنهما سيردان بحرب ضروس ضد الذين سيحاولون التعرض لروابط القرى ثانية (**عل همشمار**، ١٩٨١/١٢/٨). وأفادت وسائل الأعلام أن جميع محاولات السلطات لإقامة المزيد من روابط القرى قد باءت بالفشل. وفي هذا المجال، أعرب رئيس بلدية طولكرم حلمي حنون ومخاتير ووجهاء ورؤساء المجالس القروية في اللواء عن رفضهم المطلق لمخطط تشكيل رابطة قرى في منطقة طولكرم.

وكانت السلطات الاسرائيلية قد طلبت من المخاتير وأعضاء المجالس القروية تقديم عرائض واستدعاءات للمطالبة بانشاء رابطة قرى طولكرم. ولكن هذا الطلب قوبل برفض جماعي قاطع. والجدير بالذكر أن لواء طولكرم يضم ٧٠ مجلساً قروياً ومختاراً (الشعب، ١٨/١٢/١٩٨١). كما أذاعت بلدية جنين وبعض المؤسسات الوطنية في المدينة وعدد من قرى القضاء بياناً ضد إقامة رابطة قرى في المنطقة مرتبطة باسرائيل. وجاء في البيان أن تلك الروابط أقيمت من أجل شق صفوف أبناء الشعب الفلسطيني وزرع التفرقة بين القرويين وسكان المدن. وقد إنضمت إلى هذا البيان رابطة تسويق المزروعات التي ينتمي إليها العديد من قرى القضاء (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٣٣، ١٤ و ١٥/١/١٩٨٢، ص ٥).

الادارة المدنية وتسهيلات ميلسون: تجري، في المرحلة الحالية، الاجراءات التمهيدية لربط الإدارة المدنية في المناطق المحتلة بوزارة الداخلية الاسرائيلية، واتخاذ مثل هذه الخطوة ينسجم مع السياسة الاسرائيلية العامة تجاه المناطق المحتلة، كما أنها تشكل النهاية الطبيعية للاجراءات التي اتخذت ابتداءً بالمصادرة وانتهاء بإقامة المدن الاستيطانية ومد شبكات الطرق والمياه والكهرباء الاسرائيلية داخل المناطق المحتلة. وجدير بالذكر أن وزير الداخلية الاسرائيلي يوسف بورغ هو المسؤول عن محادثات الإدارة الذاتية مع مصر على اعتبار أن هذه الإدارة هي أمر داخلي اسرائيلي. وتلفت بعض الأوساط الاسرائيلية الانتباه، إلى أن تأجيل تنفيذ قرار ربط الإدارة المدنية بوزارة الداخلية الاسرائيلية وإبقائها مؤقتاً مع وزارة الدفاع الاسرائيلية يعود لعدة أسباب، أهمها رفض المواطنين لهذه الإدارة والرغبة في اتباع أكثر من وسيلة لتثبيتها وعدم الرغبة في احراج الرئيس المصري الجديد حسني مبارك.

وتشير جميع الدلائل إلى أن تشكيل الإدارة المدنية يعتبر الخطوة قبل النهائية لإعلان ضم الضفة والقطاع رسمياً ونهائياً إلى اسرائيل، وهذا ما يجري الأعداد له في المرحلة الحالية (هآرتس، ٢٩/١/١٩٨٢).

وفي إطار فصل الصلاحيات العسكرية عن المدنية في المناطق المحتلة، عين اليوم وزير الدفاع أرييل شارون رحابيا فاردي منسقاً للنشاطات في المناطق. وهذه هي المرة الأولى التي يتسلم فيها هذا المنصب رجل مدني.

وجاء التعيين بناء على قرار شارون القاضي بفصل الصلاحيات العسكرية والمدنية في المناطق المحتلة.

وفي قضاء رام الله، جرى اليوم أيضاً فصل بين الصلاحيات العسكرية والمدنية وعهد بالمجالات السياسية هناك إلى بنحاس لنداو. كما جرى فصل بين الصلاحيات في قضاء الخليل (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٣٩، ٢١ و ٢٢/١/١٩٨٢، ص ٧).

صلاحيات الإدارة المدنية: صدر عن الجنرال أوري أور قائد قوات الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية بتاريخ ٨/١١/١٩٨١ الأمر العسكري رقم ٩٤٧ بشأن إقامة الإدارة المدنية.

وحسب الأمر الجديد، تتحدد صلاحيات الإدارة المدنية على النحو التالي:

١ ــ قائد قوات الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية يأتي في قمة الهرم الوظيفي، يليه رئيس الإدارة المدنية الذي يعينه القائد، ورئيس الإدارة يستطيع في نطاق الصلاحيات المخولة له تعيين موظفين في إدارته المدنية.

٢ ــ صلاحيات الإدارة المدنية محددة في المنشور بإمداد وإدارة الخدمات العامة وأما الصلاحيات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، بما فيها الصلاحيات المتعلقة بالسجن، مصادرة الأراضي، الجسور، الإقامة، مصادر المياه، التصدير والاستيراد، قوانين الدفاع والطوارىء، الاعتقال والتحقيق، الخ، فقد بقيت في يد قائد قوات الجيش الاسرائيلي في المنطقة.

٣ ــ صلاحية الإدارة المدنية هي في المتابعة والعمل بالمناشير والأوامر العسكرية المرفوعة سابقاً، وليس من صلاحية الإدارة تغيير ذلك أو إلغائه.

وتنحصر صلاحياتها التشريعية في إصدار أوامر ذات طابع ثانوي أو هامشي على أن لا تمس ما سبق وأصدره الحاكم العسكري وما يصدره مستقبلاً.

٤ ــ الموظفون المعينون من قبل رئيس الإدارة المدنية يخضعون لرقابة صارمة من قبله، ثم

لرقابة صارمة من قِبل قائد قوات الجيش في المنطقة، الأمر الذي يجعل عمل موظفي الإدارة المدنية، مدراء التربية والصحة والعدلية شبيهاً بعمل دائرة الاجراء في المحكمة التي تنفذ ما يقرره القضاة دون حاجة للاقتناع وبالتالي تقديم اعتراض أو إجراء تعديل أو إضافة.

أما البروفيسور مناحم ميلسون، فيأمل أن تنجح خطواته الأولى، حيث يواصل معاملة الزعماء والسكان بشكل حسن وبخاصة أولئك البعيدين عن م.ت.ف. وليس بالضرورة أن يكونوا معادين لها.

ويقوم ميلسون بزيارة القرى والمدن والمؤسسات المختلفة، ويصغي إلى شكاوى البعض من الضرائب، ويوافق على إقامة شركات تعاونية للتسويق التجاري، كما يعيد بعض المبعدين، ويجمع شمل بعض العائلات ويسمح ببناء البيوت التي نسفت، ويسمح بفتح الحوانيت التي أغلقت (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٢٩، ١٠ و١١/١/١٩٨٢، ص ٩).

وفي هذا الاتجاه، قرر رئيس الإدارة المدنية إلغاء قرار إبعاد عبدالرزاق عودة من سكان مدينة رام الله وأحد كبار الأعمال في الأردن واتحاد الامارات العربية في مجال الإسكان. وكان قد أبعد قبل ست سنوات لاتهامه بالتحريض (دافار، ٢٣/١٢/١٩٨١).كما أبلغت السلطات المختصة عائلة أحمد علي عريقات بقرارها السماح له بالعودة إلى مدينته طولكرم في أي وقت يراه مناسباً. وعريقات أيضاً كان قد أبعد في العام ١٩٦٩ لأسباب سياسية (القدس، ٢٨/١٢/١٩٨١).

وعلم أيضاً أن الجهات العسكرية المختصة تبحث امكانية اعادة حوالي ثمانية أشخاص، إلى الضفة الغربية، من بين الذين أبعدتهم السلطات العسكرية في السابق بسبب قيامهم بنشاطات سياسية (الشعب، ٣٠/١٢/١٩٨١). كما وافقت سلطات الاحتلال على عودة المواطنة بشرى الأدهم من نابلس وهي معلمة كانت قد أبعدت في العام ١٩٦٩ إلى الأردن. كما وسمحت السلطات للدكتور عدلي الدلال بزيارة الضفة الغربية لمدة أسبوع، وذلك للاشتراك في تشييع جثمان والده. وكان الدكتور الدلال قد أبعد في العام ١٩٧١ (يديعوت أحرونوت، ٦/١/١٩٨٢).

وفي إطار هذه التسهيلات قررت السلطات في الضفة الغربية السماح لأصحاب البيوت التي هدمت لأسباب أمنية بإعادة بنائها، كما قررت السماح لأصحاب المحلات التي أغلقت للأسباب نفسها بإعادة فتحها. وقالت إذاعة اسرائيل أن مناحم ميلسون أصدر تصاريح بهذا الشأن لأصحاب البيوت والمحلات في الخليل وطولكرم (الفجر، ٢٨/١٢/١٩٨١). كذلك تقرر إعادة فتح جامعة بيرزيت بعد أن استدعى الحاكم العسكري رئيس الجامعة غابي برامكي ونائبة رمزي ريحان وحذرهما من مغبة الاتصال مع الرئيس السابق الدكتور حنا ناصر، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو اللجنة الثقافية التي تعالج شؤون الثقافة العليا في المنظمة (دافار، ٣/١/١٩٨١).

وفي الاتجاه نفسه، قام مناحم ميلسون، رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية يرافقه حاكم مدينة نابلس العسكري وبعض المستشارين وضابط القيادة بزيارة جمعية المركز الاجتماعي الخيرية، كما زار بعد ذلك جمعية الهلال الأحمر، حيث اجتمع مع حاتم العنبتاوي، رئيس الجمعية وفي كلا الزيارتين تبرع ميلسون بمبالغ مالية. كما زار الغرفة التجارية، حيث اجتمع مع ظافر المصري رئيس هيئة الغرفة (القدس، ٦/١/١٩٨٢).

ومن جهة أخرى، أعلن كافة رؤساء بلديات الضفة الغربية، يوم ٣١/١٢/١٩٨١، بشكل واضح عبر بيان نشر في الصحف، أنهم يشجبون بشدة الإدارة المدنية ويؤكدون على أنهم لن يتعاونوا معها ولا مع ممثليها. وأشار رؤساء البلديات بوضوح، أنهم سيرفضون اللقاء في المستقبل أيضاً مع ممثلي الإدارة المدنية.

كما صرح رؤساء البلديات وبشكل علني أيضاً، على أنهم يعارضون كافة الاجراءات التي نفذتها السلطات الاسرائيلية في الضفة الغربية (مثل هدم المنازل وإغلاق الصحف اليومية وغيرها من الاجراءات الأخرى) وأنه في نظرهم لا فرق بين الحكم المدني والحكم العسكري، وانهم سيواصلون نضالهم إلى أن تقام دولة فلسطينية مستقلة بقيادة م.ت.ف. (هآرتس، ١/١/١٩٨٢).

مشاركة اليسار الاسرائيلي: تزايدت، في الآونة

الأخيرة، ظاهرة قيام عدد من الاكاديميين والشخصيات الاسرائيلية الليبرالية بالاحتجاج ضد سياسة الحكم العسكري وهجمته القمعية على المناطق المحتلة بصورة عامة، والمؤسسات التربوية بصورة خاصة، وقد عبر عن السخط بالتظاهرات وتوزيع المنشورات وإقامة الندوات وبرقيات الاحتجاج، كما بدأت هذه الظاهرة تأخذ أشكالاً تنظيمية عبرت عن نفسها باللجان، «كلجنة التضامن مع جامعة بيرزيت» و «لجنة حقوق الانسان»، الخ. واستمراراً لنشاطات هذه اللجان، عقد في الجامعة العبرية في القدس اجتماع تضامني مع جامعة بيرزيت نظمته جماعة كامبوس اليسارية بحضور عدد من طلاب بيرزيت (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٤، ٢٤ و٢٥/١١/١٩٨١، ص ١٠).

وبتاريخ ٢٨/١١/١٩٨١، قام حوالى ٢٠٠ شخص من رجال اليسار الاسرائيلي بمظاهرة في رام الله احتجاجاً على اغلاق جامعة بيرزيت، وعملية نسف البيوت في الآونة الأخيرة. وقد احتشد حول المظاهرة المئات من المواطنين العرب الذين أخذوا يشجعون المتظاهرين الاسرائيليين.

وقد اصطدمت المظاهرة برجال حرس الحدود الذين فرقوا المظاهرة بالقوة. وعلق مراسل هآرتس على عملية تفريق المظاهرة، بأنها لم يسبق لها مثيل منذ الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة (**هآرتس**، ٢٩/١١/١٩٨١).

وبتاريخ ٢٩/١١/١٩٨١، قام اليساريون الذين تظاهروا في اليوم السابق في رام الله بهتافات احتجاجية أمام منزل مناحم ميلسون. كما عقدوا اجتماعاً في تل ـــ أبيب طالبوا فيه باطلاق سراح ستة من رفاقهم ظلوا رهن الاعتقال (**عل همشمار**، ٣٠/١١/١٩٨١).

وقد أثارت ظاهرة حركات الاحتجاج هذه بين صفوف الاسرائيليين مخاوف لدى السلطات، إذ ذكرت الاذاعة أن «قوات الأمن تنظر بخطورة إلى هذه التظاهرة التي نظمت على حد قول مصادر عسكرية لتحريض الشعب العربي، فقد أقام المتظاهرون الحواجز ولم يمتثلوا للأوامر التي وجهت إليهم لترك المكان». وقد قال أحد أعضاء لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت، أنهم سيواصلون احتجاجاتهم ضد إغلاق جامعة بيرزيت وأضاف: «لن يردعنا الغاز ولا الهراوات... والمشكلة هي كيف يمكن تجنيد عدد أكبر من الأشخاص من داخل اسرائيل للمطالبة بفتح جامعة بيرزيت ومعارضة سلسلة أعمال الاضطهاد في المناطق المحتلة، ومن أجل ممارسة ضغوط على الحكومة وعلى الحكم العسكري لوقف هذه الأعمال» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٨، ٢٩ و ٣٠/١١/١٩٨١، ص ١١). وبتاريخ ٦/١٢/١٩٨١، اجتمع في جامعة تل ـــ أبيب نحو ٦٠٠ طالب جامعي ومحاضر من أعضاء مجموعة كامبوس للاحتجاج ضد أمر الاغلاق الصادر بحق جامعة بيرزيت.

فقد ذكر المتحدثون أن اغلاق جامعة بيرزيت جرى لاعتبارات سياسية وليس لاعتبارات أمنية، وأنه جزء من سياسة جديدة هدفها وضع حد للمعاملة الليبرالية إزاء الضفة الغربية.

ومن ناحية ثانية، ذكر قائد منطقة رام الله أن إغلاق الجامعة لفترات قصيرة لم يعط نتائجه. لذا، قرر الحاكم العسكري العام أن لا خيار أمامه سوى إغلاق الجامعة لفترة طويلة (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٠٤، ٦ و٧/١٢/١٩٨١، ص ١٠). وبتاريخ ٩/١٢/١٩٨١، أعلن أعضاء لجنة التضامن اليهودية مع جامعة بيرزيت في مؤتمر صحافي عقد في تل ـــ أبيب، أنهم سيتظاهرون يوم ١٤/١٢/١٩٨١، ضد أريئيل شارون. وأضافوا أن شارون بحكم منصبه مسؤول عن إغلاق جامعة بيرزيت، وطالما أن هذه الجامعة مغلقة فعليه أن لا يظهر في جامعة اسرائيلية. وكان من المقرر أن يظهر شارون في جامعة تل ـــ أبيب في معهد الدراسات الاستراتيجية في ذلك اليوم.

ومن جهة أخرى، نشرت ثلاث مجموعات اسرائيلية رسائل علنية تدعو للاعتراف بـ م. ت. ف. وإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة اسرائيل، ووقف الممارسات القمعية في المناطق المحتلة (**دافار**، ١٠/١٢/١٩٨١).

وفي الاتجاه نفسه، ازدادت موجات الاحتجاج في الجامعات الاسرائيلية ضد إغلاق جامعة بيرزيت الذي تم بأمر من الحكم العسكري في الضفة الغربية. وقد عقدت ندوة صحافية قدم فيها أعضاء لجنة التضامن تقريراً عن نشاطاتهم الأخيرة وعن مشاريعهم الخاصة بهذا الموضوع. وعلم أن لجنة التضامن شكلت في الرابع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وهو اليوم الذي

أغلقت فيه جامعة بيرزيت لمدة شهرين لاعتبارات سياسية. هذه اللجنة مشكلة بمعظمها من محاضرين وطلاب يهود وعرب، أعضاء في حزب مبام وشيلي وراكح ومتسبين وآخرين غير حزبيين. وليس لهذه اللجنة برنامج مكتوب (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٠٧، ٩ و١٠/١٢/١٩٨١، ص ٧). وقالت الدكتورة تامي رينهارت، المحاضرة في كلية الآداب في جامعة تل ــ أبيب، أنها كمحاضرة في الجامعة تشعر أنها لا تستطيع السكوت ما دامت الجامعة الشقيقة مغلقة، وهذا هو شعور كثير من المحاضرين في الجامعة، كما أن هذا هو شعور الطلاب المتعاونين في هذا الموضوع. وأضافت: إذا كانوا يمارسون اليوم ضغوطاً على جامعة في أرض محتلة فلا شك في أن المجتمع الذي يغلق جامعة، ويخشى المثقفين، سيستعمل السلاح ضد نفسه في نهاية الأمر (**المصدر نفسه**). وبتاريخ ١٤/١٢/١٩٨١، تظاهر أكثر من ألف شخص في جامعة تل ــ أبيب ضد إغلاق جامعة بيرزيت، وضد وزير الدفاع شارون المسؤول عن السياسة المتبعة في الأراضي المحتلة. وقد نظمت المظاهرة اللجنة الاسرائيلية للتضامن مع جامعة بيرزيت وخرجت ضد السياسة القمعية للقبضة الحديدية المتبعة في المناطق المحتلة، مثل نسف البيوت والعقاب الجماعي الذي تحول إلى ظاهرة يومية (**عل همشمار** ١٥/١٢/١٩٨١). وبتاريخ ٢/١/١٩٨٢ تظاهر أعضاء لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت في الخليل، وأعلنوا أنهم سيوسعون من نشاطاتهم حتى تشمل عدة مجالات أخرى يعاني منها المواطنون العرب (**دافار**، ٣/١/١٩٨١). كذلك، نشرت، بتاريخ ٢٤/١١/١٩٨١، رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في اسرائيل بياناً ضد سياسة الحكم العسكري المتمثلة بنسف بيوت عائلات الأولاد الذين يتهمون بارتكاب تجاوزات وقالت الرابطة أن هذا ليس عقاباً دون محاكمة فحسب بل أنه عقاب جماعي يسبب معاناة كبيرة للأبرياء (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٤، ٢٤٠ و٢٥/١١/١٩٨١، ص ١٦).

موقف الصحافة الاسرائيلية: عالجت الصحافة الاسرائيلية أحداث المناطق المحتلة كاشفة زيف ادعاءات شارون وميلسون، مؤكدة على حتمية فشل الاحتلال بجميع صوره وأشكاله. فعالج هذا الموضوع موشي حزاني بقوله: «...اننا نطرح دائماً التصورات المتعددة حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ونردّد، بين فترة وأخرى، عبارات حول وجود الفئات العربية المستعدة للتعاون مع اسرائيل بشأن الحكم الذاتي والإدارة المدنية، ونحاول أيضاً أن نقنع أنفسنا بأن لنا أكثر من موطىء قدم في الضفة الغربية، ونشير إلى وجود شخصيات وجماعات معتدلة، دون أن نبذل جهداً، ولو لمرة واحدة، في طرح الوقائع والحقائق، لدرجة أن سكان اسرائيل يضنون من خلال اطلاعهم على وسائل الاعلام وما تنشر الصحف والأخبار والتلفزيون والاذاعة أن أهل الضفة الغربية يؤيدون ما يسمى بالحكم الذاتي والإدارة المدنية لكنهم يخشون أن يعلنوا ذلك، كما أننا ننساق وراء أوهامنا، ونعلن أن هناك شخصيات وزعامات محلية أعربت عن استعدادها لتولي مناصب قيادية في الحكم الذاتي تحت ظل الاحتلال... اننا مع الأسف نبالغ» (**معاريف**، ١٩/١٢/١٩٨١).

وفي الإطار نفسه، علق يهودا ليطاني حول حتمية فشل سياسة ميلسون الرامية إلى ايجاد بدائل للقيادة الوطنية في المناطق المحتلة عبر تشجيع روابط القرى بقوله: «... ان حسابات مناحيم ميلسون ويغئال كرمون بسيطة: هناك حوالى ٧٠٪ من سكان الضفة الغربية هم قرويون و ٣٠٪ فقط هم سكان المدن، ولكن مع هذا يسيطر سكان المدن حتى على القرى. فالمحاولات التي تمت عبر روابط القرى يقصد منها اعطاء المزيد من الاستقلالية لسكان القرى. ولكن ميلسون وكرمون تجاهلا، في استنتاجاتهما، بعض الحقائق البسيطة: واقع الحياة خلال الخمس عشرة سنة الماضية وعلى الأخص منذ عام ١٩٦٧، فخلال هذه الفترة قضي على الفروق بين سكان المدن والقرى. هناك عشرات آلاف من القرويين يعملون منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية، في المدن الاسرائيلية وفي الضفة، والفلاح في الثمانينات مستقل أكثر من فلاح الثلاثينات والأربعينات؛ فهو يملك المال ومثقف أكثر واطر تفكيره تشابه كثيراً اطر تفكير ابن المدينة. وبرهان على هذا أن هناك بين صفوف المعتقلين الامنيين من سكان الضفة الغربية نسبة من

القرويين تساوي نسبتهم في المجتمع وهذا بحد ذاته برهان على فشل مخططات ميلسون (**هآرتس**، ٣٠/١١/١٩٨١).

أما صحيفة يديعوت أحرونوت فقد علقت على نوع الحكم الذاتي المنوي تطبيقه في الأراضي المحتلة، فقالت، أن إجراءات القمع الأخيرة في الضفة والقطاع هي نموذج واضح على نوع هذا الحكم. وبعد عملية سرد لجميع الاجراءات التعسفية، منذ بدء تطبيق الإدارة المدنية في المناطق المحتلة، قالت: «لقد أكد لنا الناطقون الاسرائيليون أن الحكم الذاتي سوف يعطي ممثلي الشعب سيطرة على ٨٠٪ من شؤونهم، وعلى كل حال فإن مثل هذا الاستنتاج يعد غباء لأن العشرين بالمائة الباقية سوف تكون بالنسبة لهم أهم القضايا التي تمس حياتهم، وهل يعقل أن يكون هناك عرب وحتى المعتدلون منهم، يقبلون بحكم ذاتي لا يملكون فيه السيطرة على الأرض، في حين يتمتع المستوطنون اليهود بامتياز غير عادي شبيه بتلك الامتيازات التي يتمتع بها الأغراب النبلاء في ظل النظام العثماني. وفوق كل ذلك فإن السلطات الاسرائيلية سوف تملك القوة لمنع حرية التعبير وإغلاق الجامعات والمدارس وفرض منع التجول ومعاقبة المحرضين وغير ذلك من قطاعات الجمهور (**يديعوت أحرونوت**، ٤/١٢/١٩٨١).

أما يهودا ليطاني فقد تحدث عن سياسة ميلسون ووضع اللمسات الأخيرة لعملية ضم الضفة الغربية بقوله: «... سار ميلسون من أجل خلق جو من الهدوء في الضفة الغربية في اتجاهات ثلاثة: الأول، العمل على ردع من يسميهم بالمتطرفين أنصار م.ت.ف. وقمعهم ضمن سياسة القبضة الحديدية ضدهم، ..والثاني، العمل على احتضان نفر من الناس ممن يطلق عليهم اسم المعتدلين وغمرهم بالمساعدات والزيارات، ...والثالث، زيادة الاستيطان في الضفة الغربية، وهو يعتقد أن من شأن الاتجاهات الثلاثة هذه أن توفر النظام والهدوء للمنطقة وتمهد الطريق لإحلال ما يسمى بالحكم الذاتي.

«لقد حاول ميلسون جاهداً منذ تسلم مهام منصبه الاجتماع برؤساء البلديات في الضفة الغربية، وكان ميلسون على استعداد تام مقابل تحقيق اجتماع مع رئيس للبلدية تقديم الكثير من المساعدات والتسهيلات الأخرى وكذلك الاستجابة لعشرات المطالب التي قد يستمع إليها. إلا أنه وعلى الرغم من أنه يعرض خدماته كل صباح، فقد فشل حتى الآن في عقد مثل هذه الاجتماعات. وان الذين وافقوا على الاجتماع به من رؤساء بلديات الضفة حتى الآن هم نفر قليل جداً ولا يشكلون وزناً جماهيرياً واسعاً» (**هآرتس**، ٢٩/١/١٩٨٢).

أما بالنسبة للتسهيلات التي يقدمها ميلسون وتتحدث عنها وسائل الاعلام الاسرائيلية، علق عليها بقوله: «ان السكان العرب لن ينسوا أبداً أن المنازل العربية في بيت لحم وبيت ساحور قد نسفت مع بداية تعيين مناحيم ميلسون رئيساً للإدارة المدنية... كما ان ميلسون الذي سمح باعادة بناء هذه البيوت من جديد هو نفسه الذي كان قد أمر بهدمها، كما أن جامعة بيرزيت كانت قد أغلقت هي الأخرى في بداية تعيين ميلسون في منصبه.

وخلص، إلى القول أن الضفة الغربية المحتلة تمر الآن في آخر مرحلة من مراحل ضمها إلى اسرائيل، فمسمار بعد مسار وينتهي الدولاب... دولاب المنطقة المحتلة الذي سيوارى التراب نهائياً. وتنبت مكانه منطقة ضمت... منطقة لا تتجزء من دولة اسرائيل وتصبح حدودنا من البحر وحتى نهر الأردن. وخلال الشهرين الماضيين تم الاستيلاء على آلاف الدونمات للأغراض الاستيطانية كما تم امتلاك عشرات آلاف من الدونمات الأخرى عن طريق معاملات البيع المزورة التي وقعت نتيجة للتهديد بالسلاح والموت. الاسرائيليون يتسابقون الآن من أجل امتلاك المزيد من الأراضي العربية، والكل يعمل بالحكمة القائلة «امسك قدر استطاعتك» (**المصدر نفسه**).

صلاح عبدالله

ضم الجولان
ومفاوضات الحكم الذاتي

كان القرار الاسرائيلي القاضي بضم مرتفعات الجولان السورية المحتلة الى اسرائيل من اهم الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في الفترة الماضية التي يغطي هذا التقرير احداثها. ويبدو ان حكومة الليكود، برئاسة مناحيم بيغن، تعيش، هذه الأيام، هاجس الانسحاب النهائي من سيناء المقرر في ٢٦ نيسان (ابريل) القادم؛ تماما كما كان عليه الأمر في الصيف الماضي، قبيل الانتخابات الاسرائيلية العامة، عندما لجأت حكومة بيغن الى اتباع خطوات دراماتيكية في المنطقة لتحقيق اهداف حزبية انتخابية.

ويشتمل هذا التقرير ايضا على عدة مواضيع اسرائيلية اخرى، اهمها: زيارة الكسندر هيغ، وزير الخارجية الأميركي، الى اسرائيل للبحث في استئناف مباحثات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل؛ وزيارة اريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي الى القاهرة لوضع الترتيبات النهائية لانسحاب اسرائيل من سيناء. هذا، إضافة للتوقعات الاسرائيلية بالنسبة لمسار السلام المصري ـ الاسرائيلي، خلال الفترة القادمة، اي قبل نيسان (ابريل) القادم وبعده.

قرار ضم الجولان

لم يكن قرار مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي، الخاص بعرض مشروع قانون ضم الجولان مفاجأة من ناحية مضمون القرار، بل تمثلت المفاجأة بالنسبة للجميع، سواء داخل اسرائيل أم خارجها، بتوقيت طرح المشروع على الكنيست والأسلوب الذي عرض فيه عليها.

فقد نصت الفقرة الحادية عشرة من الخطوط الأساسية للحكومة، على ان اسرائيل لن تتخلى عن هضبة الجولان، ولن تزيل اية مستوطنة اقيمت فيها، حتى ولو تمت مفاوضات مع سوريا؛ وعلى الرغم من هذا الوضوح في نوايا الحكومة تجاه الجولان، فان بيغن فاجأ الجميع بصدمة التوقيت الذي اختاره لاتخاذ القرار، مستغلا اهتمام العالم بأحداث بولونيا، وبالطريقة التي عرض بها المشروع امام الكنيست مساء يوم ١٤/١٢/١٩٨١، بحيث تمت المصادقة عليه بالقراءات: الأولى والثانية والثالثة بأغلبية ٦٣ صوتا مؤيدا ضد ٢١ صوتا معارضا؛ وذلك خلال جلسة قصيرة استمرت ساعات معدودة، غاب عنها رؤساء المعارضة العمالية، بعد ان كانوا قد تلقوا تطمينات من رئيس الحكومة نفسه، بأنه لن يقدم على إصدار مثل هذا القانون خلال هذه الفترة. ويحتوي قانون هضبة الجولان، كما جاء في القرار، على ثلاثة بنود، يدعو الأول منها الى البدء بتطبيق القضاء والقانون والادارة الاسرائيلية على هضبة الجولان، ويحدد الثاني موعد البدء بتطبيق القانون بالساعة التي يصادق فيها الكنيست عليه؛ اما البند الثالث، فيعطي لوزير الداخلية صلاحيات إصدار الأنظمة الضرورية لتطبيق هذا القانون.

ومن جهة اخرى، احدث قرار بيغن المفاجىء شرخا في وحدة كتلة المعراخ المعارضة، عندما شارك ٢١ عضوا من اعضائها في الكنيست بالتصويت، مخالفين بذلك قرار الكتلة بالمقاطعة، وصوت ثمانية منهم الى جانب القانون، إضافة الى كتلة الليكود وهتحياه.

اهداف القرار: على الرغم من ان بيغن تذرّع بادّعاءات «تاريخية» و«امنية» و«سياسية» و«اخلاقية» لتبرير الأسباب التي دعته لاصدار قرار يقضي بضم الجولان، إلّا انه لم يقدم حججا كافية تدعم ادّعاءاته. فقد استخدم اقوالا منسوبة الى الرئيس حافظ الأسد ووزير خارجيته عبد الحليم خدام يؤكدان فيها موقفهما من

الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، ومطالبتهما بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وادّعى بيغن ان سوريا «ترفض» السلام، وانها تقف الى جانب الاتحاد السوفياتي في الصراع الدولي، وتأييد ما اسماه «الارهاب الدولي». وهو، في الوقت نفسه، لم يفقد وقاحته؛ إذ انه دعا سوريا للتفاوض، مبديا استعداده للذهاب الى دمشق من اجل «الشروع في مفاوضات حول إحلال السلام بيننا» (ر. إ. إ.، العدد، ٢٥١١، ١٤ و ١٥/١٢/١٩٨١، ص ١٠).

واذا كان بيغن يعتمد على قدرته الخطابية، واثارة عواطف اعضاء الكنيست باستخدام الادّعاءات «التاريخية» و«الأخلاقية»، ويبتعد عن ذكر الأسباب الحقيقية لاصدار قانون الجولان، إلّا ان مسؤولين اسرائيليين آخرين، اخذوا على عاتقهم توضيح كثير من الدوافع والاعتبارات الكامنة وراء إصدار هذا القانون. وفي هذا السياق، حدد اسحق بيرمان وزير الطاقة، اربعة اهداف اراد بيغن تحقيقها وهي: الأول، تخفيف الغضب في اسرائيل الناتج عن الانسحاب من مستوطنة ياميت ومداخل رفح؛ الثاني، تطمين «غوش ايمونيم» على مستقبل الضفة الغربية؛ الثالث، ضم هتحياه الى الائتلاف الحكومي؛ الرابع، شق التجمع العمالي المعارض (**معاريف**، ٢٥/١٢/١٩٨١). وكشف اريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، عن جوانب اخرى خاصة بأهداف حكومته من قرار الضم، عندما قال: ان الولايات المتحدة عازمة على إعادتنا الى حدود ١٩٦٧ بعد شهر نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ولهذا السبب، كان من الضروري اتخاذ قرار بشأن هضبة الجولان، كي توضح اسرائيل للجميع، وبصورة لا تقبل الجدل، انها «لن تعود الى حدود عام ١٩٦٧» (**يديعوت احرونوت**، ٢٥/١٢/١٩٨١). واضاف شارون، ان هذه الخطوة كانت بمثابة مرحلة واضحة لمواجهة ما يمكن ان يحدث، وربما كانت هناك ضرورة «لاتخاذ قرارات اخرى مشابهة». ويبدو من اقوال وزير العدل موشي نسيم، انه توجد لدى المسؤولين الاسرائيليين قناعة، بأن عدة مشاريع للتسوية سوف تطرح بعد نيسان (ابريل) القادم، سواء من جانب دول «صديقة» لاسرائيل، او «غير صديقة»، وهي غير متوافقة مع كامب ديفيد «وليست لمصلحة اسرائيل، واساسها المطالبة بانسحاب اسرائيل الى حدود العام ١٩٦٧؛ وقانون الجولان هو الاثبات القاطع على ان اسرائيل لن تنسحب الى حدود ١٩٦٧» (**معاريف**، ١٨/١٢/١٩٨١).

ردود الفعل: تركزت ردود الفعل الاسرائيلية على قرار ضم الجولان بالانتقادات التي وجهتها المعارضة الى الحكومة حول «التوقيت» غير المناسب لطرح القانون، والأهداف غير «القومية» التي تقف وراءه؛ إضافة الى الخلافات الحادة داخل كتلة المعراخ الناتجة عن تصويت عدد من اعضائه، في الكنيست، لصالح القانون. وفي هذا السياق، اوضح اسحق رابين رئيس الوزراء السابق، ان المشكلة الأساسية ليست في نظرة المعراخ الى دمج هضبة الجولان في إطار دولة اسرائيل. فجميع حكومات المعراخ حددت وجوب «عدم التخلي عن هضبة الجولان حتى ولو توصلنا الى السلام مع السوريين. وكانت جميع حكومات المعراخ، وكذلك حزب العمل حاليا، تنظر الى الجولان باعتباره جزءا من دولة اسرائيل» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥١٢، ١٥ و ١٦/١٢/١٩٨١، ص ٩). والمسألة الأساسية بنظر رابين، هي: هل يجب على اسرائيل، حتى موعد إخلاء سيناء في نيسان (ابريل) ١٩٨٢، ان تقوم بخطوات احادية الجانب، تعتبر مسّا شديدا باتفاقيتي كامب ديفيد، او ان عليها التريث في ذلك؟ واعتبر ابا ايبن، وزير الخارجية السابق، ان الوضع الذي كان سائدا في مرتفعات الجولان قبل إصدار القانون هو الأفضل لاسرائيل، حيث كانت تقام المستوطنات وتقف قوات الأمم المتحدة في مناطق الفصل، ويمنح قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ شرعية دولية للسيطرة الاسرائيلية حتى التوقيع على اتفاق للسلام يضمن حدودا «آمنة ومعترفاً بها». ويضيف ايبن، ان اي طرف دولي لم يبادر الى تغيير هذا الوضع على حساب اسرائيل «ولم تستخدم مرتفعات الجولان موضوعا لأية مفاوضات دولية حقيقية» (**معاريف**، ١٨/١٢/١٩٨١). اي ان موقف حزب العمل، كما يلخصه زعيمه شمعون بيرس، ينطلق من ان هضبة الجولان هي «جزء لا يتجزّأ من اسرائيل. والجدل ليس حول هضبة الجولان، بل حول موقف الرأي العام العالمي من قضية هضبة

الجولان» (و. إ. إ.، العدد ٢٥١٥، ١٨ و ١٩/١٢/١٩٨١، ص ٥). وذهب مردخاي غور، رئيس الأركان الاسرائيلي السابق، ابعد من ذلك حينما وجه اتهاما مباشرا الى شارون بأنه يسعى الى الحرب مع سوريا. وهو يحاول عن طريق هذا القانون حشد تأييد شامل لميوله الحربية هذه. وقد ايده في هذا الرأي كل من عضوي الكنيست مئير صبان ويوسي ساريد اللذين يعتقدان ان رئيس الحكومة طرح مشروع قانون الجولان من زاوية رغبته في تحريك حرب ضد سوريا يمكن «التذرّع بها لعدم إنجاز الانسحاب من سيناء» **المصدر نفسه**.

واحدث قانون الجولان هزة داخلية على الصعيد الحزبي في اسرائيل. فقد فاجأ توقيت طرحه على الكنيست حزب العمل الذي كان قبل وقت قصير قد سوّى خلافاته بشأن انتخاب سكرتير جديد للحزب، ووحد قواه في مواجهة مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة؛ إلّا انه عاد مرة اخرى ليواجه انقساما خطيرا بين نوابه في الكنيست، عندما خرج بعض اعضائه عن الاجماع الحزبي وصوتوا لصالح إقرار القانون. واستند المؤيدون للقانون من اعضاء حزب العمل على النداءات العديدة التي وجهتها الحركة الكيبوتسية لحسم مسألة الجولان، لكن قيادة الحزب كانت تماطل بالموضوع. ويقول عضو الكنيست يعقوب تسور (معراخ)، وهو احد الذين صوّتوا لصالح القانون، انه كان يخشى ان تشكل الموافقة على إخلاء سيناء والمطارات والمستوطنات الموجودة فيها «نموذجا وسابقة لمناطق اخرى في اوساط الادارة الأميركية والرأي العام العالمي» (**معاريف**، ١٨/١٢/١٩٨١). ويؤكد تسور على اهمية إصدار القانون قبل إخلاء سيناء، وهو عمل «لا يتناقض» بحد ذاته مع قرارات مؤتمرات حزب العمل. ولم ينحصر الخلاف داخل حزب العمل، بل امتد ليطول العلاقات بين الحزبين المشاركين في المعراخ المعارض (العمل ومبام)، حيث عقدت ادارة الكتلة اجتماعا، يوم ١٥/١٢/١٩٨١، لفحص العلاقات بين الحزبين. وقد علّق عضو الكنيست نفتالي بدر (مبام)، على ذلك، بقوله: ان صورة كتلة المعراخ «تقوضت تماماً» (**معاريف**، ١٦/١٢/١٩٨١).

ومن ناحية اخرى، طرح احتمال توجه الليكود الى كل من تيلم وهتحياه وصقور المعراخ للانضمام الى الائتلاف الحاكم. وتجدد كذلك الجدل الفكري في حزب الأحرار. واقترح بعض اعضاء الكنيست على الوزير اسحق بيرمان استخلاص العبر من معارضته للقانون الذي بادرت الحكومة الى طرحه. اما الوزير بيرمان واعضاء آخرون من الحزب فقد طرحوا ضرورة استقلال حزب الأحرار. ويمكن تلخيص ذلك كله بأن قانون الجولان ساهم في تعميق الخلافات داخل المؤسسات الحزبية.

رد الفعل الأميركي: إذا تجاوزنا ردود الفعل الأميركية الأولى إزاء القرار الاسرائيلي، والمتمثلة بـ «الغضب» الأميركي من «المفاجأة» الاسرائيلية، إلّا ان ردود الفعل سرعان ما هدأت واتخذت طابع الانتقاد الكلامي والتأييد الفعلي، وبخاصة في جلسات مجلس الأمن الدولي. وهذا الموقف بالذات توقعه الاسرائيليون عشية اتخاذ قرار الجولان، حينما حددوا «سيناريو» رد الفعل الأميركي على الشكل التالي: رد لفظي بلهجة حادة، وحتى الموافقة على صيغ متطرفة تدين اسرائيل في الأمم المتحدة «واحباط قرارات فرض العقوبات على اسرائيل» (**هآرتس**، ٢٠/١٢/١٩٨١). وبرأي المصادر الاسرائيلية ان الانتقاد الأميركي اللفظي كان من اجل منع انضمام الولايات المتحدة الى قرارات «معاقبة» اسرائيل في مجلس الأمن. ويبدو ان الولايات المتحدة كانت بذلك تنفذ التزامات سابقة لاسرائيل إزاء مصير مرتفعات الجولان السورية المحتلة. فقد كشف، في هذا السياق، عن تعهد سابق قدمته ادارة الرئيس جيرالد فورد الى حكومة اسحق رابين بشأن دعم بقاء اسرائيل في مرتفعات الجولان في اية مفاوضات سلمية تتم بين اسرائيل وسوريا. وحصلت اسرائيل على هذا التعهد اثناء المفاوضات على فصل القوات في سيناء. ولأسباب اميركية داخلية لم يطرح الموضوع على الكونغرس وعلم به ديبلوماسيان اسرائيليان هما: سمحه دينتس وتسفي رافياح، كما اطلع الرئيس فورد عضوين بارزين في مجلس الشيوخ الأميركي هما: كايس من الحزب الجمهوري وهيوبرت همفري من الحزب الديمقراطي، على مضمون التعهد الأميركي. وقد التزمت اسرائيل من جانبها «بابقاء الأمر سرا» (**هآرتس**، ٢٣/١٢/١٩٨١). وعلم ان الوثيقة

الأميركية تتحدث عن استمرار السيطرة الاسرائيلية على «معظم» هضبة الجولان باستثناء تعديلات طفيفة. وفي مجال تعليقه على هذه الأنباء، قال اسحق رابين انه تم التوصل الى تفاهم حول حرية المناورة بخصوص هضبة الجولان في حالة إجراء مفاوضات سياسية مع سوريا؛ واضاف موضحا حقيقة الموقف الأميركي، ان الولايات المتحدة تتفهم بشكل خاص «مشاكل اسرائيل الأمنية، خاصة ما يتعلق منها بهضبة الجولان» (**هآرتس**، ١٩٨١/١٢/٢٤).

اما اجراءات «معاقبة» اسرائيل التي عبرت عن «غضب» الادارة الأميركية من التصرف الاسرائيلي، فقد تمثلت بتعليق العمل بمذكرة التفاهم الاستراتيجي التي كانت قد وقعت في واشنطن قبل اسبوعين من قرار الجولان، وبفرض عقوبات اقتصادية شملت وقف العمل بقرار شراء معدات عسكرية من اسرائيل بقيمة ٢٠٠ مليون دولار. وبلغت «ازمة» العلاقات بين البلدين ذروتها بالحديث الذي اسمعه مناحيم بيغن الى صموئيل لويس سفير الولايات المتحدة في اسرائيل يوم ١٩٨١/١٢/٢٠، واعلن فيه رفض اسرائيل للموقف الأميركي، وتمسكها بقرار ضم الجولان، كما ابلغه قرار اسرائيل بالغاء مذكرة التفاهم الاستراتيجي المعقودة بين الطرفين، وحرص بيغن على نشر نص الحديث امام الرأي العام بواسطة اربيه ناؤور سكرتير الحكومة، الذي خرج الى الصحافيين، بعد اجتماع الحكومة الاسرائيلية، يوم ١٩٨١/١٢/٢١، ليقرأ عليهم نص حديث بيغن للسفير الأميركي. وقيل في هذا السياق، ان اهداف بيغن من نشر اقواله امام الرأي العام كانت «لتصعيد» الموقف مع الولايات المتحدة، والحصول على تأييد الجمهور الاسرائيلي. ويهدف بيغن، حسب هذا الرأي، الى اجبار الادارة الأميركية على «كشف اوراقها والوصول الى تفاهم جديد مع اسرائيل حول شكل حل مشاكل الشرق الأوسط» (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨١/١٢/٢٥). اي ان بيغن يخشى من «تنكر» الولايات المتحدة لالتزاماتها السابقة المنصوص عليها في اتفاقيات كامب ديفيد، ومحاولة الضغط على اسرائيل للانسحاب الى حدود ١٩٦٧، والموافقة على منح حق تقرير المصير للفلسطينيين؛ كما ان الخطوات التي اقدم بيغن عليها (بما فيها الاستعدادات العسكرية التظاهرية على الحدود الشمالية) استهدفت إظهار موقف مساوم لتحسين قدرة اسرائيل في الصراع مع الادارة الأميركية، ولدفعها للتمسك من جديد بالمبادىء السابقة لحل مشاكل الشرق الأوسط.

وبرزت في الأوساط الاسرائيلية، وجهتا نظر في فهم دلالات «العقوبات» الأميركية ضد اسرائيل. ترى وجهة النظر الأولى، ان العقوبات الأميركية، ابتداء من تأجيل العمل بمذكرة التفاهم، مرورا بالمساعدة الأمنية وانتهاء بالصناعة العسكرية، موجهة اساسا ضد شارون. والسبب في ذلك يعود الى ان الأميركيين ينظرون الى شارون «كجوزة يصعب كسرها»، ويتهمونه بأنه ينتظر الفرصة للقيام بهجوم شامل على مواقع الفدائيين في الشمال. وبسبب ذلك، «وجهت كل الاجراءات الأميركية ضد جهاز الأمن». وهي تحمل إشارات تحذير، بأن واشنطن «لن تؤيد خطوات عسكرية اسرائيلية لا في التوقيت؛ ولا في التورط مع السوريين والسوفيات» (زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨١/١٢/٢١).

وتذهب وجهة النظر الثانية، في تحليل العقوبات الأميركية، الى ابعد من ذلك بكثير، اذ انها تربطها ببدء ضغوطات اميركية ضد اسرائيل لن تنتهي إلّا بفرض حل يقضي بانسحاب اسرائيل الشامل او شبه الشامل، مع اقامة دولة فلسطينية مستقلة أو مرتبطة مع الأردن، وحل لمشكلة القدس «يمنع التقسيم المادي للمدينة.. لكن مع تقييد السيطرة الاسرائيلية عليها» (حغاي ايشد، **دافار**، ١٩٨١/١٢/٢٢). ويتوقع اصحاب هذا الاتجاه ان تزداد وتيرة هذه الضغوطات، كلما زادت حدة الحلول السياسية المطروحة لأزمة المنطقة. وكان اسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي من اصحاب هذا الرأي؛ ومع انه اعتبر الأزمة الأميركية ــ الاسرائيلية «عارضة»، إلّا انه اكد ان «الخلل» الذي اصاب هذه العلاقات هو «بداية فترة الصراع على تحديد حدود البلاد، لأن اسرائيل وصلت، في اتفاقيات كامب ديفيد، الى اقصى حدود التنازل؛ وهي لا تستطيع الوصول الى اي حل وسط إضافي، وسوف تنفذ التزاماتها كما تفهمها هي» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٢٣، ٣٠ و ١٩٨١/١٢/٣١، ص ٥ و ٦).

ويبدو ان التوقعات الاسرائيلية إزاء «حقيقة» الموقف الأميركي كانت صحيحة، إذ لم يستمر الموقف الأميركي «المتشدد» لبضعة ايام، حتى كشف على حقيقته في جلسات مجلس الأمن الدولي. وقالت الأوساط الاسرائيلية، تعقيبا على ذلك، انه لم يكن امام الولايات المتحدة من خيار إلّا استخدام الفيتو، لأنها لو فعلت العكس لخلق ذلك سلسلة من ردود الفعل الاسرائيلية التي تصيب اول ما تصيب «المصالح الأميركية في الشرق الأوسط» (موشي جاك، **معاريف**، ١٩٨٢/١/٢١). فالفيتو الأميركي، إذاً، تفرضه المصالح الأميركية. صحيح ان اسرائيل استفادت من التصويت؛ وهي معنية بتأييد اميركي، لكن الفيتو لم يأت «للتعبير عن الصداقة الأميركية، بل جاء من خلال مصلحة اميركية بعيدة المدى للمحافظة على حرية عمل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وليس للارتهان لمناورات الاتحاد السوفياتي وحلفائه في المنطقة» (**المصدر نفسه**).

اما بالنسبة «للعقوبات» الاقتصادية، فقد اشار تقرير اسرائيلي من واشنطن، الى ان برنامج المساعدات الاقتصادية الأميركية لم يتأثر من الأزمة الأخيرة. ومن المقرر ان يقدم البنتاغون ٣٠٠ مليون دولار مساعدة لاسرائيل خلال العام القادم، إضافة الى ٣٠٠ مليون دولار اخرى في العام الذي يليه. وتبلغ المساعدات العسكرية، حاليا، ١,٤ مليار دولار، إضافة الى ٦٠٠ مليون دولار ستقدم خلال العامين القادمين لتعويض اسرائيل عن صفقة طائرات «الأواكس» للسعودية. ويعرب المسؤولون في واشنطن، حسب التقرير، عن رضاهم لأن شيئا «لم يتغير على الرغم مما طرأ مؤخرا على صعيد العلاقات بين الدولتين؛ فالولايات المتحدة ما زالت مستعدة لتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية كبيرة لاسرائيل، بل هي مستعدة ايضا لزيادتها» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٢٣، ٣٠ و١٩٨١/١٢/٣١، ص ٦ و ٧). ويضيف التقرير انه اذا ما اجتاز اقتراح البنتاغون، خلال الأشهر القادمة، جميع الاجراءات الادارية، فستحصل اسرائيل، في السنة القادمة، على ٢,٥ مليار دولار كمساعدات اقتصادية وعسكرية.

وهكذا، جرى تطويق «الخلاف» الأميركي ــ الاسرائيلي بشأن قانون الجولان، اذ «لا مصلحة للطرفين في استمراره». وشكلت زيارة دافيد كمحي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، لواشنطن، والزيارات التي قام بها الكسندر هيغ، وزير الخارجية الأميركي، والرسائل المتبادلة بين رونالد ريغان ومناحيم بيغن، خلفية مناسبة «لتنقية» اجواء العلاقات بين البلدين. ويبدو ان «التسوية» بينهما استندت إلى التزامات متبادلة، تعهدت فيها اسرائيل بعدم القيام مرة اخرى بمفاجآت، على الأقل ليس في المستقبل القريب (**المصدر نفسه**، ص ٤). وتعهدت الادارة الأميركية، بالمقابل، بإحباط اية عقوبات ضد اسرائيل في مجلس الأمن، على ان يصار بعد ذلك الى بحث مصير مذكرة التفاهم التي الغيت، وامكانية استئناف مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل.

هيغ يزور اسرائيل: وفي هذا الإطار، قام الكسندر هيغ، وزير الخارجية الأميركي، بجولتين في المنطقة، زار خلالهما كلاً من مصر واسرائيل في النصف الثاني من شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢. وتركزت اهداف الزيارتين في بحث العوامل التي تساعد على استئناف مباحثات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل قبل الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء في ٢٦ نيسان (ابريل) القادم. وكانت زيارة هيغ الأولى، حسب قول المصادر الاسرائيلية، في إطار السعي للتعرف على مواقف الطرفين، ومنع خلق وضع يمكن اسرائيل من «التهرب» من تنفيذ مرحلة الانسحاب النهائي من سيناء؛ حيث يدرك هيغ ان مشاكل مفاوضات الحكم الذاتي كثيرة ومعقدة، وان نقطة الانطلاق لكل من الموقفين الاسرائيلي والمصري متناقضة. فمصر ترى في الحكم الذاتي طريقا للانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة واقامة كيان فلسطيني مرتبط بالأردن، فيما ترى الحكومة الاسرائيلية بالحكم الذاتي «تسوية دائمة في المناطق الى جانب ضم واقعي او غير مباشر للضفة الغربية» (دانيال بلوخ، **دافار**، ١٩٨٢/١/١٥).

وقد اكد شارون هذا الموقف الاسرائيلي المتصلب، بعد لقائه مع وزير الخارجية الأميركي، حينما قال: ان اسرائيل لن تعدل من الخطة التي وضعتها، ولن تسمح، بأية صورة، باقامة دولة فلسطينية ثانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

واضاف، ان اسرائيل سوف تعزز المستوطنات في الضفة الغربية؛ حيث «لا توجد ضمانة اخرى لمنع قيام دولة فلسطينية سوى استيطان يهودي في هذه المنطقة» (**معاريف**، ١٧/١/١٩٨٢).

اما زيارة هيغ الثانية، فقد كانت عكس الأولى، فقد جاء يحمل معه ملفا تفصيليا عن المفاوضات، وبضعة افكار لحل الخلافات. ولم يكتف بالاستماع فقط، كما في المرة السابقة، بل سأل وتحدث «ودخل في ادق تفاصيل الصيغ، بما فيها مسائل تقنية» (**دافار**، ٢٨/١/١٩٨٢). واوضح الاسرائيليون له، انهم على استعداد لاستئناف المفاوضات حول الحكم الذاتي بأسرع وقت، لكن المشكلة موجودة لدى مصر «غير المعنية بالاتفاق في هذه المرحلة، والتي تزيد من صعوبة كل تقدم، بالتصريحات العلنية حول الموضوع الفلسطيني» (**المصدر نفسه**). كما بحث هيغ مع المسؤولين الاسرائيليين موضوع المشاركة الأوروبية في قوة سيناء، وسلم الى وزير الخارجية الاسرائيلي التوضيحات التي تلقاها من الدول الأوروبية الأربع حسب طلب اسرائيل. وابلغ هيغ رئيس الحكومة ان مصر وافقت على طلب اسرائيل بتمركز وحدات من قوة سيناء في جزيرتي تيران وصنافير بصورة دائمة. وساد انطباع في اسرائيل، بعد زيارة هيغ، ان الوزير الأميركي لم يحرز اي تقدّم حقيقي في موضوع الحكم الذاتي، لكنه عاد بشعور اكيد مفاده ان «مسار السلام سوف يستمر، وان اخلاء سيناء سيتم في موعده». وكشف موظفون اميركيون كانوا يرافقون هيغ، انه لم يكن لدى الوزير الأميركي اية اوهام بأنه يستطيع إزالة الجمود في مباحثات الحكم الذاتي خلال زيارتين للمنطقة، وان الزيارات استهدفت اولا، وقبل كل شيء، «منع المساس بمسار السلام، لأن التصريحات المتطرفة التي اطلقها كلا الجانبين، كانت ستؤدي الى تدهور مما يعرض مسار السلام للخطر» (**دافار**، ٢٩/١/١٩٨٢). وقد اعترف هيغ نفسه بالمشاكل «المعقدة والصعبة» المرتبطة بمسألة الحكم الذاتي، وان حجم الخلافات هو اكبر بكثير من نقاط الاتفاق.

ويبدو ان المسؤولين الاسرائيليين يتمسكون بمواقفهم المتصلبة إزاء مفاوضات الحكم الذاتي لقناعتهم بأن الولايات المتحدة غير معنية بالضغط على اسرائيل طالما «لا يوجد وفاق دولي». ومثل هذا الضغط لن يحدث في المستقبل «دون مقابل سوفياتي مناسب، وبدون ضمانة واضحة من السوفيات، بأن لا يستغل اعداء الولايات مثل هذا الضغط في الساحة الشرق اوسطية او في الساحات الأخرى» (حغاي ايشد، **دافار**، ٢٧/١/١٩٨٢). ونظرا لأن خطر الضغط الأميركي غير قائم، فقد توسع مجال المناورة الاسرائيلية عقب الأزمة البولندية، الأمر الذي ساهم باتخاذ قرار ضم الجولان. وبالمقابل، فان المصريين، حسب وجهة النظر الاسرائيلية هذه، متأثرين بالاعتبارات نفسها، فهم يتوجهون الى السوفيات والى الأوروبيين بمساعدة السعودية؛ حيث يفضلون تحديد مواقفهم بشأن الحكم الذاتي «بالتنسيق مع السعوديين والأوروبيين». اي بمعنى آخر، فانه لا يتوقع إحراز اي تقدّم في مباحثات الحكم الذاتي قبل نيسان (ابريل) القادم. وقد اكد بيغن، امام مجلس الوزراء، يوم ٣١/١/١٩٨٢، هذه الحقيقة، وقال: ان اسرائيل حققت هدفها الرامي الى «إخراج مصر من دائرة الحرب». وهي سوف تفي بجميع التزاماتها وستخلي سيناء في الموعد المحدد.

زيارة شارون للقاهرة: وسط اجواء عدم الثقة التي تسود الجانبين المصري والاسرائيلي، قام شارون بزيارة القاهرة، يوم ١٧/١/١٩٨٢، لدفع اجراءات تطبيع العلاقات بين الدولتين، والاطمئنان على مستقبل العلاقات بعد انهاء الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في نيسان (ابريل) القادم. وصرح شارون ان زيارته لن تكون لها نتائج فورية، بل «ستترك انعكاسات بعيدة المدى في ما يتعلق باستمرار شبكة علاقات السلام بين اسرائيل ومصر» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٣٥، ١٧ و١٨/١/١٩٨٢، ص ٧). واستطاع شارون ان يحقق، خلال زيارته، ثلاثة انجازات رئيسية هي: الوصول الى اتفاق نهائي ان بامكان اسرائيل الاستمرار بتفكيك المعدات من قطاع ياميت بعد ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٨٢؛ الوصول الى تفاهم كامل بشأن تواجد قوات من القوة متعددة الجنسية في جزيرتي تيران وصنافير؛ تخطيط الحدود الدولية بين مصر واسرائيل التي تمر في مدينة رفح، حسب اتفاق السلام من خلال التفاهم بين الطرفين حول عدم المساس بالسكان

(**معاريف**، ١٩٨١/١/٢٢).

وحقيقة الأمر ان الدافع الأساسي وراء زيارة شارون كان البحث عن اجوبة لتساؤلات الاسرائيليين حول مستقبل العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية بعد نيسان (ابريل)؛ إذ ظهرت اتهامات اسرائيلية عديدة لـ «اخلاص» مصر لمسار السلام بعد هذا التاريخ، حتى ان بعض الوزراء طرح في اجتماع الحكومة، يوم ١٩٨٢/١/١٧، أن تجري اسرائيل فحصا حذرا لآراء النظام الجديد في القاهرة. واكد الوزير اسحق موداعي، ان المصريين غير متمسكين بشروط السلام، ومما يثبت ذلك انهم يتحدثون عن «مبادرات جديدة لتحقيق تسوية في الشرق الأوسط بعد نيسان (ابريل)». وطالب الوزير زفولون هامر الحكومة بأن تسأل نفسها، منذ الآن، وقبل ان يصبح الوقت متأخرا، الى اين تتجه مصر «وما معنى المماطلة التي تتبعها في مفاوضات الحكم الذاتي» (**هآرتس**، ١٩٨٢/١/١٨).

وجوابا على كل هذه الأسئلة التي يطرحها الاسرائيليون برزت وجهتا نظر إزاء مستقبل العلاقات مع مصر؛ عبّر عن الأولى اريئيل شارون؛ حيث قال، بعد زيارته لمصر، انه يثق «بعدم حدوث تغيير في موقف مصر تجاه السلام مع اسرائيل» (**معاريف**، ١٩٨٢/١/٢٢). ودليله على ذلك، ان المصريين يقومون بحركة بناء شاملة في منطقة قناة السويس، ويبلغ دخلهم من عائدات المرور بالقناة مليار جنيه ونصف المليار سنويا. ويتساءل، هل سيخاطر المصريون بكل هذا «التزاما بالقضية الفلسطينية»؟ كما يشير شارون الى حرص مصر على توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الشريكة في اتفاقيات كامب ديفيد. ومن ناحية اخرى، لا يتخوف شارون من حصول تقارب مصري مع العالم العربي، لأن ذلك قد يدفع دولا اخرى للانضمام لمسار السلام. والمهم بالنسبة لشارون، ان مصر «الكبيرة والقوية، مصر المحور المركزي للدول العربية، هي الآن خارج دائرة الحرب» (**المصدر نفسه**).

ولا ترى وجهة النظر الثانية، التي يتبناها زعماء حزب العمل، اي امل باستمرار مسار السلام، وتحقيق اتفاق على الحكم الذاتي بعد نيسان (ابريل)؛ حيث ستفقد اسرائيل قدرة المساومة بعد إخلاء سيناء كلها. وبرأي اسحق رابين، انه ليس مهما الآن ماذا سيحدث بعد نيسان (ابريل)، بل المهم ماذا سيحدث حتى نيسان (ابريل)؟ هل ستستغل حكومة اسرائيل التحريض الأميركي الذي بدأ في اعقاب قانون الجولان، والتخوف الذي ساد في الولايات المتحدة من خطوات اسرائيلية غير متوقعة كي تركز على إجراء مفاوضات مكثفة مع مصر والولايات المتحدة؟ وهل يمكن، في إطار هذه المفاوضات، الوصول الى إنشاء الحكم الذاتي؟ ام ان سياسة حكومة اسرائيل ستتوجه لتحقيق انجازات سياسية وامنية حتى يوم الاخلاء؟ ويدعو رابين حكومة اسرائيل الى ان توظف جهودها وتستغل «تفوقها» الحالي لتحقيق إنجازات سياسية للمدى الطويل (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٢/١/٨). وتتمثل هذه الانجازات السياسية، كما يحددها شمعون بيرس زعيم حزب العمل، بالدعوة الى مبادرة سلام تنطلق من كامب ديفيد، وذلك افضل من «إخلاء الساحة لمبادرات اخرى سوف تطرح في منتصف العام الحالي». ومن المصلحة الاسرائيلية، حسب بيرس، ان «تترجم» اتفاقيات كامب ديفيد الى وقائع ثابتة في المنطقة. ويدعو بيرس الحكومة الى استغلال الفترة الباقية حتى نيسان (ابريل) للبدء بتطبيق الحكم الذاتي على غزة اولا، لأن غزة «متحررة من بعض التعقيدات القائمة في الضفة الغربية، وتستطيع اسرائيل ان تضمن في القطاع مصالحها الأمنية بسهولة نسبية» (**هآرتس**، ١٩٨٢/١/١٤). وبرأي بيرس ان الحكم الذاتي في غزة سيشكل «خطوة اولى» لحل المشكلة الفلسطينية.

ويبدو ان الاسرائيليين يريدون ان يجعلوا من موعد إخلاء سيناء، في ٢٦ نيسان (ابريل) القادم، هاجسا ومبررا لإثبات من هو «قومي» اكثر، ومن هو «مخلص» اكثر لدولة اسرائيل. وربما سيثير هذا الأمر حكومة بيغن اليمينية لاظهار «قوميتها» و«اخلاصها» لأرض ـ اسرائيل التاريخية، ليس بالكلام فقط وانما بالأعمال الدراماتيكية المفاجئة ايضا.

م. ع. ر.

شؤون فلسطينية

فهرس
السنة الحادية عشرة

الأعداد رقم ١١٢ ــ ١٢٢ / ١٢٣

آذار (مارس) ١٩٨١ ــ شباط (فبراير) ١٩٨٢

يكمل هذا الفهرس فهرس السنوات العشر الأول الذي نشر في العدد ١١١ شباط (فبراير) ١٩٨١، ويتبع منهجه في فهرسة الأسماء والموضوعات.

أولاً ـ فهرس الأسماء

يضم أسماء من أسهموا في إنشاء المواد كتّاباً، ومتحدثين في المقابلات والندوات. وقد رتبت الأسماء وفق التسلسل الهجائي للأحرف، بدءاً باسم العائلة. ووضع بجانب كل اسم رقم العدد (بالحرف المشدد) وفقاً لتسلسل أعداد المجلة، ثم رقم الصفحة الذي تبدأ به المادة، ثم الرمز الدّالّ على المادة بالنسبة للمواد المرمزة.

وتـدل الرموز على ما يلي:

(ن) = ندوة، (مق) = مقابلة، (رد) = ردّ، (شه) = شهادة، (ت) = تقرير، (ش) = تقرير شهري، (مر) = مراجعة، (رس) = رسالة، (و) = وثيقة، (تر) = ترجمة.

أما المواد الأخرى كالمقالات والأبحاث والدراسات فقد أدرجت بغير رموز.

ثانياً ــ فهرس الموضوعات

يضم هذا الفهرس المواد التي نشرت في المجلة، مصنفة حسب محتواها الرئيسي، ومقسمة الى ثمانية موضوعات مستخلصة من مضمون مواد المجلة، وهي:

١ ــ فلسطين والقضية الفلسطينية
٢ ــ اسرائيل والصهيونية والمسائل اليهودية
٣ ــ العرب والبلاد العربية
٤ ــ الصراع العربي ــ الصهيوني والاسرائيلي
٥ ــ الشؤون الدولية والعالمية
٦ ــ قضايا فكرية ونظرية عامة
٧ ــ ثقافة وإعلام
٨ ــ متفرقات

وقسِّمت هذه الموضوعات الرئيسية إلى عناوين فرعية، ثبِّتت في بداية كل موضوع، حسب الأحرف الهجائية، تسهيلاً للتعريف بالمادة والعودة إليها.

وأدرجت المواد تحت العناوين الفرعية، وفق تسلسل اعداد المجلة، باسم كاتبها ويليه اسم العائلة، ثم عنوان المادة كما نُشر في المجلة، ثم رقم العدد الذي نُشرت فيه، يليه رقم الصفحتين الأولى والأخيرة من المادة، ثم رمز المواد بالنسبة للمرمَّز منها.

وتدل الرموز على ما يلي:

(ن) = **ندوة**، (مق) = **مقابلة**، (رد) = **رد**، (شه) = **شهادات**، (ت) = **تقرير**، (ش) = **شهري**، (مر) = **مراجعة**، (رس) = **رسالة**، (و) **وثيقة**، (تر) = **ترجمة**.

وأضيف الى المادة، عندما اقتضى الأمر ذلك، ايضاح بين قوسين مركنين [ ].

وإن إدراج مادة تحت عنوان معين لا يعني، بالضرورة، أنها تضم ما يدل على هذا العنوان فقط، خصوصاً أن هنالك عدداً من المواد يتيح نوعها ان تتعرض لأكثر من موضوع مثل التقارير والشهريات والندوات والمقابلات. وقد ادرجت في حالات معينة، المادة الواحدة تحت عنوانين أو أكثر من عناوين الفهرس.

١ ـ فلسطين والقضية الفلسطينية

اجتماعية

سلوى العمد، **مشاكل المرأة الفلسطينية في ندوة صامد، بيروت: ١٩٨١/٢/١٧**، ١١٢: ١٣٢ـ١٣٧ (ت).

سلوى العمد، **ملاحظات حول واقع المرأة في الثورة الفلسطينية**، ١١٣: ٩ـ٢٠.

زينب الغنيمي، **حلقة دراسية حول اوضاع المرأة الفلسطينية، بيروت ٢٣ـ١٩٨١/٣/٢٥**، ١١٤: ١٢٣ـ١٢٨ (ت).

د. جميل هلال، **ملاحظات اولية حول مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتاج**، ١١٥: ٣٩ـ٦٣.

محمد سليمان، **التطور الديمغرافي العربي في اسرائيل: واقع وتوقعات، ١ ـ مؤشرات الزيادة الطبيعية**، ١١٦: ٩٤ـ١٠٩.

محمد سليمان، **التطور الديمغرافي للعرب في اسرائيل؛ واقع وتوقعات، ٢ ـ تطور ام زيادة تخلف**، ١١٧: ١٥٥ـ١٧٥.

سمير عثمان، **حركة التطور والصراع داخل العائلات الفلسطينية الحاكمة**، ١٢١: ٨٥ـ٩٨.

فلورا لحام، Sarah Graham Broun, Palestinians and their Society 1880-1946: A Photographic Essay، ١٢٢/١٢٣: ٢٢٢ـ٢٢٤ (مر).

أحزاب ومنظمات وتنظيمات شعبية

فيصل حوراني، **كتاب البدايات ومراجعة ابو عيطة له، مناقشة الاتجاهات الموجهة لفهمي السلفيتي**، ١١٢: ١٣٠ـ١٣٢ (رد).

د. ماهر الشريف، **الحزب الشيوعي الفلسطيني والمسألة القومية العربية في فلسطين**، ١١٣: ٢١ـ٤٦.

حسن عصفور، **تعقيب لا بد منه على ما كتبه فيصل حوراني؛ الموقف من «زمرة السلفيتي» قضية وطنية**، ١١٣: ١٣٧ـ١٤٠ (رد).

حيدر رشيد، **نشأة الحركة العمالية العربية في فلسطين ودوافعها الموضوعية والذاتية**، ١١٧: ١٣٣ـ١٥٤.

اقتصادية

هشام عورتاني، **الصناعات في الضفة الغربية وقطاع غزة**، ١٢١: ٦ـ٤٠.

د. هشام عورتاني، **اوضاع العمال في المناطق المحتلة (٢)**، ١٢٢/١٢٣: ٤٣ـ٥٨.

تاريخية

سلوى العمد، **ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، ١١٦: ١١٠ـ١٢٣.

فيصل حوراني، **بدايات الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني**، ١٢٠: ٧٤ـ٩٦.

د. شكري النجار، **من تراث القضية الفلسطينية**، ١٢٠: ١١٤ـ١١٩.

دولياً وعربياً

سمير عويضة، **المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً، التحرك السياسي الفلسطيني في الساحتين العربية والدولية**، ١١٣: ١٦٢ـ١٦٧ (ش) [شباط ١٩٨١].

سلوى العمد، **القوى السياسية في النرويج وحركة التضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني**، ١١٤: ١٤٠ـ١٤٥ (ت).

د. مصطفى جفال، **فرنسا اليسار والقضية الفلسطينية**، ١١٦: ٣٥ـ٤٦.

محمد عبد الرحمن، **التصور الاسرائيلي للعلاقة بالامبريالية الأميركية «شريك» لا «تابع»**، ١١٨: ١٦ـ٢٨.

حسان حيدر، **اعتراف دولي بالانتصار الفلسطيني**، ١١٨: ١٦٨ـ١٧٥ (ش) [ردود الفعل الدولية على الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في تموز ١٩٨١].

سياسية

خالد الحسن، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، ١٢٢/١٢٣: ١٤ ـ ٤٢.

شخصيات

١٤٥ ـ ١٤٨ (مر).

شؤون فلسطينية، **استشهاد المناضل الفذ**، ١٢٠: ٣ ـ ٤ [عن ماجد ابو شرار].

زياد عبد الفتاح، **ماجد ابو شرار فارس في هذا العصر**، ١٢١: ١٠٥ ـ ١١١.

شؤون فلسطينية، **عبد الوهاب الكيالي** ١٢٢/١٢٣: ١٩١.

عسكرية

العقيد الركن حسن ابو لبدة، **جيش التحرير في الثورة درع وسيف**، ١١٤: ٣ ـ ١٣.

الرائد الركن واصف عريقات، **المدفعية الفلسطينية**، ١١٥: ٣٠ ـ ٣٨.

الرائد يوسف رضيعي، **الاجراءات البريطانية المضادة لثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ في فلسطين**، ١١٥: ٨٥ ـ ١٠٣.

علاقات ومواجهات عربية

غسان حسام الدين، **المقاومة الفلسطينية سياسياً، تحرك عربي واسع لمواجهة الضغط الاسرائيلي**، ١١٧: ٢٢٦ ـ ٢٣٢ (ش).

احمد المصري، **د. عواطف عبد الرحمن؛ مصر وفلسطين**، ١١٩: ١٩٨ ـ ٢٠٤ (مر).

احمد عبيدلي، **جوانب من تاريخ القضية الفلسطينية في البحرين (١٩٣٦ ـ ١٩٥٦)**، ١٢٠: ٩٧ ـ ١١٣.

محمود فلاحة، **فلسطين في الاتحاد البرلماني العربي**، ١٢٢/١٢٣: ١٩٢ ـ ٢٠٤ (ت).

الفلسطينيون في البلاد العربية والمهاجر

محمود فلاحة، **الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة**، ١١٨: ١٣٣ ـ ١٣٦ (ت).

قانونية

صبري جريس، **الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية، معالجة قانونية سياسية ١ ـ الجنسية ومصادرة الأراضي وضمها**، ١١٢: ٨ ـ ٣٥.

صبري جريس، **الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية؛ معالجة قانونية، سياسية؛ ٢ ـ قوانين الملكية والامن تصادر الأملاك والحريات**، ١١٣: ٤٧ ـ ٦٩.

انيس فوزي قاسم، **الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية: دراسة في القانون الدولي العام**، ١١٤: ١٤ ـ ٤١.

عبدالعزيز قباني، **الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب في ضوء القانون الدولي العام**، ١١٤: ٤٢ ـ ٥٨.

الكيان الوطني

آلان غريس، **١ ـ شعار الدولة الديمقراطية في الثورة الفلسطينية (١٩٦٨ ـ ١٩٧١)**، ١٢٢/١٢٣: ١٤٢ ـ ١٦٨.

٢ ـ اسرائيل والصهيونية والمسائل اليهودية

اعلام

محمود اللبدي، **المنطلقات الاساسية في الفكر الاعلامي الصهيوني**، ١١٧: ٨٧ ـ ١٠٦.

اقتصادية

حنه شاهين، **حكومة ليكود تتراجع عن بعض مبادىء الاقتصاد الحرّ وتقرّ سياسة اقتصادية انتخابية**، ١١٣: ٩١ ـ ١٠٧.

احمد شاهين، **قناة البحرين، المتوسط والميت، من حلم لدى هرتسل الى حقيقة واقعة لدى بيغن**، ١١٩: ١٣٩ ـ ١٤٣ (ت).

انشطة يهودية ضد الصهيونية

محمد عبد الرحمن، **المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)؛ حيفا، ١١ ـ ١٤/٢/١٩٨١؛ السلام ودعم الكفاح الوطني للشعب العربي الفلسطيني**، ١١٤: ١٣١ ـ ١٣٩ (ت).

عربياً ودولياً

محمود عباس (ابو مازن)، **الصهيونية توأم النازية واليهود اول ضحاياها**، ١١٢: ٣ ـ ٧.

حنه شاهين، **العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية بين كامب ديفيد ومشاريع التوغل الاميركي في المنطقة**، ١١٣: ١٧٨ ـ ١٨٣ (ش).

وفيق ابو حسين، **التكامل الاستراتيجي بين اسرائيل وجنوب افريقيا**، ١١٤: ٧٠ ـ ٩٤.

عبيدلي يوسف، *Israel J. Gerber, The Heritage Seekrens, American Balcks in Search of Jewish identity,* ١١٦: ١٥٨ ـ ١٦١ (مر).

مذكرة الخارجية الاميركية الى الكسندر هيغ عشية جولته في الشرق الأوسط، ١١٧: ٢٤٧ ـ ٢٤٩ (و) [ترجمة محمد عبد الرحمن].

خليل هندي، **بيغن والدعاية الصهيونية ـ البريطانية**، ١١٩: ١٩٢ ـ ١٩٤ (رس).

عبيدلي يوسف، *Herbert Druks, The U.S. and Israel 1945-1973; A Diplomatic History,* ١١٩: ٢٠٥ ـ ٢٠٨ (مر).

د. الياس شوفاني، **«التعاون الاستراتيجي» بين اسرائيل والولايات المتحدة**، ١٢٠: ١٧ ـ ٣٣.

عبيدلي عبيدلي، The Middle East and the United States; Ed. by Haim Shaked and Itmar Rabinvich, ١٢٠: ١٥٤ ـ ١٥٨ (مر).

محمد عبد الرحمن، **زيارة مناحيم بيغن للولايات المتحدة واستئناف مباحثات الحكم الذاتي**، ١٢٠: ١٨٩ ـ ١٩٨ (ش).

قيس مراد قدري، **واقع التجمعات اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية**، ١٢١: ٥٧ ـ ٧٠.

توفيق ابو بكر، **العلاقات الاميركية ـ الصهيونية ١٩١٤ ـ ١٩٤٢**، ١٢١: ٧١ ـ ٨٤.

فلورا لحام، **١ ـ اللجنة الدائمة لمؤتمر الحاخامين الاوروبيين تناقش هجرة اليهود السوفيات؛ ٢ ـ الصحافة البريطانية ومقتل السادات**، ١٢١: ١٣٤ ـ ١٣٨ (رس).

د. نافع الحسن، **هجرة اليهود السوفيات؛ جمعية الحقوقيين السوفيات؛ الكتاب الأبيض: شهادات؛ وقائع؛ وثائق**، ١٢٢/١٢٣: ٢١١ ـ ٢١٥ (مر).

سياسية

حنة شاهين، اسرائيليات؛ **التدخل الاسرائيلي المباشر في لبنان وزيارة الكسندر هيغ لاسرائيل**، ١١٥: ١٥٠ ـ ١٦٤ (ش).

حنه شاهين، **القوى الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية**، ١١٦: ٢١ ـ ٣٤.

صبري جريس، **حول نتائج انتخابات الكنيست العاشر، نحو الاستقطاب والتصلب**، ١١٧: ٧ ـ ٤٢.

د. مصطفى جفال، **الصوت العربي في الانتخابات الاسرائيلية**، ١١٧: ٤٣ ـ ٦٥.

صلاح عبدالله، **آراء فلسطينية في الانتخابات الاسرائيلية**، ١١٧: ٢٣٢ ـ ٢٣٥ (ش).

غطاس ابو عيطة، **قراءة في دراستي الدكتور مصطفى جفال والباحثة روز مصلح**، ١١٨: ١٤٩ ـ ١٥٢ (رد).

محمد عبد الرحمن، اسرائيليات؛ **ردود الفعل على الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية وتجميد ارسال طائرات اف ـ ١٦ لاسرائيل**، ١١٨: ١٧٦ ـ ١٨٨ (ش).

صلاح عبدالله، **مساومات تشكيل حكومة بيغن**، ١١٩: ٢٢٥ ـ ٢٣١ (ش).

حنه شاهين، **فشل مؤتمر فاس؛ والتعاون الاستراتيجي الاميركي ـ الاسرائيلي**، ١٢٢/١٢٣: ٢٣٦ ـ ٢٤٧ (ش).

عسكرية

د. تيسير الناشف، **أفكار العسكريين الاسرائيليين في الصراع العسكري في**

الشرق الأوسط، ١١٢: ٧٧ــ ٨٥.

د. حمدان بدر، **المخابرات الاسرائيلية، تاريخها وفروعها وفشلها**، ١١٥: ٦٤ــ ٨٤.

أحمد خليفة، **السلاح النووي الاسرائيلي**، ١١٦: ٦ــ ٢٠.

حنه شاهين، **جدل واسع حول سياسة اسرائيل النووية بعد ضرب المفاعل العراقي**، ١١٨: ١٨٩ــ ٢٠١ (ش).

فكرية

سهيل عامر، **أضواء على الايديولوجية الصهيونية المعاصرة**، ١١٣: ١٠٨ــ ١٢١.

مؤنس الرزاز، Harold Fisch, The Zionist revolution: A new perspective، ١١٧: ٢١٨ــ ٢٢٠ (مر).

قانونية

صبري جريس، **الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية؛ معالجة قانونية سياسية؛ ١ ــ الجنسية ومصادرة الأراضي وضمها**، ١١٢: ٨ــ ٣٥.

صبري جريس، **الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية؛ معالجة قانونية سياسية؛ ٢ ــ قوانين الملكية والأمن تصادر الاملاك والحريات**، ١١٣: ٤٧ــ ٥٩.

فارس غلوب، **اسرائيل والقانون الدولي**، ١٢٢/١٢٣: ١٢٥ــ ١٤١.

منظمات وأحزاب

حنه شاهين، **فشل تجربة «الحركة الديمقراطية للتغيير» كحزب وسط كبير في اسرائيل**، ١١٤: ٥٩ــ ٦٩.

محمد عبد الرحمن، **المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)؛ حيفا، ١١ــ ١٤/٢/١٩٨١؛ السلاح ودعم الكفاح الوطني للشعب العربي الفلسطيني**، ١١٤: ١٣١ــ ١٣٩ (ت).

د. اسعد عبد الرحمن، **موقف فلسطيني ١٩٤٨ من راكح والأحزاب الصهيونية**، ١٢١: ٤١ــ ٥٦.

يهود البلاد العربية

احمد المصري، سهام نصار، **اليهود المصريون، بين اليهودية والصهيونية**، ١١٦: ١٦٨ــ ١٧٥ (مر).

ديمة عبد الرحيم، **يهود المغرب العربي في اسرائيل**، ١٢٠: ٦٢ــ ٧٣.

د. شكري نجار، **المغرب العربي: التعايش التاريخي بين العرب واليهود**، ١٢١: ٩٩ــ ١٠٤.

٣ ــ العرب والبلاد العربية

دول متفرقة

عبد القادر ياسين، **الحزب الشيوعي السوداني والقضية الفلسطينية**، ١١٧: ٦٦ــ ٨٦.

طاهر عبد الحكيم، **مدخل لفهم الشخصية المصرية**، ١١٩: ٨ــ ٢١.

ميشيل كامل، **ما بعد السادات؛ الخلفية... خريطة الصراع... والآفاق**، ١٢٠: ٥ــ ١٦.

احمد المصري، **حملة الاعتقالات الأخيرة في مصر: رؤية القوى السياسية المستهدفة للصراع العربي ــ الاسرائيلي**، ١٢٠: ١٤٢ــ ١٤٩ (ت).

احمد شاهين، **عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية (١٩٧٠ــ ١٩٧٩)**، ١٢١: ١٧٢ــ ١٧٩ (مر).

سياسية واجتماعية واقتصادية

هاني حوراني، **الندوة العلمية الثالثة للمعهد العربي للثقافة وبحوث العمل**، ١١٣: ١٤١ــ ١٤٦ (ت).

د. وليد خدوري، **الأمن النفطي والمشكلات السياسية في الشرق الأوسط**، ١٢٢/١٢٣: ٩٧ــ ١٠٥.

احمد صادق سعد، **تأملات سريعة: قضية الشرق الأوسط في الرأي العام المصري**،

١٢٢/١٢٣: ١٠٦ـــ١١٧.

فيصل حوراني، **غياب العمل العربي المشترك**، ١٢٢/١٢٣: ٢٢٥ـــ٢٣٠ (ش).

شخصيات

د. خليل أحمد خليل، **كمال جنبلاط والقضية الفلسطينية**، ١١٨: ٩ـــ١٥.

عسكرية

علي خالد، **سباق التسلح على هامش حرب الخليج**، ١١٢: ١٤٤ (ت).

علاقات عربية دولية

احمد المصري، **التحرك الأميركي لغزو منابع النفط، مراحل تكوين قوات التدخل السريع**، ١١٢: ٨٦ـــ١٠٧.

سمير كرم، **اوروبا... والشرق الأوسط، سياسة انتظار الانتظار**، ١١٢: ١٧٥ـــ١٨١ (ش).

علي خالد، **فرنسا ميتران والقضايا العربية**، ١١٥: ١٢٣ـــ١٢٧ (ت).

عبيدلي يوسف، Sicherman Harvey, Broker Or Advocate the U.S. Role In The Arab-Israeli Dispute 1973-1978, ١١٧: ٢١٣ـــ٢١٧ (مر).

احمد المصري، د. فؤاد زكريا، **العرب والنموذج الاميركي**، ١١٨: ١٣٧ـــ١٤٠ (مر).

فلورا لحام، **١ ـــ اللجنة الدائمة لمؤتمر الحاخامين الاوروبيين تناقش هجرة اليهود السوفيات؛ ٢ ـــ الصحافة البريطانية ومقتل السادات**، ١٢١: ١٣٤ـــ١٣٨.

ديفيد هيرست، **المنظور الغربي للسادات**، ١٢٢/١٢٣: ١١٨ـــ١٢٤.

احمد صادق سعد، **المبادرة الاوروبية**، ١٢٢/١٢٣: ٢٠٥ـــ٢١٠ (ت).

علاقات عربية ـــ عربية

ماجد عزام، **زيارة السادات للسودان، نهاية منطقية لانحراف قديم**، ١١٦: ٤٧ـــ٦٤.

مؤتمرات رسمية

فيصل حوراني، **قمة الصمود والتصدي؛ ومصر بعد السادات**، ١٢٠: ١٦٧ـــ١٧٧ (ش).

هارون هاشم رشيد، **١ ـــ خطة تحرك عربية حول المسجد الأقصى، ٢ ـــ وخطة تحرك ضد قناة البحرين الاسرائيلية**، ١٢١: ١٢٩ـــ١٣٣ (رس) [تقررتا في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية].

٤ ـــ الصراع العربي ـــ الصهيوني والاسرائيلي

اجراءات امنية

مونيك شيميليه ـــ جندرو (وآخرون) (ترجمة: محمد النصر)، **الاتحاد الدولي للحقوقيين الديمقراطيين: مهمة استطلاعية في الأراضي التي تحتلها اسرائيل، ١٣ـــ٢٠/١٠/١٩٨٠: تقرير تمهيدي ونتائج قانونية**، ١١٥: ١٦٥ـــ١٨٣ (و).

اجراءات ومواجهات اقتصادية

صلاح عبدالله، **قضية شركة كهرباء القدس، واضراب المعلمين في الضفة الغربية**، ١٠٣: ١٦٨ـــ١٧٧ (ش).

روز مصلح، **العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة: ١ ـــ سياسة الاحتلال وأثرها على القوة العاملة في الضفة والقطاع**، ١١٥: ١٤ـــ٢٩.

روز مصلح، **العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة، ٢ ـــ اثر العمل العربي في اسرائيل على القوة العاملة في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة**، ١١٦: ٧٩ـــ٩٣.

روز مصلح، **العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة، ٣ ـــ السياسة الاسرائيلية والعمل العربي في اسرائيل**، ١١٧: ١٠٧ـــ١٣٢.

مصطفى كركوتي، **سياسة اسرائيل في السيطرة على موارد المياه العربية**، ١١٨: ١٢٥ـــ١٣٢ (ت).

غطاس ابو عطية، **قراءة في دراستيّ الدكتور مصطفى جفال والباحثة روز مصلح**، ١١٨: ١٤٩ـ ١٥٢ (رد).

روز مصلح، **اسرائيل وازمة الكهرباء في الضفة الغربية (١٩٦٧ـ ١٩٨٠)**، ١٢٠: ٤٩ـ ٦١.

هشام عورتاني، **الصناعات في الضفة الغربية وقطاع غزة**، ١٢١: ٦ ـ ٤٠.

د. هشام عورتاني، **اوضاع العمال العرب في المناطق المحتلة (٢)**، ١٢٢/١٢٣: ٤٣ـ ٥٨.

اسعد عبد الهادي، **الطبقة العاملة الفلسطينية: مناقشة لدراستي مصلح وجفال**، ١٢١: ١٢٢ـ ١٢٨ (رد).

استيطان وتهويد وضم

محمد عبد الرحمن، **الليكود يودع الحكم بتنفيذ مخططات استيطانية واسعة، واستمرار اضراب المعلمين في الضفة الغربية**، ١١٢: ١٦١ـ ١٦٩ (ش).

صلاح عبدالله، **المناطق المحتلة: مقاومة شعبية للاستيطان في ذكرى «يوم الأرض» و«الاسير الفلسطيني»**، ١١٥: ١٣٨ـ ١٤٩ (ش).

متتياهو دروبلس، **المنظمة الصهيونية العالمية ـ قسم الاستيطان: الاستيطان في «يهودا» و«السامرة»، الاستراتيجية والسياسة والخطط**، ١١٦: ١٩٥ـ ٢٠١ (و) [ترجمة: محمد النصر].

صلاح عبدالله، **تحرك شعبي كثيف ضد الاستيطان وفي ذكرى محاولة اغتيال رؤساء البلديات**، ١١٧: ٢٣٦ـ ٢٤٦ (ش).

وليد الجعفري، **حوار اسرائيلي حول الاستيطان: رئيف تسور، الاستيطان وحدود الدولة**، ١٢٢/١٢٣: ٢١٦ـ ٢٢١ (مر).

التسوية المنفردة المصرية ـ الاسرائيلية

رؤوف مسعد، القاهرة: **مرض الكتاب ورد الفعل على مشاركة اسرائيل**، ١١٢: ١٤١ـ ١٤٣ (ت).

مكرم يونس، **اسرائيليات، زيارة كيسنجر، مفاوضات الحكم الذاتي وتطبيع العلاقات**، ١١٢: ١٦٩ـ ١٧٤ (ش).

محمد عبد الرحمن، **اسرائيليات: مباحثات الحكم الذاتي تدخل في مرحلة الانتظار واسرائيل تخشى على دورها كشريك للولايات المتحدة**، ١١٤: ١٧٤ـ ١٨١ (ش).

هند ابو شرار، **تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل في المجالات الثقافية والاقتصادية**، ١١٦: ١٤٤ـ ١٥٥ (ت).

احمد شاهين، **القوة متعددة الجنسية في سيناء**، ١١٧: ١٩٥ـ ١٩٩ (ت).

احمد المصري، **كتابات مصرية مناهضة للصهيونية والتطبيع**، ١١٧: ٢٠٠ـ ٢٠٨ (ت).

حلمي سالم، **مظاهر الغزو الثقافي الاميركي والصهيوني لمصر**، ١١٨: ٢٩ـ ٤٤.

محمد عبد الرحمن، **زيارة مناحيم بيغن للولايات المتحدة، واستئناف مباحثات الحكم الذاتي**، ١٢٠: ١٨٩ـ ١٩٨ (ش).

محمد عبد الرحمن، **ردود الفعل الاسرائيلية على مصرع السادات وصفقة الاواكس السعودية**، ١٢١: ٢٠٥ـ ٢١٤ (ش).

محمد عبد الرحمن (ترجمة)، **الاتفاق السياحي بين مصر واسرائيل**، ١٢١: ٢١٥ـ ٢١٧ (و).

حروب ومواجهات عسكرية

د. تيسير الناشف، **أفكار العسكريين الاسرائيليين في الصراع العسكري في الشرق الأوسط**، ١١٢: ٧٧ـ ٨٥.

المقدم الطيار حسين عويضة، **المقاومة الفلسطينية عسكرياً، نشاط رجال المقاومة في داخل الأرض المحتلة والتحركات العسكرية الاسرائيلية ـ الانعزالية في الجنوب اللبناني**، ١١٢: ١٥١ـ ١٦١ (ش) [كانون الثاني (يناير) ١٩٨١].

المقدم الطيار حسين عويضة، **المقاومة الفلسطينية ــ عسكرياً، عمليات فدائية في المدن المحتلة واشتبكات برية وجوية في الجنوب مع تزايد نشاط الطيران الاسرائيلي**، ١١٣: ١٥٣ ــ ١٦٢ (ش).

عبدالعزيز القباني، **الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب في ضوء القانون الدولي العام**، ١١٤: ٤٢ ــ ٥٨.

المقدم الطيار حسين عويضة، **المقاومة الفلسطينية ــ عسكرياً، تصعيد في الجنوب واعتراض اسرائيلي على دخول الجيش اللبناني**، ١١٤: ١٤٦ ــ ١٦١ (ش).

صلاح عبدالله، **الليكود في سباق مع الزمن لتنفيذ مخططاته الاستيطانية قبل توديع الحكم**، ١١٤: ١٦٧ ــ ١٧٤ (ش).

الياس عبود، **رؤية اسرائيلية للحرب مع العرب**؛ *Yishak Rabin, mémoires*، ١١٦: ١٦٢ ــ ١٦٧ (مر).

محمد عبد الرحمن، **اسرائيليات، جدول واسع حول «أزمة الصواريخ»**، ١١٦: ١٨٣ ــ ١٩٤ (ش).

بلال الحسن، **الحرب الفلسطينية الاسرائيلية**، ١١٧: ٣ ــ ٦.

غسان حسام الدين، **المقاومة الفلسطينية ــ سياسياً، نحو شرط سياسي ملائم لقرار الرد على حرب الابادة الاسرائيلية**، ١١٨: ١٥٣ ــ ١٥٨ (ش).

شفيق الحوت، **الحرب العربية ــ الاسرائيلية السادسة**، ١١٩: ٥٤ ــ ٦٣.

محمود سعيد، **الانتصار والمأزق**، ١١٩: ٦٤ ــ ٧٠ [عن الحرب الاسرائيلية ــ الفلسطينية في جنوب لبنان في تموز (يوليو) ١٩٨١].

د. محجوب عمر، **حرب رمضان الفلسطينية: الموقع والنتائج**، ١١٩: ٧١ ــ ٨٣.

كريم مروّة، **اطلالة عربية لبنانية على حرب تموز**، ١١٩: ٨٤ ــ ٩٠.

يزيد خلف، **قراءة عسكرية في حرب تموز**، ١١٩: ٩١ ــ ١٠٨.

العميد سعد صايل: **خلقنا فجوة نفسية بين المواطن الاسرائيلي وقيادته**، ١١٩: ١٠٩ ــ ١٢٠ (مق).

حنه شاهين، **تقييم اسرائيل لنتائج حرب تموز: فشلنا عسكرياً وسياسياً**، ١١٩: ١٢١ ــ ١٣٤.

محمد عبد الرحمن، **التقييم الاسرائيلي للاداء العسكري في حرب تموز**، ١١٩: ١٣٥ ــ ١٤٥.

احمد شاهين، **وقائع الحرب**، ١١٩: ١٤٦ ــ ١٦٠ [عن الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية في تموز ١٩٨١].

غسان حسام الدين، **انعكاسات حرب تموز عربياً ودولياً**، ١١٩: ٢٠٩ ــ ٢١٦ (ش).

محمد عبد الرحمن، **ردود الفعل الاسرائيلية على مصرع السادات وصفقة الاواكس السعودية**، ١٢١: ٢٠٥ ــ ٢١٤ (ش).

يزيد خلف، **ظاهرة العمل العسكري الشعبي**، ١٢٢/١٢٣: ٢٣١ ــ ٢٣٥ (ش).

سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة ومواجهتها

الياس عبود، **أهداف الهيمنة الاسرائيلية على الشريط الحدودي في جنوب لبنان**، ١١٦: ٦٥ ــ ٧٨.

ماجد ابو شرار وابو علي مصطفى وياسر عبد ربه ومحمد خليفة وعربي عواد وبلال الحسن، **ندوة قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة**، ١١٨: ٤٥ ــ ٧٧ (ن).

صلاح عبدالله، **نشاط اسرائيلي دؤوب لضرب نفوذ منظمة التحرير**، ١١٨: ١٥٩ ــ ١٦٧ (ش).

ماجد ابو شرار وابو علي مصطفى وياسر عبد ربه ومحمد خليفة وعربي عواد وبلال الحسن، **قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة**، ١١٩: ٢٢ ــ ٥٣ (ن).

هند ابو شرار، **سياسة شارون الجديدة: محاولة تنفيذ مشروع الحكم الذاتي**،

١١٩: ٢١٧ ـ ٢٢٤ (ش).

وليد الجعفري، **دروز الجولان، نهوض وطني في مواجهة الضم**، ١٢٠: ٣٤ ـ ٤٨.

صلاح عبدالله، **محاولات لانجاح الحكم الذاتي**، ١٢٠: ١٧٨ ـ ١٨٧ (ش).

صلاح عبدالله، **الاحتلال المدني بعد الاحتلال العسكري**، ١٢١: ١٩٨ ـ ٢٠٤ (ش).

طلعت يعقوب، **مداخلة جبهة التحرير الفلسطينية**، ١٢٢/١٢٣: ٥٩ ـ ٦٩ (ن).

د. سمير غوشة، **مداخلة جبهة النضال الشعبي**، ١٢٢/١٢٣: ٧٠ ـ ٨٤ (ن).

مسؤول نقابي، **مداخلة التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة**، ١٢٢/١٢٣: ٨٥ ـ ٩٦ (ن).

صلاح عبدالله، **الانتفاضة**، ١٢٢/١٢٣: ٢٤٨ ـ ٢٥٨ (ش) [كانون الأول ١٩٨١].

العرب في اسرائيل

محمد عبد الرحمن، **العرب في اسرائيل: اتجاهات جديدة للتماثل مع نضال الشعب الفلسطيني**، ١١٢: ٣٦ ـ ٥٩.

مجابهات فكرية وعلمية

عبد الحفيظ محارب، **عوامل بقاء الكيان الصهيوني**، ١١٣: ٧٠ ـ ٩٠.

٥ ـ شؤون دولية وعلمية

سليمان ابراهيم، **مؤتمر الطائف: قضايا وقرارات**، ١١٢: ١٣٧ ـ ١٤١ (ت) [حول مؤتمر القمة الاسلامي الثالث في ٢٥/١/١٩٨١].

٦ ـ قضايا فكرية ونظرية

....

٧ ـ ثقافة وعلوم

احداث

عاصم الجندي، **المجلس الثقافي للبنان الجنوبي في ذكرى الاجتياح الاسرائيلي (١٩٧٨)؛ شهر من الفعاليات الثقافية لخدمة الجنوب والقضية الفلسطينية**، ١١٤: ١٢٨ ـ ١٣١ (ت).

علي فياض، **وفد الكتاب والصحافيين الفيتناميين، من الميكونغ الى الليطاني**، ١١٥: ١١٨ ـ ١٢٠ (ت).

تربية وتعليم

سميح شبيب، **الندوة المركزية لمواجهة الشاملة لمحو الامية**، ١١٩: ١٩٥ ـ ١٩٧ (ت).

حوارات

فيصل دراج، **دراسة في رواية سحر خليفة: قول الرواية وأقوال الواقع**، ١١٢: ١٨٠ ـ ١٣٠.

حيدر حيدر، **إعادة توضيح الوضوح التاريخي في كتاب «التموجات»**، ١١٣: ١٣٥ ـ ١٣٦ (رد).

أفنان القاسم، **أدب سيء أم نقد سيء**، ١١٦: ١٥٥ ـ ١٥٧ (رد).

دراسات

فاروق الوادي، **أفنان القاسم وهاجس البحث عن المعادل الوهمي**، ١١٣: ١٢٢ ـ ١٣٤.

مجدي حسين، **الخالدان: الشعب والموطن**، ١١٤: ٩٥ ـ ١٢٢ [دراسة في شعر أبي سلمى].

يوسف سامي اليوسف، **تجربة فدوى طوقان ١ ـ المرحلة الاولى: التفاعل مع الحياة**

المعيشة تنور الفنان وقوته، ١١٥: ١٠٤ ــ ١١٧.

يوسف سامي اليوسف، **تجربة فدوى طوقان، ٢ ــ المرحلة الثانية: اصالة القلق البشري**، ١١٦: ١٢٤ ــ ١٣٨.

غالب هلسا، **الدلالات للبناء النرجسي في «وليد مسعود»**، ١١٨: ٩٣ ــ ١١٤.

عبدالوهاب وهب الله، **الاستيطان اليهودي في فلسطين في الأدب الصهيوني من خلال رواية «الامس الأول» لشموئيل يوسف عجنون**، ١١٨: ١١٥ ــ ١٢٤.

د. احمد ابو مطر، **البطل في ادب غسان كنفاني**، ١١٩: ١٧١ ــ ١٩١.

د. فيصل دراج، **سميرة عزام: البحث عن الانسان والأخلاق والوطن**، ١٢٠: ١٢٠ ــ ١٤٢.

سمير عثمان، **الحركة التشكيلية الفلسطينية في الأراضي المحتلة (١٩٦٧ ــ ١٩٨١)**، ١٢٢/١٢٣: ١٦٨ ــ ١٨١.

عدنان مدانات، **نظرة جديدة لتاريخ السينما الفلسطينية**، ١٢٢/١٢٣: ١٨٢ ــ ١٩٠.

شخصيات ومؤسسات

سميح شبيب، **جريدة «الحياة» ــ القدس ١٩٣١، عمر قصير وتأثير كبير**، ١١٢: ٦٠ ــ ٧٦.

بلال الحسن، **تراث من الجهد**، ١١٥: ٣ [بمناسبة تبدل المسؤولين عن مجلة شؤون فلسطينية].

د. حسني محمود حسين، **راشد حسين... ملامح في حياته وشخصيته**، ١١٧: ١٧٦ ــ ١٩٤.

سميح شبيب، **صفحات من الثقافة الفلسطينية: ١ ــ محمد عزة دروزة، ٢ ــ اكرم زعيتر**، ١١٨: ٧٨ ــ ٩٢.

سميح شبيب، **صفحات من الثقافة الفلسطينية: عجاج نويهض؛ مصطفى مراد الدباغ**، ١١٩: ١٦١ ــ ١٧٠.

ندوات ومؤتمرات

غانم زريقات، **المكتب الدائم لاتحاد الصحافيين العرب، قرارات لفلسطين ولبنان**، ١١٥: ١٢١ ــ ١٢٣ (ت).

عمر صبري كتمتو، **المسرح الفلسطيني في المؤتمر التاسع عشر للمنظمة الدولية للمسرح**، ١١٧: ٢٠٩ ــ ٢١٢ (ت).

عمر صبري كتمتو، **المسرح الفلسطيني في اعمال الدورة الثالثة للجنة الدائمة للمسرح العربي**، ١٢٠: ١٥٠ ــ ١٥٣ (ت).

بلال الحسن، **ندوة فارنا للدفاع عن حريات الصحافيين**، ١٢١: ١٥٧ ــ ١٥٩ (ت).

فيصل حوراني، **مهرجان دمشق السينمائي الثاني؛ جائزتان كبريان للأفلام الفلسطينية**، ١٢١: ١٦٤ ــ ١٦٧ (ت).

حسين عمر حمادة، **الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية (حلب ١٩ ــ ٢٤/٩/١٩٨١)**، ١٢١: ١٦٨ ــ ١٧١ (ت).

مراجعات

عاصم الجندي، **ذكرنا بروعة «المتشائل» ثم أبحر مبتعداً الى مطارح الغربة**، ١١٢: ١٤٧ ــ ١٤٩ (مر) [لرواية اميل حبيبي، لكع بن لكع].

فيصل حوراني، **اطلالة المولود الجديد**، ١١٢: ١٥٠ (مر) [للعدد الأول من مجلة الكرمل].

عاصم الجندي، **«بيروت» قصيدة محمود درويش، مفاجأة الروعة من شاعر المرحلة**، ١١٣: ١٤٧ ــ ١٥٠ **وملتقى اذار الشعري (بيروت) ٢ ــ ٥/٣/١٩٨١**، ١١٣: ١٥٠ ــ ١٥٢ (مر).

علي حسين خلف، **الأدب الساخر في قصص سليمان ناطور**، ١١٧: ٢٢١ ــ ٢٢٥ (مر).

غالب هلسا، **الخبز المر**، ١٢١: ١١٢ ــ ١٢١ [مراجعة لمجموعة ماجدة ابو شرار القصصية].

فلورا لحام، **مسرحية فلسطينية في لندن**، ١٢١: ١٣٩ ــ ١٤١ (ت).

ستّار كناوي حسن، **عز الدين المناصرة، جفرا**، ١٢١: ١٨٠ ــ ١٨٣ (مر).

Palestine Affairs

No. 124, March 1982

Published monthly in Arabic by the P. L. O. Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 808976/7/8. Cables: MARABHATH).

Editor: **Bilal El - Hassan**
Annual Subscription
Air Mail: Arab countries — Individuals: L. L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60); Europe — $60; U.S.A. and Elsewhere — $75.
Surface Mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L. L. 150 ($35). Elsewhere — $40.

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الإمارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب
١٠ ل.ل. في الأقطار العربية الأخرى